

أوروبا

من الثورة الفرنسية حتى الحرب العالمية الأولى

دكتور

صلاح أحمد هريدي

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب جامعة الإسكندرية
فرع دمنهور

مكتبة المستقبل

طبعة ونشر و توزيع الكتب

٢٠١٥/١١/٢٧ - ٢٠١٥/١١/٢٨

أوروبا

(١٨١٥-١٩٣٩)

دكتور

صلاح أحمد هريدي على

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب بدمههور - جامعة الإسكندرية

2009

مكتبة بلستان المعرفة

مطبعة ونشر وتوزيع الكتب

١٢/١١٥١٢٣٧&٠٥٥/٢٢١١٤٩٥ :٩

مقدمة

مقدمة

يتناول هذا الكتاب تاريخ أوروبا من ١٨١٥ حتى الحرب العالمية الثانية، وقد ساهمت الثورة الفرنسية وما ترتب عليها بصورة واضحة فى رسم تاريخ أوروبا، وعلى هذا فقد تناول الفصل الأول أسباب الثورة الفرنسية، حيث تعرض لأوضاع فرنسا قبل الثورة، والأسباب التى أدت إلى قيامها فكان منها أسباب فكرية، حيث ساهمت مؤلفات المفكرين مثل فولتير [١٦٩٤م - ١٧٧٨م]، وأراؤه، ومونتسكيو [١٦٨٩م - ١٧٥٥م]، وجان جاك روسو [١٧١٢م - ١٧٧٨م] فى إنكاء روح الثورة. كما أسهمت دائرة المعارف الكبرى أيضاً فى ذلك، أما الأسباب الأخرى فتتمثل فى الأسباب السياسية مثل انهيار النظام الحكومى وضعف السلطة السياسية الملكية الممثلة فى أسرة البربون، والكنيسة، والقضاء وإسراف الملكة ماري أنطوانيت، ولا يخفى علينا العوامل والأسباب الاجتماعية، حيث شملت نظام الطبقات والذى تمثل فى الأشراف ورجال الدين والطبقات الدنيا، وغير ذلك، ثم تعرضنا بعد ذلك للأزمة المالية والاقتصادية، ومحاولة خبراء الاقتصاد الفرنسيين إصلاح المالية الفرنسية مثل تورجو [١٧٧٤م - ١٧٧٦م] ونكر [١٧٧٦م - ١٧٨١م] وكالون [١٧٨٧م - ١٧٨٨م]. والمحاولات التى قاموا بها من أجل إصلاح الاقتصاد الفرنسى، ولكن دون جدوى، وما شهنته فرنسا من أحداث أدت فى النهاية إلى قيام الثورة.

وقد تناول هذا الفصل أيضاً مراحل الثورة الفرنسية فى مراحلها المختلفة وشملت الفترة من [١٧٨٩م - ١٧٩٩م] حيث تناولت الأحداث السياسية وموقف الجمعية الوطنية الفرنسية وما اتخذته من قرارات، وموقف الملك لويس السادس عشر من ذلك، حتى أدت تلك الأحداث إلى سقوط الباسنيل، ونتائج ذلك والحوادث التى شهنتها فرنسا وموقف الثورة من الملكية والكنيسة ومواجهة الأزمة الاقتصادية، وأثر ذلك على الدول

الأوروبية الأخرى، الأمر الذى جعلهم - أى أوروبا - يتحدون ضد رجال الثورة مما أدى إلى قيام حروب ضد فرنسا وخاصة بعد إعدام الملك والملكة، وقيام حكومة الإدارة، وإصدار دستور ١٧٩٥م وما يتضمنه من مواد، الأمر الذى أدى إلى استعانة رجال حكومة الإدارة بنابليون بوناپرت وما حققه من انتصارات فى الأراضي الإيطالية، والحملة الفرنسية على مصر وظهور نجمه فى السياسة الفرنسية وانتهى الأمر باستدعائه لفرنسا وتقلده الأمور هناك.

بعد ذلك عاشت فرنسا فترة القنصلية والإمبراطورية من ١٧٩٩ حتى ١٨١٤ حيث تم تشكيل حكومة القنصلية، وتوضيح موقف نابليون من الكنيسة الفرنسية، وإصدار دستور القنصلية وأهم ما يتضمنه من مواد، وإصلاحات نابليون فى المجالات المختلفة مثل المحاكم، والتعليم بمراحله المختلفة والتنظيم الإدارى والإصلاحات العامة. وإدخال تعديل سياسى على الدستور الفرنسى، ثم اتجه نابليون بعد ذلك للسياسة الخارجية لفرنسا، ومحاربة التحالفات الأوروبية التى تكونت ضد فرنسا، ثم انتقلنا بعد ذلك إلى نظام الإمبراطورية والأسباب التى أدت إلى ذلك، وأثر ذلك على حالة فرنسا، نتيجة لاتباع مثل هذه السياسة، الأمر الذى أدى إلى تكتل الدول الأوروبية ضد نابليون، وانتهى الأمر بسقوطه، وتعرضنا للعوامل التى أدت إلى سقوط نابليون، مما أدى إلى عقد معاهدة باريس الأولى، والدعوة إلى عقد مؤتمر لدراسة الأوضاع التى خلفتها حروب نابليون وأدى ذلك إلى عقد مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥م.

أما بالنسبة لمؤتمر فيينا [١٨١٤م - ١٨١٥م] ونظام المؤتمرات، فهو عنوان الفصل الثانى، حيث تم التعرض لعقد هذا المؤتمر، وأسباب عقده، ويرجع ذلك إلى إعادة الأوضاع إلى أوروبا مرة أخرى، نتيجة لحروب نابليون وإعادة رسم خريطة أوروبا من جديد، وأدى ذلك إلى ظهور مبدأ

جديد فى العلاقات الدولية وهو أن اللجوء إلى نظام المؤتمرات يؤدي إلى حل المشاكل السياسية بدلاً من اللجوء إلى الحرب، وعقد المؤتمر بالفعل من الدول الأربع الكبار إنجلترا - النمسا - روسيا - بروسيا، ثم نجحت مساعى تاليران وزير خارجية فرنسا إلى ضم فرنسا، فأصبح المؤتمر لجنة خماسية، وانضمت العديد من الدول الذين وصل عددهم إلى نحو مائة دولة، ولكن القرارات واللجان والتوصيات كانت تصدر عن طريق اللجان المشكلة من الدول الخمس الكبرى وقامت بعد ذلك التحالفات مثل التحالف المقدس، والتحالف الرابعى، ولجوء أوروبا بعد ذلك إلى عقد المؤتمرات لحل بعض المشاكل التى ظهرت فى أوروبا مثل مؤتمر إكس لاشابيل عام ١٨١٨م، بخصوص بحث مسألة جلاء الجيوش الأجنبية من فرنسا، ومؤتمر كارلسباد عام ١٨١٩م لبحث مسألة الأراضي الألمانية ومؤتمر تريبار وسنة ١٨٢٠م وهو خاص بمسألة الأراضي الإيطالية ومؤتمر ليباخ سنة ١٨٢١م، لبحث الثورة التى قامت فى نابلى وموقف الدول الأوروبية من ذلك، ومؤتمر فيرونا ١٨٢٢م، الذى عقد أساساً لبحث الثورة اليونانية ضد الحكومة العثمانية، ثم فوجى المؤتمر بقيام الثورة فى إسبانيا، وأدى ذلك إلى بحث الثورة الأسبانية بدلاً من الثورة اليونانية، وموقف الدول الأوروبية من ذلك، وينتهى هذا الفصل بظهور مبدأ مونرو الأمريكى ١٨٢٣م والخاص بالثورات التى قامت فى أمريكا اللاتينية ضد الحكم الأسبانى.

أما الثورة التى قامت فى فرنسا عام ١٨٣٠م والأسباب التى أدت إلى قيامها ونتائجها، فكان عنوان الفصل الثالث وتناولنا فيه، عودة أسرة البربون إلى حكم فرنسا [١٨١٥م - ١٨٣٠م] بعد سقوط نابليون، باندنا بلويس الثامن عشر [١٨١٤م - ١٨٢٤م] والأوضاع السياسية التى شهنتها فرنسا وموقف الشعب الفرنسى بغضائه المختلفة، وما تلا ذلك من اعتلاء ملوك آخرين مثل شارل العاشر وغيره، وبالنسبة لنتائج الثورة الفرنسية، فكانت ممثلة فى ثورة بلجيكا عام ١٨٣٠م ضد الهولنديين، وموقف الدول الأوروبية من هذه الثورة

وخاصة إنجلترا وفرنسا، وانتهى الأمر بحصول بلجيكا على استقلالها بمقتضى معاهدة ١٨٣٩م. ثم انتقلنا بعد ذلك إلى الثورة في بولندا تحت الحكم الروسى عام ١٨٣٠م ونتائج ذلك على الوضع فى بولندا، والثورات فى إيطاليا وموقف الدول الأوروبية، ولتر هذه الأوضاع على أوروبا.

أما الفصل الرابع فهو بعنوان "المسألة الشرقية وحرب القرم [١٨٥٣م - ١٨٥٦م] فقد تحدثنا فيه عن الأسباب التى أدت إلى قيام حرب القرم مثل: الأسباب الدينية وهى خاصة بالأراضى المقدسة والأسباب السياسية وكانت نتيجة لظهور الحركات القومية فى أوروبا وموقف الدول الكبرى من هذه المسألة مثل النمسا، وروسيا القيصرية، وإنجلترا، وفرنسا وقيام الحرب، وانتهائها بعقد مؤتمر باريس ونتائج.

أما الفصل الخامس فيدور حول الوحدة الإيطالية، وخطواتها، حيث تعرضنا لحالة الأراضى الإيطالية السياسية، ودور كل من كافور وماتزىنى، وأين كافور أن الوحدة لن تتم إلا بمساعدة قوى خارجية، ووجد ضالته فى فرنسا فقد ساعدته فى شخص الإمبراطور نابليون الثالث، وأدى ذلك إلى عقد اجتماعات مثل اجتماع بلو، ير، وقيام الحرب بين مملكة بيدمونت ومعها فرنسا ضد النمسا، وانتهى ذلك بانتصار بيدمونت، واتخذت بعد ذلك خطوات انتهت فى المرحلة الأخيرة بتحقيق الوحدة وتم لها ما أرادت.

وبالنسبة للفصل السادس فهو خاص بالوحدة الألمانية، وجهود بسمارك فى ذلك، واتباعه سياسة تجاه القوى الأوروبية وخاصة فى حل بعض المشاكل مثل شلروبج وهولشتين ضد الدانمارك فاتحد مع النمسا فى هذه المسألة، ثم استطاع أن يحيد فرنسا فى حربه ضد النمسا وهى الحرب المعروفة بالحرب البروسية النمساوية، وأيقن بعد ذلك أن الوحدة لن تتم إلا بمحاربة فرنسا، وتم له ما أراد، وحقق انتصاراته عليها فى معارك منها سيدان، وفرض على فرنسا شروطاً قاسية، وحقق الوحدة الألمانية محققاً

التصدياراً هائلاً على فرنسا، مستقطعة جزء من أراضيها فارضاً غرامة حربية ضخمة، تاركاً جيوشاً ألمانية محتلة بعض أراضي فرنسا، لحين سداد الغرامة الحربية، وأدى ذلك طبعية الحال إلى تحين الفرنسيين الفرصة للانتقام بعد هزيمة عام ١٨٧٠م في سيدان. وهذا في حد ذاته من ضمن أسباب قيام الحرب العالمية الأولى.

أما الفصل السابع فهو بعنوان المشكلة الشرقية ومؤتمر برلين عام ١٨٧٨م، ويتناول هذا الفصل طبيعة المشكلة الشرقية وظهورها، وكان ذلك نتيجة لضعف الدولة العثمانية، وأطماع روسيا فيها وتركب على ذلك قيام الحرب الروسية العثمانية، حيث انتصرت لروسيا وفرضت معاهدة سان ستيفانو على الدولة العثمانية وموقف القوى العظمى من ذلك مما دعا بسمارك إلى الدعوة لعقد مؤتمر برلين عام ١٨٧٨م ونوقشت فيه الأوضاع في أوروبا، والأوضاع داخل الدولة العثمانية والنتائج التي ترتبت على ذلك.

وتناول الفصل الثامن التحالفات الأوروبية التي قامت بعد عقد مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨م حتى قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م، حيث تم التعرض إلى العلاقات بين القوى العظمى، وخاصة سياسة روسيا تجاه بريطانيا العظمى، وسياسة بسمارك تجاه كل من روسيا والنمسا وبريطانيا، مما أدى إلى قيام تحالفات ظهرت ووضحة في التحالف الإنجليزى اليابانى والوفاق الفرنسى البريطانى [١٨٩٥م - ١٩٠٥م] وأثر ذلك على الأوضاع في أوروبا وما ترتب على ذلك من نتائج.

أما أسباب ونتائج الحرب العالمية الأولى ١٩٠٥م - ١٩١٣م، فهو عنوان الفصل التاسع، حيث تناول هذا الفصل الأزمات التي سبقت الحرب العالمية الأولى مثل أزمة مراكش الأولى، مما أدى إلى عقد مؤتمر الجزيرة عام ١٩٠٦م، وأزمة البوسنة سنة ١٩٠٨م، والسباق البحرى بين القوى العظمى، ثم حادثة أغادير سنة ١٩١١م، ومسألة ألبانيا، والحرب البلقانية

[١٩١٤م - ١٩١٨م] وببداية ألمانيا الحربية، مما أدى إلى قيام الحرب العالمية الأولى، وانقسام الدول المتحاربة إلى كتلتين، والأسباب التي من أجلها دخلت الولايات الأمريكية الحرب وما ترتب على ذلك.

أما الفصل الأخير فيتناول دراسة لبعض الأنظمة السياسية في أوروبا قبيل الحرب العالمية الثانية والتي ظهرت في الدكتاتوريات الجديدة، والديمقراطيات القديمة والتوتر الدولي.

وعلى الله قصد السبيل،

أ.د/ صلاح أحمد هريدي

الفصل الأول

فرنسا ١٧٨٩-١٨١٤

أولاً: أسباب الثورة الفرنسية

- ١- الأسباب الفكرية.
- ٢- اثر نجاح ثورة الاستقلال الأمريكية.
- ٣- الأسباب السياسية.
- ٤- الأحوال الاجتماعية وأثرها في إثارة الشعب الفرنسي.
- ٥- الأزمة الاقتصادية ومحاولات الإصلاح.

ثانياً: مراحل الثورة الفرنسية

- ١- تفاقم الأزمة الاقتصادية وانعقاد الجمعية الوطنية
- ٢- سقوط الاستيل
- ٣- دستور ١٧٩١
- ٤- حل الجمعية الوطنية وقرار الملك
- ٥- حروب الثورة الفرنسية
- ٦- دستور حكومة الإدارة وتطور الإحداث

ثالثاً: فرنسا من ١٧٩٩ حتى ١٨١٤

- ١- عهد القنصلية ودستورها
- ٢- نابليون والسياسة الخارجية في عهد القنصلية
- ٣- عهد الامبراطورية ١٨٠٤ - ١٨١٤
- ٤- سياسة الحصار القارى ضد بريطانيا
- ٥- عوامل انهيار امبراطورية نابليون

الفصل الأول

فرنسا ١٧٨٩-١٨١٤

أولاً: أسباب الثورة الفرنسية

لم تكن الثورة الفرنسية حدثاً مهماً في تاريخ فرنسا فقط وإنما هي أحد أبرز أحداث القارة الأوروبية والعالم المتمدن في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ذلك أنها بالفعل نقطة تحول أساسية في تطور النظم السياسية والاجتماعية في أوروبا. فقد وضعت حداً للنظام الملكي القديم القائم على الاستبداد والمستند للحق الإلهي في الحكم وفتحت الباب أمام نظم جديدة ملكية كانت أو جمهورية تقوم على حرية الشعوب والمساواة بين أفرادها وتستمد سلطانها من إرادة المواطنين وتعمل تحت رقابتهم بشكل أو بآخر.

فأوروبا كانت كلها تشكو مما شكت منه فرنسا: الملوك يمارسون الحكم المطلق على شعوبهم، والطبقات الممتازة تهيمن على خيرات البلاد في كل مكان، والكنيسة باسم الدين، تتمتع بامتيازات لا حد لها وبإعفاءات من الضرائب والواجبات تجاه الدولة، والحرية العامة لا وجود لها إلا في ضمائر الأحرار ومخيلاتهم، والشعوب لا سيطرة ولا سلطان لها على مقدراتها ومصائرها. فالثورة الفرنسية جاءت لتعالج هذه العلل وتحاول أن تجد لها حلولاً تصلح لفرنسا كما تصلح لغير فرنسا في حالات كثيرة. وقد جاءت أحداث القرن التاسع عشر تثبت كيف أن الثورة أصبحت، بالنسبة لشعوب أوروبا المظلومة المملوكة الحقوق رائدة في مجال التحرير فتأثرت بها واستتارت بكثير من مبادئها وقيمتها الجديدة لمعالجة المفاصل في أوضاعها السياسية والاجتماعية.

وقد تعددت الأسباب التي لاندلاع هذه الثورة حتى أنه ليصعب تعدادها وحصرها، ثم إن أكثرها يعود في جذوره الأصلية ما قبل الثورة بكثير وربما عاد بعضها إلى أيام لويس الرابع عشر حين بنت فرنسا في أحسن حالاتها وفي أوج قوتها ولعل بالإمكان أن نجمل هذه الأسباب فيما يلي:

١- الأسباب الفكرية:

من المصادفات الغربية أن القرن الثامن عشر في أوروبا تميز بتيار جارف من الأفكار والمعتقدات التي لم تسبق في أوروبا، وليس غريباً بعد ذلك أن يجري وصفه على ألسنة المؤرخين والمفكرين وفيما خلفوا من تراث أن يوصف بعهد الاستنارة Age Enlightenment، ففيه انقشع الظلام وبدأ الفكر الحر يفيق من ثباته لينطلق في سائر أنحاء الحياة، لم يكن هذا اللون من ألوان الاستنارة قاصراً على فرنسا وحدها بل عم كثيراً من بلاد أوروبا. على سبيل المثال ألمانيا، فقد ظهر فريق من أئمة الأدب والفلسفة، مثل جوتته Goethe وشيلر Schiller وهردر Herder وفيلاند Wieland.

وظهر أمثال هؤلاء في إنجلترا مثل الفيلسوف "ديفيد هيوم" David Hume (١٧١١ - ١٧٧٦). وجون لوك John Locke (١٦٣٢ - ١٧٠٤) وهو صاحب رسالة في طبيعة التفاهم البشرى وهو أول من نادى بالفكرة المنطقية في طبيعة الحكم ونظامه، كما كان مؤمناً بالتسامح الدينى. وعن مذهبه الفكرى ومذهب معاصره (اسحق نيوتن) بوجه خاص تسربت إلى فرنسا طائفة من التيارات الفكرية.

وتقول زينب راشد ((ومع ذلك فلا ينبغي أن يفوتنا أن المفكرين في فرنسا في هذا العهد كانوا أئمة وقواداً لهذه التيارات الفكرية التي تؤسف بالدفاع عن حقوق الأفراد وحررياتهم الدينية والمدنية. فكان فولتير رائد الدعاة وقائد المبشرين بالمذاهب الإنجليزية الجديدة في فرنسا، وكان من أنشط كتاب

زمانه، وأخدهم ذكراً، وأطولهم عمراً، وألمعهم شخصية، وأعمقهم أثراً، كما كان روسو ومنشكويو من أشهر كتاب فرنسا يومئذٍ.

ومن الواضح أن أبرز ما امتازت به الحركة الفكرية في فرنسا هو الاهتمام الشديد بتغيير حال المجتمع، فكان لفلسفة "لوك" أثرها في الاتجاه نحو تطبيق الفكر الإنساني مع التحرر من القيود الدينية للتخلص من أضغاث العصور الوسطى وإصلاح حالة الفرد. ومن ثم شغلت الأذهان في فرنسا بالمشاكل المختلفة من اجتماعية وسياسية ودينية. ولم تعد قاصرة على رجال الأدب والطبقة الأرستقراطية، بل تعدتها إلى أفراد الطبقة الوسطى والمعلمين من شباب الجيل، وذلك أمر ميزها عن حركة النهضة، وازدهرت في فرنسا تبعاً لذلك طائفة من ألوان الألب الفلمفي والإنساني من الرسائل والبعوث التاريخية والفلسفية والتربوية، ونشأت بعض الكليات في الأقاليم، وأنشئت الجمعيات الأدبية والمكتبات وقاعات المطالعة، كما ظهرت الصحف المحلية.

والواقع أن هذه الحركة قد انفردت بين سائر الحركات التقدمية بأنها حركة إنسانية كاملة، فنادت بإيقاف التعصب الديني ومنح الفرد حرية العبادة بالمعنى الصحيح، وأرادت للناس بحق أن يكونوا كما ولدتهم أمهاتهم أحراراً. كما كان أثرها فعالاً في النفوس عامة، فلم يقتصر على فرنسا وحدها بل تعداها إلى سائر الأقطار الأوروبية، فأدت بذلك ما ينبغي للثورة الحقبة من خدمات للحياة البشرية، فهي قد خلصتها من شوائب العنف والاعتقاد في الخرافة، وحرصت في دعوتها أشد الحرص على اقتلاع جذور الحسد والخلافات بين الطبقات، فلا فضل لأحد على أحد إلا باستقامة الضمير وسلوك الصراط السوي. ولم تكن السبل سهلة ميسرة أمام أولئك الفلاسفة والمفكرين على أن منهم قد نعتوا بالكفر والإلحاد وفي مقدمتهم فولتير وروسو.

على أن التدي التاريخي في حياة البشر قد مهد لانتشار مذهب بلجيكا الطائفة من الفلاسفة والمفكرين، فهي كتبت باللغة الفرنسية التي أصبحت لغة الثقافة في أوروبا، فاستقبلها الناس وأحلوها محل اللغة اللاتينية في سهولة ويسر، مما ساهم في وصول تلك الأفكار الجديدة إلى بلاط الملوك والأمراء في برلين وفيينا وسان بطرسبورج ومريد. وكانوا يؤمنون أصحاب القوة والباس الشديد، إلا أن ذلك لم يخل نفوسهم من نزعة الأبوة والرغبة الشديدة، في إصلاح المجتمعات الإنسانية ودفعها إلى التقدم عن طريق الثقافة الرشيدة.

ويرجع الفضل في انتشار تلك الحركات الإصلاحية أن مبعثه لم يكن رغبة المفكرين في إقرار ما يسمونه الحكم الديمقراطي، وإنما كانت الرغبة الحققة وهي إبراز الحرية وتحسينها من كل عدوان، وأية ذلك أن انتشار آراء المفكرين من فلاسفة فرنسا وإعطاءها لواء الزعامة يؤمنون لم يكن مبعثه مظاهر الحكم الديمقراطي، فقولتير مثلاً لم يكن ديمقراطي النزعة، ولم يكن يهمه أو يهم المفكرين من أمثاله تقرير أداة الحكم وضبطها، وإنما كانوا يرمون إلى تحقيق الحرية في أوسع معانيها حرية الفكر، وحرية القول، وحرية النشر، وحرية الفعل، فالحرية كانت في رأيهم التخلص من سائر طبقات المجتمع الأوروبي.

ويمكن إضافة اتجاهات القدر في تاريخ البشر ذلك أن موجة عاتبة من الكره قد طغت على الكنيسة واتباعها، فكانت سلاحاً من أسلحة الإصلاح التي أعانت الفلاسفة الفرنسيين في نشر مذاهبهم وهدم آثار الماضي بكنيسته التي كانت تقف حائلاً دون كل إصلاح وتقدم. ومن حق التاريخ أن يقرر في صدق وإخلاص أن حملات قولتير وغيره من المفكرين في فرنسا على الفساد المتأصل في حياة الكنيسة قد أفادت المسيحية في فرنسا وليس من شك في أن فلاسفة العصر كانوا على حق عندما هاجموا الكنيسة.

ليس من شك أن الدور الذي قام به رجال الفكر الذين سبق الحديث عنهم قد كانوا بمثابة نفخة الصور في قيام الثورة ولكن البواعث المادية كانت أصيلة كذلك، فالجوع والظلم الاجتماعي وسوء نظام الحكم وفساد الكنيسة وتدهور أحوال البلاد الاقتصادية، كل ذلك فتح العقول والقلوب والأسماع والأبصار لاستقبال نداءات الثورة كما أحجبت وقود نارها حتى بلغت منتهاها. وكان لبعض الكتاب الفرنسيين دور في إنكاء الثورة الفرنسية.

كان فولتير (١٦٩٤ - ١٧٧٨م) أشهر كتاب القرن الثامن عشر وأقواهم أثرًا وقد كان لكتبه رواج عظيم. وقد شارك فولتير في إيجاب الثورة الفرنسية بإضعاف احترام الطبقات المتنفذة للكنيسة وإيمان الطبقة الأرستقراطية الإقطاعية. ولكن كان تأثير فولتير السياسي بعد عام ١٧٨٩ قد طغى عليه تأثير روسو. فقد بدا فولتير شديد المحافظة، شديد الازدراء لجماهير الشعب، شديد الانتماء بطابع السادة الإقطاعيين، وقد رفضه روبسبير، وظل "العقد الاجتماعي" سنين إنجيلًا للثورة. أما عن ذلك فيقول بوناپرت كنت حتى عامي السادس عشر على استعداد لمقاتلة أصدقاء فولتير دفاعًا عن روسو، أما اليوم فقد انعكس موقفي. فكلما أمعنت في قراءة فولتير ازدت شغفًا به. فهو رجل معقول دائمًا لا بالمهرج ولا بالمتعصب، أبداً. وبعد عودة ملوك البوربون أصبحت مؤلفات فولتير أداة للفكر البورجوازي ضد النبلاء والأكليروس المنبعثين من جديد. وقد صدرت بين عامي ١٨١٧، ١٨٢٩ اثنا عشر طبعة من مجموعة أعماله. في تلك السنوات اثنا عشر بيع من كتب فولتير نيف وثلاثين مجلد.

وكان تأثير فولتير الديني واضحًا فبفضله وبفضل شركائه تجنبنا فرنسا حركة الإصلاح الديني البروتستنتي، وانتقلت رأسًا من النهضة إلى التثوير، وربما كان هذا أحد أسباب العنف الشديد التي رافق التغيير، إذ لم يكن هناك فترة توقف عند البروتستنتية وقد شعر بعض المتحمسين أن حركة

التأثير في جملتها كانت إصلاحاً أعمق من ذلك الذى أحدثه ليوثر وكلفن، لأنها لم تكن بتحدى مغالاة الكهانة والخرافة فقط بل تحدث صميم أسس المسيحية، وقد جمع فولتير في صوت واحد كل ضروب الفكر المناهض للكاتوليكية، وأضفى عليها مزيداً من القوة بفضل الوضوح والتكرار وخفة الروح، حتى لقد بدأ حيناً كانه قد هدم الهيكل الذى ربي فيه.

لم يكن لفولتير اهتمام واضح بالسياسة لأنه كان يكره التعسف والظلم فى حكم الشعوب لاهتمامه بالمبادئ والشعارات، وكان يوجهه ظلم الإنسان لأخيه الإنسان ولا أدل على ذلك فى اهتمامه بالحياة السياسية من أنه كان يؤدي الحكم الملكى المطلق فكان صديقاً حميماً لفرديريك الثانى ويعتبر استبداده أحسن مثل يمكن أن يحتذى به فى سائر أنحاء أوروبا.

نادى فولتير بإصلاح القضاء عن طريق توحيد القانون فى سائر أنحاء فرنسا وتطبيقه بطريقة عادلة وجعله واضحاً للجميع، وتعديل قوانين العقوبة ولاسيما الخاصة منها بالتعذيب وطالب كذلك بإصلاح نظام الضرائب وإلغاء المحلية لأنها تتسبب فى إعاقة توفير الضروريات الحيوية. والعالم كله لا يجهل فضل "فولتير" الذى سجلته كتبه العظيمة بأسلوبه اللاذع الرائع فى آن واحد. وتأثير جيل جوته من الشباب بفولتير تأثراً عميقاً وذهب جوته إلى أن فولتير يعد دائماً أعظم رجل فى أدب العصور الجديد بل وربما جميع العصور. وفى إنجلترا أحصت أقلية لامعة بتأثير فولتير مثل جودوين، وبين، ومارى، وبلستونكرافت، وبنتم، دبايرون، وشلى، ولكن يمكن القول عموماً أن الربوبية الإنجليزية سبقته فقللت من حد تأثيره، ثم أن السادة الإنجليز شعروا بأنه ليس هناك عقل متقف يرضى بالهجوم على دين فقد غطى تأثير داروين على تأثير فولتير فى إضعاف الإيمان الدينى.

ويجئ دور مونتسكيو Montesquien (١٦٨٩ - ١٧٥٥م) كان باحثاً متعمقاً فى المسائل الدستورية ومحافظاً بطبعه وكتابه "روح القوانين"

Esprmit des lois إنما هو بحث عام في أشكال الحكومة. وقد صار هذا الكتاب المعين الذي يتزود منه بالأفكار أولئك الذين انصرفوا إلى مهمة البناء السياسى لبلادهم وهى مهمة ستصبح شائعة فى السنوات التالية وقد تأثر به دستور الولايات المتحدة الأمريكية إلى حد بعيد. على أن الكتاب نفسه متأثر إلى حد بعيد بالدستور الإنجليزي. الأمر الذى يعترف به عن طيب خاطر مونتسكيو نفسه الذى كان معجبًا بهذا الدستور الأخير أيا إعجاب شأن الكثيرين من الفرنسيين فى زمنه، فمونتسكيو يشيد بالحكومة المقيدة التى تخضع فى تصرفاتها لمجموعة من الضوابط والمراجع ويعجب فى النظام الإنجليزي بوجه خاص بما أسماه "فصل للسلطات" أى استقلال فروع الدولة الثلاثة - التشريعية والتنفيذية والقضائية عن بعضها البعض. وإن كان قد أخطأ فى ظنه السلطتين التنفيذية والتشريعية فى إنجلترا منفصلتين إحداهما عن الأخرى. وأظهر مونتسكيو مساوى الحكم المطلق، وطعن، فى الحكم الاستبدادى.

أما جان جاك روسو Jean Jack Rosseau (١٧١٢ - ١٧٧٨) لم يكن فرنسى الأصل وإنما يرجع أصله، إلى جنيف. وبقيت آراؤه وكتاباتاه تؤثر فى الفرنسيين من جيل إلى جيل حيث دعا إلى الرجوع إلى الطبيعة للتخلص من قيود الحضارة وقد كان شديد الميل إلى الدين بطبعه وكان يحس بشرور عصره وآلام الناس ولكنه لم يمنح رضاه لأى من الحلول المقترحة ولهذا الغرض وضع كتابه العقد الاجتماعى Contract Society الذى نشر عام ١٧٦٢ يلخص آرائه فى الحكم ولكنه يفعل ذلك على نحو جعل الناس يختلفون على حقيقة مواده حتى يومنا هذا؛ يبدأ باحتجاج صارخ على طغيان عصره "ولد الإنسان حراً فما باله مكبلاً بالأغلال فى كل مكان" ثم يؤكد أن الدولة مدينة بوجودها للشعب وأنها نمت إليه وحده دون سواء وأن من حقه دائماً، وعلى الرغم من جميع المعاهدات أو الدساتير - أن يعدل أو يلغى أشكالها. ومع ذلك فهو لا يرى أن الديمقراطية ممكنة إلا فى الدول الصغيرة

الحجم ويؤمن بأن اللجوء إلى ديكتاتور قد يصبح لازماً، ويختم بتأكيد ضرورة الدين في أي دولة داعياً إلى فرض صورة منية بسيطة منه على الجميع، بل ومعاينة الخارجين بالإعدام إذا اقتضى الأمر. وقد امتد تأثير آراء روسو وعباراته إلى أبعد من دائرة دارسي مؤلفاته بكثير والثورة الفرنسية تحمل من أولها إلى آخرها لئلا تتكرر.

وقد توجت حركة ازدهار الآداب والفلسفة والبحوث التاريخية وغيرها في فرنسا يومئذ بظهور دائرة المعارف الكبرى في أربعة وثلاثين مجلداً بين عامي ١٧٥١، ١٧٧٢، وقد أثرت تأثيراً عميقاً في فرنسا، بل وتعدتها إلى سائر الأقطار الأوروبية. ويساهم في تأليفها كل من "ديدرو" Diderot (١٧١٣ - ١٧٨٤) والمير Almet (١٧١٧ - ١٧٨٣) وكانت تتضمن ملخصاً للمعرفة الإنسانية، ولذلك لم يقابلها رجال الدين بالرضى بل تقدموا بشكوى إلى البرلمان ضد هذه الدائرة. بدعوى أنها تهدد الدين. وقد ذهبت سائر الجهود التي بذلت لإيادة دائرة المعارف هباء. ولا عجب أن تكون موضع مقاومة الفئات الرجعية فقد أشارت إلى الظلم السياسي والاجتماعي السائدين في ذلك العهد وإلى عدم التساوي في تأدية الضرائب، وإلى فساد نظام القضاء، وتفاقم الحروب وما إلى ذلك من العيوب.

وقد حظيت كتابات فولتير ومونتسكيو وروسو باهتمام بالغ فاق كتاب ذلك العصر، ولكن شمة جماعة أخرى كان لها تأثير عظيم بين معاصريها وكانت لها صلة بأعمال الثورة، وقد عرفت هذه الجماعة باسم الاقتصاديين Economists أو الطبيعيين Physiocrats وقد تأثر هؤلاء إلى حد بعيد بكتابات الاقتصادى الإنجليزي آدم سميث. وممثلو هذه الجماعة الرئيسيون في فرنسا هم ميرابو أبو السياسة الذى ذاع صيته في الثورة، وقبل هؤلاء جميعاً كويرناى المفكر الحقيقي في هذه الحركة الذى وصف بعضهم كتابه الغامض المعقد "الجدول الاقتصادى" Tableau Economique بأنه الدواء

الناجع لمناصب فرديا وكتابات هذه الجماعة لم لم يتبل امتحسان فولتير ومنشكوي. وتتضمن كتاباتهم الضخمة المبادئ التالية باعتبارها تعاليم أساسية:-

استخدام العمل في الأرض هو مصدر كل ثروة والعمال هم لى الحقيقة أكثر الطبقات إنتاجا بل وربما كانوا الطبقة المنتجة الوحيدة كما أن تدخل الحكومة يجب أن يقل إلى أدنى حده والإصلاحات اللازم تنفيذها هى إطلاق الحرية الكاملة للتجارة وإنشاء نظام عام للتعليم، كما أن جميع الضرائب يجب أن تلغى وتتركز فى ضريبة واحدة، هى ضريبة الأرض. فميرابو يرى أن هذه المبادئ كفيلة بإصلاح كل ما فسد وقد بذل تيرجو الذى كان تلميذاً حصيفاً من تلامذة هذه المدرسة جهوداً واضحة. لتطبيق تعاليم كوزيناى كمفتش فى الأقاليم (Intendant) ثم كوزير للمالية: وقد كان لهؤلاء أثر محسوس فى مجرى الثورة الفرنسية ولكن أهميتهم لا تقرب مطلقاً من أهمية اتباع روسو وفولتير.

٢- أثر نجاح ثورة الاستقلال الأمريكية.

لم يكن ما ذكر من جهود المفكرين من رجال الإصلاح وحده سبباً فى إشعال نار الثورة، بل أضافت الأقدار إلى ذلك نجاح ثورة الاستقلال الأمريكية فى عام ١٧٨٣، كان لهذه الثورة أثرها العميق فى فرنسا؛ فقد أثرت فى سياسة فرنسا الخارجية عندما وافقت فرنسا على دخول الحرب بجانب الثوار ضد إنجلترا، على أن آثارها الأدبية كانت أكثر وقعاً وابلغ أثراً، إذ أخذ رأى العام الفرنسى يتابع باهتمام بالغ أحداثها وقد ازداد تحمسه بالفكرة لتقديم المساعدة للثوار بينما كان لويس السادس عشر غير متحمس للفكرة، ويرى الاكتفاء بالموازرة الأدبية للثوار، ولكن لم يلبث أن انتصر رأى العام الفرنسى وتغلب على الحكومة. ولم تلبث حكومة فرنسا أن تعاهدت مع الثوار، ودخلت الحرب معهم ضد إنجلترا، أثرت تلك الحركة

تأثيرا بالغا في نفوس الفرنسيين بفضل ما قام به رجال الإنب والمفكرون من تصوير لمجهودات الثوار وحماسهم وجراتهم وخاصة الدور الذى أداه 'بنيامين فرانكلين Benjamin Franklin' فى هذا المضمار، وهو من أبناء بوسطن "اشتغل بالطباعة واهتم بعلم الأخلاق، وكان عالما ومخترعا وسياسيا بارعا. نجح فى الظهور بمظهر البطل أمام الرأى العام الفرنسى بل العالمى لما اتصف به من خلق رفيع، ونكاه نادر، وسياسة حكيمة، فهو لم يشبه فولتير ولا روسو من حيث المناداة ببعض المبادئ؛ فولتير رغم ما اتصف به من الحكمة والنزاهة لم يكن مستقيما وكثيرا ما أثار الرأى العام بحوادث منازعته وبؤسه ومصائبه. كما أن روسو الذى أحبه الناس لاهتمامه بالفرد ولم يكن صائبا فى كل آرائه، كما كان يعيش عيشه غريبة غير مستقرة، بينما كان فرانكلين فيلسوفا حقا، فقد اتصف بالاستقامة والحكمة فى بساطة وصديق مما حبب النفوس إليه، لتعلقه بالمثل العليا فى غيرة وتعصب وكانت تتسلط عليه فكرة واحدة وهى الدفاع عن قضية ذلك الشعب الذى كان ينتمى إليه، والذى كان يعمل على حريته.

عند زيارة فرانكلين لباريس للمرة الأولى عام ١٧٦٧ ترك ذاكره مائلا للأذهان، لذلك استقبلته الصحف الفرنسية بكل حماس فى زيارته التالية لباريس عام ١٧٧٦. رحبت به الطوائف المختلفة من شعراء وكتاب وسياسيين وقد أصبح الشخصية البارزة والمثل الذى يحتذى به فى باريس بين عامى ١٧٧٦، ١٧٨٤. وقد كللت جهود فرانكلين بالدجاح عندما أعلن استقلال المستعمرات الأمريكية، إذ كان فى هذا الإعلان اعتراف صريح بالثورة، وبإنشاء مجتمع جديد على أسس وقواعد سليمة لا تقوم على الامتيازات والتقاليد بل تقوم على احترام حرية الفرد والاهتمام به. وقد شعرت الحكومة الفرنسية بما فى هذا الإعلان من تحد غير مقصود لها وانتقاد لنظمها العتيقة، لذلك وقفت فى سبيل إعلائه، ولكنه مع ذلك أخذ فى الانتشار سزا. فنشر بالفرنسية ثلاث طبعات بين عامى ١٧٧٨، ١٧٨٣.

٣- الأسباب السياسية

كان انهيار النظام الحكومى من أهم الأسباب السياسية ففقد أخفقيت ملكية البوربون فى أن تلاحق تطور الشعب الاقتصادى والفكرى ونشبت الثورة فى فرنسا بأسرع مما نشبت فى غيرها لأن الطبقات الوسطى كانت قد بلغت شأواً من الذكاء أبعد مما بلغته أى أمة معاصرة أخرى. وفرض فكر مواطنيها على الدولة بأكثر حدة مما كان على أى حكومة فى ذلك العصر أن تلبيه فقد استشرى الاضطراب والفوضى فى كل مكان، ففى فرساي تنازع مجلس الملك فى اختصاصه مع الوزراء الذين تنازعوا فيما بينهم لأن وظائفهم تداخلت، كما تنافسوا على الأموال ذاتها ولم تفرض عليهم من فوق سلطة توافق بين سياساتهم. وانقسمت الأمة إلى دوائر فى مجال القضاء؛ وفى أخرى إلى أقسام مالية فى المالية، وفى ناحية ثالثة إلى إدارات فى الجيش وفى رابعة إلى أبرشيات فى الكنيسة. وفى كل قسم مالى كان الناظر الملكى يصطدم بالحاكم والبرلمان الإقليمى. وفى أرجاء فرنسا اضطدمت مصالح المنتجين الربيعيين مع مصالح المستهلكين الحضريين والأغنياء مع الفقراء، والتبلاء مع البورجوازيين والبرلمانيين مع الملك، وأصبحت الحاجة ماسة إلى قضية موحدة.

وكان القانون من أسوأ مظاهر الحياة الفرنسية ومع ذلك كان القضاء من أفضلها. واتبع جنوب فرنسا القانون الرومانى، وشمالها القانون العام والاقطاعى. وكما يقول البعض "إن العدالة كانت معقدة مكلفة بطيئة" رغم أن هذه شكوى عامة فى جميع البلاد. وكانت المجون غير إنسانية والعقوبات وحشية والتعذيب القضائى ظل مسموحاً به فى عام ١٧٧٤. وكان القضاء غير قابلين للعزل وقد ذهب السير هنرى مين إلى أن رجال القضاء فى فرنسا يتفوقون كثيراً على نظرائهم فى أوروبا وكانوا يشغلون مناصبهم مدى

الجيدة، ومن حقهم توريثها لأجد الأبناء. وقد اختير أغنياءهم وأعظمهم نفوذاً أعضاء في برلمان باريس.

وكانت السلطة الملكية من الناحية النظرية مطلقة. فالملك وفقاً للتقليد البوربوني هو المشرع الوحيد، وهو السلطة التنفيذية الرئيسية، وهو المحكمة العليا. في استطاعته أن يأمر بالقبض على أى شخص في فرنسا وحبسه إلى أجل غير مسمى دون إيداء السبب أو السماح بمحاكمته وحتى لويس السادس عشر الرقيق القلب كان يرسل من قصره أوامر الاعتقال المختومة. وكان الملك قد ورث مؤسسة غالية التكلفة، تعد نفسها لا غنى عنها لإدارة الحكومة وهيبتها. ففي عام ١٧٧٤ كان يلاط فرساي يضم الأسر المالكة و٨٨٦ نبيلاً. هم ونساؤهم وأبنائهم يضاف إليهم ٢٩ طاهياً و ٥٦ صياداً و ٤٧ موسيقياً وثمانية معماريين، وأشنات من السكرتيرين وكهنة القصر، والأطباء والسعاة والحراس... يبلغون في مجموعهم ستة آلاف شخص. مع عشرة آلاف جندي برابطون عن كثب. وكان لكل عضو في الأسرة المالكة بلاطه أو بلاطها الخاص. وكذلك لبعض النبلاء الممتازين - أمثال كوندية وأمير كونتى ودوق أورليان ودوق برون. واحتفظ الملك بعدة قصور. في فرساي - ومارلي - ولامويت، ومودون، وشوازي، وسان - أويير، وسان جرمان، وفوننتبلوه، وكومبيين، ورامبويه. وكان من المألوف أن ينتقل من قصر إلى آخر، بعض الحاشية الذين يحتاجون إلى المسكن والطعام، وفي سنة ١٧٨٠ بلغت نفقات مائدة الملك ٤٩١,٠٠٠,٣٦٦ فرنكاً.

وكانت رواتب موظفي البلاط معتلة. ولكن المنح والعلاوات كانت مطاطة؛ من ذلك أن المصيو أوجار - وكان سكرتيراً في إحدى الوزارات - لم يتجاوز راتبه تسعمائة جنيه في العام. ولكنه اعترف بأن الوظيفة غلت له كل عام ٢٠٠,٠٠٠ جنيه خالصة، وغلت عشرات الوظائف الشرفية المال لأعضاء الحاشية بينما كان العمل يؤديه مرسومهم. مثال ذلك أن مصيو ماشو

كان يقبض ثمانية عشر ألف جنيه نظير التوقيع باسمه مرتين فى السنة، ووزعت عشرات المعاشات التى بلغت جملتها ٢٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه كل عام على النبلاء ذوى النفوذ أو محاسبيهم وكانت عشرات الدسائس تدبر لتقرير المحظوظ الذى سيطفر بكرم الملك وسخائه الطائش. وكان يتوقع منه أن يعين الأسر النبيلة القديمة التى أعسرت، وأن يقدم المهر لبنات النبلاء عند زواجهن. وكان راتب كل وزير دولة يرقى إلى ١٥٠,٠٠٠ جنيه فى العام؛ وكل هذه المعاشات، والهبات، والرواتب، والمناصب الشرفية، كانت تدفع من إيرادات الأمة الفرنسية. وقد كلف البلاط فرنسا مبلغا جملته خمسين مليون جنيه فى العام - وهو عشر مجموع إيراد الحكومة.

كما كانت ماري أنطوانيت أكثر أعضاء البلاذ إسرافا. ذلك أنها قد ارتبطت بزواج عليل، وحرمت الرومانسية ولم تشغلها علاقات غرامية، فراحت تتسلى حتى عام ١٧٧٨ بأغالى من الثياب، والجواهر ومشاهدة الأوبرات، والمسرحيات، وكانت تخسر الثروات فى القمار وإعفاء الثروات للمحاسبين فى كرم متهور. وقد أنفقت ٢٥٢,٠٠٠ جنيه على ثيابها فى عام واحد (١٧٨٣)، وأتاهها مصمموا الأزياء بالغريب والطريف من الأبواب المسماة "المباهج الطائشة" أو "العلامات المكبوتة" أو الرغبات المقنعة. وكانت مصنفات الشعر يعكفن الساعات لتصنيف شعرها وقد أنفقت أموالا طائلة فى هذا.

أما شغلها بالحنى والمجوهرات فقد أوشك أن يكون هوسا، ففى عام ١٧٧٤ ابتاعت من بومر - وهو الجواهرجى الرسمى للتاج - أحجارا كريمة قيمتها ٣٦٠,٠٠٠ جنيه. وأهداها لويس السادس عشر طبقا من العقيق والماس والأساور ثمنه ٢٠٠,٠٠٠ جنيهًا، ولكن الشعب لم يفتقر لها هذا التنذير المفرط فى ضرائبه، واتهمتها الشائعات بأنها قالت خلال حوادث الشغب التى وقعت بسبب شح الخبز عام ١٧٨٨: "إذا لم يكن لديهم خبز"

فلْيَأْكُلُوا كَعْبًا" ويجمع المؤرخون على أنها لم تَظَلَب قط بقول تلك الملاحظة القاسية، فهي على العكس أسهمت بسخاء من جيبها الخاص في التخفيف عن الشعب.

٤ - الأحوال الاجتماعية وأثرها في إثارة الشعب الفرنسي.

ولعل أكثر ما كان يسئ لفرنسا أنها كانت لا تزال تحتفظ بنظام الطبقات البغيض وما يرافقه من امتيازات لفئة قليلة من الناس على حساب عامة المواطنين. فالفرنسيين كانوا مقسمين إلى طبقات ثلاث تفصل بينها حدود يصعب تخطيها.

أ- الأشراف.

ويقف هؤلاء في أعلى مراتب المجتمع الفرنسي يحيطون بالملك ويعيشون إلى جانبه يؤيدونه ويدافعون عن نظامه وبالمقابل يعيشون في ظل حمايته ويتمتعون بامتيازات كثيرة بعضها يرجع في أصوله إلى عصر الإقطاع. فللأشراف أراضي واسعة جدًا في الأرياف يستغلونها بواسطة الفلاحين. والأقتان. وقدرت مساحة هذه الأراضي قبل الثورة الفرنسية بقليل بخمس الأرض الفرنسية الصالحة للزراعة. وللأشراف وحدهم حق شغل المناصب العليا في الجيش والإدارة والقضاء والدبلوماسية. ولهم أيضًا على الفلاحين العاملين في أراضيهم حقوق كثيرة منها حق فرض ضرائب معينة، ولهم أن يجبروا الفلاح على طحن غلاله في مطاحنهم وأن يعصر زيتته وخمره في معصرته. ولهم أيضًا حقوق الصيد في أراضيهم. وللأشراف فوق ذلك إعفاءات كثيرة في مجالات الضرائب والالتزامات المالية تجاه الدولة. وهذه الحقوق والامتيازات كان النبلاء يتوارثونها منذ العصور الوسطى. إلا أنها في القرن التاسع ومع تغير الأوضاع الاقتصادية وبداية التصنيع وانتشار الأفكار الحرة الجديدة باتت تشكل عبئًا ثقیلاً على عاتق الفرنسيين.

ب- رجال الدين.

وكان هؤلاء أيضا يشكلون طبقة ممتازة إلى جانب الأشراف، لهم نفوذ قوى وامتيازات تقليدية قديمة حصلوا عليها فى العصور الوسطى، ووضع مالى ممتاز. فالأكيرة الكثيرة المنتشرة فى جميع أنحاء فرنسا كانت تمتلك مساحات شاسعة من الأراضى الزراعية تبلغ تقريبًا خمس مساحة فرنسا، يعمل فيها ألوف من الفلاحين فى ظروف قاسية شديدة، وكان للكنيسة مورد مهم هو ضريبة العشور تجمعها سنويًا من الفرنسيين بلغت حصيلتها فى أواخر القرن الثامن عشر مائتى مليون فرنك ذهب. وفوق هذه الامتيازات فإن الكنيسة كانت معفاة من أكثر الضرائب الحكومية. ومما كان يثير حفيظة الفرنسيين أن الكنيسة لم تكن دائمًا تصرف هذه الأموال فى الأماكن المخصص لها من أجل صالح الجماعة المسيحية.

ج- الطبقة الوسطى.

أما عامة المواطنين فكانوا ينتظمون فى طبقة واحدة هى طبقة العامة أو الطبقة الثالثة. وهؤلاء تحملوا أعباء الدولة كلها، منها دفع الضرائب المتزايدة، وتقديم الجنود للجزوب الكثيرة، وخدمة الكنيسة والأشراف، وبعبارة موجزة فإن الطبقة الثالثة كانت تلتزم بأعباء ضخمة. تجاه الدولة والبلاد لا يقابلها إلا حقوق ضئيلة، فهى محرومة من أبسط حقوق الإنسان الطبيعية كحق الحرية والمساواة أمام القانون وحق اختيار النظام السياسى أو الاقتصادى الذى يوافق رغباته ومصالحه.

وقد تغردت فئة قليلة من أبناء الطبقة الثالثة بوضع مالى ممتاز جعل لها مكانة خاصة ودورًا رئيسيًا فى إدارة شئون البلاد الاقتصادية أطلق عليها اسم "البورجوازية" وتعود هذه الفئة إلى الفترة الأخيرة من عصور الإقطاع حين بدأت أقلية من الأثنان تتحرر تدريجيًا من نفوذ السادة وتملك أرضًا تستغلها لصالحها أو تمارس عملاً تجاريًا أو صناعيًا. ومما سهل مهمة هؤلاء

وجعلهم مع الوقت يسيطرون على الصناعة والتجارة وترفع طبقة الأشراف والنبلاء عن ممارسة مثل هذه الأعمال. ثم إن اكتشاف أمريكا، وما تدفق على أثر ذلك من أموال وذهب إلى أوروبا، واتساع آفاق التجارة داخل أوروبا وخارجها، سهل على هؤلاء سبل الغنى والثروة وظهرت بين أبنائهم ولحفادهم فئة من المتقنين المتعلمين، برعوا فى فنون الطب والهندسة والقانون والفلسفة ولم يمض وقت حتى غدت هذه الفئة المثقفة الناشطة مزاحمة جديدة لأبناء الأشراف على المراكز الكبرى فى الدولة والإدارة خاصة تلك التى تحتاج إلى العلم والاختصاص وهى أمور لم تكن لتتوفر كثيراً لدى أبناء النبلاء. وكان منهم فى القرن الثامن عشر بصورة خاصة كتاب وعلماء وفلاسفة ساهموا فى تنوير الجماهير وجعلها تترك ومالها من حقوق مهضومة.

ومما ساعد هؤلاء المتقنين فى مهمتهم كون برامج التعليم كانت أدبية محضة، فكانت تعتبر الأدب القديم وبصورة خاصة أدب اليونان كمعين لا ينضب للثروة الأدبية والفلسفية. والأدب اليونانى، بما فيه من حرية وفريدية إذ لم يكن اليونانيون القنماء موحدين أو خاضعين لمسلطة مركزية قوية، نفخ فى الفرنسيين روح الثورة على الظلم. ومن هذه الزاوية كانت برامج التعليم تساعد على الثورة وبصورة خاصة ضد طبقة النبلاء والأشراف الذين ظلوا يحتفظون بامتيازاتهم فى المجالات السياسية والعسكرية، بينما كان أبناء البورجوازية يشعرون بأنهم فى وضع شاذ، إذ كانوا يرون عندهم العلم والخبرة والمال، ومع هذا فالسلطان والنفوذ للأشراف الميالين إلى المبادئ المحافظة والرجعية. لذا فإن الثورة ستكون فى بدايتها على الأقل على امتيازات الأشراف ورجال الدين أكثر مما هى على النظام الملكى نظراً للدور الأساسى الذى ستلعبه فئة المتقنين البورجوازيين فى خلق الثورة وتوجيه أحداثها.

ولعل أسوأ ما كان في وضع فرنسا هو أن الجميع كانوا يعرفون أن هذه الامتيازات على اختلاف أنواعها والإعفاءات الضريبية كلها أمور بغيضة على قلوب الجماهير ثقيلة الوطأة يتمنى الجميع القضاء عليها وحتى الوزراء ومختلف أجهزة الحكم كانت تعرف ذلك. بل أن أكثر من وزير حاول إصلاح الوضع ولكن دون نتيجة. حتى أن الملكية بدت بسبب عجزها عن القضاء على هذا الامتيازات وكأنها فقدت مرونتها وقدرتها على التكيف مع ضروريات الزمن، بحيث بات عليها أن تقف منتظرة ما سيلفرضه القدر من حلول لمشاكل عجزت هي عن اتخاذ أية مبادرة لمعالجتها. ولم تعجز الملكية عن حل مشكلة الامتيازات فقط بل عجزت أيضا عن حل المشكلة المالية المزمنة التي كانت تعاني منها فرنسا.

ع- طبقة الفلاحين.

وتتكون منها غالبية السكان، فلا يجب أن يغيب عن أذهاننا حقيقة مهمة وهي أن فرنسا ظلت دولة زراعية، وإذا استبعد سكان المدن ورجال الدين والنبلاء يبقى أربع أخماس السكان من الفلاحين. ولم يكن بين هذه الطبقة من يرقى إلى الطبقة الوسطى غير قلة ضئيلة. في أقاليم "نورمانديا" Normandy وبيكارديا Picardy وارتوا Artois أما في سائر أنحاء فرنسا فكان أغلب المزارعين ينتمون إلى طبقة الفلاحين. وهكذا كانت طبقة الفلاحين تفوق ما عدا من الطبقات في العدد.

وكانت حال الفلاحين التعمية من الأسباب الجوهرية في وقوع الثورة. وعلى الرغم من أن لويس السادس عشر قد حرر ما كان باقيا من عبيد الأرض، إلا أن ذلك لم يغير من شعورهم لأن تلك الفئة كانت أقلية. كان الفلاح لا يزال يزرع تحت أعباء السخرة، فكان ملزما بالعمل في جزء من أرض سيده دون أجر، وكذلك كان ملزما بطحن غلاله في طاحون السيد، وعصر عنبه في معصرة السيد، وخبز دقيقه في فرن السيد، كما كان مضطر

إلى دفع بعض الضرائب غير العادلة، كما كان لا يملك حق عرض مجبولة في السوق، وكان ملزماً أيضاً بدفع ضريبة إذا مر بطريق أو استخدم نهراً، يؤديها للسيد تارة أو للمدينة أو للملك نفسه تارة أخرى.

ولم تكن الطبقة الوسطى تنق في هذه الطبقة الدنيا، كما كانت تكثره النبلاء، ولكنها رأت في شتاء عام ١٧٨٩ ضرورة التقرب من طبقة الفلاحين حتى تحقق ما أرادت من سياسة، فأخذت تعرض هذه الطبقة مثيرة في نفوسها كل ما يدفعها إلى الثورة والتعبير عن ضرورتها. كان استياء هذه الطبقة واضحاً فأرادت أن تتخلص من الالتزامات الإقطاعية ومن الضرائب وهكذا كانت هذه الطبقة هي السلاح الذي استخدمته الطبقة الوسطى لتحقيق أغراضها. فكان لها ما أرادت عندما تمت الانتخابات لمجلس طبقات الأمة. وعندما استخدمت هذه الطبقة لتقضي على معالم الظلم والاستبداد فكانت الوسيلة هي إسقاط حصن للباستيل.

٥- الأزمة الاقتصادية ومحاولات الإصلاح.

كانت فرنسا تشكو فراغاً مزمناً في خزينتها ربما عانت جنوره إلى أيام لويس الرابع عشر وما خاضته فرنسا من حروب في زمنه. ولم يبانر أحد منذ ذلك الوقت لعلاج الوضع بصورة جذرية. وقد برزت هذه الأزمة بصورة جادة عقب حرب الاستقلال الأمريكية وما تكبدته فرنسا من مصاريف باهظة لمساعدة الأمريكيين في صراعهم ضد الاستعمار البريطاني. ولعل الغريب في الموضوع هو أن هذه الأزمة لم تكبر في أساسها بسبب ضعف موارد الأمة الفرنسية، بل على العكس، ففرنسا كانت تملك زراعة مزدهرة وصناعة على درجة كبيرة من التطور وتجارة خارجية نشطة للغاية. إنما الأزمة كانت ناشئة عن عجز الدولة في الموازنة وذلك بالدرجة الأولى لكون النفقات القادرة على دفع الضرائب كانت لا تفعل ذلك

بسبب الامتيازات القديمة، فالخيل إذا كان لهم موازية الدولة وليس لهم مولد الأمة ومصاريها.

ولكى ندرك حقيقة الوضع المالى لفرنسا يكفى أن ننظر إلى حسابات الخزانة للعام ١٧٨٨ وهو العام السابق للثورة كانت مصاريف الدولة لهذا العام ٦٢٩ مليون فرنك بينما لم تكن الواردات تزيد عن ٥٠٣ مليون فرنك، أى يعجز ١٣٦ مليون فرنك وهو ما يعادل ٢٠٪ من الميزانية العامة للدولة. ولعل أسوأ ما فى هذه الموازنة هو طريقة توزيع المصاريف فيها، فأكثر من نصفها أى ٣١٨ مليون فرنك يذهب إلى جيوب المرابين لتسديد ديون السنوات السابقة، و ١٦٥ مليون فرنك تذهب للجيش والبحرية يأخذ ١٢ ألف ضابط معظمهم من أبناء النبلاء والأشراف ٤٦ مليوناً منها بصورة مرائب ومصاريف. وتبلغ مصاريف القصر الملكى والحاشية ٦٪ من الموازنة، بينما تقل مجموع الاعتمادات المخصصة للتعليم والجامعات والخدمات العامة عن ٢٪ من مجموع الموازنة.

لقد جرت عدة محاولات زمن لويس السادس عشر لإصلاح الوضع المالى فى البلاد كان أبرزها المحاولات التى قام بها تورجو Turgot و Necker إلا أن هذه المحاولات فشلت أمام استحالة إجبار النبلاء والأكليروس على التنازل عن بعض امتيازاتهم، وعلى دفع الضرائب التى تترتب عليهم بالنسبة لثرواتهم وقدراتهم على السلع. والواقع أن وضع الميزانية الفرنسية لم يكن ميؤوساً منه كما قد توحي الأرقام. فالبلاد الفرنسية غنية جداً، ولو وزعت الضرائب فيها بشكل عادل لأمكن بسهولة موازنة مداخيل الدولة ومصاريها.

أما عن محاولات الإصلاح الاقتصادى، فكان أولها على يد تورجو (١٧٧٤ - ١٧٧٦) فكان أول ما اهتم لويس السادس عشر أن يعثر على وزراء أكفاء أمناء يصلحون الفوضى التى امتشرت فى الإدارة والمالية.

وكان الشعب يطالب بالبحاح بعودة البرلمانات التي أُلغيت، فأعادها، وأقال موبيو الذي حاول من قبل أن يحل محلها هيئة أخرى. وكان تورجو رجلاً فرنسياً من معدن شبيه بالذى وجده لويس الرابع عشر في كولبير كرس نفسه لخدمة وطنه، واتسم ببعد النظر والمكوف على العمل بغير ملل.

وقد أمن بتحرير الصناعة والتجارة ما أمكن من التنظيم الحكومي أو النقابي، وبأن الأرض مصدر الثروة الوحيد، وبأن ضريبة واحدة على الأرض هي أعدل الطرق وأكثرها عملية لجمع إيراد الدولة، وأنه ينبغي إلغاء جميع الضرائب غير المباشرة. وقد تبين لتورجو أن إيرادات الحكومة السنوية ٢١٣,٥٠٠,٠٠٠ فرنك ومصروفاتها ٢٣٥,٠٠٠,٠٠٠ فرنك، لذلك أمر بالآلا بصرف مبلغ من الخزنة لأي غرض دون علمه أو موافقته، وكان هدفه تنشيط الاقتصاد بإرساء دعائم حرية المشروعات، والإنتاج، والتجارة، خطوة بخطوة. وبدأ بمحاولة لإصلاح الزراعة. وكانت الحكومة قد أشرفت على التجارة في الغلال تجنباً لتذمر أهل المدن فنظمت بيعها من المزارع لتاجر الجملة، ومن تاجر الجملة لتاجر التجزئة، وحددت سعر الخبز، ولكن انخفاض الأسعار ثبّطت همّة الفلاح عن زرع المزيد من الغلال، وثبّطت غيره عن الاشتغال بالزراعة، فظلت مناطق شاسعة من أرض فرنسا صالحة دون زراعة، وعطلت ثروة الأمة الممكنة عند بيعها. وبدأ إصلاح الزراعة في نظر تورجو أول خطوة في إحياء فرنسا. ذلك أن إطلاق يد المزارع في بيع غلته بأي سعر يستطيع الحصول عليه سيرفع من دخله ويحسن وضعه الاجتماعي، ويزيد قوته الشرائية، وينهض به من الحياة البدائية الوحشية التي وصفها من قبل لابروبيد في عصر لويس الرابع عشر الذهبي.

ومن ثم ففي ١٣ سبتمبر ١٧٧٤ استصدر تورجو من المجلس الملكي مرسوماً أطلق تجارة الغلال في كل مكان عدا باريس حيث قدر أن رد فعل المدينة سيكون محرّجاً فحين ارتفع سعر الخبز في ربيع ١٧٧٥ اندلعت

حوادث الشعب في عدة مدن؛ ففي الأقاليم المحيطة بباريس، والتي تتحكم في انسياب الغلال إلى العاصمة. راح بعض الرجال ينتقلون بين المدن ويحرضون الناس على التمرد، مما اضطر الملك إلى خفض سعر الخبز ثم إلغاء مرة أخرى وأصدر توجو أوامر للتوفير في مصروفات الدولة. ولتحصيل الضرائب تحصيلاً أكثر كفاءة وللإشراف بدقة على الملتزمين العموميين ثم ينقل الاحتكارات الأهلية في المركبات العامة، ومركبات البريد، وصنع البارود إلى الدولة. ولكن لم يتح له الوقت لإنشاء "بنك الخصم" وهو مصرف لخصم الأوراق التجارية وتلقي وإعطاء القروض وإصدار البنكوت الذي تدفع قيمته عند إبرازه. وفي نهاية ١٧٧٥ خفض المصروفات إلى ٧٠٠,٠٠٠ وأنقص الفائدة على الدين الأهلي من ٨,٧,٠٠٠,٠٠٠ إلى ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيهاً واستعبدت الثقة بالحكومة حتى استطاع أن يقتصر ٦٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيهاً من المالين الهولنديين بفائدة أربعة في المائة، ويسد بهذه الطريقة ديوناً كانت الخزنة تدفع عنها فائدة من سبعة إلى إثنا عشر في المائة، وأوشك أن يوازن الميزانية، ولكنه لم يفعل هذا بزيادة الضرائب بل بالحد من الفساد والإمراف، وعدم الكفاءة وكثرة الفاقد.

وفي يناير ١٧٧٦ فاجأ توجو فرنسا بسمّة مراسيم صدرت باسم الملك قرر أحدها أن تشمل حرية التجارة في الغلال بباريس، وألغى العدد الكبير من المناصب المتصلة بتلك التجارة، وانضم الموظفون المطرودون على هذا النحو إلى صفوف أعدائه، فألغى مرسومين، وعدلت الضرائب المفروضة على الماشية والشحوم، فأغضب الفلاحون، وألغى الرابع السخرة وهي أيام محددة في السنة يفرض فيها الشغل المجاني على الفلاحين لصيانة الكبارى والقنوات، والطرق؛ وتقرر أن يتقاضى الفلاحون منذ الآن أجراً عن هذا العمل من حصيلة ضريبة تفرض على جميع الأملاك غير الكنسية، وأغضب الفلاحون. وشكا النبلاء، وأثار توجو المزيد من الاستياء بالديباجة التي وضعها في فم الملك.

لمّا أُخِرَ المراسيم الممتدة فقد ألغى الطوائف الحرفية. وكانت قد أصبحت أرسنقاطية، لأنها اشترفت على جميع الحرف تقريباً، وحدث من الدخول في عضويتها باشتراكها رسوم التحاق عالية ثم قيدت لسوق ذلك الصلاحية لاختيار معلمى الحرف. وقد عطلت الاختراع، وعرقلت التجارة بالمكوس إذ يحظر المنتجات المتنافسة التى تدخل فى نطاقها وقد نددت طبقة المتعهدين أو المقاولين الصاعدة - وهم رجال يوفرون رأس المال، والتنظيم، ولكنهم يطالبون بحرية استئجار أى عامل، سواء للمنتمين للطوائف الحرفية أو غيرهم، ويبيع سلمهم فى أى سوق فى متناولهم - هذه الطبقة نددت بالطوائف الحرفية لأنها تودى إلى تقيد التجارة. أما توجرو التواق إلى دعم التنمية الصناعية بإطلاق حرية الاختراع، والمشروعات والتجارة، فقد شعر أن الاقتصاد القومى سيفقد من إلغاء الطوائف الحرفية.

وكانت مراسيم توجرو - وديجاتها - قد ألهمت عليه غضب جميع الطبقات ذات النفوذ؛ خلا للتجار ورجال الصناعة الذين نعموا فى ظل الحرية الجديدة. والواقع أنه كان يحاول أن يحنث بطريق سلمى تحرير رجل الأعمال، وهو النتيجة الاقتصادية الأساسية التى أسفرت عنها الثورة الفرنسية ومع ذلك عارضه بعض التجار سرّاً لأنه تدخل فى احتكاراتهم. وعارضه الأشراف لأنه أراد أن يفرض كل الضرائب على الأرض، ولأنه يستعدى الفقراء على الأغنياء. وأبغضه البرلمان لأنه أقع الملك بإبطال قراراته لنقصه. ولم يثق به رجال الدين زاعمينه كافرّاً لتخفيض نفقاتهم. وحاربه الملتزمون العموميون لأنه حاول أن يحل محلهم موظفين حكوميين فى جمع الضرائب غير المباشرة. وساء المالين حصوله على القروض من الخارج بفائدة ٤٪ وكرهته بطانة الملك لأنه سخط على إسرانهم، ومعاشاتهم ووظائفهم الفخرية. أما موريبا، وهو الأعلى منه منصباً فى الوزارة، فلم يغتبط بسلطان المراقب العام للمالية واستقلاله المتزايدين. وكتب السفير السويدى يقول "إن توجرو يجد نفسه الهدف لحلف رهيب جداً".

أما باري أنطوانيت فقد رفضت عن توريث أولي الأمر، وحاولت أن توفق بين نفعاتها واقتصادياتها، ولكن بيرجان ما استألفت (جسبي ١٧٧٧) إسرافها في الثياب والمطايا ولم يخف توريثه من مطالبها من الخزانة. وعليه أقيمت الملكة لتتقدم منه. وكان للويس السادس عشر أسبابه الخاصة لفقد الثقة في الوزير الثوري. ذلك أن الملك كان يحترم الكنيسة، وطبقة النبلاء، وحتى البرلمان. وكانت هذه المؤسسات قد رسخت في التقاليد بمرور الزمن فإتلافها معناه خلخلة ركائز الدولة. ولكن توريثه قد أقصاها كلها. وفي ١٢ مايو سنة ١٧٧٦ أرسل إلى توريثه أمراً بأن يستقيل فاستقال وعاش بعد إقتاله عيشة هائلة في باريس، يدرس الرياضة والفيزياء، والكيمياء، والتشريح.

خلف توريثه في رقابة المالية كلوني دنوي، الذي رد السخرة والكثير من النقابات الحرفية، ولم ينفذ مراسيم الغلال، وألقى المصرفيون الهولنديون موافقتهم على إقراض فرنسا مئتين مليوناً من الجنيهات بفائدة ٤٪، ولم يكتشف الوزير الجديد نيكز (١٧٧٦ - ١٧٨١) طريقة لاجتذاب المال إلى خزانة الدولة خيراً من إنشاء ياتصيب قومي (٣٠ يونيو ١٧٧٦). فلما مات كلوني (أكتوبر) أقنع مصرفيو باريس الملك بأن يستدعى إلى خدمته الرجل الذي كان أكفأ نقاد توريثه.

كان جاك نكر بروتستنتي من جنيف، وفي ٢٢ أكتوبر سنة ١٧٧٦ عين لويس السادس عشر نكر "مدير" للخزانة الملكية "بناءً على تزكية موريبا. وكان تعيينه يشوبه بعض الشوائب، فقد أغضب بعض الأساقفة السماح لبروتستنتي سويسري بأن يتحكم في مال الأمة، فأجاب موريبا، "في وسع رجال الدين أن يشاركوا في اختيار الوزراء إذا هم دفعوا ديون الدولة" وسراً لهذا الواقع عين كاثوليكي فرنسي يدعى تابورو ديو مراقباً عاماً للمالية له الرئاسة الاسمية على نكر. وتضاءلت معارضة الأكليروس حين

جعل نكر بكنيه واضحا جليا. وفي ٢٩ يونيو ١٧٧٧ استقال تابورو، وعين نكر مديرا عاما للمالية وقد رفض أن يتقاضى راتبا، بل أقرض الخزينة مليوني جنيه من ماله الخاص. لكنه ظل محروما من لقب الوزير، ولم يسمح له بعضوية المجلس الملكي.

وقد وفق في حدود سلطته على علاج مشكلات الصيرفة لا مشكلات الدولة. وكان في قدرته تكثير المال بنجاح أكثر من سياسة الرجال. وقد أرسى في الإدارة المالية نظاما وحسابات ووفرا أفضل وأغنى أكثر من خمسمائة وظيفة شرفية ومنصب زائد عن الحاجة، واستطاع طرح أسهم بقروض أكسبت الخزنة ١٤٨٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيها خلال عام واحد. ثم دعم بعض الإصلاحات الصغيرة، فخفض من المظالم في فرض الضرائب، وحسن المستشفيات، ونظم بنوك الرهونات لتقرض الفقراء بفائدة منخفضة، وواصل جهود ترويجو للحد من نفقات البلاط. والبيت الملكي والملكة ورد إلى المترمين العموميين جميع الضرائب غير المباشرة (١٧٨٠) غير أنه اختزل عددهم وأخضعهم لفحص ورقابة أدق. وقد أقتع لويس السادس عشر بأن يسمح بإنشاء المجالس الإقليمية في برى، وجرينويل، ومونتوبان، ووضع سابقة مهمة إذ اتخذ التدابير لجعل ممثلي الطبقة الثالثة (التي تنظم الطبقتين الوسطى والدنيا) في هذه المجالس مساوية لممثلي النبلاء و الأكليروس مجتمعين. على أن الملك يختار أعضاء هذه المجالس، ولم يسمح لهم بأى سلطة تشريعية... وقد ظفر نكر بنصر مهم حين أقتع الملك بأن يعتق من بقى من الأثان على الأراضي الملكية، وأن يهيب بجميع السادة الإقطاعيين أن يحذوا حذوه. فلما رفضوا أشار نكر عليه بإلغاء القنية كلها في فرنسا، مع دفعه التعويضات للإقطاعيين ، ولكن الملك الذى كان حبيب تقاليد أجاب بأن حقوق الملكية نظام بلغ من الرسوخ مبلغا يصير معه إلغاؤه بمرسوم. وفى سنة ١٧٨٠، وتحت إلحاح أيضا أمر الملك بإنهاء التعذيب القضائي، وإلغاء

المسجونين الببليوية، وفصل الميجناء الذين جرموا فعلاً عن أولئك الذين لم يحاكموا بعد. وفصل كلتا الفئتين عن الأشخاص المقبوض عليهم بسبب الدين، وكانت المحاولة الإصلاحية الأخيرة التي قام بها الوزير كالون Calonn (١٧٨٣ - ١٧٨٧م) وقد هدف كالون من برنامجه الإصلاحى لجعل الفرنسيين يتساوون كلهم فى تحمل مصاريف الدولة بغض النظر عن مراتبهم الاجتماعية وعمل أيضاً على هدم الحواجز والحدود الجبركية بين الأقاليم الفرنسية لتنشيط التجارة الداخلية وتسهيل انتقال البضائع والسلع داخل فرنسا. وإقناع الأكليروس بتعديل إصلاحاته باعتبارها ضرورة لآبد منها ولسلامة النظام والبلاد دعى مجلس الأعيان - وهو مجلس يمثل طبقى الأكليروس والأشراف نادراً ما كان يدعى للاجتماع - فى سنة ١٧٨٧ وشرح أمامه أوضاع فرنسا المتردية واقتراحاته الإصلاحية محمى أعضاء المجلس المذكور مسؤولية الوقوف فى وجه الإصلاح، وبالرغم من فشل هذه المحاولات كانت نتائجها مذهلة على اعتبار أن التقرير الذى تلاه أمام المجلس المذكور قد نشر على الفرنسيين بحيث عرفوا للمرة الأولى وعلى لسان وزير مسئول مدى تروى الأوضاع المالية وأسباب ذلك وقد أوجز فى التقرير المذكور وضع فرنسا بما يلى "أن فرنسا تتكون من ولايات وأقطار منفصلة وإدارات مختلفة متنوعة، لا تعرف مقاطعاتها شيئاً عن بعضها البعض، وحيث لا تحمل بعض جهاتها عبئاً ما بينما العبء كله يقع على الجهات الأخرى، وحيث أكثر الطبقات فيها شراء لمعرض عليها أخف الضرائب، وحيث الامتيازات تحول دون كل توازن، وحيث يتعذر إقامة حكم ثابت دائم، ووجود إدارة مشترطة فلا عجب إذا هى غضت بالعبوب، وحفلت بالمساوئ، ومن المعترف فى حالتها الراهنة أن تحكم حكماً صالحاً".

وكان يرافق تدهور الوضع المالى نقص متزايد فى موارد الطبقات العاملة وذات الدخل المحدود بحيث يصعب الاعتماد عليها فى أية محاولة

لإصلاح أوضاع الخزينة. فخلال نصيب القرن السابق للثورة كانت الأسعار قد ارتفعت بنسبة ٦٥٪ بينما لم ترتفع الأجور في نفس الفترة الزمنية بأكثر من ٢٢٪.

وقد زاد في تدرى الأوضاع العامة والمالية والأزمة الاقتصادية الدورية التي حدثت سنة ١٧٨٨ والتي أصابت الطبقة البورجوازية في داخلها بشكل عنيف. وكذلك المواسم وخاصة موسم القمح كانت معطلة في السنة المذكورة. فعم القحط أنحاء البلاد وانخفض إنتاج الحنطة في الموسم المذكور إلى أدنى مستوى عرفته فرنسا. ولم يكد يأتي ربيع سنة ١٧٨٩ حتى عز الخبز وارتفع سعره ولم يعد يمتثل القسم الأكبر من الفلاحين والعمال في المدن. وكانت المعاهدة الاقتصادية المعقودة مع بريطانيا قد زادت في حدة الأزمة بما أتاحتها للتجار من تصدير القمح للإنجليز سعياً وراء الربح رغم حاجة الفرنسيين لقمحهم. وعبئاً طلب الرأي العام بإلغاء المعاهدة الاقتصادية المعقودة مع بريطانيا والتي تتيح تصدير القمح إليها. فانتشرت المجاعة وعم الاستياء في المدن والأرياف وأخذ الفلاحون يطوفون مستعجدين تارة ومحرقين المنازل تارة أخرى. وتكبد الجو الفرنسي بغيوم الثورة.

وخلف كالون دي بريين *de Brienne* (١٧٨٧ - ١٧٨٨) وهو رئيس أساقفة تولوز* وكان آخر من تمتعوا بنفوذ سياسي من رجال الدين. وفي عهده والى مجلس الأعيان على غالبية مقترحات كالون* ولكنه رفض فرض ضريبة عامة على الأرض. فاستخدم الملك حقه في فرض الضرائب. وهنا رفض البرلمان فرض الضريبة العامة على الأرض، وقد أدى ذلك إلى اعتقال دي بريين* في ١٧٨٨.

على أن البرلمان كان قد والى قبل اعتقاله منصبه. عام ١٧٨٧ على مرسوم حرية التجارة الداخلية وإنشاء المجالس الإقليمية، وإلغاء السخرة. وفي عام ١٧٨٨ تولى نيكرو الوزارة ليعد العدة لدعوة مجلس طبقات الأمة

إلى الاعتقاد في فرساي في ٥ مايو من العام التالي فأخذت الأنظار نتجه نحو نيكرو. وتعلقت الآمال بشخصه لحل الموقف.

وقبل الحديث عن الأحداث التي جرت لابد من إلقاء نظرة على كل من برلمان باريس الذي أصر على رفض تسجيل مشروع القانون الذي اقترحه الملك لفرض ضريبة عامة على الأرض. وعلى مجلس طبقات الأمة الذي اتجهت نحوه الأنظار كوسيلة أخيرة لمعالجة الأزمة المالية.

في الثامن من أغسطس سنة ١٧٨٨ في جو مملوء بالمخاوف والشكوك والآمال، دعا الملك أخيراً مجلس طبقات الأمة للانعقاد في العام التالي، وأرجع نيكرو ساحر المال إلى منصبه القديم الذي يهيمن منه على مالية فرنسا. ولم يصدر قط إصلاح جليل من ذلك المجلس الذي أهملت دعواته للاجتماع طويلاً، والذي كان يجتمع فيه رجال الدين والأشراف وممثلو الطبقة الثالثة "طبقة العامة" ويتداولون ويقترعون كل على حده. وكان كل ما يأمله نيكرو من دعوته أن يقر المال اللازم لمعادلة الميزانية، فيمسد بذلك الهوة العميقة في عجز الميزانية. ولم تضع الحكومة قبل انعقاد ذلك المجلس خطة للإصلاح الدستوري، أو تعد أي إرشادات لهدى مجلس قليل الخبرة، كهذا المجلس المؤلف من ألف ومائتي عضو، خلال عمله، ومع أنه تم الاتفاق في ٢٤ يناير ١٧٨٩ على أن يكون عدد ممثلي الطبقة الثالثة معادلاً لعدد أعضاء الأشراف ورجال الدين معاً، فإن الحكومة لم تقرر شيئاً، بل أنها لم تقرر حتى هذا الأمر الخطير وهو، هل يجمع جميع أعضاء الطبقات الثلاث معاً، أو يجتمع ممثلو كل طبقة على حده؛ والحق أن لويس لم يكن ينتظر، أو يتوكل الحركة الهائلة التي ترتبت على دعوة مجلس طبقات الأمة في فرساي، والتي خلقت رأياً عاماً سياسياً قوى الإرادة شديد الهياج.

ومع ذلك فإننا نجد المطالبة بالإصلاح الدستوري في هذا الشكل أو ذاك ظاهرة في جلاء، في العرائض التي رفعتها كل هيئة وناحية في فرنسا

إلى الحكومة، أو يُجرها كبار القوم خلال تلك الحقبة الدقيقة، ولم يكن دهبين فرنسا ينجح إلى الجمهورية. بل كان يطالب فقط بأن الضرائب يجب أن تفرض من غير موافقة الشعب، وأن تلغى ضريبة البيوت والعقار الثابت وهما امتيحتان أجمع الناس، برغم تضارب المصالح، على المطالبة بتحقيقها. وثمة عريضة وزعت على نطاق واسع كتبها قس شاب ممتاز الذكاء، ورسم فيها مملكة دستورية تشبه كثيرا تلك التي أقيمت في فرنسا عقب سقوط نابليون. وكان ذلك القس هو تاليران Talleyrand أسقف أوتان الذي أثبت الأيام أنه كان أحكم من الكثير من أبناء وطنه. فقد قدر له سنة ١٨١٤، بعد أن أشرفت حروب الثورة على الانتهاء، أن يدير دفة الأمور في فرنسا على النمط الذي سعى عبثًا أيام شبابه أن يخطه لها.

ولكن لما التأم عقد المجلس في فرساي في مايو ١٧٨٩، وقع ممثلو طبقة العامة تحت تأثير عقلية السوق فقد اجتمعوا في وقت هياج شديد وآمال عريضة، وعقدوا من يادئ الأمر النية على أن يمنحوا فرنسا نظامًا وهيئات تكون موضع حسد العالم لها، وأنموذجًا لسانن البلدان. فلم يكن ممثلو تلك الطبقة، وقد نشررت نفوسهم بهذه للروح يملون إلى أن يحتملوا معارضة من جانب الطبقات الممتازة، فأعلنوا في ١٧ يونيو أنهم يكونون "الجمعية الوطنية" وفي اجتماع شهير عقد في ٢٠ يونيو في ملعب التنس بجوار قصر فرساي، أصدموا بالآل بنفصوا حتى يضمعوا لفرنسا دستورًا.

وكان العمل الذي فرضوه على أنفسهم ضخماً جباراً، فإن الدستور الأمريكي سنة ١٧٨٩ الذي وضعته وصقلته لجنة صغيرة من رجال نوى كفاءة ممتازة كانوا يعقدون اجتماعاتهم وراء أبواب مقفلة في مدينة فيلادلفيا الهادئة المكتبة. أما الجمعية الوطنية الأكثر عدداً المنعقدة في فرساي، فقد جرت مداولاتها في مملكة تجيش بالفوضى، وتحت غوغاء باريس وصخبهم

ووعيدهم، وكان إصلاح نظام الملكية الفرنسية القديمة العهد إصلاحاً حكيماً
عملاً شاقاً على أى حال.

وكان هنالك بعضاً من البطانة الملكية تتوق إلى استخدام القوة فى
كبح جماح الجمعية، والقضاء على اضطرابات العاصمة التى ازدادت
استفحالة. فأذعن لويس بعض الإذعان فأقال فى ١١ يوليو نيكو المبيض -
أقاله لأمور ثلاثة لأنه بروتستانتى، ولأنه حديث نعمة، ولأنه مصلح. وأمر
بإقامة معسكر قرب فرساي لجند نظاميين ووضعوا تحت أمره برجل، وهو
قائد قديم مجرب ذائع الصيت. واستهوت الآن لويس سياسة القوة والسيطرة،
وهو الذى كان ينادى من قبل بوجوب الإصلاح.

فكان رد ديمقراطية باريس على تهديد الرجعية هذا، هو الرد التاريخى الذى
مازال فرنسا تحتفل به عيداً قومياً فى ١٤ يوليو من كل عام حين استسلم
فى ذلك اليوم من عام ١٧٨٩ حصن الباستيل إلى غوغاء كانوا قد سلخوا
أنفسهم بما غنموه. ومن المرجح أنهم كانوا يمولون من بعض أرباب الأموال
الذين رأوا فى نيكو الأمل الوحيد للإصلاح المالى. ولم يكن هنالك فخر
كبير فى هجوم على حصن كانت مدافعه مهجورة عديمة الاستعمال. ولكنه
كان نظراً للظروف التى سبقت وتبعته استسلامه. مصدر عار وخجل
شديدين: تلك الظروف التى ترى فى الذعر الشديد الذى حل إذ ذاك بسكان
العاصمة، أو فى مشاهد التدمير والنهب، أو فى تمرد بعض الجند وشغب
البعض الآخر، أو فى ذبح حامية الباستيل ذبحاً على النذالة والقسوة. بيد أن
الاستيلاء - بالرغم تكتمه بالجريمة - على ذلك السجن القديم الذى فى
أطراف باريس وهدمه كان عملاً سياسياً فذاً رائعاً. ففى طول أوروبا
وعرضها هلك الناس وكبروا مرجحين بمقوطة الباستيل كخاتمة للطفغان
المستتر، والسجن الظالم المستبد، وكبشير ببزوغ فجر الحرية.

ثانياً: مراحل الثورة الفرنسية

١- تفاقم الأزمة الاقتصادية وانعقاد الجمعية الوطنية.

فى صيف سنة ١٧٨٨ اشكت الأزمة الاقتصادية فى فرنسا لدرجة كبيرة، وانتشر الجوع فى بعض الأرياف وفى الأحياء التى يقطنها العمال والفقراء فى المدن الكبرى. وعجز نيكور المعروف بحكته وحسن تدبيره، - الذى كان قد استدعى مجنّداً فى سنة ١٧٨٨ لاستلام وزارة المال - عن ضبط الأمور وتأمين القوت للجائعين خاصة وأن خزانة الدولة أصبحت خاوية، إذ ورد فى التقرير الذى سبق أن قدمه الوزير كالون إلى مجلس الأعيان فى سنة ١٧٨٧ أن ديون الخزانة للفرنسية تبلغ أربع مليارات فرنك مضافاً إليها الديون الكبيرة التى تراكمت على البلاد بسبب المشاركة فى حرب الاستقلال الأمريكية.

وأمام خطورة الوضع الاقتصادى والمالى اقترح الوزير على لويس السادس عشر طرح المشكلة بكاملها على الأمة الفرنسية عن طريق دعوة مجلس الطبقات الذى يتمثل فيه جميع فئات الشعب، والذى لم يكن قد دعى للاجتماع منذ ١٧٥ عاماً. وقد وافق الملك على هذه الخطوة رغم ما كان يرافق ذلك من مخاوف ومحاذير وشكوك. فالعرش يحتاج للمال وهذا لم يعد من الممكن تأمينه إلا بموافقة وقبول جميع ممثلى الشعب. ووضع نيكور، بتكليف من الملك، نظاماً انتخابياً جرت الانتخابات العامة على أساسه فى جميع أنحاء المملكة. وقد رحبت الطبقات الشعبية بهذا التدبير، راجية أن تحصل بواسطة وعن طريق المجلس الجديد على الخبز وكذلك وافقت البورجوازية على هذه الخطوة بهدف الحصول عن طريق مجلس الطبقات على قسط من الحريات الديمقراطية وعلى حقها فى المشاركة فى شئون الحكم والسلطان. وهكذا وضع الفرنسيون أقدامهم على أعتاب الثورة. تسألف المجلس الجديد من ١٢٠٠ عضو نصفهم يمثل طبقة العامة والنصف الآخر

يمثل بالتساوى طبقتي الأشراف والأكليروس، وكانت التقاليد القديمة تنصبي بأن تجتمع كل طبقة على حدة وأن يجرى التصويت على أساس الطبقة وليس على أساس أصوات جميع الممثلين. وقد حرر الناخبون في جميع أنحاء فرنسا عرائض حملها أعضاء المجلس الجديد (كما تنص على ذلك التقاليد الدستورية القديمة في فرنسا) تليض بالشكوى وتحدد المطالب الأساسية التي يريد الفرنسيون تحقيقها وهي، صيانة الحريات العامة ومنع التعدي عليها إلا بموجب القانون. وإلغاء الامتيازات القديمة ومساواة للجميع أمام القانون، وعدم فرض الضرائب إلا بموافقة الشعب ممثلًا بمندوبيه في مجلس الطبقات. وأخيرًا توزيع الأعباء الضريبية على الجميع بالتساوى بغض النظر عن الانتماء الطبقي.

والواضح من هذه المطالب أنها على درجة كبيرة من الاعتدال ولا تحمل في طياتها أي عداة للنظام الملكي أو رغبة في إحداث تغيير جذري في النظام السياسي والاقتصادي في فرنسا. وليرز ما فيها أنها من وضع مواطنين لا يزالون على ولائهم للملكية وعلى حبهم للملك، يدفعهم مثل أعلى هو العمل على تحويل فرنسا إلى ملكية برلمانية دستورية.

وفي الاجتماع الأول الذي عقده مجلس الطبقات في اليوم الخامس من شهر مايو، ألقى نيكز خطابًا أوجز فيه التدابير التي يقترحها لإصلاح شئون بيت المال ولم يشر من قريب أو بعيد إلى موقف الدولة من المطالب التي يود الفرنسيون تحقيقها وقد ظهر منذ البداية أن الحكومة لم تكن لديها خطة واضحة للإصلاح ولم يكن لديها أي جواب على المطالب الكثيرة والمتوعة التي جاء بها ممجول الأمة. حتى أنه لم يكن للحكومة موقف واضح من بعض القضايا الشكالية المتعلقة بالنظام الداخلي للمجلس. في نفس الجلسة طرح زعماء الطبقة الثالثة مشكلة التصويت في المجلس الجديد وأصروا على أن يجرى بالاقتراع الفردي وليس على أساس الطبقات. وكان هدف هؤلاء من

ذلك الحصول على أغلبية في المجلس لأخذ المبادرة عند طرح الاقتراحات والقوانين على التصويت، ونظرًا لكون عدد مندوبي الطبقة الثالثة يتساوى مع عدد مندوبي الأكليروس والأشراف وكون الكثيرين من مندوبي هؤلاء مبايئين للتعاون مع الطبقة الثالثة فإن أى اقتراح بالأسماء سيجعل الأغلبية بجانب الطبقة الثالثة. ولم تقدم الحكومة أى رد منطقي ومقبول على هذا الاقتراح كما لم نتقدم باقتراح بديل يأخذ بعين الاعتبار مطالب الشعب بل اكتفى الملك برفض الاقتراح والتمسك بالأسلوب القديم الذى كان يعمل به منذ أكثر من قرنين، وبذا يكون الملك قد ارتكب حماقة كبيرة أبعدت ممثلى الطبقة الثالثة عن العرش مع كونهم كانوا لا يرغبون فى ذلك، ودفعهم فى سلوك طريق مستغل.

طال النقاش كثيرًا حول هذا الموضوع وتمسك الملك ومن ورائه ممثلو الأشراف والتبلاء بطريقة الاقتراع التقليدية مما جعل ممثلى الطبقة الثالثة الذين علقوا الآمال الواسعة على المجلس الجديد يميلون لأخذ زمام المبادرة من الحكومة والعرش والأفراد بالعمل لتحقيق الإصلاح الدستورى الشامل. وقد تم التحول الأساسى حين وافق ممثلوا الطبقة الثالثة ومن يقف موقفهم من الأكليروس والأشراف على الاقتراح تقدم به سيبباس وهو راهب متتور من أنصار المبادئ الحرة يدعو لاجتماع هؤلاء فى مجلس تشريعى يمثل البلاد ويطلق عليه اسم "الجمعية الوطنية" وكان ذلك فى ١٧ يونيو سنة ١٧٨٩. وفى اجتماع ثان عقد فى ٢٠ يونيو فى ملعب للتس يقع على مقربة من قصر فرساي، أقيم هؤلاء على أن يوالوا اجتماعاتهم مهما كانت الظروف والاعتبارات إلى أن يضعوا لفرنسا دستورًا جديدًا يصون حقوق المواطنين ويضمن حرياتهم. وبذا تحول مجلس الطبقات عن الهدف الأساس الذى دعى من أجله وهو فرض ضرائب جديدة، وأصبح جمعية تشريعية تعمل لوضع دستور يلبى حاجات المواطنين.

ولما لم يكن الملك راضياً عن الخطوات المتخذة فقد دعا في الثالث والعشرين من الشهر المذكور مجلس الطبقات إلى الاجتماع وأبلغ أعضاءه عن رغبته في أن يظل الفصل بين الطبقات قائماً، وأعلن إلغاء القرار الذي اتخذ بتحويل المجلس إلى جمعية وطنية. رفعت الجلسة على أن تستأنف في اليوم التالي، وكل طبقة على حدة وذلك لدراسة مشروع إصلاح الإدارة وتقويم أوضاع بيت المال، وانسحب الملك وتبعه الأشراف والأكليروس، إلا أن مندوبى الطبقة الثالثة ومناصريهم من الأشراف والأكليروس بقوا في أماكنهم مما جعل أحد موظفى البلاط يذكرهم بضرورة إخلاء القاعة.

وهنا أفرزت الثورة، أحد أبرز زعمائها وأوائل روادها ميرابو الذى رد بعبارة الشهيرة: "نحن هنا بإرادة الشعب ولن نخرج إلا على رؤوس الحراب". كان ميرابو يمثل هوية الثورة في عهدها الأول. إذ كان يريد تحقيق الإصلاح مع الإبقاء على العرش والملك. فقد كان يريد تحقيق نوع من المشاركة في السيادة والسلطان بين الشعب والعرش والقضاء على الاستبداد والفردية. وعلى الرغم من ذلك كان ملكياً دستورياً وظل كذلك حتى الرشق الأخير من حياته.

ولم يلبث الشعب أن سجل بعد أيام قليلة أولى انتصاراته حيث التحق ممثلو الأكليروس والأشراف ببناء على أوامر الملك بالجمعية الوطنية. إلا أن ذلك لم يوقف مسيرة الأحداث. وشعر الملك وحكومته بأن الوضع في العاصمة بدأ يأخذ شكلاً خطيراً وأن رياح التمرد والثورة أخذت تنتشر من باريس في كل الاتجاهات. لذا استدعت بعض فرق الجيش، على سبيل الاحتراز إلى فرساي واتخذت تدابير أمن مشددة وأقيل نيكور ربما بسبب أفكاره الإصلاحية واستبدل بأحد أعوان الملك وكان ذلك في الثانى عشر من شهر يوليو.

٢- سقوط الباستيل.

هذه التغيرات خلقت عند الفرنسيين انزعاجاً شديداً نظراً لاجلالية الوزراء الجديد بالملكة والبطانة الملكية، ولما رافقها من إشاعات عن رغبة ملكية بحل الجمعية الوطنية، ولم تثبت أن عمت العاصمة الفرنسية مظاهرات صاخبة لعب فيها بعض الخطباء المتطرفين من أمثال مارا وديملون دوراً فعالاً، وسيطر المتظاهرون على دار البلدية في باريس (الكومون) وجعلوها مركزاً لمقاومة السلطة ونظموا حرساً أهلياً أعطوا قيادته للمركز دى لافاييت بطل حرب الاستقلال الأمريكية في الظاهر للمساعدة على حفظ النظام وصيانة الأموال والأرواح، وعملياً كان الهدف من ذلك مقاومة الجيوش التي أخذ بجمعها الملك عند فرساي.

ومن أجل الحصول على السلاح هاجم المتظاهرون مخازن السلاح ونهبوها ثم انتفخوا بقوة نحو سجن الباستيل الذي طالما كان في نظر الفرنسيين رمز طغيان الملكية وظلمها، فحطموا أسوارها ونهبوا حاميتها وأطلقوا سراح من كان فيه من مسجونين. وكان عدد هؤلاء قليلاً، لأن الدولة كانت قد أفلست منذ مدة طويلة عن استعماله كسجن.

كانت الظاهرة الأساسية فيما حدث يوم ١٤ يوليو وهو اليوم الذي يسميه الفرنسيون "يوم الحرية" والذي لا يزالون يحتفلون به حتى الآن، هو انتشار البطش والعنف وهي أمور ما كان دعاة الثورة من البورجوازيين وأنصار الاعتدال وهم الأغلبية الساحقة في الجمعية الوطنية، يريدونها أو يتمنون حدوثها. وقد بدأ منذ ذلك اليوم أن الثورة قد أفرزت قوى متطرفة في أهدافها وأساليبها وأن هذه القوى بدأت تأخذ طريقها إلى مراكز القيادة والتوجيه بين الجماهير الفرنسية وهو الأمر الذي أثار الخوف والحذر في أوساط الجمعية الوطنية وبين الفئات المعتدلة.

وكان لمقطوع الباسكول أثرٌ بهم في توجيه أحداث الثورة ففي باريس
مركزات السلطة الفعلية في يد أعضاء بلديتها يجوبها ويدافع عنها الجيريس
الأهلى الذى كان بمثابة نواة جيش الثورة وفي خارج باريس اعتبر الناس
الحدث بمثابة إشعار ببداية مرحلة التحرر ورفع نير المظالم القديمة. فهاجم
الفقراء والفلاحون فى الأقاليم والأديرة وقصور الأشراف وأحرقوا بعضها.
وقد صبوا غضبهم بصورة خاصة على كل من له علاقة بالضرائب
والامتيازات القديمة. فهاجموا مكاتب الضرائب وأحرقوا السجلات الرسمية،
ولاحقوا الجباة المالىين، وأتلفوا كل ما يثبت امتيازات الكنيسة وحقوق
الأكليروس وقد ساعد على انتشار العنف والإرهاب أن رجال الحكومة فى
الأقاليم وقفوا موقف المتفرج من الأحداث مخافة أن يحل بهم ما حاق بحرس
الباستيل. وأمام عجز السلطة اضطر المواطنون فى المقاطعات أن يسلكوا
مسلك أهالى باريس ويأخذوا زمام الأمر بأيديهم ويؤلفوا لجاناً للإشراف على
أعمال الحكومة والمحافظة على الأمن والنظام وأمام هذه الأحداث شعرت
الملكية بخطورة الموقف وبأن المبادرة باتت بيد الجماهير الفرنسية فاضطرت
لإظهار بعض التنازلات. أبعد الملك بعض وزرائه وأعاد نيكسر لوزارة
المالية، وقبل علم الثورة المثلث الألوان.

وهذا الموقف المعتدل والمستسلم بعض الشيء من جانب الملكية لم
يكن كافياً لامتصاص نغمة الجماهير وهياجها بل أن الجميع كانوا يشعرون
بأنه لابد من القيام بأعمال أكثر جدية لتهدئة الأحوال فى المقاطعات وإرضاء
الفلاحين الثائرين، ففي مساء ٤ أغسطس اجتمعت الجمعية الوطنية فى جلسة
خاصة للبحث عن الوسائل الكفيلة لوقف تيار الاضطراب الجارف فى ضوء
اقتراح الفيكونت دى نواى وهو من زعماء الأشراف إلغاء الحقوق الإقطاعية
للنبلاء. وفى جو حماس عارم اقترعت الجمعية الوطنية بالموافقة على سلسلة
من القرارات تهدف لإلغاء هذه الامتيازات أهمها:

- ١- إلغاء جميع حقوق الأشراف الإقطاعية وما يتعلقها من حقوق الضريبة.
- ٢- إلغاء أعمال السخرة والضرائب المفروضة على المطاحن والأفران.
- ٣- إلغاء امتيازات جمعيات الأقاليم والمقاطعات.
- ٤- إلغاء ضريبة العشر التي كانت تنفع للكنيسة.
- ٥- إعلان المساواة التامة بين جميع المواطنين في الحصول على الوظائف العامة.
- ٦- إصلاح القضاء بحيث يتساوى الجميع أمامه في الحقوق والواجبات.

وقد لاقت هذه المقررات استحساناً كبيراً لدى الجماهير الفرنسية وبصورة خاصة لدى الفلاحين في الأرياف باعتبار أنها ألزمت نهائياً وبصورة قانونية هذه المرة كل ما كان قد بقي في فرنسا من آثار النظام الإقطاعي. إلا أنها من ناحية ثانية أعطت في المدى القصير نتائج سيئة للغاية على الصعيد المالي، إذ ألغت دون دراسة وروية سلسلة من الضرائب كانت تشكل نصف مداخيل الخزنة. ومع أن ميرابو استترك هذا الأمر بناء على إشارة وزير المالية نيكر وجعل الجمعية الوطنية تقر ضريبة تبلغ ربع المداخيل. فإن ذلك لم يعوض ما فقدته الخزينة وعلى أية حال فهذه هي المرة الأولى في تاريخ فرنسا الحديث تفرض فيها ضريبة تصيب الأغنياء بأكثر مما تصيب الفقراء ولعلها أولى ثمار الثورة الفرنسية.

ومنذ ذلك الحين بدأت تسير باريس في طليعة التاريخ وكان سقوط الباستيل إعلاناً بأن باريس لا تتوى أن يفلت الدستور من بين يديها. وأن ما تريده باريس يجب أن تقبله فرنسا. أما لويس فما كان منه عند وصول الخبر إلا أن قال: أنها فتنة كبيرة، فأجابته الدوق دي لياكور: "كلما يا مولاي، أنها ثورة عظيمة". وأصبح الآن خسوف الملكية كاملاً، فقد بانت عاجزة عن أن نحمل أصدقاءها أو نقضى على أعدائها. وأرغم الملك على تجرع كل هوان

وذلة، فالكرم أن ينقض أوامره للجنود، وأن يعزل وزراءه، ويستدعي ليكرس،
وأن يبارك علانية استهلاء الرعاع على الباستيل، وأن يقبل على مسلح من
الناس، بحكم الأمة بعد تحررها، الشارة المثلثة الألوان الجديدة التي ابتكرها
لافاييت محرر أمريكا والقائد المنتخب للحرس الأملى.

ومع ذلك فلم تكن باريس واثقة من فريستها. فقد تراءى لها أن الملك
طالما كان حراً طليقاً، فإنه يصبح مصدر خطر عليها، فقد يستأنف ألاعييه
الرجعية القديمة، فيجمع جنوداً حوله، أولاً يصدق على المراسيم التي تقرها
الجمعية الوطنية، أو يدبر الفرار. وقوى الشعور بأن خطره يقل لو أنه قام
فى باريس حيث يمكن للكمون Commune - وهو مجلس بلدى باريس -
أن يراقبه، وللحرس الوطنى أن يحيطه بالحراس. وكانت صاحبه هذا الرأى
والداعية له عند ليف من أصدقائها للمتحمسين، سيدة فى مقتبل العمر بارعة
الجمال فصيحة اللسان، هى مدام رولان، قرينة مفتش مناجم رزين.

وفى خلال هذه الفترة العاصفة استوعبت أساليب الثورة، فكان تحت
تصرفها أموال ومنظمون، وغلاة ومتطرفون، ومورد غزير من الأوباش
تعهد إليهم بأعمال الشغب والعنف وفى الأسبوع الأول من شهر أكتوبر سنة
١٧٨٩ ظهر عنر يسوغ أحداث انقلاب، فقد دعا الملك فرقة الفلاندر إلى
فرساي. ورفض التصديق على قانون لجازته الجمعية الوطنية، وأشيع أنه
يفكر فى الفرار، وأن الحرس الملكى داس بأقدامه الشارة المثلثة الألوان.
فكان شبح الرجعية الذى توارى فى يوليو قد أخذ يرفع رأسه من جديد.

وكانت هذه الظنون - مضافاً إليها شح الخبز حينذاك فى باريس -
كافية لأن تحرك ذلك الزحف الشهير إلى فرساي فى ٥ أكتوبر سنة ١٧٨٩،
ذلك الزحف الذى بدأ يتجمع حفنة من النساء الجائعات يولولن فى طلب
الخبز، ولكن جاء على أثره الحرس الوطنى بقيادة لافاييت، فأحضروا معهم

الأميرة الملكية إلى باريس؛ وإلى قصر التويلري الكينيب القاربي البرد البيدي
أصبح ألبه بالسجن للملك والملكة.

وعقب سقوط الباستيل، حينما كانت الفوضى ضاربة أطنابها، وبيوت
النبلاء نلتهمها النيران، جاء ثاليران خفية إلى الكونت دارتوا D'Artois
أصغر أخوى الملك، جاء يحضه على أن يحمل الملك على حل الجمعية
الوطنية، وإعادة النظام إلى نصابه بالقوة. ولكن الملك أبى ذلك عطفًا منه
وشفقة ولمّا لم يضمن دارتوا لنفسه الحماية الكافية، فرّ عبر الحدود، بادئًا
بذلك أولى موجات الفرار المتعاقبة التي جلبت هذا الشر المستطير على
فرنسا وأوروبا.

وصعب أن نغلو في تعداد الشرور والنتائج السيئة الناجمة عن وجود
شرانم من الأشراف الحانقين يتحالفون مع أعداء بلادهم ويتآمرون عليها، إما
عن طريق حرب أجنبية، أو بث روح الفتنة والنضال الداخلي، كي يستاصلوا
نظمها وهيئاتها الجديدة. فإن جميع الكوارث الكبرى التي انتابت فرنسا إبان
الثورة، كإعدام الملك والملكة وجنون الملك والملكة والإرهاب، والفظائع التي
ارتكبت، وقمع الآراء المعتدلة الإنسانية - إن هذه الكوارث لتتصل من قريب
أو بعيد بالمخاوف التي أثارها حقد المهاجرين النفيين، وقوة حلفائهم المسلحة
سواء في الداخل أو الخارج، فإن أكثر ما قضى مضاجع الثوار هو ارتيابهم
في وجود أنصار مستترين للملكية في جميع أرجاء فرنسا.

وبعد سقوط الباستيل أيضًا ملأت الفوضى كل شيء، ساءت الإدارة
والجيش - وخاصة الأسطول الذي كان قد أبلى بلاء حسنًا في أثناء حرب
الاستقلال الأمريكية، وأشعل الفلاحون النار في قلاع أسيادهم وقصورهم،
ولم يوجد في طول البلاد وعرضها من يطيع القائلون، أو يدفع الضرائب.
وألفت كل ناحية من نواحي فرنسا حرسًا أهليًا؛ تلك القوة العسكرية الهائلة
العظيمة الشديدة الولاء للثورة، قرر عنها كيد الخصوم.

وفي ٢٦ أغسطس أُعلنت الجمعية الوطنية وثيقة حقوق الإنسان
أبرزت فيها بصورة واضحة الحقوق الأساسية للمواطن على الدولة، وأبرزت
هذه المبادئ، أن الناس يولدون ويظلون أحرارًا متساويين في الحقوق. وأن
الغرض من الحكومات ضمان وحماية الحقوق الطبيعية للإنسان. وهي
الحرية، والملكية، وحماية الأرواح، وحقوق دفع المظالم. كما لا يجب أن
يسجن أحد أو يوقف إلا في الحالات التي يحددها القانون، كما أن لكل أمة
الحق في مشاركة حكومتها في وضع القوانين وتقرير الضرائب.

ويلاحظ أن في هذا الإعلان الكثير من مبادئ روسو ومن روحه
التواقة للحرية. كما أن أثر وثيقة إعلان الاستقلال الأمريكي دور واضح في
نصوص الإعلان الفرنسي. ولعل مرد هذا الإعجاب والتقدير الذي كان يشعر
به كل فرنسي متقف للديمقراطية لما للفرد في ظلها من حقوق وحماية. وقد
نشر هذا الإعلان بحيث يأتي كمقدمة لمستور سنة ١٧٩١.

وكانت مقررات ٢٦ أغسطس تنتظر لتصبح نافذة المفعول لموافقة
الملك عليها. ولم يكن من المنتظر أن يوافق عليها بسهولة لأنها تعتبر بمثابة
تجريد للعرش من أكثر سلطاته، وجعل الشعب المصدر الأساس للسلطات،
وبالفعل رفض الملك التوقيع على تلك القرارات مما جعل الوضع يتأزم في
باريس وجماعات المتطرفين، والمشاعبين يزداد نشاطها وفي نفس الوقت
استدعى فرقة الفلاندرز إلى فرساي للمساهمة في حمايته، كما أن شائعات
سرت في باريس تقول بأن علم الثورة قد أهدى في إحدى الاحتفالات في
فرساي. صادف كل ذلك فقدان الخبز من أسواق باريس في مطلع أكتوبر
بسبب قلة التنظيم وخوف التجار من أعمال الملب والنهب وليس بسبب فقدان
الحبوب. هذه الاعتبارات كلها جعلت الناس يطالبون بانتقال الملك إلى
عاصمته. وفي ١٥ أكتوبر خرجت من باريس مظاهرة ضخمة تتقدمها النساء
بالتوجه فرساي للعودة بالملك لأن بعودته يكثر القمح في الأسواق حسب ما

اعتكف، وقد أدرك الممثلون من رجاليات الثورة ما قد تركه من جماليات الجمال الزاحفة فتحملها لأفانيت قلل الحرس الوطني على رأس رجاله، وفي فرساي طلب من الملك باسم بلدية باريس العودة للعاصمة وفي السادس من الشهر المذكور وصل الملك وعائلته، في حماية الحرس الوطني، إلى باريس وعلى صدره شارة الثورة. وفي نفس الوقت صادق على مقررات الرابع والسادس والعشرين من أغسطس. ولقد حل الملك وعائلته في قصر التويلري تحت حماية الحرس الوطني وبات بذلك تحت نفوذ الثورة.

عقب مغادرة الملك لفرساي انتقلت الجمعية الوطنية أيضًا إلى العاصمة لتتفرغ للمهمة التي نذبت نفسها من أجلها وهي صياغة الدستور الجديد، إلا أنها في باريس باتت تحت رحمة العناصر الثورية وبصورة خاصة الفئات المتطرفة منها مما سيؤثر إلى حد كبير في وضع نصوص الدستور وينفخ فيه الكثير من روح التطرف والعنف.

وفي صيف سنة ١٧٨٩ ومع احتراق قصور ومزارع الكثير من الأشراف، ومع صدور قانون إلغاء الامتيازات القديمة، أدرك الكثير من النبلاء والأكليروس استحالة لتقاوم مع أعضاء الجمعية الوطنية واقتنعوا بضرورة البقاء في فرنسا منتظرين ما ستمحله لهم الأيام. فأخذوا يغادرون فرنسا جماعات وأفرادًا، فعنهم من هاجر ليجمع السلاح ويحرض الأجانب ليستعين بهم على محاربة الثورة، ومنهم من رحل خائفًا على حياته وعائلته، ومنهم من أبغى من هجرته مأمناً ينتظر فيه زوال الغمة وعودة الأوضاع في فرنسا إلى سابق عهدها، وكانت قلة من هؤلاء فهمت حقيقة ما يجري في فرنسا، واستحالة إعادة التاريخ إلى الوراء فاتخذ المهاجرون أماكن لإقامتهم في بلجيكا، وعلى ضفاف الراين، حتى يكونوا على مقربة من حدود بلادهم وجعلوا من كوبلنز مقرًا للعناصر الناشطة منهم، ومركزًا لتأمرهم ضد بلادهم وثورتها. والواقع أن الكثير من الكوثر أصابت فرنسا بسبب تأمر هؤلاء

مع الأجنبي واستعداد دول أوروبا على فرنسا وتحريض عناصر كثيرة داخل فرنسا على مناوأة سادة البلاد الجدد. وكانت في مقدمة العناصر المهاجرة الكونت دارتوا شقيق الملك الذي أساء كثيرا بطيشه وتآمره بلده.

وكانت ثمة فكرة واحدة انتشرت في جميع أنحاء فرنسا هي أن الشعب هو صاحب السيادة، ومصدر كل سلطة وبنت ملكية النظام القديم للناس خدعة كبرى، وأن الفرنسيين لم يعودوا بعد بالأمة المستضعفة، بل أنهم لم يكونوا يوما من الأيام تلك الأمة، فقد صاروا مواطنين: يملكون حق إعلان الصلح والحرب، وإبرام المعاهدات، ومباشرة القضاء وتكظيم الكنيسة، والإشراف على الجيش والأسطول، وسن القوانين وفرض الضرائب، وتراعى لهم أن ليس ثمة قوة في العالم تستطيع أن تسيطر أو تقف أمام إرادة الشعب التي تعبر عنها الجمعية الوطنية الممثلة الشرعية لها، وأن روح الاتحاد والتضافر التي تؤلف بين أعضاء الجماعة الواحدة، سواء أكانت هذه الجماعة مجلس مقاطعة، أم مجلسا بلديا، أم طبقة من طبقات المجتمع، أم شركة، أم نقابة عمل، يجب أن تدع لأوامر فرنسا التي لا تتجزأ.

كان هذا هو المنطق، وتلك العواطف التي استهوت فرنسا، واستحوذت على عقول أبنائها في صيف ١٧٨٩. وكان هذا هو نداء الديمقراطية الجديدة الذي وجهته شعوب أوروبا الممتهنة الجانب.

وقد ذاعت تلك الفلسفة التي انطوى عليها إعلان حقوق الإنسان، بعباراته الخلابة، ومبادئه التي لم توضع موضع التجربة؛ هذا الإعلان الذي بدئ به دستور سنة ١٧٩١، فأثارت عباراته العزة في النفوس، وأيقظت الأمانى والأمال في بيوت لا تحصى. ولم تنثر إلا قليلاً نصائح العقل والحكمة ونداءات الاعتدال، إزاء القوة المضللة الساحرة لهذا المنطق. وكان الاعتقاد بصلاح الطبيعة البشرية الذي تتطوى ملكية هذه النظريات مصدر معظم المحن القاسية والنكبات المريعة التي حلت بفرنسا في تعاقب سريع.

فقد غاب عن الفرنسيين أنهم أمة لا تتألف من ساسة ملائكة؛ بل من شعب يحتاج - ربما أكثر من أى شئ آخر - إلى سلطة حازمة ويد قوية لترقية مواهبه وصفاته العظيمة ترقية كاملة.

٣- دستور ١٧٩١.

وتحت الطبقة البورجوازية (الطبقة الوسطى)، كانت هنالك طبقات العمال الجائعة جسماً وعقلاً. المتحجرة القلب من جراء إهمال أمرها، وتنفيذ القوانين المجحفة غير العادلة فيها، طبقات حفلت بالمجرمين والمهربين وقطاع الطرق وسفاكي الدماء. فإنه فى ليلة اقتحام الباستيل أخذت النسوة والأطفال ترفص على ضوء المشاعل حول رموس مقطوعة لثلاثة من الأسياذ الفرنسيين قضوا حياتهم بلا دنس أو عيب. ومع ذلك فلم يأبه لذلك الإنذار البشع. وامتتع الملك ووزراءه من توجيه خطى الجمعية وهدايتها، ورفضت الجمعية بدورها أن تحكم فرنسا، أو تحفظ الأمن فى باريس. ولما انتقل الملك والجمعية إلى العاصمة انتقل مركز السيادة فى فرنسا إلى الأندية السياسية التى كانت أهمها نادى اليعاكية. ذلك النادى الذى صار فى وقت وجيز قطب الرعى فى اتحاد واسع النطاق، وحاكم فرنسا الحقيقى. ولم تحاول قط الحكومة أن تضرب على أيدى الهيئات الثورية، أو تقاوم أفعالها التى أوصلت الرعب فى قلوب أعضاء الجمعية الوطنية، وبذرت بذور الفتنة والتمرد.

وسبهم التاريخ على الدوام بأمر ميرابو Mirabeau ذلك المغامر والسياسى والخطيب الشعبى والمشرع الذى وقف فى وجه تيار الفوضى الجارف وإنقاذ تاج فرنسا. فقد وضع له كل الوضوح، كما وضح لمونديه Mouni وأشخاص حكماء آخرين، أن المسبيل إلى إنقاذ فرنسا من التردى قيام حكومة قوية شديدة البطش. ولكن أنى لهم أن يجنوا القوة والحزم؛ أنهم

لم يجدوهما في الملك، أو في أخيه الأصغر الكونت دي بروكس، ولا في
الأميريت المختال المذهو بنفسه، والقائد غير الكفء لجرس باريس الأحمق.

وحبطت جميع المحاولات لتأليف وزارة ملكية قوية، وتحطمت على
صخور المبادئ الديمقراطية جميع المقترحات التي يحتل أن تقوى مركز
السلطة التنفيذية في الدستور الجديد، كإنشاء مجلس تشريعي ثان ومنح الملك
الحق المطلق في رفض التصديق على أى مشروع قانون، وتخويل الوزراء
حق الجلوس في السلطة التشريعية. ولم يستطع ميرابو نفسه أن يعتمد حتى
على تأييد الأعضاء الملكيين في الجمعية الوطنية، لأن كثيرين منهم كانوا
هدامين يميلون بجوارحهم إلى جعل الدستور أسوأ ما يمكن بغية الحط من
فوائد الديمقراطية ولما انتهى رأى ميرابو إلى تعذر الاتفاق على شئ مع
الجمعية، اقترح سرًا على البلاط أن يرحل علنًا من باريس، وربما كان
اقتراحه هذا من بين جميع خططه العديدة. أقلها تهورًا وقنوطًا ولكنه جاء بعد
فوات الأوان، وذلك أن فرنسا صارت - ولما نكر جمهورية قلبًا وقالبًا.

وقد أبقي الدستور على الفوضى الناجمة عن تشتت السلطات، هذا
التشتت الذي وجنته الجمعية الوطنية قائمًا ولم تفعل لتقويمه. وقد عُمِرت
الملكية، ولكن كظل فقط، لأن السلطة الحقيقة صارت في يد أربعين ألف
مجلس، تدفع من الضرائب ما راق لها أن تفرض على نفسها، ولما وحدها
حق استدعاء الحرس الخاص بها واستخدامه. فكان الخوف القاتل من سلطان
الحكومة - وذلك الخوف البادئ في اعتقاد صلف لا يقبل مناقشة - بفائدة
الانتخابات والهيئات الشعبية كان ذلك الخوف عيبًا من أكبر عيوب المحاولة
الأولى وتنظيم فرنسا.

وعيب آخر نتج من منطق الثورة الديمقراطي بعينه، هو إخضاع
رجال الدين لدستور مدني، فقد كان مبدأ أساسيًا من مبادئ الثورة أن الهيئات
المشتركة خطرهم على المجتمع وذات سجل طويل حافل بالتعصب كسجلها،

فقد كانت مجط البعض من مجلس تشريعي معاد لهيئة رجال الدين، فأخذت الجمعية تكيل لهم الضريبة ثلث الضريبة فألغت أولاً البعثور الكنسية، دون دفع تعويض، ثم تلت ذلك بمصادرة جميع أملاك الكنيسة. وحل طوائف الرهبنة الدينية وتحرير الرهبان والراهبات من النذور وألحق بذلك تخفيض عدد الهيئات والأشخاص الكهنوتيين تخفيضاً عظيماً. ولكن لما كانت الجمعية قد تركت العقائد والعبادة من غير أن تمس، فإن هذه الإجراءات برغم تعسفها وشدها لم تكن لتعذر حائلاً يتعذر التغلب عليه.

وكانت الكنيسة تمتنع جد الامتناع من سلب ضياعها الواسعة وأوقافها الغنية، ومن الإجراء الذى جعل رجال الدين ذوى مرتبات خاضعين لحكومة ديمقراطية. ولكن الكنيسة فى فرنسا خضعت أمداً طويلاً للدولة، فلا يستطيع مسيحى أن يستنكر إجراء كهذا حرم كبار رجال الدين من إيراداتهم الضخمة، كى يرفع قليلاً من الرواتب الزهيدة لصغار القساوسة. بيد أن أعظم إثم أثار حفيظة قلوب رجال الدين على الجمعية، وجعل النزاع بينهم وبينها مما يتعذر رتبه وإصلاحه، هو قروى الدستور الذى بمقتضاه يختار الأساقفة بواسطة ناخبي المديريات، وللقس بواسطة مجالس المراكز المحلية. أو بواسطة مجالس المراكز المحلية. فإن ذلك كان ينطوى على جواز انتخاب رجال الدين بواسطة أشخاص علمانيين قد يكونون بروستانت، أو حتى ملحدين.

والحق أنه لم يمكن ثمة خطأ ارتكبه الجمعية التأسيسية أبعد أثراً فى نتائجك الإهانة غير المسوغة أو الضرورية التى وجهتها إلى عقائد الشعب الدينية. فقد انحاز فى بدء الثورة قساوسة القرى إلى قضية الشعب. فكان تأييدهم إياها جليل للقيمة عظيم القدر. أما الآن فقد انقسم رجال الدين فرقتين فريقاً مسايراً حلف اليمين بطاعة الدستور، وأخذ يقبض مرتبه، وفريقاً شجاعاً عصى وتمرد، وبدلاً من أن يقبل البقاء فى أحضان كنيسة منشقة عن

البابا، هام على وجهه مهدداً بالجوع والسجن والموت ولكنه حمل معبته ولأى رعيته، فصار القسيس الذين لم يحلوا يمين الولاء للديكتور من يادوي الأمير، مركزاً منيعاً لمقاومة حكومة الثورة. وكانوا في مقاطعتي فاندو ويريتاني، وفي كل مكان خفت الشارة البيضاء مناضلة العلم المثلث الألوان. وفي هزيمتهم واضطهادهم توجت هاماتهم بأكاليل النصر والفخار.

واقتصادياً فلم يكن في جميع تصرفات الجمعية شئ يشم منه رائحة الاشتراكية فقد هاجمت الثورة الفرنسية الملكية، إذ كان أعضاء الجمعية التأسيسية راسخين الإيمان بحرية الفرد. فناهضوا حتى تلك الألوان من الاتحاد الاقتصادي كنفابات العمال التي وجد فيما بعد أنها ضرورية لحماية الضعفاء من عسف الأكوياء ويات للفلاح قادراً على أن يزرع ما يشاء ويبيع أينما يشاء وألغى نظام استرقاق الأرض، ونفذ نظام الرسوم الإقطاعية على صغار الملاك وخفف من وطأة قوتين الصيد، وحرم مالك الأرض من حقوقه فوق أتباعه من العامة.

ولكن مع تغير نظام الأرض في مظاهرة الخارجية بقى أساسه كما كان بلا تغيير، وظلت الأرض يملحها صغار الملاك أو المستأجرين من الفلاحين. أو تزرع حسب نظام الإيجار المشترك الذي بموجبه يساهم كل من صاحب الأرض والمستأجر في تكاليف الزراعة، ويقسمان الأرباح. ولكن ثمة مشروع نظام شيوعي زراعي أو مشروع بمقتضاه تملك الدولة الأرض، لم يعرض قط على بساط البحث، أو يقدم اقتراحاً وقد نشأت لحاجات الدولة نفسها، رابطة مادية متينة العرى وثقت أواصر ارتباط طبقى الفلاحين بالثورة، وضمنت - جزئياً على الأقل - عدم قلب عمل الجمعية التأسيسية في هذه الناحية.

وقد احتلجت الجمعية في أثناء حكمها فرنسا إلى المال. فسعت إلى الحصول على مطلبها منه بإصدار أوراق مالية ضمنمت أولاً بأمالك الكنيسة،

ثم بعد ذلك بأمالك العرش والمهاجرين، وأصدرت في بادئ الأمر (ديسمبر سنة ١٧٨٩) أوراقا بأربعمائة مليون فرنك اعتبرت كسلفة تسدد مما ينتج من بيع أملاك الكنيسة ولكنها ما لبثت طويلاً حتى وجدت هذا المبلغ غير كاف. فأخذت تسدد ثمن حاجاتها الجديدة بإصدار أوراق جديدة، فما عثم أن حل التضخم المالي، مصحوباً بنتائج المحتومة، ومن انحطاط قيمة تلك الأوراق، وبيع الأرض بأثمان تثير السخرية.

وبسبب تدهور قيمة النقد تدهوراً سريعاً أدى ذلك لانحطاط قيمة الأوراق المالية الفرنسية وإلى فقر خزينة الحكومة وأصحاب العقارات وسكان المدن وساعد على استمرار الهياج الثوري في باريس بخلق جو مفعم بالمضاربة والفرع. ولكن للفلاح الذي اشترى الأرض بأبخس الأثمان ظفر من جراء ذلك بمكاسب طيبة. ولهذا السبب. من بين أسباب أخرى، كان يحق له مع كثير من المضاربين في الأرض من سكان المدن أن يبارك الثورة.

وحدث حادث ظهر له منه أنه حتى نوافع الضمير أن تكن موضع احترام الثوار. ففي ذلك اليوم قصد الملك والملكة إلى سان كلو لتناول العشاء الرباني في كليستها، ولكن الغوغاء ردهما خائبيين. فكانت هذه الإهانة حاسمة. إذ عقدت الأسرة المالكة العزم على الفرار إلى الحدود، حيث بوبيبه على رأس قوة ملكية موالية لتمد لها يد الحماية والعون وقبل أن يبرح الملك باريس كتب منشوراً يعلن فيه بطلان الأوامر الدستورية التي أرغم على توقيعها وطالب بتعديلها. ولكن كشف أمر الهاربين في فارن "Varennes" (٢٢ يونيو ١٧٩١). وأعيدوا إلى باريس. ومنذ تلك اللحظة قضى على الملكية بالهلاك. إذ ظهر الملك كالأخصم المعلن للدستور، ومعرض على الحرب الأهلية، وكحليف للدول الأجنبية المعادية للثورة، فأوقف عشرة أسباب عن العمل. وقامت حكومة جمهورية في كل شيء، مما خلا الاسم

(الملكية)، عملت على تطفيف المخاوف التي ساورت النفوس بانحلال فرنسا فيما إذا ألغيت الملكية.

٤ - حل الجمعية الوطنية وفلول الملك

وعندما أكمل وضع الدستور حلت الجمعية الوطنية، نفسها (١٤ سبتمبر ١٧٩١)، وكانت قد أجازت من قبل قانوناً دل على روح إثارة من جانبها، ولكنه لم يفد فرنسا إلا قليلاً. ذلك أنه قضى بتحريم انتخاب أعضائها في الجمعية التشريعية الجديدة. ففى خفة أكثر ث ضحى واضعوا الدستور الفرنسى الأول بالخبرة التى جمعوها خلال عامين حافلين بالعمل السياسى الجم النشاط، وقبلوا أن يكلوا أمر تنفيذ الدستور إلى رجال غير مجربين. وبذا قضت المقادير بأن الجمعية الوطنية هى السبيل إلى قيام حكومة استبدادية حربية، وبذر بذور حرية عامة.

وعلى الرغم من أن الملكية قد تبنت الكثير من مقررات الثورة وأظهرت في كثير من المناسبات، طاعة أو مختارة، رضاها عن بعض الزعماء الثوريين فإن الملك والملكة ظلّا يضمران الكره والعداء للنظام. فكانا على اتصال سرى دالم بملوك أوروبا يحتالهم على نجدة العرش الفرنسى، وبالمهاجرين يتآمران معهم على الثورة. ولم يفقدوا الأمل فى أية لحظة من قيام أوضاع أفضل تساعد على استعادة حقوق الملكية المسلوقة والقضاء على الحركة الثورية فى فرنسا. إلا أن ضغط المهاجرين على الملك ونزاييد سيطرة العناصر المتطرفة على الثورة كانا يجعلان صبر الملك يفد تدريجياً. وجاء أخيراً الدستور المبنى للأكليروس فاستفد آخر ما تبقى لدى الملك الفرنسى من صبر وقدره على الاحتمال. فالقانون المذكور وقرار الحرم الصادر عن قداسة البابا جعلاه فى موقف المتمرد الخارج على عالم الكنيسة، إذا ما استمر فى صمته وقبوله، بالتنظيم الكنسى الجديد، وهو المسيحى المؤمن المتنين.

والواقع أنه ليس الملك وجده هو الذي ضايق صدره ذرعاً بتزايد
الاحتجاجات المتطرفة في الثورة، بل أن بعض رعاياه وريادها الإوانيل
شعروا بذلك وأخذوا يحاولون وقف تيار التطرف مثل ميرابو الذي ظل دوماً
كما عرفنا في السابق يؤمن بملكية دستورية تكفل للمواطنين الحريات
الأساسية. وقد حاول ميرابو أكثر من مرة متعاوناً مع بعض العناصر
المعتدلة، إقامة حكومة قوية نافذة قادرة على وقف تيار التطرف والقضاء
على عناصر الشعب والإرهاب التي باتت تضغطها على الجمعية الوطنية قوياً.
بحيث يجعلها ضعيفة مثلولة.

وفي سبيل هذا الهدف عمل الملك على التغليب على الجمعية الوطنية
لإعادة سيادة القانون والنظام في فرنسا. إلا أن وفاة ميرابو المفاجئة في
أبريل ١٧٩١ أفقدت الملكية الدستورية سنداً قوياً ربما كان بإمكانها مساعدتها
على البقاء والاستمرار، وأخيراً اتجه الملك نحو المهاجرين الذين كانوا على
اتصال مستمر بالملكة عن طريق الوزير السويدي دى فرسن de Fersen
ليساعدوه على الخروج من البلاد اعتقاداً منه أنه في الخارج سيصبح أقدر
على إنقاذ فرنسا والعرش. وقد تولى الوزير السويدي تنظيم هرب العائلة
المالكة من باريس إلى خارج الحدود. خرج الملك وعائلته سرّاً في عربة
مقفلة من العاصمة باتجاه الحدود الشمالية الشرقية ووصل في ليل ٢١ يونيو
إلى فارين وهي مدينة صغيرة قرب الحدود. إلا أن أمرهم كشف هناك
وأجبروا على العودة في صباح اليوم التالي تحت حراسة مشدودة إلى
باريس.

الواقع أن هرب الملك قد هدم كل الجصور التي كانت العناصر
الثورية المعتدلة تحرص منذ البداية على استمرارها بين والثورة. بل أكثر
من ذلك فإن هذا الحدث قد قضى على كل أمل بإقامة ملكية دستورية في
فرنسا وأطلق للعناصر المتطرفة وللجمهوريين عامة حرية العمل والدعوة

لأفكارهم بعد أن ظهر الملك علانية بمظهر الخائن المتعاون مع المهاجرين أعداء الثورة ومع دول أجنبية تضمن الكره والبهضام للنمسا ولتورينها، ولعل مما زاد من حرج موقف الملكيين والمعتلين إجمالاً كون الملك كان قد صرح قبل هربه بأن كل ما وافق عليه بعد جلسة الثالث والعشرين من يونيو يعتبر باطلاً، وأنه قد حصل بالرغم من إرادته. وهذا يعني صراحة بأن الملك يرفض كل ما حققته الثورة حتى ذلك الوقت من أعمال ومنجزات.

ومنذ عودة الملك إلى باريس صار مصير العرش ومسيده موضع بحث ومناقشة صارت الفئات المتطرفة المتزايدة القوة والنفوذ تتساقط علناً بضرورة قيام الجمهورية. إلا أن عناصر الاعتدال تخوفت كثيراً من مغبة خلو العرش أو زوال الملكية وما قد يحدث بعد ذلك من فراغ فجذمت أمرها واعتمدت على قوتها العددية في الجمعية الوطنية واقترحت إعادة الملك إلى عرشه مع تقييد سلطاته لحد كبير. وبالفعل أصدرت الجمعية الوطنية قراراً بهذا المعنى علنته أمام جماهير باريس النائرة للمتطرفة، والتي باتت جمهورية قلباً وقالباً، بأن الملك نقل من قصره عنوة وهو بالتالي لا يعتبر مسؤولاً عن عملية الهرب.

إلا أن العناصر الجمهورية والمتطرفة طعنّت بهذا القرار ونظمت تظاهرات ضخمة في السابع عشر من يوليو قصدت منها إرهاب الجمعية الوطنية وأخذ زمام المبادرة من أيدي العناصر المعتدلة فيها. غير أن الحرس الوطني تدخل بسرعة، لكبح جماح عناصر التطرف والإرهاب، وللبقاء طالما أمكن ذلك، ضمن إطار الشرعية القانونية وفي خط الاعتدال، فشنت المتظاهرين وفرق جموعهم وحافظ على سلامة الجمعية الوطنية وسيادتها. واتخذت الجمعية الوطنية تدبيراً سريعاً قصدت منه إرضاء جماهير باريس الغاضبة، فأمرت بوقف الملك عن ممارسة سلطاته، دون أن تمس حقه

بالعرش إلى حين الانتهاء من وضع دستور جديد للبلاد يقسم له يمين الولاء
والإحترام.

وجني صيف سنة ١٧٩١ كانت جميع الجهود التي بذلها المهاجرون
لحر الدوق الأوربية لحرب مع فرنسا بقصد حماية عرشها والقضاء على
ثورتها قد فشلت. وكذلك فشلت جهود الملك لدى قريبه إمبراطور النمسا،
والوعد المغرية للإنجليز بإعطائهم بعض المستعمرات الفرنسية. فإمبراطور
النمسا كانت تشغله أمور بلاده الداخلية عن الاهتمام لشئون فرنسا يضاف إلى
ذلك أنه كان بطبعه كثير الكلام متردداً غير مقدم. أما الإنجليز فكانت تشغلهم
عن أحداث فرنسا أمور تجارتهم الخارجية وأساطيلهم البحرية وصناعاتهم
الناشئة المتطورة بسرعة مذهلة.

غير أن قرار الجمعية الوطنية بتجريد الملك من سيلاطانه، عقبي
محاولته الفرار، والذي اتخذ بقصد استرضاء عناصر التطرف في باريس،
فقد أثار انتباه ملوك أوروبا، بشكل سريع وغير منتظر وجعلهم يشاركون
بصورة أكثر جدية بالاهتمام بالشؤون الفرنسية. وفي ٢١ أغسطس سنة
١٧٩١ اجتمع في بلنتيز إمبراطور النمسا وملك بروسيا للتداول في أمر
التطورات الجارية في فرنسا ثم صدر في نهاية مؤتمرهم بياناً مشتركاً أعلنوا
فيه: أن من واجب جميع الملوك أن يعملوا على حماية العرش الفرنسي
وتعزيز سلطان صاحبه. كما أعلنوا عن استعدادهما للتدخل ومساعدة الملك
الفرنسي إذا استجاب ملوك أوروبا لهذه الدعوة. وبفهم من هذا أنهما لا
يتخلان إلا إذا قبل جميع ملوك أوروبا لهذه الدعوة. وبفهم من هذا أنهما لا
أنذاك. كما هو واضح فقد صيغ البلاغ المذكور بلغة دبلوماسية ملتوية لم
يألفها رجال الثورة في فرنسا وجماهير باريس لدرجة أنهم اعتقدوا جميعاً أن
النمسا وبروسيا على استعداد للتدخل وإعلان الحرب، مما زاد في موقف
الملك صعوبة ظهوره بمظهر المتعاون والمتضامن مع قوى أجنبية، وهذا

أعطى المتطرفين وأعداء الملكية مزيداً من القوة المعنوية والسيطرة على مقدرات الثورة.

٥ - حروب الثورة الفرنسية.

فى ٢٠ أبريل عام ١٧٩٢ أعلنت فرنسا الحرب على النمسا، ودخلت جيوشها بلجيكا إلا أن هذا الهجوم انقلب وبالأعلى على الفرنسيين أمام تقدم الجيوش النمساوية التى وصلت الحدود الفرنسية بعد أن دفعتهم داخل أراضيهم. ثم أعلنت بروسيا الحرب على فرنسا وتشكلت قيادة نمساوية بروسية مشتركة. وفى ١٩ أغسطس اجتازت الجيوش المتحالفة الحدود الفرنسية، وحوصرت فى فردون مفتاح باريس الشمالى، فسانتقض الشعب الفرنسى بكل حماسة لمواجهة العدوان الزاحف نحو عاصمته، كما رفع شعار تصفية أعداء الثورة ليلقى القبض على الآلاف وليعدم الكثيرون. ومع سقوط فردون بأيدي النمساويين والبروس تصاعدت عمليات التخراط فى صفوف الجيش وانزعج المتطوعون صوب الشمال لمشاركة الجيش فى معركة المصير. وفى ممر فالامى صمد الفرنسيون بقيادة ديمورييه وأوقفوا زحف الجيوش المتقدمة بعد أن ظن الحلفاء أن الفرنسيين سيفرون من أول طلقة مدفع كما حدث فى الأرضى المنخفضة. واضطر الجيش الزاحف إلى وقف هجومه بعد اندحاره فى معركة فالامى التى أعادت الثقة إلى نفوس الفرنسيين. أما عن الجمعية التشريعية فإنها أنهت أشغالها فى ٢٠ سبتمبر بعد وصول أنباء النصر ليحل محلها المجلس الوطنى الذى كانت انتخاباته فقد بدأت فى الثانى من الشهر نفسه.

وكان المؤتمر الوطنى (١٧٩٢) بصفته الجمعية التأسيسية الجديدة المنتخبة بالتصويت العام، يمثل وحدة الأمة، ويتمتع وحده بكل السلطات فلم يكن فى مقدور كومون باريس وهى البلدية الثائرة إلا أن تختفى أمام التمثال القومى. وفهمت ذلك فاعتلت وزهبت إلى حد التصل من لجنة مراقبتها.

للقطاع صراع الأحزاب يرجع إلى الجيرونديين وحدها تبوء المؤتمر،
الاجليوني في الواقع ضاعفوا مساهمتهم في الأقسام الأولى لأنهم أحصوا
بضعفهم.

ولقد اجتمع المؤتمر الوطني على إلغاء الملكية في ٢١ سبتمبر
١٧٩٢. بدأت بعد ذلك محاكمة لويس السادس عشر أمام المؤتمر حيث
وجهت إليه تهمة التآمر على سلامة الأمة والتواطئ مع الدول الأجنبية
المعادية لفرنسا والعمل على قلب الدستور الفرنسي. لقد عارض الجيرونديون
محاكمة لويس السادس عشر خوفاً من استئثار الدول الكبرى، لكن ذلك لم
يكن مجدياً فقد صدر الحكم عليه بالإعدام بالمقصلة ونفذ ذلك في ٢١ يناير
١٧٩٣، وكان وراء ذلك اليعاقبة الذين وجدوا أن التعجيل بإعدام لويس
السادس عشر سيكون وسيلة لإزهاب أنصاره الذين بدأوا ينشطون بشكل
ظاهر ضد الثورة التي تصاعدت حماسة جماهيرها عندما بدأت الجيوش
الفرنسية تحقق الانتصارات بعد معركة فالمي حيث احتل الفرنسيون بلجيكا
وولايات الراين ونيس وسافوي وأعن المؤتمر أنه على استعداد لمساعدة كل
أمة تطالب بحريتها وتريد التخلص من حكامها، فأصبحت فرنسا في نظر
الحكام الأوروبيين دولة غزو وتوسع، في الوقت الذي أعلنت فرنسا تبنيها
لنظرية الحدود الطبيعية التي تقول أن الراين هو الحد الطبيعي والجغرافي
لفرنسا.

بعد فالمي ببضعة أسابيع، حمل النصر جيوش الجمهورية إلى الألزاس
والراين. وكانت الدعاية الثورية والفتوحات الفرنسية تهدد مصالح دول الحكم
الملكي فجاء الرد على ذلك بعقد تحالف عام ضد الأمة للثائرة لبعده احتلال
بلجيكا بدأت الحكومة الإنجليزية بقيادة بت Pitt تتحول تدريجياً عن سياسة
الحياد وفي ١٦ نوفمبر سنة ١٧٩٢ أعلن المجلس الفرنسي التنفيذ حريسة
مداخل الإيسكوت دون الاهتمام بمعاهدة مونستر التي أغلقتها. وهي هجمة

جديدة لإنصار الجرب في إنجلترا، وإكمال القرار الذي يعد بمساعدة الشعوب
الثائرة، أعضاء القادة الإنجليز. مضاعف بث الإجراءات العدائية، فأعلن
بلاط لندن الحداد لدى عمله بخبر إعدام لويس السادس عشر وأمر السفير
الفرنسي السفير ثولان بمغادرة البلاد، وعلى أثر ذلك أعلن المؤتمر الحرب
على إنجلترا وهولande. ثم أعلن الحرب على أسبانيا في جو من الحماسة
والهتاف وتبعث ذلك القطيعة مع أسبانيا إيطاليا، وعلى الرغم من أن أكثر
الدول الأوروبية كانت في حالة حرب مع فرنسا فإنها لم تكن متحدة، وقد
أقامت إنجلترا التحالف بارتباطها على التتالي مع جميع المحاربين بواسطة
سلسلة من المعاهدات من مارس إلى سبتمبر ١٧٩٣، وهكذا نشأ بالتدريج
التحالف الأول الذي كانت إنجلترا روجه.

ولم يكن في استطاعة الثورة أن تعتمد إلا على ذاتها. على أن
الجيروند لم تستعد للحرب. فقررت انتصارات الحلفاء مصيرها، وقد تمكن
هذا التحالف من إلحاق الهزائم بالجيوش الفرنسية، فانكسرت داخل حدودها،
وقد صاحب ذلك حركات عصيان وتمرد حيث بدأ الملكيون يستولون بالقوة
على العديد من الأقاليم الفرنسية الغربية بمساعدة قوى شعبية أضناها الجوع
والتشرد. وعندما استغل العصيان اتخذت الثورة موقفاً صعباً لإنهاء الثورة
المضادة، وظهر عليه العهد الإرهابي بقيادة اليعاقيبة، والذي تميز بالسمي
لتصفية أعداء الثورة في الداخل، ووقف الحرب الأهلية ثم التصدي بعد ذلك
للتحرف الأجنبي، ولتحقيق ذلك أنشأت محكمة الثورة للنظر في كل قضية،
ولجنة الأمن العام لمراقبة الجهاز الإداري ودفعه إلى الأمام، وتنظيم الدفاع
عن الوطن والقضاء على أعداء الثورة في الداخل. ولكن سياسة الشدة
تحولت فيما بعد إلى حملة إرهابية دموية بقيادة لليعاقيبة أفرغت فرنسا
وأرعبها، وقادت إلى تصفية رجال الثورة بعضهم لبعض، حيث تمت تصفية
الجيروندويين على يد اليعاقيبة بقيادة روبسبير ورغم سوء سياسة الإرهاب،
على الناس فإنها ساعدت من ناحية أخرى على قمع العصيان وإنهاء حركة

التمرد في الداخل؛ كما تمكن الفرنسيون من استرداد ميناء طولون الذي كان الإنجليز سيطرُوا عليه، وقد قاد الهجوم الناجح لتحرير طولون في ديسمبر ١٧٩٣ أيضاً الضابط نابليون بونابرت. كما أحرز الفرنسيون سلسلة انتصارات أعادتْهم إلى هولندا، فدخلوا امستردام واستولوا على الأسطول الهولندي بسهولة، أما الدول الأوروبية فلم يبق تحالفها كما هو، بل خرجت بروسيا وهولندا وأسبانيا من الحرب ولم تبق سوى النمسا وبريطانيا في الميدان، في الوقت نفسه انتهت العهد الإراهي بالقضاء على روبسبير وأنصاره.

٦- دستور حكومة الإدارة ١٧٩٥ وتطور الأحداث

أصبح من واجب المؤتمر أن يضع دستوراً جديداً لفرنسا من شأنه أن يخلق توازناً بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ثم يضمن في الوقت نفسه المحافظة على سيطرة العنصر الثوري المعتدل الذي انتصر في ٢٧ يوليو ١٧٩٤. وتم للمؤتمر وضع دستور العام الثالث (١٧٩٥). وقد استمر هذا الدستور قائماً مع إدخال بعض التعديلات الطفيفة عليه حتى قضى عليه نابليون في انقلاب برومير Brumaire عام ١٧٩٩.

وأهم مميزات الدستور، أن حق الانتخاب أصبح مشروطاً - كما كان في الماضي في الدستور الأول للثورة - بالنصاب الذي يدفعه المنتخب من الضرائب، ومعنى ذلك أن الملكية كانت شرطاً من شروط المساهمة في الحكم والعمل السياسي. كما كانت الهيئة التشريعية، تتكون من مجلسين، مجلس الخمسمائة ولا يقل سن العضو فيه على ثلاثين عاماً، ثم مجلس الشيوخ وكان يمثل الوقار والثروة في إصدار آرائه، ولا يقل سن العضو من أعضائه عن أربعين عاماً. وكان من حق هذا المجلس أن يرفض ما يراه مجلس الخمسمائة فيعطله لمدة عام. وللمجلسين حق عقد جلسائهما في أي مكان في فرنسا فيما عدا باريس، وقد اتخذ هذا الاحتياط لمنع وصول تأثير

الجمعية الباريسية الخطير على قراراتهما، ويعاد انتخاب رئيس أعضاء المجلس سنوياً.

أما السلطة التنفيذية فوضعت في يد لجنة عدد أعطائها خمسة مديرين لذلك أطلق على حكومة هذا العهد اسم حكومة الإدارة *Directore* وكانت الهيئة التشريعية هي التي تنتخب أولئك المديرين الخمسة، لمدة خمس سنوات، وآية ذلك أن يختار مجلس الخمسمائة خمسين اسماً يعرضون على مجلس الشيوخ، فيختار منهم خمسة ويسقط منهم واحد سنوياً بالاقتراع. وأغلغل الدستور حق أولئك المديرين الخمس في تعيين الموظفين فأدى ذلك إلى شئ من الفوضى، يتأرجح الأمر فيها إلى فرض حقهم في سلطة التعيين أو إغفال هذا الحق. ولم يكن من حق هؤلاء المديرين التدخل في تنظيم الشؤون المالية، وإنما كان يعهد بذلك إلى طائفة من الموظفين ينتخبهم أعضاء الهيئة التشريعية، وكان ذلك من معوقات السلطة التنفيذية ولكي يضمن المؤتمر استقرار الجمهورية فقد اشترط أن يكون ثلثا أعضاء مجلس الخمسمائة من أعضاء المؤتمر الوطني. ونص نظام انتخاب أعضاء مجلس الخمسمائة على امتلاك الناخب قدرًا معينًا من العقار مما أدى إلى حرمان حوالي ثلاثين مليون مواطن فرنسي من الانتخاب. وكان في هذا تثبيت لسيادة ونفوذ الطبقة البرجوازية التي قضت على اليسار المتطرف والإرهاب الدموي.

وكان أعضاء حكومة الإدارة الجديدة هيئة مختلطة تعمل على أن تعالج الحالة الاقتصادية والمالية المتدهورة للبلاد وأن تحصل على النصر النهائي في حروبها الخارجية وقد عهد الجانب العسكري إلى أحد أعضاء حكومة الإدارة من الذين اشتهروا بالقدرة والكفاءة في إعداد الجيوش، كان على فرنسا أن تهاجم النمسا فاخترت نابليون بونابرت لقيادة أحد جيوشها الثلاث هناك بعد أن قررت مهاجمة النمسا في ألمانيا وفيينا وإيطاليا وليسممر

جيش سردينيا وأرغمها على توقيع هدنة شيراسكو Cherasco ، ثم إلى إبرام صلح معه لم تلك المملكة في يوم من الأيام من القوة بحيث تحاول جذباً نقضه.

ثم وجه نابليون حملته إلى لودي Lodi ملكه ولاية ميلان ونتج عن انتصاره في ريفولي Rivoli تسليم مانتوا Mantua ، وعقد معاهدة ليوين سنة ١٧٩٨. وهزم الجيش البابوي في انكونا Ancona ، ونتج عن ذلك ابتزاز المال والأسلاب من الفاتيكان وإجبار البابا على النزول عن أفنيون Avignons والفينسيان The Venaissin في فرنسا وبعض الولايات البابوية The Legations . وحولت لمبارديا Lambardy إلى جمهورية الألب الشمالية وجنوة إلى جمهورية ليغورية Liguria ، ومنح لكل منها دستور على غرار الدستور الفرنسي كقلاع أمامية للجمهورية الفرنسية.

ويجدر بنا أن نترك الآن حروب نابليون لنعود إلى بحث متاعب فرنسا الداخلية، إن تاريخ فرنسا يفقد في الفترة ما بين سنة ١٧٩٥ إلى ١٧٩٩ تلك الأهمية التي كانت له حتى يوم حركة فندمبير، فإن الصراع الذي دار بين زعمائها في تلك الفترة كان في معظمه صراعاً فردياً أنانياً. وقد بدأ الجيش يتدخل من حين لآخر فيما ينشأ من صراع وأخذ الحكم العسكري يقترب بوضوح.

في تلك الأثناء كان الموقف الداخلي في فرنسا يهيئ لظهور الملكية. فقد أتت انتخابات الهيئة التشريعية المؤلفة من مجلس الخمسمائة ومجلس الشيوخ، وهي التي فرضها دستور ١٧٩٥، الذي قضى بتغيير ثلث أعضاء الهيئة التشريعية كل عام بأعضاء يمينيين يمثلون مصالح الطبقة البورجوازية والمهاجرين الملكيين الذين يريدون إنهاء الحرب وعقد السلام السريع. وقد تألف من هؤلاء البورجوازيين والملكيين والكاثوليكيين المنضمين إليهم اتحاد أو حزب يطلق عليهم اسم "حزب الكيشيان" نسبة إلى شارع كليش الذي كان

مقرهم، فأخذ يسعى بموافقة لوق دي بروكس والملك لويس الثامن عشر في ١٠ مارس ١٧٩٧ للحصول على الأغلبية في الهيئة التشريعية.

وبالفعل نجح هؤلاء نجاحاً ساحقاً في انتخابات المجالس الابتدائية في ٢١ مارس ١٧٩٧ والمجالس الانتخابية في ٩ أبريل بتأمين كل من النمسا وإنجلترا، وانتخب "بيشجرو" رئيساً لمجلس الخمسمائة. وفي الوقت نفسه سعى هؤلاء للحصول على الأغلبية في حكومة الإدارة باستقلال دستور ١٧٩٥ الذي يقضى بسقوط عضو واحد من الهيئة التنفيذية كل عام، ولكن الجمهوريين في حكومة الإدارة تمكنوا من الاحتفاظ بالأغلبية، وكونوا ما عرف باسم الثلاثة الدكتاتورية "المؤلفة من بارا Baras ولاريغيه ليو La Revilliere Lépeaux وروبل Reubell في مواجهة كارنو وبارتلمي الملكيين. وبذلك نشأ تناقض بين المجلسين المكونين من اليمينيين الملكيين، وحكومة الإدارة المكونة غالبيتها من الجمهوريين، وقد حاول المجلسان التخلص من الثلاثة الدكتاتورية عن طريق توجيه الاتهام ضد الثلاثة، ولكنهم تمكنوا من احتلال مكان المجلسين والقبض على بارتلمي في حين هرب كارنو، واستصدروا من المجلسين قراراً بإلغاء انتخاب ١٤٥ نائباً، ونفى ٥٣ نائباً آخرين منهم كارنو وبارتلمي وبيشجرو، ووضع الجيش تحت سلطان وإشراف بوناپرت وأوجيرو Augereau أحد قواد بوناپرت وغيرهم من أصدقاء بارا Baras .

عرف هذا الانقلاب الذي قضى على حزب الكيشيان والملكيين باسم انقلاب فركتيدور Fructidor في ٤ سبتمبر سنة ١٧٩٧. وثبت وضع نابليون بعد إعلان تأييده لثلاثة الدكتاتورية، ووصل إلى حد إيداء استعداده لعبور الألب والعودة إلى باريس لحماية الجمهورية، وإيقاد أحد قواده وهو أوجيرو في ٨ أغسطس ١٧٩٧ لقيادة الجنود بها.

وكان من نتيجة الاتصارات التي حققها لبابلون في الأراضي الإيطالية، طلبت النمسا توقيع معاهدة كامبو فورميو (١٨ أكتوبر سنة ١٧٩٨) فحصلت النمسا بذلك على ممر إلى الأديرياتك وظل مصير ضفة الراين اليسرى محفوظاً ولو تنازلت عن بلجيكا. وسوف يكون موضوع نقاش في مؤتمر مخصص لعقد الصلح أيام الإمبراطورية.

لقد جرى توقيع معاهدة كامبو فورميو وفي ١٨ أكتوبر سنة ١٧٩٧ وفي الواقع في باستاريانو مقر إقامة بونابرت. رغم تعليمات حكومة الإدارة بالتنازل عن ضفة الراين اليسرى، وإعادة جمهورية البندقية، فقد تنازل بونابرت للنمسا عن اليستريا ودولماتيا ومداخل كاتسارو وعن البندقية. واحتفظت فرنسا من أراضي البندقية القديمة، بالجزر الأيونية (كورفو، وزانت وسيفالونيا) واعترفت النمسا بجمهورية غربي الألب "دولة مستقلة" وتنازلت عن بلجيكا. أما الضفة اليسرى فقد وافقت النمسا بموجب بنود سريعة على ضمها وصدقت حكومة المؤتمر على المعاهدة رغم عدم رضاها عنها. كيف تستطيع المقاومة؟ فانفجر الفرح لدى إعلان الصلح في بلاد منعبة. ولم يكن في استطاعة حكومة الإدارة إلا الرضوخ.

وشعرت الحكومة البريطانية بالخطر حين شعرت بأنها تقف بمفردها في وجه فرنسا التي اتسعت حدودها والتي سيطرت على هولندا، وتحالفت مع أسبانيا. ولكن الأمر لم يكن يهددها بكثير في المحيط الأطلسي إلا في حالة قيام أسطول طولون بالتحرك وبالاتضمام إلى الأسطول الأسباني، والوصول إلى تدعيم أسطول برست. وكان التوسع الفرنسي قد أثر على حجم الصادرات، وأثر بالتالي على الأرباح التي كانت لازمة لتمويل القروض. فكان على إنجلترا أن تعمل على عودة التكتل من جديد. ولكن كانت النمسا منهوكة القوى، وكانت بروميا تتطلع إلى الحصول على تعويضات في ألمانيا، فلم تظهر أية استجابة حتى وقت الحملة الفرنسية على مصر، أما بول

الأول فإنه احتفظ بموقفه المنفرد، رغم عوائده للثورة الفرنسية، وظللت إنجلترا خلال عام كامل، عاجزة عن الاعتماد إلا على نفسها فكان عليها إذن أن تضاعف من مجهوداتها.

وقبلت النمسا الصلح الذي أملى عليها إملاء، ولكن بريطانيا ظلت منتصرة منيعة في البحر، فراحت حكومة الإدارة تبحث جاهدة عن نقطة ضعف عزيمتها وبدأ في بعض الأوقات أنه قد عثر على مرادها، كانت إنجلترا تعلم وهي تقاوم فرنسا، بضرورة إشعال نار الحرب على القارة من جديد حتى تتمكن من التغلب على منافستها ولكن الألمان لم يكونوا مستعدين للمشاركة في العملية، ومع ذلك فإن إرسال الحملة لمصر، وإنشاء الجمهورية في روما، ساعدتا على إعادة تشكيل هذا الكتل ووصل بول الأول الذي أصبح حليفاً للدولة العثمانية على البحر المتوسط، وأصبح حامياً لجماعة فرسان مالطة وحامياً لبلط نابولي. وتشجع هذا البلاد الأخير نتيجة لوجود نسون، وبدء العمليات الحربية، الأمر الذي غيّر من الأوضاع الموجودة في إيطاليا، ودفع توجوت إلى قبول مساعدة روسيا.

فقد كان بول الأول يكره الثورة الفرنسية. وأخذ ينفق بعدد كامبوفورميو على جيش كوندية، وسمح للويس الثامن عشر بالإقامة في ميثاو. وبلغ أن بعض رجال بولندا المعروفين كانوا موجودين في جيش بونابرت، وأن سفير فرنسا في فيينا كان يرحب بهم. وزاد التقارب بينه وبين الجزويت الذين كانوا يأملون في تحويله إلى المذهب الكاثوليكي، ووضع فرسان مالطة تحت حمايته في سنة ١٧٩٧. وزاد حنقه نتيجة لسقوط الجزيرة في أيدي الفرنسيين، وأخذ في تسليح قواته، وانتخبه للفرسان في أكتوبر سنة ١٧٩٨ سيداً أعظم لجماعتهم، وعرض مساعدته على ملك نابولي حيث علم أنه كان في موقف صعب.

ولم يكن هذا الاتجاه يدل على مجرد ميل شخصي؛ فليبدأ إن كانيت
كاثرين قد وصلت إلى البحر الأسود، اتجهت أنظار الروس صوب البحر
المتوسط، وفتح بول موائ القرن أمام التجارة الأجنبية؛ وأخذت السفن
اليونانية تصل إليها، ولكنه كان يرغب أكثر من ذلك في التوصل إلى فتح
المضائق. وكانت هذه السياسة تتمشى مع عملية التوغل في الإمبراطورية
العثمانية، والتي كانت معاهدة كوتشك فينارجي قد بدأتها، بإعطائها قيصرية
روسيا حقاً غير واضح للتدخل في صالح العناصر المسيحية. وكان تفكك
الإمبراطورية العثمانية يعطى فرصاً جديدة للقيصر. وكان سليم الثالث قد
حاول منذ سنة ١٧٩٣، إنشاء جيش حديث، لكن سلطته كانت اسمية في عدد
كبير من الولايات. وقامت حركات انفصالية، أو على الأقل استقلالية في
ألبانيا وسوريا وجزيرة العرب، وفي بلاد اليونان وبلاد الصرب.

وساعدت الحملة للفرنسية على مصر على زيادة حركة التوسع
الروسي فبعد إعلان الدولة العثمانية الحرب على فرنسا وجنوا من الأفضل
أن يوافقوا على عقد التحالف الذي عرضه بول الأول عليهم. وفتحت معاهدة
٢٣ ديسمبر ١٧٩٨ المضائق والموانئ العثمانية في وجه الروس التي تدخل
إلى البحر المتوسط بغزو الجزر الأيونية، وكانت كورفو آخر جزيرة سقطت،
فمن ٣ مارس سنة ١٧٩٩ أصبح لروسيا مركزاً متوقفاً في الدولة العثمانية،
خاصة وأنها كانت مجاورة لها؛ وكان في وسع مالطة ونابولي إن أمكن
علاوة على أي ملوك وأمراء في إيطاليا أن تعطيها قواعد تمنحها السيطرة
على البحر المتوسط.

وفي أثناء ذلك كانت ماري كارولين قد اقتضت بتأكيدات نلسون
وأصدرت أوامرها بغزو جمهورية روما. وزاد العمل من حماس بول الأول
الذي تحالف في يوم ٢٩ ديسمبر ١٧٩٨ مع نابولي ومع الإنجليز وتعهده
بإرسال قواته إلى نابولي ولبارديا وحينما قرر بول الأول أن يرسل أحد

جيشه، وافق على أن يسمح لهذا الجيش بحق عبر الأراضي النمساوية. و مر شهر قبل أن تعلن حكومة الإدارة الحرب على الحكومة النمساوية في ١٢ مارس سنة ١٧٩٩، ووجدت هذه الحكومة الأخيرة نفسها منضمة لتكتل دون أن توقع على أية معاهدة. وسرعان ما قام الفرنسيون بامتلاك توسكانا وأخذوا البابا بيوس السادس إلى فالانس حيث توفي في شهر أغسطس ولم تدخل بروسيا هذا التحالف.

وهكذا اكتمل التحالف الثاني، ولم يدخل جوستاف الرابع ملك السويد إلى هذا التكتل إلا في شهر أكتوبر سنة ١٧٩٩، ولم يقدم قوات محاربة. وكان هذا التحالف أقل صلابة من التكتل الأول. وكالمادة تكلفت إنجلترا بنفقات الجيوش المتحالفة، ولكن هناك ظروف اقتصادية صعبة تمر بالروسيا وإنجلترا ولذلك لم يحقق الحلفاء أى ميدان التنظيم وطرق الحرب على الرغم من فقدان فرنسا بعض الأراضي التي استولت عليها في حملاتها بقيادة نابليون.

وكانت حكومة الإدارة تعاني صعوبات بالغة. وكانت طبيعتها مسئولة جزئيا عن تلك الصعوبات، فقد كانت الحكومة مليئة بالفساد والفضائح. فحكومة الإدارة لم تسقط بسبب فضائح الحكم دائما بسبب الهزيمة في الحرب. ولقد سبق لأعضاء حكومة الإدارة أن استخدموا قوة الجيش وهيئته مرتين ليبدعوا عن المجلسين نوابا معادين لسلطانهم انتخبهم البلاد ولكنهم أخفقوا هذه المرة (يونيو ١٧٩٩) في الحصول على تأييد الجيش بعد أن حاقت الهزيمة بالبلاد وأصبحت مهددة بالمزيد من الهزائم فتشجع المجلسان وأقالا أحد أعضاء حكومة الإدارة وأرغما عضوين آخرين على الاستقالة وتألقت حكومة الإدارة الجديدة من سيزوبارا وديكومولان وجوهيبه وهم آخر من تولوا عضوية هذه الحكومة فلقد أطلت اليعقوبية الديمقراطية برأسها

من جديد لأن البلاد قد اعتراها القلق فأصبحت على استعداد للتهرب لأي شخص يمنحها العزة والأمن.

وصل نابليون إلى فرنسا في أكتوبر سنة ١٧٩٩ فاستقبل بحماسة فائقة ولم يؤخذ عليه فشل مغامرته في مصر. فقد حدث هذا الفشل في مسرح بعيد وفي ظروف مبهمه، فذكر له الناس فقط حروبه في إيطاليا وكيف أرغم النمساويين على قبول الصلح، وعزز مسلكه سمعته الطيبة فقد بدأ متواضعا متحفظا، لا يسرف في التباهي بانتصاراته ويخالط رجال العلم أكثر مما يخالط العسكريين. ومع ذلك فليس ثمة شك في أنه كان يتطلع طوال الوقت إلى القيام بدور سياسى كبير، وفي أنه تكبر المشكلة وحلولها بعناية منذ وصوله إلى فرنسا.

كان من المؤكد أن تغير ما لابد أن يحدث في الحكومة. فماذا تكون طبيعة هذا التغيير؟ لقد وطد نابليون علاقاته ببارا حليفه القديم وسييز صاحب النظريات السياسية، وتاليران الأسقف السابق واليعقوبى، أبرع مبدىى المؤامرات وأشدّهم ضبطاً للنفس. وراح نابليون ينصت إليهم جميعاً وإن أبى لنفسه الرأى الأخير. وكان أمله أن تبلغ شهرته بين جميع الطبقات حداً يؤدى إلى المناداة به رئيساً للدولة بصورة تلقائية، فيحكم استنادا إلى شئ هو أقرب ما يكون إلى الحق الدستورى فى الحدود التى تسمح بها أوضاع فرنسا فى عهد الثورة، ولا يضطر إلى إشهار السيف أو لرافة الدماء. ونحن نستطيع أن نفهم المؤامرة الكبرى التى أقدم عليها بوضوح أكبر، إذا علمنا أنها لم تسر وفق الخطة المرسومة، وأنه لم يكن راغباً فى اللجوء إلى العنف، وأن حاجته إلى استعراض قوته - وأن لم يضطر إلى استخدامها - فقد تركت فى مستقبل حياته العامة أثر محسوساً.

ولقد ساعده أن أخاه لوسيان كان رئيساً لمجلس الخمسمائة وكان نابليون يأمل أن يستخدم المجلسان حقهما الدستورى فى الانتقال إلى سان كلو

لأن باريس لم تزل - حتى ذلك الوقت مكلّنة غير مناسبة للقيام بشورة مضادة، وفي أن يعهد المجلسان إليه بقيادة قوات باريس، ثم يصيرون في اجتماع تحيط به القوات - لصالح تعديل الدستور ويكلفانه بالإشراف على هذا العمل وتوجيهه، ولم يكن يشك في أن هذه الخطوات ستؤدي - إن تمت - إلى انفراد بالسلطة تقريباً، حقا إنه لابد من التخلص أولاً من أعضاء حكومة الإدارة، ولكنه كان يأمل أن يتمكن من إغرائهم بالاستقالة.

ولقد نفنت الخطة إلى نقطة معينة. فقد استقال سيزوديكو، اللذان كانا مشتركين في المؤامرة وإن لم يكن اشتراكهما كاملاً كما كان يتصوران، على أمل أن يحزن الآخرين حذوهم. وكان بارا يأمل أن ينال نصيباً من المسؤولية والسلطة، فأصابه الكمد عندما تبين أن الدور الذي ترك له كان سلبياً، وفي النهاية استقال هو الآخر. وقد اعتقل العضوان الباقيان بحكومة الإدارة اللذان رفضا أن يستقila. وفي يوم نوفمبر سنة ١٧٩٩ قرر مجلس الشيوخ الانتقال إلى سان كلو، وعهد بالقيادة المنشودة إلى نابليون وفي ١٠ نوفمبر وقعت الأزمة الحقيقية، كان نابليون يعلم أن مستقبله كله متوقف على أحداث ذلك اليوم. وقد قال لسيز أثناء الرحلة إلى سان كلو "سينتهي بنا المطاف أما إلى هنا (مشيراً إلى المكان الذي نصبت منه المقصلة) وإما إلى قصر لوكسمبرج". وفي سان كلو ألقى خطاباً في كلا المجلسين على التوالي، ولكن الأمور لم تعد تسير وفق الخطة المرسومة، فالمجلسان لم يتأثرا بشعبية نابليون إلى حد الذي يدفعهما إلى التصويت على إلغاء الدستور ووجودهما ذاته. وقد استمع الشيوخ إلى خطاب نابليون بردد ثم أعلنوا ولاءهم للدستور أما أعضاء مجلس الخمسمائة فقد طردوه في شئ من العنف من قاعدتهم عندما مثل أمامهم. فأصبح جلياً أن الشعبية والعبارة البراقة لن تحل المشكلة، واضطر نابليون إلى اللجوء مكرهاً إلى حد السيف. فعندما أخطره أخوه أن زمام المجلس قد أخذ يفلت من يديه، استدعى القوات لدخول القاعة وطرد الأعضاء وكانت لحظة عصيبة بالنسبة له، فهل يا ترى سيمسب

جلود الجمهورية حراهم إلى حكومة فرنسا الحرة؛ لقد أطلعوا الأمير دون تردد بذلك، فلذا معظم أعضاء السلطة التشريعية بالفرار، بينما صوتت البقية الباقية التي كانت متواطئة مع كبير المتأمرين، لصالح تعديل الدستور، وعينت ثلاثة قناصل للاضطلاع بذلك. وهؤلاء الثلاثة هم نابليون وسييزوديكو، وفي ١١ نوفمبر عاد نابليون إلى باريس وكان الانقلاب قد تم، فتقبلته العاصمة وفرنسا كلها بهدوء مذهل. فلم يكن ثمة من يعطف على المجلسين أو أعضاء حكومة الإدارة. وأصبحت البلاد مهياة للدخول في تجربة جديدة.

عندئذ أطلق سراح كل من المديرين المباشرين "جوييه ومولان" وظن كل من "سييز" وتاليران وغيرهما من المدنيين ممن شاركوا بونابرت في تدبير الانقلاب أنهم سينفردون بتدبير شئون فرنسا المدينة، على أنهم لم يكونوا يجهلون طبيعة بونابرت وطموحه وبراعته في خلق السبل التي يملكها للوصول إلى ما يريد وإن كانوا قد ظنوا في المجال العسكري ما يمكن أن يشبع طموحه. ولكن أشد ما كانت دهشة "سييز" عندما تبين أن بونابرت قد أثبت دراية ومعرفة وثيقة بكثير من الشؤون المدنية، وقد توصل عن طريق ذلك إلى قرارات معينة كان من الصعب إقناعه بالدخول عنها.

ثالثاً: فرنسا من ١٧٩٩ حتى ١٨١٤م.

١- عهد القنصلية ودستورها

بعد انقلاب برومير بأصابع قليلة وافقت البلاد بأغلبية كبيرة من الأصوات على دستور جديد. حول نابليون بوصفه القنصل الأول - من بين القناصل الثلاثة - سلطة مطلقة على مصير فرنسا لجلال الأجوام العشرة التالية. فقد كان نابليون وليد الثورة، ومثل كثيرين من أنكباء الرجال، مكنه ذلك الانقلاب الاجتماعى الهائل من أن يضع نفسه فى طليعة القابضين على زمام الأمور، أضف إلى ذلك أن عقله الناشئ كان قد تهنّب، وأدب الانتقاد والتمرد قد ظهر ذلك الألب الذى نادى بالثورة، وأتذر باندلاع لهيبها. وكان فتح باب الترقية أمام للذكاء والمواهب مما يهواه قلبه، ويحنوا إليه فواده ذلك الأمر الذى هو روح الديمقراطية وعماد السلطة، وسر الانتصارات الحربية التى جعلت أوروبا بأسرها تنتفض أمام الثورة.

فقد عقد نابليون العزم على الاحتفاظ بهذا الجانب من شعار الثورة على الأقل. فقد يقرط فى الحرية السياسية، أما المساواة الاجتماعية فكانت فى نظره جليلة الشأن عظيمة القدر. والحق أن التفوق العجيب الذى أحرزته فرنسا على أوروبا أيام القنصلية والإمبراطورية لا تقسره عبقرية قائدها الفذة وحدها. بل يرجع أيضاً إلى الحقيقة الواقعة، وهى أنه بالقضاء على الامتيازات وضعت تحت إمرة نابليون خبرة قرائح أكثر أمم أوروبا الغربية اكتظاظاً بالسكان، وأعلاماً مدنية. فقد كان تاليران يضطلع بأعمال وزارة الخارجية، وفوشيه Fouché مديراً للشرطة وقلد رجال العلم مناصب الوزارة - الأمر الذى لم يسمع بمثله فى هوايتيول (مقر الوزارات البريطانية بلندن). وكان مجلس الدولة فى فرنسا أكفأ هيئة من الخبراء نوى الدراية

والكفاية رأيتها أوروبا إلى ذلك الحين، كما ترقى معظم جنرالات فرنسا الذين قادو جيوشها المظفرة - عن جدارة واستحقاق من صفوف الجند العاديين.

وبنل نابليون جهدا كبيرا في إصلاح أمور البلاد الاقتصادية فأوقف سياسة القروض الجبرية التي كانت تنبمها حكومة الإدارة، والتي أثارها الرأي العام ونظم الضرائب، فوحدها وساوى بين الجميع في تأديتها وأنشأ لها نظاما دقيقا يتبعه مباشرة، فكان أمر التصرف فيه لرأيه المباشر. وأنشأ إدارة جديدة للممارك، وسجلا خاصا للأراضي الزراعية والغابات وجعل أملاك الدولة ضمنا للمسندات التي أصدرتها، فرفع ذلك من قيمتها وسهل بذلك السبيل أمام الدولة لتسديد ديونها، وأعاد نابليون نظام الغرف التجارية وضبط أمورها، وأعاد بناء الصناعات فأفادها من الضياع والفساد. واستعان في كل ما تقدم من النهوض باقتصاديات البلاد بجهود الخبير المالي المعروف "جودان" الذي كان له الفضل في تأسيس بنك فرنسا.

وعطف نابليون على المهاجرين، فأنتصف ذوى قرباهم مما اقترفه المهاجرون من آثام، واستصدر بذلك قرارا قويل بارتياح عظيم، وعفا عن عادوا من المهاجرين، كما رحب بعودة الكثيرين ممن رغبوا في العودة إلى فرنسا. واستدعى من الفارين بعض الشخصيات البارزة أمثال "لافيت" Lafayette وكارنو "Carnot"، فاستعان بالآخر في تنظيم وزارة الحربية، وقد كان لكارنو الفضل في إصلاح حالة الجيش وإعداد فرنسا إعدادا عسكريا بسرعة تدعو إلى الدهشة.

أما الثوار من ذوى النزعة الملكية الذين اشتركوا في ثورة "لاندييه" فإنه قد عفا عن تابوا إليه وقدموا له فروض الطاعة والولاء، ثم أنزل العقاب على من تأمروا عليه منهم فأعدم زعيمهم كادودال Cadoudal بعد اكتشاف تأمره على نابليون عام ١٨٠٤م.

أما عن موقف نابليون من الكنيسة فمن المعروف أنه لم يكن متديناً أو متمسكاً بدين رسمي، إلا أنه كان يدرك ما للدين من هيبة وسلطان في نفوس جماهير أوروبا المسيحية وخاصة عند الفلاحين وسكان الأرياف في فرنسا وخارجها كان نابليون يؤمن بضرورة تماسك الهياكل الاجتماعية، وبمقت إلى حد كبير روح التفكك والفردية التي سادت زمن الثورة، والدين يساعد بصورة قوية، في نظر بوناپرت، على تحقيق هذا التماسك إذا كان يقول "إن الدين هو سر النظام الاجتماعي" لهذا سعى منذ بداية عهده لإيجاد اتفاق بين الدولة والكنيسة يزيل القطيعة القائمة منذ صدور القانون المدني للأكليروس، ويحفظ للبلاد وحدتها ويعيد للأكليروس هيبتهم واحترامهم. وكان يسعى أيضاً لتحقيق هدف آخر من وراء الاتفاق مع الكنيسة، فبإتفاقه مع الأكليروس يضعف إلى حد كبير من العناصر المناوئة للثورة الفرنسية ولحكمه، الذي طالما حصل على تأييد قوى من الكنيسة في فرنسا وخارجها. ثم أنه كان يدرك أن البلدان التي ألحقها بفرنسا مثل بلجيكا والأراضي الألمانية على نهر الراين، وكذلك الأراضي الخاضعة للنفوذ الفرنسي في إيطاليا، تضم كلها مواطنين كاثوليك في أغليبيتهم الساحقة وعلى درجة كبيرة من التدين والولاء للكنيسة. فأى اتفاق يبرم بين حكم نابليون والأكليروس سيعمل ولو بصورة غير مباشرة على تمكين دعائم نفوذه بين هؤلاء الناس. ثم يجب أن نذكر دوماً بأن الفرنسيين هم في أغليبيتهم من الكاثوليك المؤمنين وأن إتفاق الكثيرين منهم بالثورة لا يعنى أنهم تخلوا عن دينهم والحدوا، ونابليون يرى أن دعوة الكنيسة لممارسة رسالتها المسيحية يرضى الكثيرين من الفرنسيين ويلاى استحسنهم ولو ضمناً.

بعد مفاوضات طويلة وشاقة وعسيرة بين الفرنسيين والكنيسة، لقيت الكثير من المعارضة والعراقيل في أوساط الفريقين، أمكن الوصول إلى اتفاق نهائى زمن البابا بيوس السابع. وفى ١٦ يوليو ١٨٠١، وقع الكاردينال كونسالفى Consalvi نيابة عن الحبر الأعظم اتفاق الكونورداتو في مدينة

باريس بموجب اتفاق الكونورداتو المبيح اعترفت فرنسا بالكنيسة الكاثوليكية وسيادتها الروحية وبالكاثوليكية نيابة لأكثرية الفرنسيين وأعطى الأكليروس حق ممارسة الطقوس الدينية في فرنسا بصورة علنية، مع السماح للسلطات الحكومية بالتدخل لتحقيق ضروريات الأمن والنظام العام.

بالمقابل اعترفت البابوية بقوانين مصادرة الأملاك الكنسية التي صادرتها الثورة وتعهدت ألا تعزل بيع ما تبقى من أملاك الأكليروس حتى ذلك الحين بيد الدولة. على أن تتعهد الخزنة الفرنسية بتأمين مرتبات رجال الدين. ويقوم القنصل الأول بتعيين الأساقفة على أن يوافق على ذلك قدااسة البابا، وعدد وضع الاتفاقية المذكورة موضع التنفيذ عانت الكنيسة للعمل في فرنسا إلا أنها فقدت استقلالها القديم وأصبحت إلى حد كبير خاضعة للسلطات المدنية، وعلى أية حال فإن الاتفاق لقي معارضة شديدة من المتطرفين عمن بنوا على قيد الحياة من زعماء الثورة ومن كبار ضباط وقادة الجيش الفرنسي المخلصين، وكذلك في أوساط المثقفين والمفكرين والفنانين الفرنسيين بالتيار الحر الذي أوجده كتاب القرن الثامن عشر، غير أن نابليون تجاوز عن هذه المعارضة ووضعها موضع التنفيذ.

أما عن دستور القنصلية فكانت هناك خمس مجموعات تشريعية Codes هي القانون المدني، وقانون المرافعات المدنية. وقانون الإجراءات الجنائية وقانون العقوبات والقانون التجاري. وقد مرت هذه التفتيشات بعدة مراحل قبل أن تصبح نافذة ملزمة في فرنسا. وهناك هيئات كان لها الدور الحاسم فعلاً في إقرارها: هما اللجنة الابتدائية التي وضع فيها مشروع القانون المدني ومجلس الدولة الذي عرضت عليه الاقتراحات وترأس الكثير من جلساته نابليون بنفسه. وكان نابليون ينظر إلى واجباته بعين الجد، فحضر خمساً وثلاثين جلسة من سبع وثلاثين جلسة خصصت للقانون المدني. وقد انحاز بطبيعة الحال إلى جانب تدعيم السلطة في الأسرة والدولة

جميعاً فناصر فكرة البيادة المطلقة للأب داخل الأسرة على الزوجة والأطفال على حد سواء، وأيد بشدة مبدأ خضوع المرأة للرجل، وسمح القانون المدني للأب بأشياء كثيرة تصل إلى سجن أبنائه، وسمح بالطلاق ولكنه أحاطه بالقيود، وأيد تقسيم الملكية فأصر على أن تقسم بالمساواة بين الأبناء حصّة كبيرة من الثروة على الأكل؛ وأمن الكثير من المكاسب التي حققتها الثورة ولكن نفوذ نابليون الشخصي كان مسؤولاً عن تجميد كثير من الأحكام التي أتت بها الثورة مجالاً فيما تمارس فيه نفوذها.

أما القوانين الأخرى فليس لها أهمية القانون المدني؛ فمحكمة الإجراءات الجنائية إنما هي - من عدة أوجه - صورة للنموذج الإنجليزي على أن نظام المحلفين قد قوبل بهجوم عنيف، وأعلن الكثيرون أنه في مصلحة المتهم بأكثر مما ينبغي وأنه يحد من سلطة الحكومة، ولكن الرأي قد استقر على الأخذ به في النهاية، والفضل يرجع في ذلك إلى حد بعيد إلى نفوذ نابليون. وقد رُوي أن تكون قرارات المحلفين بالأغلبية، وأن تجري المحاكمات علناً، وأن يسمح بالدفاع في جميع القضايا. وتقرر - رغم معارضة الساسة الثوريين - الاحتفاظ في التقنين الجديد بذلك الإجراء الذي يميز المحاكمات الفرنسية وهو أن يصدر ضد المتهم قرار اتهام تمهيدى سرى في الغالب من قاضى التحقيق.. وسمح في العقوبات بعقوبات الوصم ومصادرة الأملاك، بقيود صارمة.

أما بالنسبة للتعليم عمل نابليون على إصدار تشريع خاص بالتعليم يتماشى مع فلسفته التعليمية. وقد طبق هذا التشريع في جميع أنحاء فرنسا، وأهم ما ورد فيه تأكيد على السعى بكل جهد لتحقيق مجانية التعليم الابتدائى للفقراء مما يتيح الفرصة لتعلم جميع أبناء الشعب الفرنسى وعمم سياسته على جميع مراحل التعليم، فأنشأ سنة ١٨٠٨ جامعة تخضع لإشراف الدولة في العلوم والثقافات وما زالت هذه الجامعة قائمة حتى يومنا هذا ولكى

بضمن نابليون تطبيق سياسته ونشر أفكاره فقد أسس (المدارس العليا للأستاذة) دلو المعلمين العالية لتكوين أطر تدريسية للمدارس الفرنسية عامة وشجع تدريس اللغة الفرنسية على حساب اللاتينية.

وفي أوائل سنة ١٨٠٠ أصدر نابليون تنظيمًا إداريًا جديدًا للبلاد واعتمد على التقسيم الإداري الذي كانت الجمعية الوطنية قد أصدرته عند قيام الثورة. والجديد في هذا التنظيم أن نابليون جعل حكام الأقاليم يعينون من قبل القنصل الأول بدلاً من انتخابهم من قبل سكان الأقاليم وأقام محاكم إدارية لتؤمن حقوق المواطنين في حالة تجاوز الإدارة للحكومة عليها. ويمكن القول بأن نابليون أقام حكمًا مركزيًا مرتبطًا به مع توفير نوع من الضمانات الديمقراطية المحلية. وفي مجال الأمور المالية أنشأ نابليون مجلسًا استشاريًا يهتم بالشئون المالية إلى جانب كل حاكم إقليم، ونظم الضرائب فزاد من واردات الدولة، وطهر الجهاز المالي من المرتشين. والذين أساءوا استعمال الصلاحيات المالية. ويرجع له الفضل في تأسيس (مصرف فرنسا) سنة ١٨٠٠ الذي اعتبر من المؤسسات المالية القوية في العالم.

أما الإصلاحات العامة، فإنه قام بفتح طرق المواصلات واستصلاح الأراضي وبتجفيف المستنقعات وبنى الجسور وفتح قنوات الري، وشيد القصور الضخمة فأصبحت باريس بل عموم فرنسا وجهًا جديدًا أغتزل بمياه عذبة متخلصًا من نماء القتل والإرهاب التي عاشتها فرنسا في بعض عهود الثورة لذلك منحته الأمة الفرنسية تقديراً عندما انتخب سنة ١٨٠٠ قنصلًا أول لمدة عشر سنوات، ثم في عام ١٨٠٢ قنصلًا مدى الحياة وفي سنة ١٨٠٤ إمبراطورًا. لقد منحته الأمة الفرنسية هذه الثقة من أجل السلام لكنه خيب آمالها بظلاله الحربية نحو التوسع، وكانت هذه نقطة الضعف في حكم نابليون وربما كان الهدف الذي سعى إليه نابليون منذ البداية، فكان صلح أميان والإصلاحات وسيلة لتعزيز الجبهة الداخلية كمرحلة للفتح والتوسع.

أما بالنسبة للمجالس الخاصة بالهيئة التشريعية بمقتضى هذا الدستور أربعة.

- ١- مجلس للدولة: ويختص بوضع القوانين وصياغتها.
- ٢- مجلس التربيون: ويختص بدراسة القوانين ومناقشتها.
- ٣- المجلس التشريعي: ويختص بالنظر فى القوانين للموافقة عليها أو رفضها.
- ٤- مجلس السناتو: وهو صاحب الحق فى إلقاء النظرة الأخيرة فى القوانين ليوافق عليها أو يرفضها.

١- مجلس الدولة: الذى بنى تشكيله بمقتضى المادتين ٥٣، ٥٤ من الدستور، فقد أخذ صورته الأخيرة بقرار من القناصل الثلاثة فى ٢٦ ديسمبر، فأصبح بذلك صاحب الحق فى اقتراح القوانين للعرض على مجلس التربيون، وكان تعيين أعضائه بما فيهم رئيسه من حق القنصل الأول الذى اتخذ لنفسه منصب الرئاسة.

٢- مجلس التربيون: ويضم مائة عضو، لا يقل سن كل منهم عن ٢٥ عامًا، ويسقط عشرين منهم كل عام. وكان مقره البالية رويال Palais Royal . ومهمته هى دراسة مشاريع القوانين المرسلة من قبل مجلس الدولة، دون أن يكون له حق رفضها أو قبولها.

٣- المجلس التشريعي: وكان عدد أعضائه ثلاثمائة لا يقل سن الواحد منهم عن ثلاثين عامًا، وكان له الحق فى التصويت على قبول القوانين أو رفضها دون مناقشتها، وذلك بعد أن يعرضها على أعضاء ثلاثة من مجلس الدولة، ومجلس التربيون. ويتجدد خمس أعضاء هذا المجلس سنويًا مثله فى ذلك مثل مجلس التربيون وكان يعقد جلساته فى "باليه بوربون" Palais Bourbon .

الرجعية كأن يلغى الدستور ويعيد الملكية المطلقة بأشمل مظاهرها. ولم يكن هذا بالمستبعد عليه إذ سبق له أن صرح أكثر من مرة قائلاً "الخير لى أن أكون حطاباً من أن أملك على شاكلة ملك إنجلترا" وتوزعت المعارضة لى جبهات ثلاث فإلى اليسار كانت هناك فئات المنقذين والكتاب والصحفيين الشديدي التعلق بالجمهورية وبمبادئ الثورة وهؤلاء هالتهم تصرفات الحكومة وبصورة خاصة إلغاء الحرس الأهلى وهو آخر ما تبقى من مؤسسات الثورة الفرنسية وكذلك طرد بقايا ضباط نابليون من الجيش. وفى الوسط كانت تعارض جماعات الملكيين الدستوريين المؤلفة من فئات من المنقذين وكبار التجار والصناع، وفى أقصى اليمين أنشقت فئة من الملكيين المتطرفين بزعامة شاتو بريان بسبب إبعادهم عن مراكز الحكم والسلطان.

وأمام رفض البرلمان الفرنسى، رغم موالاته للعرش، لقانون يفرض مزيداً من الرقابة على الصحف ولقانون آخر يعطى حق وراثة الملكيات الكبيرة لابن البكر أقدم للملك على حل البرلمان والدعوة لإجراء انتخابات جديدة، وفى الانتخابات التى جرت فى سنة ١٨٢٨ فاز تحالف الملكيين الدستوريين وبعض الأحرار والجمهوريين المعتدلين بأغلبية مقاعد البرلمان وبات الملك ملزماً بانتهاج سياسة معتدلة استدعى لتنفيذها أحد قدامى السياسيين مارتينييك Martignac وعينه رئيساً للوزارة. إلا أن الرئيس الجديد فشل فى إرضاء أى من أحزاب المجلس واضطر للاستقالة سنة ١٨٢٩ وهو الأمر الذى كان يتمناه ويتتغيه شارل العاشر.

عندئذ استدعى بولينيك Polignac سفير فرنسا فى لندن والمعروف بعدائه الشديد للنظم المتحررة وعينه رئيساً لوزرائه. حكم هذا الرجل سبعة أشهر دون أن يجمع البرلمان ووجه معارضه عنيفة للغاية كانت عن مواقفها بصورة جريئة للغاية منذ يناير سنة ١٨٣٠، صحيفة ناسيونال Le National التى يشرف على إصدارها سياسى شاب اسمه ثيير Thiers

ويمولها أحد كبار أصحاب المصارف الفرنسيين كانت الصحيفة المذكورة تجاهر علناً بضرورة أحداث تغيير فى نظام الحكم للمحافظة على الدستور وعلى الحريات العامة.

وفى الجلسة الأولى التى عقدها النواب فى شهر مارس سنة ١٨٣٠ طالب المجلس بالمشاركة فى الحكم والمسئولية ونزع الثقة من الحكومة. غضب الملك وحل البرلمان. إلا أن الانتخابات الجديدة التى جرت بعد ذلك أعطت الأحرار نصراً قوياً وزاد عدد نوابهم إلى خمسين نائباً. فى هذه الفترة بالذات جرت عملية غزو بلاد الجزائر مما وضع حجر الأساس لفسى بشاء إمبراطورية فرنسا الواسعة فى بلاد المغرب العربى وعمر خزينة شارل العاشر التى كانت تشكو فراغاً مزمناً بكميات ضخمة بلغت حوالى خمسين مليون فرنك ذهبى أخذت عنوة من أموال الشعب العربى هناك. نجاح هذه العملية الاستعمارية زادت ثقة الملك بنفسه وبقوته وجعلته يقدم على خطوة متهورة بتحدى بها قوة المعارضة المتزايدة، فأصدر أربعة مراسيم قضت بحل المجلس الجديد وتقييد حرية الصحافة وتعديل قانون الانتخابات بحيث يصبح أكبر الناخبين من فئات ملاكى الأرض وكان ذلك فى ٢٥ يوليو سنة ١٨٣٠.

وفى ٢٧ يوليو تم التفاهم بين الجمهوريين والجمعيات العمالية على ضرورة اللجوء إلى العصيان المسلح وفعلاً نزل العمال والطلاب إلى الشوارع وأقاموا المتاريس كما أغلقت المصانع أبوابها وجرى توزيع الأسلحة على الناس من قبل الصناع. وفى اليوم التالى احتل الثوار قصر الملك فى باريس (التويلرى) وسيطروا على العاصمة كلها. وقد حاول الملك الذى كان يصطاد آنذاك فى ضاحية سان كلو استرضاء الجماهير بالعودة عن مراسيمه الأربعة إلا أن رجال الثورة أصروا على خلعهم فهرب شارل العاشر إلى الخارج.

واتجهت الأنظار فوراً نحو دوق أورليان زعيم عائلة أورليان العريقة إحدى فروع آل بوربون وابن فيليب قريب لويس السادس عشر والمناصر والمؤيد للثورة منذ يومها الأول حتى أنه صوّت على قرار إعدام الملك الفرنسي قبل أن يفقد هو نفسه رأسه على مقصلة عهد الإرهاب، وبقي طيلة غياب الملكية عن فرنسا ابنه دوق أورليان، بعيداً عن أوساط المهاجرين لم يتأمر ولم يعاد شعب فرنسا وحكم الإمبراطورية. وبعد سقوط نابليون حافظ على علاقات ممتازة مع الأوساط التقدمية والمتحررة في البلاد.

دعى البرلمان الفرنسي دوق أورليان ليكون ملكاً على الفرنسيين وليس ملكاً لفرنسا كما كان جميع أسلافه. وهذا يعني بالطبع أن الأمة قد اختارته بمحض إرادتها وبموجب مالها من حق السيادة ليكون ملكاً عليها كما فرضت عليه أن يحكم في ظل علم الثورة المثلث الذي يحبه الفرنسيون.

والواقع أن المتعقلين من الفرنسيين استبعدوا النظام الجمهوري لعلمهم بأن أوروبا وخاصة النمسا وروسيا ما كانتا لتوافقا على ذلك بحال من الأحوال. وبذلك يكون الجمهوريون بقايا الثوريين الفرنسيين هم الذين غرسوا نبتة ثورة سنة ١٨٣٠ وهم الذين تعهدوا ورعها إلى أن أُنعت وحن قطافها فجناها الملكيون الدستوريون دون كبير عناء لأن الظروف الدولية في أوروبا ما كانت تسمح بغير ذلك.

وانتشرت على جناح السرعة شرارات من أتون باريس إلى الكتل الخشبية الواهية الدعائم التي أقامها مؤتمر فيينا، فخرج البلجيكيون على الهولنديين والبولنديين على الروس. وجمعيات الكاربوناري على الحكم الأكلريكي في الولايات البابوية. ورنّت في باريس صيحة عالية بإشهار حرب تحريرية على النحو الثوري القديم العظيم، لإنقاذ شعوب أوروبا المعذبة، فاندلعت في فرنسا فتنة خطيرة، وبقيت حكومة باريس الجديدة مدى عام كامل، وهى فى كفة القدر، إلى أن هدأت العاصفة فى النهاية. فقد كشف

لويس عن أولئك المجانين الذين كانوا يبعثون اشتباك فرنسا في حرب مع إنجلترا بخصوص البلجيك، ومع روسيا بخصوص بولندا ومع الإمبراطورية النمساوية بخصوص الانتصار لقضية القومية الإيطالية، ولقد أبان بهذا العمل عن حسن تقديره للأمر، وبمعرفة بدقائق السياسة. إذ أنه بحفاظه على السلم مع الدول العظمى أتاح لبلاده ثمانية عشر عامًا من التقدم الاقتصادي وقسطًا من الرخاء المادي المتزايد.

ثالثًا: ثورة بلجيكا واستقلالها.

أما الثورة التي فصمت عرى مملكة الأراضي المنخفضة السيئة الذكوى، فقد بدأت بشغب اندلع في بروكسل ٢٥ أغسطس سنة ١٨٣٠، فقد تملل البلجيكيون وتذمروا طويلاً من حكم أسيادهم الهولنديين الصارم. وكانوا يفتنون المذهب البروتستانتي، وروح التسامح الهولندي. واستنثار الهولنديين بكل طيب في الدولة. ورأوا أنفسهم أكثر منهم عدداً وأصبح لساناً، واعتقدوا أنهم أعلى ثقافة وألطف معشراً. فلماذا جعلوا اللغة الهولندية اللغة الرسمية الوحيدة في الدولة، وتم إبعاد السكان الوالبيين Walloons عن الحياة العامة، وإعطاء جميع الوظائف المهمة تقريباً مدنية أو عسكرية للهولنديين. عدت هذه الأمور مظالم لا تحتمل. وكان شعور التفوق والامتياز الذي بدا على وجوه الهولنديين يستفز صدور مواطني روبنز Rubins المصور الذائع الصيت، كما لفتى لظى غضبهم مثال باريس. فعدوا العزم على خلع نير الأجنبي من أعناقهم.

وينكر فخر أنه شيد عمود تذكاري مقام في ميدان الشهداء في بروكسل إلى اللحد الذي يضم رفات ستمائة متطوع بلجيكي استشهدوا في قتال نشب في سبتمبر سنة ١٨٣٠ في شوارع المدينة مع الجند الهولندية النظامية. فلفت هذا الاستشهاد الذي حرك يومئذ شعور الناس، الأنظار إلى قضية استقلال بلجيكا، ولكنه لم يتحقق، لأن مملكة البلجيك الحديثة لم تقم

على بسالة البلجيكيين الحربية، بل قامت نتيجة لمفاوضات دبلوماسية طويلة بين إنجلترا وفرنسا، مع معونة يسيرة قدمها الجيش الفرنسي، وقد ساهم فى استقلالهم بالمرستون (١٧٨٤ - ١٨٦٥) الذى كان قد عين حديثاً وزيراً للخارجية فى وزارة اللورد جراى الحرة، وتاليران سفير فرنسا يومئذ فى لندن الذى أحسن اختياره لهذا المنصب. فإن حب بالمرستون للحرية، مقروناً بتصميم لويس فيليب وتاليران على ألا يفتحا أبداً من جديد النزاع القديم مع إنجلترا، بعدها تمكنتا الدولتين من حسم الخلاف بينهما، دون اللجوء للحرب وذلك على أساس منح البلجيك استقلالها. ولو أن بالمرستون انحاز إلى جانب الهولنديين، وأيد حكمهم الأوتوقراطى، ولو أن أن لويس قبل الناتج البلجيكى الذى عرض على ثانى أولاده، لاستمر الشجار القديم بين فرنسا وإنجلترا مرة ثانية، جأراً فى ذبوله عواقب، ربما كانت قد قضت على آمال البلجيكيين لنيل استقلالهم.

ولكن تعاون الدولتين حصر موضوع الخلاف، وحل المشكلة فعرض التاج البلجيكى على ليوبولد أمير ساكس كوبرج Leopold de Saxe Cobourg (١٨٩٠ - ١٨٦٥) خال الملكة فكتوريا البعيد النظر الواسع الإطلاع، الذى كان قد اقترن قبلاً بابنته جورج الرابع. ثم أظهر الآن الاستعداد للاقتراح بابنته لويس فيليب، كعلامة لعدم تحيزه.

ولقد أظهر المستقبل أن البلجيك أجادت انتقاء هذا الأمير. فقد نل ليوبولد جميع المصاعب والعقبات التى واجهته. فتغلب على الغزو الهولندى المحفوف بالخطر على بلاده، الذى شُن فى أواخر يوليو سنة ١٨٣٠ وتغلب على مشكلة لا تقل عن هذه الخطورة، وهى تخلصه من جيش فرنسى جاء لطرد الهولنديين. وتغلب على سخط الشعب البلجيكى الشديد وتذمره العميق لفقدانه شطراً من لكسمبرج - هذا الفقدان الذى فرضته الدول العظمى فى مؤتمر لندن، وأبدته معاهدة لندن المبرمة فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٣٠.

أما النصر الحقيقي فكان النصر الذي كسبته سياسة بالمرستون. فقد تخلصت البلجيك حقاً من جيم هولندا، ولكنها أُنقِذت من خطر انضمامها إلى منطقة النفوذ الفرنسي الحربي والتجاري. فعرض عليها نظام من الحساد المستديم. فبمقتضى معاهدة ١٨٣٩ الشهيرة، التي وضعت بعد ذلك بخمسة وسبعين عاماً بأنها قصاصة ورق، ضمن حياد البلجيك بواسطة خمس من الدول الكبرى، كان من بينها بروسيا وفرنسا، علاوة على إنجلترا التي حصلت بهذا التكبير على ضمان أولى مصالحها السياسية، تلك المصلحة التي دافعت عنها قروناً عديدة بنماء أبنائها.

رابعاً: الثورة في هولندا.

أما هولندا فقد منحها إسكندر وقت حصوله على الجزء الأكبر منها عام ١٨١٥ دستوراً وأعلن عن عزمه حكمها كمملكة لها كياناتها القومية وكان صادق فأيده لفترة من الزمن كثيرون من الوطنيين الهولنديين ومن أشهرهم النبيل زار تورييسكى ولكن الروس والهولنديين كانوا أشبه بالزيت والخل لا يمتزجان فالهولنديين وهم المنصر المغلوب على أمره كانوا يشعرون بالتفوق في كل شيء عدا القوة إذ كانت لهم ثقافة لاتينية مقابل ثقافة الروس شبه اليونانية وتاريخ مجيد مقابل صحائف الروس الحافلة بإراقة الدماء ولم يتبدل من الأمر شيئاً أن إسكندر منحهم دستوراً تحريياً تقدمياً فإن أية عملية يقدمها حاكم روسي مهما يكن عطوفاً لا بد وأن تكون موضعاً للريبة في نفوس معظم الهولنديين الوطنيين، ثم إن إسكندر على ما يبدو من لطفه وداعته عين أخاه الدوق الأعظم قسطنطين قائداً عاماً عليهم وكان هذا طاغية أحق راح الدوق الأعظم يفرض سيطرته على نائب الملك الضعيف وقد اقتنع الدايت الأول في ١٨١٨، ولكن الرقابة المشددة فرضت على الصحف في ١٨١٩ ومع أن الدايت انعقد مرة أخرى سنة ١٨٢٠ فإن إسكندر لم يلبث أن حله وامتنع طوال خمس سنوات عن دعوة المجلس الجديد للاجتماع.

وقد أخذت الجمعيات السرية تنمو وتتوى ولما افتتح إسكندر البدایت الثالث فی سنة ١٨٧٥ جد من سلطانه جدًا وجعل الدستور من الوجهة العلمية معطلًا فهو كما قال بایرون لم یکن له اعتراض على الحرية الحقة سوى أنها تجعل الأمم حرة ولما مات إسکندر فی أواخر سنة ١٨٣٥ قامت مؤامرة ضد خلفه إشتراك فیها بولنديون وكان القيصر الشاب یقولاً أوتراقطيًا بطبیعته، وقد أثار موقف بولنده حفيظته إلى أبعد حد ورغم أن تصميمه على إخماد الحريات الضئيلة التي بقيت لبولنده يرجع على الأرجح إلى ذلك التاريخ فقد أخفى عزمه بضعة أعوام ودعا الدلیت الرابع كما سیظهر إلى الاعتقاد بعد خمس سنوات فاجتمع دورة قصيرة تجلی فیها الشك من الجانبین وقد أثارت الثورة الفرنسية التي هبت فی يوليو ١٨٣٠ انفعالًا كبيرًا فی نفوس البولنديین وأخذت الجمعیات السرية تتكشى حتى فی صفوف ضباط الجيش، وأخيرًا أدت الاستعدادات التي راح یقولوا یخذها لإخماد الثورة فی فرنسا وبلجیکا إلى نشوب حركة تمرد فی البلاد ففی ٢٩ نوفمبر حدث عصیان فی وارسو وفقد الدوق الأعظم قسطنطين ریاطة جاشه، فصحب القوات الروسية من العاصمة وغادر المملكة فألفت قبل نهاية العام حكومة مؤقتة مناهضة للروس وللشعور القومي.

وقد أظهر البولنديون ترددًا كبيرًا فرغم أن جيشهم كان یربو على ٥٠٠٠٠ رجل، ورغم أنهم قد أخذوا القيصر على حين غرة فقد راحوا یضیعوا الوقت فی مفاوضات عقیمة على أنه یخلعهم القيصر فی يناير ١٨٣١ قد جعلوا الصراع أمرًا محتومًا فكان أن دخل الروس المملكة فی فبراير فی أعداد ساحقة إلا أن المعارك الأولى لم تكن حاسمة فصمد البولنديین حتى مايو ولكنهم لم یستطیعوا تأخیر النهاية إلا إلى سبتمبر ففی ذلك الشهر دخل الروس وارسو وأطاحوا فی ضربة واحدة بالملکیة الدستورية والحريات العامة فقدر لبولندا أن ترضخ مدى ربع قرن لحکم

جديدي فقتت فيه حياتها العضوية المستقلة وسابها فيه السيف الروسي وحده.

ومما يجدر بالذكر أن ما أبداه البولنديون من الفروسية واتدفاعهم الثورى ومقاومتهم الباهرة قد أقلق روسيا فحاولت إقامة نوع من الحكم الدستورى فى بولندا وأن فشل تلك المحاولة يرجع - جزئيا - إلى بولندا نفسها إلا أن الشعور القومى كان أقوى من أن يسمح بالتعاون مع روسيا بل أقوى من أن تخضعه تدابير القمع الوحشية التى استخدمتها روسيا فلان باتت بولندا بلا حول ولا قوة فإن روحها ظلت صلبة لا تقهر وقد بقيت رغم تقسيمها إلى ثلاثة أجزاء متمسكة بمثلها الأعلى فى الوحدة القومية فظلت، كما كتب ميتلاند ثلاث كسر لا تقوى على هضمها ثلاث معدات "وقد أتيحت للبولنديين الخاضعين للحكم النمساوى بل وأحيانا الخاضعين للحكم الروسى نفسه بعض الفرص للتغيير عن قوميتهم وأثبتت الأيام أن ضم كراكاو للنمسا فى ١٨٤٦ كان من العوامل التى ساعدت فعلا على يعث بولندا فقد سمحت النمسا للبولنديين فى جاليسيا بشئ يشبه "الحكم الذاتى" وفى ظل سيطرتها المعتدلة نما الشعور القومى وأصبحت كراكاو مركزا للثقافة البولندية والفن والأدب البولندى والدعوة الوطنية ولسوف تكبر قوات القومية التى نبئت هناك فتشمل بولنده كلها فى النهاية. وكانت إحدى نتائج هذه الحركة هجرة كثير من الفنانين والكتاب البولنديين إلى باريس، التى غدت على مدى أجيال عديدة عاصمة الأمة البولندية الثقافية.

ويقول فيشر أنه لهذا السبب فإن ثورة بولندا عام ١٨٣٠، لم تكن من غير جدوى، ولو أن نتيجتها بدت فشلا ساحقا ذريعا. فقد ذكرت أوروبا بوجود جماعة تشيع فى صدورهم العواطف القومية: جماعة مازالت قوية، وإن كانت مرهقة بمظالم ما برحت تنن من نقلها، وجماعة تغمر قلوب أبنائها شجاعة تقرب من التهور. ولم ينس الفرنسيون أن العصيان البولندى كان

نتيجة لثورتهم الداخلية. فنكون بين فرنسا وبولندا رابطة قوية وثيقة،
ما زالت عاملاً في مجرى السياسة الأوروبية.

خامساً: الثورات في إيطاليا:

بعد التدخل النمساوي عقب مؤتمر ليباخ هدأت بعض الشئ الحركات
الثورية في إيطاليا واستكان الإيطاليون في الظاهر على الأقل إلى واقع
سياسي أدركوا استحالة تغييره في المستقبل القريب إلا أن بعض الجمعيات
السرية وخاصة جمعية الفحاميين (الكاريوناري) التي تضم بعض العناصر من
الثوريين المتطرفين ومن بقايا ضباط نابليون ظلت تعمل بهمة ونشاط ولكن
بمنتهى الحذر على مقاومة الوجود النمساوي بالبلاد. وفي سنة ١٨٣١ قام
بعض أعضاء هذه الجمعيات متأثرين بثورة يوليو الفرنسية تحذوهم رغبة
رومانطقية مثالية لا تستند إلى أي أساس واقعي أو عسكري، وبحركات تمرد
في بعض المقاطعات الإيطالية، في مودينا وبارم وبعض المقاطعات البابوية
أيضاً. وفي أكثر هذه الحالات كان هدف هذه الثورات مقاومة استبداد الأمراء
ولم تهدف إطلاقاً إلى أبعد من ذلك، رغم رومانطقية القائمين عليها وبعدها
عن الواقعية، وذلك لئلا يسهم من إمكانية الحصول على أي دعم خارجي.

ولم يتردد النمساويون منذ البداية في مواجهة هذه الأحداث بشدة
وهم مخافة أن تتطور وتنتشر في كل البلدان الإيطالية، فأمر مترنيخ
باحتلال المقاطعات المتمردة وقضى على الثائرين فيها وخنق حركات تمرد
سنة ١٨٣١ في مهدها.

أما في بريطانيا فقد أدى نجاح ثورة يوليو سنة ١٨٣٠ في باريس
إلى قيام مظاهرات وحركات شعبية طالبت بتعديل القوانين الانتخابية القديمة
التي أصبحت لا تتناسب مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي أحدثتها

الثورة الصناعية في بريطانيا. حيث بقيت بعض القرى ترسل أكثر من نائب إلى مجلس العموم بينما كانت بعض المدن الصناعية الجديدة ترسل أقل بكثير مما يحق لها إرسالها قياساً بعدد نفوس سكانها، وكان بعضها لا يرسل نواباً على الإطلاق، ويعود ذلك إلى قانون الانتخابات الذي قد صدر عن تلك التحولات أي أنه كان يخضع لقواعد وضعت في القرن الرابع عشر، حيث كان يشارك في الانتخابات ملاك الأرض وأعضاء البلديات في المدن. لقد كانت الحكومة بأيدى المحافظين التي لم تحاول القيام بإصلاحات رغم المطالب التي تقدم بها الشعب، بل إنها أصدرت سنة ١٨١٩ قوانين قيدت فيها حرية الرأي والنشر مناهضة لأنصار التغيير لكن رياح ثورات ١٨٣٠ كان له أثره في تأجيج التظاهرات والاحتجاجات في بريطانيا. وكانت نتيجة التظاهرات سقوط حكومة ولينجتون تحت ضغط الشارع ومجلس العموم وتشكيل اللورد جراي حكومة جديدة قامت بالإصلاحات الدستورية المطلوبة ووسعت حق الانتخاب.

سادساً: الوضع في سويسرا:

أما بالنسبة لسويسرا، فلها تأثرت أيضاً بثورة يوليو الفرنسية، حيث أنها كانت تتألف من ٢٢ مقاطعة مستقلة تجمع بينها "دايات" للاهتمام بالسياسة الخارجية. وكانت السلطة في أكثر المقاطعات بين أيدي طبقة تجار المدن أصحاب الميول الرجعية المحافظة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. وكان من نتائج ثورة يوليو الفرنسية أن نشطت المعارضة التي تضم فئات الأحرار والمثقفين من خريجي الجامعات الألمانية المعروفة في ذلك الوقت بكونها إحدى أهم مواطن الفكر الحر في أوروبا، وحصلت على مكاسب انتخابية جعلتها أكثر قدرة على مواجهة الفئات المحافظة على تحقيق إصلاحات دستورية مهمة بالطرق السلمية، وأبرز هذه الإصلاحات: الاعتراف بمبدأ السيادة للقوميات المختلفة في سويسرا، والمساواة بين

المواطنين دون النظر إلى أوضاعهم الاجتماعية أو الاقتصادية أو الدينية، علاوة على إعطاء مزيد من الضمانات لاحترام حرية للرأى والصحافة.

وإذا نظرنا نظرة عامة نجد أن الفترة ما بين ١٨١٥ إلى ١٨٤٨ بمحاولة من جانب الدبلوماسيين الأوروبيين لتمكين القوى التى أطلقتها الثورة الفرنسية ونابليون وأبرمت تسويات فيينا لتتسبب مطامع الدول الكبرى الإقليمية لا لإرضاء المطالب القومية إلا أن هذه التسوية الإقليمية كانت - إذ قصرنا نظرنا على الدول الكبرى وحدها - ناجحة، فقد أبقت أوروبا بمنأى عن الحرب الكبيرة طوال أربعين عامًا. أما التجربة الأكثر طموحًا ونعنى بها تجربة الحكم الدولى أو الحكم بواسطة المؤتمرات التى استمرت من ١٨١٥ - ١٨٢٥ فكانت نهايتها أليمة فقد تحولت إلى "تقاية للملوك" يشترك أعضاؤها فى بوليصه تأمين متبادلة وعجزت عن أن تدخل فى اعتبارها حاجات ورغبات حكومة برلمانية تستند إلى تأييد شعبي قوى مثل حكومة إنجلترا فأسدى كاننج بإنهاء هذه للتجربة المحفوفة بالمخاطر خدمة جليلة لا لإنجلترا وحدها وإنما لأوروبا كلها.

وكانت سياسة مترنيخ فى النمسا وفى ألمانيا تمثل محاولة مماثلة فشلت لأسباب مماثلة فقد عمد مترنيخ إلى نظام موحد للقمع على مجموعة من الشعوب والدول لم تكن لترضى بإنكار رغباتها القومية وأمانيتها فى الحرية فهبت شعوب النمسا والمجر ودول ألمانيا تكافح ضد القيود التى ألقها بها مترنيخ حتى حطمتها أوروبا فى سنة ١٨٤٨ وسجلت ثورتها نجاحًا دائمًا هذه المرة فلم يبق بعد انتفاضات ١٨٤٨ أثر لا لألمانيا ولا للنمسا كما عرفهما مترنيخ.

أما فى بروسيا فقد سبق الثورة والاتجاهات التحررية مجموعة من الرجال الأكفاء بانتهاجهم سياسة حكيمة فى التعليم والإصلاح وبفرضهم على الدولة نظامًا عسكريًا صارمًا أثبت أنه خير ضمان لسيادة القانون وقد جاء

هذا النظام ملائمة للشعب البروسي الذى يقدر الذكاء والحكم القوي حق قدرهم
وبدركه غيم كفايته فكان أن كسرت أمواج ١٨٤٨ التى حولت قصور ميترنيخ
إلى أكوام من الرمال بعنف ولكن دون طائل على صخرة الدولة البروسية
الراسخة.

وقد انتهجت إنجلترا فى كل من كاتنج وبالمرستون سياسة قوامها
الانتهازية البارعة والعطف على الأمانى القومية والمناصرة الصريحة للحكم
البرلمانى والدستورى وقد وفق الرجلان فى عمل شئ ما للبرتغال وأسبانيا
وفى تحرير اليونان استقلال وبلجيكا.

ومهما يكن من أمر فإذا نظرنا إلى النتائج الفعلية أمكننا القول بأن
الحكم الفردى والثورة قد فشلنا فى تلك الحقبة ولأن الحكم الدستورى قد نجح،
وإن الدول الأوتوقراطية قد أدت بمحاولتها إلى كبت القوة الدافعة للأفكار
الجديدة بدلاً من تلطيفها أو استيعابها إلى انفجار ١٨٤٨، وعندئذ اتضح
مزايا الحكم الدستورى، ولم يكن العالم "ناضجاً للثورة" فى ١٨٤٨ لكنه كان
"جعل مكاناً مأموناً" للملكية المقيدة، فجاءت نتائج تلك الانتفاضة فى صالح
الملكية الدستورية والاتجاهات التحريرية "بالمروستونية" فى كل مكان عدا
فرنسا.

الفصل الرابع المسألة الشرقية وحرب القرم

١٨٥٣ — ١٨٥٦

أولاً: طبيعة المسألة الشرقية.

ثانياً: أطراف المشكلة وأهدافهم.

(١) إمبراطورية النمسا والمجر

(٢) روسيا القيصرية

(٣) بريطانيا العظمى

(٤) فرنسا

ثالثاً: حرب القرم

رابعاً: العمليات الحربية

خامساً: معاهدة باريس

الفصل الرابع المسألة الشرقية وحرب القرم ١٨٥٣ - ١٨٥٦

أولاً: طبيعة المسألة الشرقية.

هى المشكلة التى ظهرت على أثر ضعف الدولة العثمانية منذ أواخر القرن الثامن عشر، وتجلت بشكل واضح وخطير فى القرن التاسع عشر نتيجة عوامل متعددة يأتى فى مقدمتها التنافس الذى وقع بين النمسا وروسيا وفرنسا لاقتسام أملاك الدولة العثمانية التى وصفها القيصر الروسى بالرجل المريض كان هذا التنافس بشكل جزءاً من ظاهرة الصراع الاستعماري بين الدول الأوروبية الكبرى للسيطرة على أكبر قدر ممكن من المستعمرات فى آسيا وإفريقيا خلال القرن التاسع عشر، أما العامل الثانى فهو الحركات القومية التى ظهرت فى بلاد البلقان للتخلص من حكم الدولة العثمانية والتى تمثلت فى شكل ثورات دأبت الدول الأوروبية الطامعة بأراضى الدولة العثمانية لنجبتها تحت ستار المسيحية، وقد زاد من تعقيد القضية أن شعوب البلقان لم تكن تدين لمذهب مسيحي واحد، فالسلاف كانوا أرثوذكس بينما كانت مناطق الأفلاق والبلغدان كاثوليكية، وكان لهذا الأمر انعكاسه على ذلك التنافس فقد ادعت روسيا الحق فى حماية الأرثوذكس الموجودين فى الدولة العثمانية بينما ادعت فرنسا لنفسها حماية الكاثوليك هناك، ومهما يكن من أمر فإن الأمن القومية كانت المحرك الأساسى لشعوب البلقان إضافة إلى تشجيع الروس لهم، لهذا تحرك العنصر الأساسى لشعوب البلقان إضافة إلى تشجيع الروس لهم، لهذا تحرك العنصر السلافي مطالباً بالاستقلال والوحدة، وثار الصرب فى بلغراد خلال الفترة ١٨٠٤ - ١٨١٢، وفى سنة ١٨٣٠ اضطروا العثمانيون الأتراك إلى إعطاء صربيا استقلالاً ذاتياً شريطة دفع الجزية

للسلطان العثماني، ثم تابع الصربيون كفاحهم حتى جلا الأتراك العثمانيين عن بلادهم عام ١٨٦٧. واستقلت اليونان عن الدولة العثمانية سنة ١٨٣٢ بعد قيام ثورتها الكبرى وتدخل الدول الأوروبية لصالحها. ولا شك أن ضعف الدولة العثمانية عسكرياً وسياسياً واقتصادياً قد حفز هذه القوميات على الثورة كما شجع الدول الأوروبية الكبرى على التدخل في شؤونها الداخلية فبعد وفاة السلطان سليم الثالث وقعت عدة ثورات وانشقاقات داخل القصر السلطاني خلال الفترة ١٨٠٦ - ١٨٠٩ وأصبحت بعض الولايات العثمانية مستقلة عملياً عن السلطة المركزية في استنبول مثل مصر زمن محمد علي والوهابيين في الجزيرة العربية وباشوية عكا وباشوية بغداد.

إن دخول الفرنسيين كطرف رئيسي في هذه القضية قد جعلهم يطلقون عليها اصطلاحاً قريباً من التسمية المتعارف عليها وهو (مسألة الشرق الأدنى) ويقصد الفرنسيون بالشرق الأدنى منطقة شرق البحر المتوسط، أي الدولة العثمانية وممتلكاتها في الوطن العربي وشبه جزيرة البلقان ودويلات الدانوب وجزيرتا قبرص وكريت واستعمل المؤرخون الفرنسيون اصطلاح (المسألة الشرقية) أو الشرق الأدنى أثناء كتاباتهم عن الدولة العثمانية - وعنواناً لمسألة الشرق الأدنى مسألة الدولة العثمانية أو المسألة الشرقية التي هي واقعها مسألة (غربية) أكثر من كونها مسألة (شرقية) لأنها تمثل جانباً من الصراع الاستعماري بين الأوروبيين.

ثانياً: أطراف المشكلة وأهدافهم.

ترتبط المسألة الشرقية بأطراف متعددة تنازعت فيما بينها من أجل اقتسام ممتلكات وأراضي الدولة العثمانية التي يحكمها العثمانيون والتي كانت منطقة البلقان ومعظم أجزاء الوطن العربي تحت سيطرتها. ويعود هذا النزاع إلى تضارب مصالح الدول الأوروبية الاستعمارية في تلك المناطق وهي إمبراطورية النمسا والمجر وروسيا القيصرية والإمبراطورية البريطانية

وفرنسا، ويمكن فهم هذه المصالح من خلال دراسة أهداف كل طرف من هذه الأطراف.

١- إمبراطورية النمسا والمجر.

لا تعود تطلعات النمسا والمجر في الدولة العثمانية إلى سنوات قريبة من القرن التاسع عشر، بل ترجع إلى رغبة في الانتقام منذ أن وصلت الجيوش العثمانية أبواب فيينا في بداية القرن السادس عشر بعد سقوط القسطنطينية عام ١٤٥٣م حيث فتح ذلك بوابة جنوب شرقي أوروبا بوجه القوات العثمانية. وقد أتاحت الفرصة لتوجيه النمساويين عنايتهم بالأراضي البلقانية بهدف استرجاعها بعد لنحارهم في معركة سادوا أمام بروسيا سنة ١٨٠٤، حيث كرسوا جهودهم لإيجاد منطقة نفوذ قوية في البحر المتوسط والقضاء على أي منافس لهم فيه؛ بعد أن خسروا ألمانيا. وبذلك أصبح ظهور أية تطورات في البلقان العثماني يشكل حساسية كبيرة للنمساويين والمجريين.

ولعل ما كانت تخشاه النمسا هو انهيار الإمبراطورية العثمانية وتفككها، معنى ذلك انتصار لمبدأ القوميات. وقد أدركت كل من فرنسا وإنجلترا ضعف السياسة النمساوية وأخذت تسفلاته وتستهكرجان النمسا تدريجياً نحو الاتعياز إلى صفها رغم أنها قد أعلنت منذ بداية النزاع حيادها التام وذلك بعد أن فشلت محاولتها لعقد مؤتمر في فيينا يجد حلاً سلمياً للمشكلة ويحول دون اتساع النزاع.

٢- روسيا القيصرية.

تزعمت روسيا الحركة السلافية في البلقان وسعت إلى رعايتها وتشجيع الحركات القومية فيها لتحقيق استقلالها ووحدتها مما أدى إلى اصطدامها بالعثمانيين وكذلك بإمبراطورية النمسا والمجر، لأن هذه الأخيرة كانت تخشى أن يؤدي هذا التوجيه الروسي إلى إشارة الشعوب السلافية

الواقعة تحت سيطرتها لتكون النتيجة إضعاف جديد لإمبراطورية النمسا والمجر وتقوية النفوذ الرومى فى البلقان حيث ستصبح الشعوب السلافية رأس حربة للسياسة الروسية فى المنطقة ومن هنا يمكن أن نفهم أن روسيا والنمسا كانتا تتسابقان من أجل وراثة الدولة العثمانية فى البلقان.

لم تكن قضية البلقان هى وحدها التى تشكل قضية أساسية بالنسبة لروسيا القيصرية بل كانت هناك القضية الأكبر والأهم والتى تعتبر البلقان جزءاً منها وهى الهدف الروسى المزمع فى الوصول إلى المياه الدفينة فى الخليج العربى والبحر المتوسط ولما كان العراق يقع على الخليج العربى والدول العربية الأخرى تطل على البحر المتوسط، وهى بمعظمها تابعة للدولة العثمانية، فإن الوصول إلى هذه المناطق أو السيطرة عليها أو إيجاد نفوذ روسى فيها هو عمل مكمل ومتناسق مع الأهداف الروسية فى البلقان بما فيها السيطرة على البحر الأسود ومضائق البوسفور والدردنيل. وبذلك فإن الصدام مع الدولة العثمانية كان حتمياً والذى سيؤدى بالتأكيد إلى صدام مع الدول الأوروبية الاستعمارية الأخرى ذات المصالح فى المنطقة والتى لا تسمح للروس بالتوسع فيها. ولهذا كانت هناك مقاومة بريطانية نمساوية فرنسية للنفوذ الروسى وتوسعه على حساب الدولة العثمانية مما أدى إلى تأخير تصفيتها إلا أن ذلك لم يمنع الروس من الحصول على امتيازات فى الدولة العثمانية منذ النصف الثانى من القرن الثامن عشر بواسطة معاهدة كوتشك فينازجى التى عقدت سنة ١٧٧٤. وتعود ظروف عقد هذه المعاهدة إلى الحرب الطويلة التى وقعت بين روسيا والدولة العثمانية والتى استمرت من سنة ١٧٦٨ إلى ١٧٧٢ على أيام كاترين الثانية حيث انتصرت فيها روسيا على الدولة العثمانية. وفى الواقع فإنه كان بإمكان قيصرة روسيا أن تفرض شروطاً قاسية على السلطان العثمانى بعد أن سيطرت جيوشها على خانات القرم وأصبحت قواتها النازلة من شمال البلقان صوب قلبه متجهة إلى استانبول، إلا أن التوازن الدولى لعب دوره فى الموضع والمقصود به أطماع

الدول الأوروبية الأخرى في الدولة العثمانية. ذلك أن الإمبراطورية النمساوية أخذت تنظر بقلق شديد إلى هذا التوسع الروسي الكبير في البلقان، وكانت الأزمة التي نتجت عن هذا الأمر أن تتحول إلى حرب بين الطرفين لولا أن بروسيا لم تكن تريد لهذه الحرب أن تقع لأنها ستجد نفسها متورطة فيها إن تفجرت؛ وهي التي كانت قد خرجت قبل سنوات قليلة من حرب السنوات السبع (١٧٥٧ - ١٧٦٢) ولهذا سمحت بروسيا لإيقاف التصادم بين النمسا وروسيا وتحقيق مكاسب للجميع تبقى على التوازن الدولي ولا تухل به، فجاءت معاهدة كونشك فينارجي لتعيد إلى الدولة العثمانية معظم ما فقدها في البلقان من روسيا مقابل اشتراك هذه الأخيرة في اقتسام بولنده. مع كل من النمسا وبروسيا. وقد نصت معاهدة كونشك فينارجي على أن تصبح مدينة أزوف وما حولها من البقاع تحت السيطرة الروسية ويعنى هذا حصول روسيا على الأقسام الشمالية في البحر الأسود. وكذلك يكون لروسيا حق التمثيل الدبلوماسي بدرجة سفير في الدولة العثمانية، كما أن لها الحق في إرسال القناصل إلى حيث تشاء في البلاد العثمانية لغايات تجارية، كما يمنح النتر في شبه جزيرة القرم استقلالاً ذاتياً من قبل الدولة العثمانية على أن يكون السلطان العثماني خليفة للمسلمين فيها بصفته المرجع الديني الأعلى للمسلمين كافة. كما يحق لروسيا حماية الرعايا الأرثوذكس في الدولة العثمانية على أن تعاد جميع الولايات الدانوبية إلى السلطان العثماني شريطة أن يدخل الإصلاحات الضرورية لإدارتها.

ومع أن معاهدة كونشك فينارجي قد سلبت طريق انتصار الروس إلا أنهم استمروا يتطلعون للسيطرة على البلقان، فأصبحت فكرة الوحدة السلافية القومية جزءاً من ميدان السياسة الروسية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أيام أسكلدر الثاني، وغدت هذه الحركة قوة فعالة ومؤثرة بفعل المساندة الروسية التي استمرت حتى قيام الحرب العالمية الأولى وانسحاب من الحرب بعد قيام الثورة البلشفية فيها سنة ١٩١٧.

ويعتبر المؤرخون معاهدة كونشك قبلارجي بداية الضعف الحقيقي للدولة العثمانية، بينما يرى البعض الآخر أن ضعف الدولة العثمانية قد بدأ منذ توقف الأتراك العثمانية عن التوسع حين عقدوا مع النمسا معاهدة سيتفانورك سنة ١٦٠٦. ثم انكشف ضعفهم بعقد معاهدة كارلوفيتز مع النمسا سنة ١٦٩٩ أثر الحرب التي شنتها روسيا والنمسا ضد الدولة العثمانية حيث بدلت الدول الأوروبية تتوسع على حساب العثمانيين منذ هذا التاريخ وتتنافس على اقتسام إمبراطوريتهم.

٣- بريطانيا العظمى.

ارتبطت قضية تأمين الطرق البحرية والبرية والنهرية إلى الهند بالسياسة البريطانية ومواقفها من الصراع الدائر بين الروس والنمساويين حول الدولة العثمانية، ولهذا قال دزرائيلي إن استانبول هي مفتاح الطريق إلى الهند واتجه إلى شراء أسهم الخديو إسماعيل من شركة قناة السويس عام ١٨٧٥ تهيئاً للسيطرة البريطانية على القناة. وعمل في الوقت نفسه على الوقوف في وجه أي تقوى أو توسع روسي على حساب الدولة العثمانية وخصوصاً في مضيق البوسفور والدرنيل. أما عن منطقة الخليج العربي التي تقع على الطريق إلى الهند فقد بدأ النفوذ البريطاني يركز أقدامه فيها منذ منتصف القرن السابع عشر، في حين كان النفوذ العثماني معزولاً في هذه المنطقة لأن الدولة العثمانية كانت دولة برية من الناحية العسكرية توقفت عند حدود العراق الجنوبية في عهد السلطان سليمان القانوني وسليم الثاني ولم تدخل في الصراع القائم في الخليج العربي بين الدول الأوروبية. ولكن ذلك لم يمنع من أن تصبح أراضي الدولة العثمانية في العراق وبلاد الشام طريقاً مهماً إلى الهند بالنسبة للبريطانيين فقبل قناة السويس بفترة طويلة قامت شركة الهند الشرقية البريطانية بفتح ما عرف ببريد الصحراء بين أوروبا والهند عبر حلب والكويت وبغداد واستخدام نهري دجلة والفرات لأغراض

الملاحه النهريه. وقد تمكن البريطانيون من الحصول على سلسله من الامتيازات في العراق وسوريا من الدولة العثمانية، وبدأوا يفكرون في إنشاء سكة حديد بين الإسكندرية والكويث عبر ديار بكر والموصل وبغداد، وقد تمكنت تحت اسم شركة سكك حديد دجلة والفرات من الحصول على امتيازات هذا المشروع عن الحكومة العثمانية سنة ١٨٥٦ وفي الواقع فلإن البريطانيين قد اعتبروا منطقة الهلال الخصيب بأجمعها والتي كانت تحت سيطرة الدولة العثمانية طريقاً استراتيجياً مهماً إلى الهند.

ومن جانب آخر، كانت بريطانيا تخشى قيام الدول الأوروبية المنافسة لها وخاصة روسيا القيصرية وفرنسا بالاستيلاء على الهند، فالروس كانوا يهددون أفغانستان وحدود الهند الشمالية الغربية بهدف الوصول إلى المياه الدافئة في المحيط الهندي والخليج العربي، بينما كان نابليون يحلم بإعادة سيطرته على مصر والوصول إلى الهند، واتصل ببعض حكام فارس وأمراء الهند لمساعدته في تنفيذ خطة عسكرية لاحتلال الهند، وقد تبلورت تلك الخطة في معاهدة ثلاث سنة ١٨٠٧ بين نابليون وإسكندر الأول إلا أن انهيار حكم نابليون وسقوطه بعد الحملة على روسيا ومعركة وترلو قد جعل البريطانيين ينتفسون الصداة، لكن ذلك الارتياح لم يدم طويلاً بسبب ظهور محمد علي الكبير في مصر الذي زحف إلى سوريا والجزيرة العربية مما كان يشكل تهديداً خطيراً للمصالح البريطانية في المنطقة كان على البريطانيين الوقوف بوجهه. وعموماً فإن السياسة البريطانية كانت في البداية تهدف إلى المحافظة على كيان الدولة العثمانية بوجه أى توسع أوروبى، وفي الوقت نفسه تقوية الوجود والنفوذ البريطانى فيها، وكانت مستعدة أيضاً لخوض حرب مع روسيا القيصرية إذا حاولت الأخيرة تقويض الدولة العثمانية، ولكن السياسة البريطانية تجاه الدولة العثمانية أخذت تتحول بمرور الزمن من سياسة المحافظة إلى سياسة الاحتلال واقتسام الدولة العثمانية بعد

أن بدأت. هذه الأخيرة تعاني من الأزمات المالية والتنظيمية والاضطرابات التي اجتاحت سوريا ولبنان سنة ١٨٦٠.

٤- فرنسا

امتازت العلاقات العثمانية الفرنسية بالصدقة بين البلدين منذ القرن السادس عشر عندما عقدت بين السلطان سليمان القانوني وفرنسا الأولى سنة ١٥٣٥ معاهدة التحالف والصدقة التي وضعت الحجر الأساسي للامتيازات والمصالح الفرنسية في الدولة العثمانية. وقد نصت تلك المعاهدة على تسهيل الملاحة للسفن الفرنسية في المياه العثمانية. ومنح الحرية الدينية التامة للفرنسيين في البلاد العثمانية وعدم محاكمتهم أمام المحاكم العثمانية ولذلك نجد أن فرنسا قد وقفت موقفًا ودّيًا من صراع النمسا وروسيا ضد الدولة العثمانية فلم تتناصرهما أو تحاول الوقوف معهما. إلا أن المواقف تغيرت منذ احتلال نابليون لمصر سنة ١٧٩٨ إذ أصبحت الصداقة مهزوزة بين البلدين لتتضم فرنسا إلى ركب الدول الأوروبية الأخرى المتحفزة للقضاء على الرجل المريض ومع ذلك كانت علاقة فرنسا بالدولة العثمانية جيدة في كثير من الأحيان.

ثالثًا: حرب القرم.

كان للتراجعات والانحذارات التي أصابت الدولة العثمانية ولتدخل الدول في شؤونها أثرها في حكامها الأتراك العثمانيين الذين حاولوا القيام ببعض الإصلاحات لجعل الدولة العثمانية عصرية في نظمها العسكرية وتشريعاتها الإدارية والاجتماعية، وقد نجح السلطان محمود الثاني في إدخال الإصلاحات بتشجيع من الصدر الأعظم رشيد باشا الذي كان سفيرًا في لندن وتأثر بالحياة الدستورية والاجتماعية هناك، فشنت جيش الإنكشارية الذي أصبح عالة على الدولة بعد توقف حروبها التوسعية وأنشأ جيشًا نظاميًا على

أسس حديثة، وحذا حذوه من بعده السلطان عبدالمجيد الذى اشتهر بإصداره لائحة إصلاحات (خطى شريف كلخانة) سنة ١٨٣٩ وإعلانها أمام الممثلين والدبلوماسيين الأوروبيين، وقد نصت هذه اللائحة على إعطاء الحقوق الكاملة للأفراد فى الحرية والمساواة فى الضرائب وحق التملك وإصلاح الجيش والقضاء. إلا أن اللائحة لقيت معارضة داخلية شديدة من كثير من العناصر الرجعية والمتضررة مما أعاق تطبيقها كما أنها أثارت مشكلة بسين الرعايا المسيحيين حول أحقية حراسة الأماكن المقدسة فى بيت المقدس بفلسطين، ذلك أن اللائحة قد أعطتهم الحرية فى ممارسة شعائرهم الدينية، ومع أن القضية تبدو بسيطة إلا أنها فى واقعها صراعاً بين روسيا القيصرية التى كانت تدعى بتبنيها للأرثوذكس فى العالم وبين فرنسا التى تعتبر نفسها حامية الكاثوليك وتلك كانت للمصألة الأساسية التى أثارت حرب القرم فيما بعد، وهى تمثل أيضاً مظهر آخر من مظاهر ضعف الدولة العثمانية وتدخل الدول الكبرى فى شؤونها فى بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر فى سنة ١٨٥٣ طلب نابليون الثالث من السلطان العثمانى أن يعيد لفرنسا باسم الصداقة القائمة بينهما، الامتيازات الفرنسية القديمة فى الأماكن المقدسة، وقد وافق السلطان العثمانى بعد تردد على المطالب الفرنسية، وأعيدت للرهبان الكاثوليك حقوقهم القديمة وتسلموا ثلاثة مفاتيح لكنيسة بيت لحم مما أعاد القيصر الروسى كثيراً الذى كان يهيم أن يتبقى صاحب الكلمة المسموعة عند الأتراك العثمانيين، والذى خشى من تزايد النفوذ الفرنسى فى الدولة العثمانية الذى يدعم النزعات التحررية.

أراد القيصر الروسى نيقولا الأول معالجة الموضوع بشكل جذرى فعرض سنة ١٨٥٤ على السفير البريطانى فى روسيا مشروعاً لتقسيم الإمبراطورية العثمانية بأن يصبح مضيق البوسفور والإسكندرية تحت الاحتلال الروسى، وتتوحد الولايات العثمانية الأوروبية فى دولة مستقلة. وتكون حصص بريطانيا مصر وروند وقبرص. إلا أن بريطانيا رفضت المشروع لتناقضه

مع سياستها في إبعاد الروس عن البحر المتوسط والحفاظ على الدولة العثمانية وعليه قرر القيصر الروسي الاتصال بالعثمانيين الأكثر مباشرة. ولكي يأخذ هذه الاتصال طابعاً جدياً وضاعفاً من الجانب الروسي على الجانب العثماني، فقد أمر القيصر بتعبئة جيش روسي وإرساله إلى نهر بروث الذي يؤدي عبوره إلى احتلال مقاطعتي الأقلاق والبغدان العثمانيتين ومع تجمع القوات الروسية على نهر بروث أوفد القيصر الروسي بعثة برئاسة الأمير منشيكوف في أواخر شهر فبراير ١٨٥٣ إلى استانبول لتتقدم بمشروع معاهدة تعقد بين روسيا والعثمانيين وتتكون من ثلاثة بنود وهي:

١- سحب جميع الامتيازات الممنوحة لرجال الدين الكاثوليك في فلسطين وإعطائها لرجال الدين الأرثوذكس.

٢- الاعتراف بحق روسيا في حماية الرعايا العثمانيين الأرثوذكس.

٣- عقد تحالف عسكري دفاعي بين البلدين.

لم يستجب السلطان العثماني لهذه المطالب التي وصفها بعض المؤرخين أنها تفوق في مدى إرهابها للعثمانيين جميع المطالب الروسية السابقة. وتذكر المصادر أن السفير البريطاني في استانبول (سترايتفورد دي ردكلف) قد أشار على السلطان العثماني قبول البند الأول فقط من المشروع المقترح لأن البريطانيين كانوا إلى حد هذا الوقت يربون الحفاظ على سلام الإمبراطورية العثمانية؛ وقد أدى ذلك إلى فشل مهمة منشيكوف واجتياز القوات الروسية لنهر بروث واحتلالها الأقلاق والبغدان، ومن ثم قيام الحرب بين البلدين في أواخر سنة ١٨٥٣ مما دفع البريطانيين والفرنسيين إلى إرسال أسطولهما إلى البحر الأسود لكبح جماح الروس، لكن ذلك التدخل قد أدى فيما بعد إلى إعلان الدولتين الحرب على روسيا في ٢٨ مارس ١٨٥٤. وقد كان إغراق الروس للأسطول العثماني في البحر الأسود السبب المباشر

لدخول بريطانيا وفرنسا الحرب ضد روسيا إذ اعتبرناه عملاً عدوانياً
ضدنا.

بالنسبة لبريطانيا كان الرأي العام البريطاني متعاطفاً مع العثمانيين
منذ رفضهم تسليم اللاجئين المجريين إلى النمسا أو روسيا، أولئك اللاجئين
الثوار الذين قد أخضعت النمسا ثورتهم، وقد أدت أخبار إغراق السروس
للأسطول العثماني إلى إثارة موجة شديدة من الحنق في بريطانيا ضد روسيا،
إن موقف الرأي العام البريطاني هذا قد تناغم مع السياسة البريطانية التقليدية
في الحفاظ على الإمبراطورية العثمانية ضد التوسع الروسي الذي يهدد
المصالح البريطانية في الهند والخليج العربي والبحر المتوسط. وتذكر
المصادر أن الموقف الصلب الذي وقفه العثمانيون أمام الضغوط الروسية
الدبلوماسية قد جاء نتيجة للإسناد البريطاني المتمثل في شخص سفيرها في
الأساطنة الذي احبط مذكرة تقدمت بها بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا في
١٢ ديسمبر ١٨٥٣ إلى روسيا تحثها على التخلي عن مطالبها المتطرفة.
ومن الملاحظ أن النقاط التي جاءت بها المذكرة قد أُرِضت القيصر الروسي
والسفير العثماني في النمسا، لكن السفير البريطاني دفع القيصر على
رفضها.

أما فرنسا فكانت ترى ضرورة الوقوف في وجه روسيا في
محاولاتها تحويل السلطة الدينية في الأماكن المقدسة من الكاثوليك إلى
الأرثوذكس، فإن نابليون الثالث كان يريد تعديل مقررات مؤتمر فيينا ومبادئه
وأن يقدم العون لإيطاليا ويتجنب الأخطاء التي أدت سقوط سلفه نابليون
الأول ولما كانت بريطانيا سيدة البحار فقد تحالف معها ضد روسيا التي كان
رجال الدين الفرنسيين بمقتونها، كما أن الجمهوريين الفرنسيين كانوا
يكرهونها بسبب نظام الحكم الاستبدادي القائم فيها ولذا فقد كانت هذه الحرب
بالنسبة للفرنسيين وسيلة لاستعادة نفوذهم القديم.

أما عن البوسيا كانت جليف تتحدى لروسيا، وتدين القيصر بالخدمة التي قدمها لها بإرساله حوالي مائة وخمسين ألف جندي سنة ١٨٤٩ للقضاء على الثورة المجرية والحفاظ على سيادة أراضيها، ومع ذلك فقد كانت النمسا قلقة جداً من ازدياد النفوذ الروسي في البلقان، ولم تكن راضية على احتلال روسيا للإقلاق والبغدان الملاصقتين لأراضيها. بل إنها كانت تخشى كثيراً من انهيار الدولة العثمانية على أساس مبدأ القوميات والمطالبة بحقوقها لأن ذلك سيؤدي إلى انتقال القضية والمبدأ القومي لها لتصبح الرجل المريض الثاني بعد العثمانيين.

ولهذا بذل الفرنسيون والبريطانيون كل جهد لإدخال النمسا إلى جانبهم في الحرب، وبذلك النمسا كل جهد للتوسط في إنهاؤها.

رابعاً: العمليات الحربية:

استمررت مجازك حرب القرم خلال سبتي ١٨٥٤ - ١٨٥٥ وقد تركزت المعارك في شبه جزيرة القرم على البحر الأسود بعد أن انسحبت روسيا من مقاطعتي الإقلاق والبغدان في شهر أغسطس ١٨٥٤ بناء على طلب النمسا التي احتلتها حالاً ريثما يتم التوصل إلى اتفاق. وقد جاءت موافقة الروس إثر هزيمتهم في حصار مدينة سيلستريا الواقعة على نهر الدانوب بعد أن طال الحصار وتشتت الكوليرا بين الجنود الروس، ولم يحقق الجانبان في معارك القرم بعد ذلك أية نتائج حساسة رغم دخول سردنيا كافور ضد روسيا طمعاً في كسب عطف البريطانيين والفرنسيين لمساعدة الإيطاليين في القضاء على مقاومة النمسا لمساعدتهم في الوحدة القومية ثم جاءت الوساطة النمساوية في أواخر سنة ١٨٥٤، ولكنها لم تؤد إلى نتائج بسبب عدم موافقة القيصر الروسي على قبول بنود الوساطة دون قيد أو شرط وهو ما طلبته فرنسا وبريطانيا. ولكن تبدل الظروف سنة ١٨٥٥ أدى إلى إنهاء حرب القرم، فقد توفي القيصر الروسي نيقولا الأول وخلفه إسكندر

الثانى فى الثانى من مارس، والذي كان ميالاً إلى السلم والاهتمام بالشؤون الداخلية لروسيا أكثر من ميله إلى التوسع أو التدخل فى الشؤون الأوروبية. كما أن الأزمة المالية لروسيا وخسائر الأسطول الروسى وسقوط مرفأ سباستوبول الاستراتيجى قد دفعت القيصر إلى قبول الإنذار النمساوى الذى أرسل إلى روسيا فى أوائل سنة ١٨٥٦ والقاضى بقبول روسيا شروط إنهاء الحرب التى عرضتها النمسا سابقاً أو دخول النمسا الحرب ضدها.

خامساً: معاهدة باريس ٣٠ مارس ١٨٥٦.

لقد أدى قبول روسيا لشروط السلام والقاضية بوضع نظام جديد للانفاق والبغدان بضماته أوروبية وحرية الملاحة فى الدانوب وتنازل روسيا عن مطالبها فى حماية للمسيحيين فى الدولة العثمانية وإعادة النظر فى معاهدة المضائق الموقعة سنة ١٨٤١ إلى عقد مؤتمر سلام فى مدينة باريس انتهى بتوقيع معاهدة للصلح عرفت باسم معاهدة باريس ٣٠ مارس، ١٨٥٦. وقد جاءت بنودها بالآتى:-

١- إعلان حرية الملاحة فى نهر الدانوب وتأسيس لجنة دولية للإشراف على ذلك.

٢- حرم على روسيا إبقاء سفن حربية فى البحر الأسود أو إنشاء معامل حربية أو حصون عليه.

٣- تتمتع ولايتى اللاتن والبغدان بالاستقلال الذاتى تحت سيادة الدولة العثمانية.

٤- يتعهد السلطان العثمانى بالقيام بالإصلاحات التى وعد بها رعاياه المسيحيين وجميع المذاهب الكبرى والأديان الأخرى على ألا تتدخل الدول الكبرى فى شئونه الداخلية.

٥- ضمنت الدول الكبرى جميع الحقوق والامتيازات التى حصلت عليها صربيا بسبب جياها فى الحرب مع بقائها خاضعة للسيادة العثمانية، ولكرهت روسيا على إرجاع قارص فى أرمينيا إلى الدولة العثمانية والتى احتلتها بعد سقوط سباسبول وأعيد جنوب سارابيا إلى ملدافيا، وأصبحت هذه الأخيرة ذات استقلال داخلى تحت السيادة العثمانية.

كانت معاهدة باريس هذه علامة ضعف جديدة فى الدولة العثمانية رغم أنها قد أمالت فى عمرها، ذلك أن تهديد بقائها على الحياة قد جاء بفضل الدول الأوروبية الحليفة لها وليس نتيجة لانتصارات حققتها بنفسها وبمفردها. ولذلك نجد أن المعاهدة فرضت على السلطان العثمانى القيام بإصلاحات وضمنت الاستقلال الذاتى للإقلاق والبغدان وصربيا ومناطق أخرى، وهى علامات تدخل فى شؤون الدولة العثمانية مع أنها كانت منتصرة.

وكان بين الجالسين فى مؤتمر باريس للكونت كافور الذى صار رئيس وزراء بيدمنت سنة ١٨٥٣. ولقد استطاع هذا المياسى الكبير البعيد النظر، بعد خوضه معركة من أعنف المعارك للبرلمانية قامر فيها بكل ما يملك كما يفعل فى الغالب أقطاب السياسة لكى يفوزوا بأكثر الأرباح - استطاع هذا السياسى أن يحمل برلمان بلاده فى يناير سنة ١٨٥٥ على الموافقة على إنفاذ فرقه سردينية إلى القرم.

والتوفيق يلزم الجسور عادة. وهذا ما تم لكافور فقد دفع ثمنا نافها هو خسارة ثمانية وعشرين قتيلاً فقدتهم كتيبة بلاده فى معركة تشرنابا وإصابة عدة آلاف من رجالها بالكوليرا، فإنه كسب الحق فى أن يرفع ظلمات إيطاليا أمام ممثلى ممالك أوروبا على مائدة الصلح عندما وضعت الحرب أوزارها وبضاهى عمله إقداما وجسارة وقوة عزيمة.

الفصل الخامس

الوحدة الإيطالية

- أولاً: ماتزيني والوحدة الإيطالية
- ثانياً: مملكة سردينيا وفكرة الوحدة الإيطالية
- ثالثاً: كافور والوحدة الإيطالية.
- رابعاً: فرنسا والوحدة الإيطالية والحرب ضد النمسا
- خامساً: تحقيق الوحدة الإيطالية

الفصل الخامس الوحدة الإيطالية

سبقت فرنسا إلى تلك الساحة الشهيبة من ساحات القتال ألا وهى شمال إيطاليا، وهذه الحرب الجديدة تختلف من عدة أوجه اختلافاً بيننا عن حرب القرم فقد جسمتها معركتان هامتان، ولم تسبب نزاعاً طويلاً كالذى سببته حرب الخنادق الطويلة حول سباستبول وهى فوق هذا كله أول حرب تنور بصراحة حول مبدأ القومية، الذى أصبح للطابع الجديد المميز للمشكلات الدولية فى القرن للتاسع عشر. فالقومية هى الكلمة التى باتت توقد الحماسة فى النفوس والتى تعلق بها العصر تعلقاً كاد يصل إلى حد الخرافة، وهى تعد من ناحية استمرار وتكملة للعملية التى كانت تسمى منذ عصر الإصلاح الدينى فقد تراجعت كافة المؤسسات التى تمثلت فيها الوحدة الإنسانية إلى الوراء سقطت وغدت للدولة هى الوحدة التنظيمية التى لها كل الأهمية ولم تعد تعترف بأية سيادة أو تقر بأى حد لسلطانها على أنه بازدياد أهمية الدولة وسلطانها تجلت أهمية النظر فى الأساس الذى يرتكز عليه هذا السلطان: كانت الحركة الدستورية التى تزعمتها إنجلترا قد بلغت من العمر ما يربو على مائتى عام وأحرزت انتصارات كبرى، فقد انتشرت الدعوة إلى تحقيق الوحدة بين الدولة والشعب وقيام مشاركة إيجابية بين الحكومة والأهالى ونالت هذه الدعوة الاعتراف والتأييد فى أحوال كثيرة فنشأت عن ذلك قضية جديدة، ما هى الصفات التى ينبغى توافرها فى الشعب كى يؤلف دولة؟ وهل تعد أية مجموعة من الأفراد مهياًة لحياة الدولة؟.

لقد فاق الناس على وعى وإحساس جديد بمعنى القومية وتجلى هذا الوعى والإحساس الجديد أقوى ما تجلى لا بين تلك الأمم التى فازت من قبل بقدر موفور من الاستقلال القومى والوحدة مثل الفرنسيين أو الإنجليز أو

الأسبان وإنما بين تلك الأمم التى لم تسفر بعد دولة قومية والتى ألقت نفسها نتيجة للتطور التاريخى مختلطة باسم قوميات أخرى بنفس الدولة.

أولاً: مائزتى والوحدة الإيطالية.

أثبت الشعور القومى قوته فى شبه جزيرة البلقان على غموضه العادى فى كثير من الحالات. وبلغ هذا الشعور مبلغ العاطفة الدينية لدى أعداد هائلة من البولنديين وكان لهم شأن كبير فى إخفاق الوحدة بين هولنده وبلجيكا على أن البلدين اللذين أسفرا فيها هذا الشعور عن النتائج السياسية والعسكرية هما ألمانيا وإيطاليا. كانت لألمانيا قد جزئت منذ العصور الوسطى. ولم يكن تكوينها الغامض الذى يضم التشيكيين وبعض البولنديين وعناصر أخرى غير لألمانية بالذى يرضى الرغبة القومية فى الوحدة أما إيطاليا فكانت حالتها أسوأ من ذلك وأدهى. إذ كانت قد فازت بقدر موفرو من الوحدة القومية فى ظل نابليون فلم تنس تلك التجربة ولكنها أصبحت توصف اعتباراً من ١٨١٥ "بأنها مجرد إصطلاح جغرافى" وألت السيطرة عليها من جديد إلى الأباطرة النمساويين. ولقد شاهدنا كيف انتهت إلى الفشل، أو الفشل الظاهرى على الأقل، والمحاولات التى بذلتها فى ١٨٤٨ ولكن هذا الفشل لم يؤد إلى إخماد الإحساس القومى بل لعله قد عززه وأحياه. وكانت هناك حقاً فروق ضخمة بين سكان شبه الجزيرة من حيث العنصر والطبائع فسمه فرق شاسع من اللغة والشعور التاريخى بين اللومباردى والصقلى إلا أن القومية - الأمر الذى أصبح لنا الآن - هى مسألة شعور أكثر منها مسألة حقيقة موضوعية وهنا يجدر بنا أن نشير إلى عظمة الشعب الإيطالى وعلى الذكريات التى تعود لأيام الإمبراطورية الرومانية وأشعار دانتى وفنون عصر النهضة وعلومه بوصفها جميعاً من الأشياء التى ساعدت على بقاء ما من شأنه إثارة كبرياء الإيطاليين الوطنى قد ساعدهم وساهم فى تعزيز رغبتهم فى أن تكون لهم دولتهم الخاصة بهم. ولكن تأثير مائزتى يفوق فى

أهميته كل تأثير آخر على العقل الإيطالي. فالدعوة إلى القومية الإيطالية لم تكن عنده وعند أتباعه مسألة تابعة من التحليل والمنطق وإنما من الإيمان الدافئ الذى يبلغ العقيدة الدينية. ولقد كان قيام إيطاليا المتحدة الحرة الديمقراطية للجمهورية هو الهدف الأوحـد الذى طغى على كل ما عداه فى نفسه والمثل الأعلى الذى يروح ينادى طوال حياته بضرورة السعى إليه مهما كان الثمن.

وقد تمسك بكل نقطة من نقاط برنامجه هذا، فلم يكن إرساء دعائم الديمقراطية فى إيطاليا وإقامة الجمهورية فى ربوعها أقل أهمية فى نظره من تحقيق وحدتها وحريتها. ولم يكن يستطيع أن يروض نفسه على قبول هبة الوحدة والحرية على يد الإمبراطور ومملك سردينيا، ولا يفوتنا أن تضيف إلى ذلك أنه قد استطاع أن يمتد بصره إلى ما وراء القومية ليحلم باتحاد إيطاليا.

وقد بنت ألامه هذه فى قيام الوحدة الإيطالية أبعد ما تكون عن التحقيق فى منتصف القرن. فقد عانت النمسا تحكم من جديد بعناد وحماقة بل وفى كثير من الأحوال بقوة مبعثها الخوف. ولم يقتصر حكمها على أملاكها الخاصة فى سهل لومبارديا. فدوقيات الوسط باتت خاضعة هى الأخرى لنفوذها كما أن أحد يتطلع إليها بحثاً عن العطف الصادق بدلاً من فرنسا، أم ملك نابولى فقد أظهر من قبل مدى اعتماده على فيينا. وإذا كان استرضاءه للنمسا قد أساء للأهالى، وقد حدث أن سيطر الأشراف على لومبارديا فى ١٨٥٧ وانضموا إلى "مكسمليان" شقيق الإمبراطور فرنسيس الأصغر، الذى سيلعب دوراً مفجعاً للغاية فى المكسيك فيما بعد وكان مكسمليان يعطف حقيقية على الأفكار المتحررة فقام بمحاولة صادقة لإصلاح الإدارة، ولكن فيينا لم تثبت أن تبراّت من أعماله وشددت القضية مالياً وعسكرياً على اللبائقة وأهالى ميلانو أكثر من ذى قبل.

ثانياً: مملكة سردينيا وفكرة الوحدة الإيطالية

أما سردينيا فلم تكن إيطالية الهوى والشعور لأن حاكمها شارل البرت "Charles Albert" كان متأثراً بالثقافة الفرنسية بفضلها على اللغة الإيطالية. وعلى الرغم من أن شعب سردينيا كان متأثراً ببلاط حاكمه شارل البرت، فإنه كان ذا نزعة حربية، كما كان لأسرة الملك نفسه مطامع سياسية ونشاط يدفعها إلى تحقيق تلك المطامع. وقد أعلن أمه في أن تتلق إيطاليا على طرد الأجانب منها. وكان الرجل ورغم تردده لا يخلو من الشجاعة. ويرجع تردده في الغالب إلى تقائيه في خدمة الكنيسة الكاثوليكية ثم اعتقاده بأن تحرير إيطاليا وميادة الأفكار الحرة الديمقراطية فيها سيعوق الوحدة الإيطالية. ولا شك في أن موقف الرجل يدل على أنه كان صادق الرغبة في تخليص إيطاليا من الحكم الأجنبي، ولكنه كان يكره أن تحرر من حكم قوى لا يستند إلى الاستبداد. فكان يرغب في تخليص إيطاليا من العدو الأجنبي ويعنى النمسا. ولم يكن من السهل إقناعه بأن الحرية السياسية كانت خطوة أساسية للتحرر من الحكم الأجنبي.

اتجهت أنظار الإيطاليين نحو هذا العامل الذي صرح بأماله في توحيد إيطاليا. حيث تمتعت الصحافة بحرية لم تتمتع بها في سائر أنحاء إيطاليا. واسهم كافر بجهد عظيم فيما كانت تنشره الصحف، فقد كان محرر جريدة البعث. وكان يدين بالمبادئ الديمقراطية بل حث المواطنين على المطالبة بالدستور. واضطر شارل البرت إلى أن يمنح شعبه ذلك الدستور الذي فاده إلى الحرب ودفعه إلى الخراب والمنفى، ثم الموت، ولكنه جعل من ابنه ملكاً على عرش إيطاليا الموحدة. حقق هذا الدستور لمملكة سردينيا حكماً ملكياً مثيلاً على غرار النظام الإنجليزي وقد عم هذا الدستور فيما بعد مملكة إيطاليا المتحدة، وظل قائماً إلى أن ظهر موسوليني Mussolini فأدخلت عليه بعض التعديلات.

ثالثاً: كافور والوحدة الإيطالية.

فشلت حركات عام ١٨٤٨ الثورية في إيطاليا في تحقيق الوحدة وتطبيق المبادئ الديمقراطية ويرجع ذلك إلى عدم اتحاد الأغراض وانعدام وجود قيادة منظمة تجمع بين الإيطاليين جميعاً كما أن إيطاليا لم تلق أية معونة خارجية. وكان كافور بشك في مقدرة إيطاليا على تحقيق الوحدة ويرى وجوب الاستعانة بفرنسا لطرد النمسا من إيطاليا.

وكانت هذه هي النقطة الأساسية في سياسته في سبيل وحدة إيطاليا. ومن الآثار المهمة لحركات ١٨٤٨ الثورية في إيطاليا أنها أبرزت عظمة مملكة سردينيا ولم يكن لها ذكر هذه الأحداث، فبدلت في وضع أسس عظمتها المستقبلية عندما انضمت إلى ميلان في حركة مقاومتها للنمسا. وقد أظهر فيكتور عمانويل عزمًا أكيدًا على تحرير إيطاليا، وعداءً صريحاً لزاء النمسا. ولا شك في أن لسمه سيظل خالداً ومعه اسم كافور الذي بدأ وزارته العظيمة في عام ١٨٥٢. وكان ابناً لأحد النبلاء من بيئمت المتشبعين بالروح الحربية والآراء المتطرفة في الحكم. وقد نشأ نشأة عسكرية. ولكنه منذ صغره اعتنق مبادئ الحرية، وترك الجيش، وقام برحلات عديدة درس أثناءها الحياة السياسية في فرنسا وإنجلترا بوجه خاص. وأظهر دراية تامة بالسياسة الأوروبية عندما كان عضواً في برلمان سردينيا. وتأثر بإقامته في إنجلترا فلأخذ بمبادئها الحرة ولما أن ينشرها في مملكة سردينيا ثم إيطاليا كلها إذا ما أعانت الظروف بعد ذلك في خلال حكمه الطويل (١٨٥٢ - ١٨٥٩)، (١٨٦٠ - ١٨٦١) وضع بنور الحكم الديمقراطي الذي تأسل بعد ذلك في إيطاليا.

عمل كافور منذ بداية عهده في رئاسة الوزراء لجمع شمل تلك المملكة التي عهد إليها بإدارة شئونها، ويشيد فيها دولة قوية تمتاز بممارستها

لننظم البرلمانية لنستطيع أن نقبض على زمام الحركة الإيطالية، ونحتفظ بقيادتها وتولى توجيهها، ومساعدته في تحقيق خطته أمور منها:-

١- الدستور الذى ورثته بيدمنت من عهد الملك السابق.

٢- الشعب الذى عرف بنشاطه للجم.

٣- وجود ملك عظيم الهمة شديد الحماسة لتحقيق أهداف إيطاليا القومية.

٤- الجيش الذى كان يومئذ يتميز عن بقية الجيوش الإيطالية بنقطة تنظيمه وحسن تدريبه.

انتهى نضال كافور ضد الكنيسة إلى نتائج محدودة. فطعن فى قانون السيكرادى Siccardi الذى صدر فى بداية عام ١٨٥٠م على ما كان للمحاكم الأكليرالية من حقوق وما كان للكليروس من مركز مميز أمام القانون. ونجح فى تخفيض إيرادات الأوقاف للكنيسة والدخل الوفير لكبار رجال الكنيسة بإغلاق ما يزيد على ثمانمائة دير. وأقر برلمان تورين التشريع الخاص بالزواج المدنى رغم مقاومة الفاتيكانيين الشديدة. ودعت الإصلاحات التى جعلت من بيدمنت دولة عصرية متحررة بوضع ميزانية متعادلة للدولة وإبرام سلسلة من المعاهدات للتجارية، واهتمام الحكومة المتصل بمد خطوط السكك الحديدية وتحسين طرق الزراعة، وتطوير أساليب الصناعة، والعناية بإنشاء جيش قوى وتدريبه على أحدث النظم، لتتخذ منه مملكة سردينيا فى الوقت المناسب أداة لطرده للنمساويين إلى ما وراء جبال الألب.

اشتهر كافور بأرائه الليبرالية وإخلاصه لقضية إيطاليا الكبرى من أجل تحقيق الوحدة وكان هو وماترينى يتفقان على شئ واحد وهو تحرير إيطاليا وتوحيدها وإن كان قد امتاز عن ماترينى بواقعيته فى تخطيط مشروع، وكذلك فى إدراكه للمشاكل التى تعترض سبيله فى تحقيق ذلك الغرض. وكان يرى أن إيطاليا لن تستطع وحدها أن تصل إلى ما تسعى إليه

من هدف، فالحماسة وحدها ليست كافية بتحقيق ذلك، ولذلك أخذ يبحث عن حلفاء، وبذل في سبيل ذلك أقصى ما يملك من جهود.

وعلى الرغم من اتفاقهما في الغرض إلا أنهما اختلفا في كثير من الأمور ونظرة سريعة في حياة الاثنين تطلعا على ما كان بينهما من فروق، فكافور كان ارسقراطي النشأ، كما كان واقعيًا، لا يفتأ بجهد نفسه في التفكير والتدبير قبل أن يقدم على العمل حتى لا يتعرض للفشل. وكان ماتزيني غزير العلم واسع الثقافة، ومع ذلك فقد كان كافور أكثر منه على ممارسة الأساليب السياسية التي شاعت الأقدار أن تكون عاملاً من عوامل النجاح في سبيل تحقيق الأغراض السامية، والكثير يرى أن سياسة كافور العلمية كانت أجدى على إيطاليا وأرشد، فهي خير من مثالية ماتزيني وأساليبه الروحانية، ومع ذلك فليس في الاستطاعة أن ننكر على ماتزيني فضله في خدمته لقضية الإيطاليين كانوا بحاجة إلى الغذاء الروحي الذي كانت تمثلى به آراء ماتزيني. وقد اتهم كافور ماتزيني بأنه مدير حادث الاعتداء على حياة نابليون الثالث، وذكر في البرلمان السرديني أن صوبة المعتدى التالية ستصوب نحو الملك فيكتور عمانويل.

وقد هيات حرب القرم لكافور ليضرب ضربة من ضرباته الدبلوماسية الموفقة ولم يكن لإيطاليا حقاً أية مصلحة في النزاع القائم بين روسيا والحلفاء ولكن أعداء روسيا كانوا في ميسس الحاجة إلى العون والتأييد، فإذا دخلت سردينيا الحرب إلى جانبهم ظهرت بمظهر الدولة الأوروبية المهمة وأصبح لها حق الجلوس في المؤتمر الذي يتولى وضع شروط الصلح وربما إعادة رسم خريطة أوروبا كلها وعلى ذلك توجه الجنود السردينيون إلى القرم، وحاربوا بنجاح مرموق في معركة شريانا مثبتين بذلك أن الهزيمة التي منى بها الإيطاليون في معركة نوفار لم يكن مؤدها إلى تميز في طبيعتهم عن القتال وقد قال أحد العسكريين البيدمونتيين يومذاك: "إن

إيطاليا سوف تصنع من هذا اللطين* (طين خنادق سياستبول) وهذه الكلمات تعبر أصح التعبير عن هنف كافور الأساسى، وقد أتاح مؤتمر باريس لكافور بالفعل الفرصة التى كان يتمناها للمجاهرة بشكاوى إيطاليا.

وقد نال تأييداً حاراً من كلارندون وزير الخارجية الإنجليزية واستمع المؤتمر لبيان رسمى عن سوء الحكم فى إيطاليا جنوباً وشمالاً وعن الأخطار الدولية الناجمة عن ذلك؛ وهكذا أصبحت سردينيا جزءاً معترفاً له فى نشيخ أوربا الدبلوماسية؛ ولقد كانت المهمة التى كرس لها كافور حياته ووقف عليها دهباه هى إبعاد تشكيل ذلك النسيج بحيث تدخله إيطاليا الحرة المتحدة.

ولم يكن كافور يعد كثيراً بعبارة (أن إيطاليا ستتولى أمرها بنفسها) التى تنبأى بها البعض فى فترة سابقة، فجعل شغله الشاغل كسب مخالفة فرنسا لإيطاليا فى كفاحها وكان نابليون الثالث قد عرف فى شبابه طرفاً من الحركة الثورية فى إيطاليا وقد احتذبه إلى صف كافور عطفه الصادق على مبدأ القومية الذى ما برح يدعو له فى إخلاص ولكن الأمر اقتضى كل دهباه كافور وحكته لتحويل هذا العطف المهم إلى عمل محدود والحيلولة دون تراجع نابليون عندما تجلت أخطار المهمة.

وفى يناير ١٨٥٨ وقع اعتداء أقيت فيه القنابل على نابليون والإمبراطورة، بينما كانا فى طريقهما إلى دار الأوبرا وقد نجوا من الحادث، ولكنه أسفر عن قتل وإصابة كثيرين واعتقل على أثره عدد من الإيطاليين، وثبت من التحقيق أن هذه المؤامرة من تدبير إيطالى يدعى أورسينى ورغم أنه كان على صلة وثيقة بماترينى فى يوم من الأيام فقد تعذر إثبات تأييد ماترينى لمحاولة الاغتيال. وقد أعلن أورسينى أنه أقدم على فعلته لاعتقاده أن نابليون قد خان قضية إيطاليا، وكتب من سجنه رسالتين إلى الإمبراطور يناشده فىهما بتحرير إيطاليا، وكانت صيحته الأخيرة من فوق خشبة المقصلة "لتحيا إيطاليا" وبدلاً من أن تؤدى تلك الأحداث إلى إبعاد نابليون عن قضية

إيطاليا تراها قد أدت - على ما فى ذلك من غرابة - إلى زيادة قربة منها، وما لبث، أن اتخذ فى يونيو ١٨٥٨ الخطوة التى تعد حاسمة بمعنى الكلمة.

وكان نابليون ميالاً إلى إلقاء دفعة الشئون الخارجية فى يديه والتصرف فى بعض الأحيان دون علم وزرائه المسؤولين. فبعث برسالة إلى كافور عن طريق مصدر من مصادره الخاصة يبلغه فيها أنه يزعم قضاء الصيف فى بلومبير وأنه يسره أن يراه هناك، فأدرك كافور لتوه ما يمكن وراء هذه الدعوة البسيطة المظهر من أمور جليلة وكتب إلى أحد أصدقائه "إن الدراما تقترب من ذروتها" وتم اجتماعه بالإمبراطور يومى ٢١، ٢٢ من يوليو حيث أجريا محادثات طويلة فى قصر نابليون أولاً ثم فى نزهة طويلة حول المدينة قاد فيها نابليون العربة بنفسه، كانت الحرب هى هدف المتأمرين (فقد كانا. فى الحقيقة متأمرين مهما يكن من مثالية أهدافهما). وقد وعدت فرنسا بتأييد سردينيا فى حربها ضد النمسا على شرط أن يتولى كافور إيجاد الذريعة التى تبرر مملكة فرنسا فى نظر أوروبا، وفى هذه الحرب يتم طرد النمساويين من شبه الجزيرة الإيطالية فيؤلف الشمال مملكة إيطاليا برئاسة فيكتور عمانويل ثم ترتبط البلاد كلها بعد ذلك برباط اتحادى يرأسه البابا.

كان كافور يعلم تمام العلم أنه لن يتمكن من بلوغ هذه النتيجة دون ميف فرنسا، ونابليون فماذا عساه أن يكون للثمن؟ لا مراء فى أن نابليون سيرحب بخدمة قضية يؤمن بها إيماناً صادقاً، وفى نفس الوقت سيفوز بمكانة عظيمة تدعم عرشه وذلك أمر له أهميته الباعثة، ولكن هل تراه يكتفى بذلك؟ لقد طلب مقابلاً وهو التنازل لفرنسا عن سافوى ونيس (سافوى مهد البيت المالكة والدولة السردينية ونيس مسقط رأس غاريبالدى) وموافقة فيكتور عمانويل على تزويج ابنته البالغة من العمر ستة عشر ربيعاً إلى ابن عمه الأمير نابليون ولم يلبث المستقبل أن يثبت مدى ما فى إصراره على هذه الشروط أو أى شروط أخرى من مجافاة للحكمة والسداد. فلربما كان بوسع

أن يتحاشى كارثة كبرى فى تحقيق حريتهم سنة ١٨٧٠ لو لم يكن بسببى إلى مشاعر الإيطاليين الذين ساهم مساهمة كبرى فى تحقيق حريتهم. ولكن علينا أن نذكر أنه كان مضطراً لتبرير مسلكه أمام الفرنسيين لا أمام الإيطاليين وحدهم.

لقد فاز كافور إذن بالوعد الذى كان يصبوا إليه بدخول فرنسا الحرب إلى جانبه وبقي عليه أن يشغل تلك الحرب على نحو تبدو معه كأنها عمل عدوانى من جانب النمسا، وقد توافرت لديه مراراً أثناء سعيه لتحقيق تلك الغاية أسباب للشكوى من الإمبراطور شريكه فى المؤامرة، ذلك أن الفتور كان يعقب نوبات الحماسة دائماً عند نابليون، وقد سارت الأمور على ما يرام حتى نهاية ١٨٥٨ فقد وقعت فى ديسمبر من تلك السنة معاهدة سرية بين فرنسا وسردينيا سميت حلفاً دفاعياً وتقرر فيه أن تقدم فرنسا لحليفها فى حالة الحرب ٢٠٠٠٠٠ رجل وأن تعمل على إجلاء النمسا عن إيطاليا. فأحس كافور بالثقة والطمأنينة وكتب يقول: "لقد وضعنا النمسا فى مأزق لن نستطيع الإفلات منه دون إطلاق المدافع، وعم الانفصال شمال إيطاليا وراح الناس يهتفون لفيكتور عمانويل ومملكة إيطاليا وينادون بفتحها إيطاليا".

رابعاً: فرنسا والوحدة الإيطالية والحرب ضد النمسا

على حين أن ماتزينى لم ير سبيلاً إلى غايته إلا عن طريق المؤامرات، فإن كافور رأى فى النمسا العدو الأكبر للوحدة الإيطالية، وقد هداه تفكيره، أن هدفه لن يتحقق إلا بمحاربتها فى ساحة الوعى على يد جيش فرنسا وبيدمنت المتحدين، وفى تورين كان الجميع يتأهبون للقتال والحرب، أما فى باريس فكانت زوايا التويلرى الخفية - حيث كان يجتمع المتآمرون الطليان - كانت تزخر بالأمال والانسائس.

وخطا نابليون الثالث - الذى كان فى خبايا نفسه "كاربوناريا" ولكن الأحداث والسياسات المتضاربة أخذت تتأزعه بعد قبضته زمام الأمور فى فرنسا - خطأ خطوة مهمة حاسمة فى يوليو سنة ١٨٥٨، بدعوته فى الخفاء ودون أن يطلع وزراءه أو يستشيرهم كاقور لمقابلته فى بلومبير بإقليم الفوج. وهناك أوضح للسياسى الإيطالى فى مقابلتين خططه الخاصة بتنظيم إيطاليا بعد تطهيرها من النمساويين.

وقد رسم فى هذه الخطط إنشاء مملكة إيطالية فى الشمال، تمتد من الألب حتى البحر الأدرى، ومملكة أخرى تجمع من هنا وهناك وسط إيطاليا ودولة بابوية. لأن رأى الأكليركى فى فرنسا كان يطالب بوجوب بقاء البابا فى روما. ويربط هذه الدولات بعضها ببعض شكل ما من أشكال الاتحادات التعاهدية تحت رئاسة البابا. وقرر للرجلان أنه لا مفر من الدخول فى حرب مع النمسا. ولكنهما اتفقا على أن تكون حربا يبررها غر يستهوى أفئدة الفرنسيين: حربا تظهر فيها النمسا كالمعتدى الجبار، وبيدمنت كالدولة الضعيفة البريئة التى تناضل فى سبيل حياتها وكيانها. وفى هذه الحالة يمكن لكافور أن يعتمد على عون فرنسا له، بشرط أن تعطى بعض التعويضات جزاء تضحياتها، كأن تعطى ساقوى ونيس. وساقوى هى الوطن الأصلى للبيت المالك فى بيدمنت، ونيس كانت من سوء الحظ مسقط رأى غاريبالدى الزعيم الإيطالى الكبير، على أن تتوج هذه المعاهدة السياسية بقران ملكى، فتقدم يد الأميرة كلوتدة ابنة فيكتور وكانت طفلة فى الخامسة عشر من عمرها - إلى الأمير جيروم ابن عم الإمبراطور وهو رجل مستببح فاسق يبلغ من العمر سبعة وثلاثين عامًا، فلقد جال بذهن نابليون أن المقايير قد تخط لهذين الزوجين المختلفين كل الاختلاف أحدهما عن الآخر، أن يجلسا على سرير الملك فى فلورنسا يومًا من الأيام. إذ كانت أحيانًا تمر فى ذهن الإمبراطور أخيلة عابرة واضحة المعالم باحتمال تأسيس بيت بولابرت

أسرات مالكة فى إيطاليا، فيجلس أمير بونابرتى على عرش تسكانيا وأمير من سلالة ميرا على عرش نابلى.

وفى الاستقبال الرسمى الذى عقده نابليون بمناسبة رأس السنة الجديدة عام ١٨٥٩، ذكر عرضاً للسفير النمساوى أنه يأسف لأن علاقاته مع النمسا ليست من الود بمثل ما كانت عليه أولاً. فطارت هذه الكلمة المبهمة على أجنحة السرعة فى مشارق أوروبا ومغاربها، وعُدت نذيراً بحرب وشيكة. ولكن بلغ من تفكير الإمبراطور المتزن واعتقاده بفائدة عقد المؤتمرات الدولية، أنه خيّل له أن الحرب قد لا تتشب مطلقاً.

ولكن فى اللحظة التى لاحت فيها الأمور سوداء قاتمة فى نظر كافور، إذ بدا أن آماله فى نشوب الحرب أصبحت صعبة، جاءت إليه النمسا بالنجدة، فإن تلك البلاد التى كان فى المقدور على الدوام بأن تقع فريسه فى حبال لخصومها بلغت بها للحماقة أن تبعث فى ١٢ إبريل سنة ١٨٥٩ إنذاراً نهائياً إلى حكومة تورين تطالب منها فيه تجريدتها من السلاح. فقامت بذلك الذريعة التى كان ينشدها اجتماع بلومبير لإعلان الحرب. فقد ظهرت النمسا بمظهر المعتدى. وسرعان ما خفف مقاتلو فرنسا المغاور تحت علم بونابرتى مرة ثانية. عندما أعلنت الحرب رسمياً فى ٢٦ إبريل ١٨٥٩ لها.

ويقول فشر أن أكبر ما يذكره دارسو التاريخ للحربى عن هذه الحملة الإيطالية هو أنها كانت ثباتاً طويلاً من الأغلاط الحربية. فلقد كان يظن أن النمساويين بعد أن أنزروا باقتراب الحرب منهم، سيعمدون إلى توجيه بعض العناية إلى تحسين خطوط سككهم الحديدية. وعليه فإن الحكومات المتنافسة وقواد الجيوش لم تعر اهتماماً بالسكك الحديدية وفرص الانتفاع بها إلا الشئ للضئيل. فلم يكن يربط فيينا بترينتا سوى خط حديدى فردى واحد. ولم يكن هناك أى خط حديدى بين البندقية وترينتا، مع أن المسافة بينهما سبعون ميلاً، وبلغت غالبية الطرق العتيقة البطيئة التى ظلت سائدة فى تسيير الحروب

أن النمساويين برغم أنهم هم الذين أشهروا الحرب، وحشدوا جيوشهم على حدود بيمنت، فإنهم لم يبذلوا أى جهد للقضاء على البيدمنتيين أولاً، ثم يركزون بعد ذلك قواتهم ضد الفرنسيين. ودرجة من العجز والتقصير تكاد لا تصدق زحف جيولى Giulay القائد النمساوى داخل حدود بيمنت، ولكنه انسحب منها، ثم سلم فى استكانة زمام الأمر لخصمه.

بيد أنه برغم تألق الاسم الذى يحمله الإمبراطور الفرنسى، والمجد الذى حف به، فإنه لم يكن قائداً، فقد رسمت خطة للحرب أغفلت فيها السكك الحديدية، لأن راسمها كان قائداً من قواد نابليون القدامى - بدلاً من تطبيق الخطط التى يقضى بها العقل والزمن. ولهذا فإن نابليون الثالث الذى اضطلع بالقيادة العليا، والذى اتبع قواعد يومينى Jomini - السويسرى الأصل - اتباعاً أعمى - كان سيعرض جيشه وهو يزحف به صوب الشمال، لهجمات خطيرة كثيرة لو أن خصمه كان يقظاً ساهراً. ولكن القيادة النمساوية كانت فى حال أسوأ مما كانت عليه قيادة الجيش الفرنسى. ولهذا أفلح الجيش الغازى فى جميع حركاته، وبلغ جميع أهدافه، فقد أفلح فى زحفه إلى الشمال، وفى تقدمه شرقاً صوب ميلان التى احتلها فى ٧ يوليو بين تهليل السكان وترحيبهم البالغ، وأفلح فى الظفر بعذوه فى الملحمتين العتيقتين اللتين يلسوح أن كل شئ فيهما لم يسر طبق الخطة الموضوعة وهما ماجنتا Mengenta (فى ٤ يونيو) وسلفرينو Selferino (فى ٢٤ يونيو) وما حل شهر يوليو حتى كان الملكان المتحالفان بسيطران على لمبارديا.

وإذا كانت النمسا قد منيت فى سولفرينو بهزيمة فادحة فإن الضربة التى تلقتها لم تكن تعد من الشدة بحيث تحسم القتال. ومع ذلك فإن القتال قد توقف بالفعل عن هذا الحد نتيجة لمسلك نابليون الثالث فما هى دوافعه؟.

كانت الحرب نصراً عظيماً له، وعام ١٨٦٠ شاهد ذروة قوته وسمعته فى أوروبا. فقد وصفه الكثيرون بالبراعة الدبلوماسية الخارقة، وبخيل

إليه أنه سيبنى لنفسه سلطناً في أوروبا لا يقل عن سلطان نابليون الأول، فهو قد تمكن في حرب القرم من صد سلطان روسيا وثبتت أقدام الدولة العثمانية من جديد وما هو ذا يسحق للنمسا ويدعو إيطاليا الحرة إلى الخروج إلى حيز الوجود، وقد استقبل عند دخوله ميلانو بعد معركة ماجنتا بآيات التمجيد ومظاهر الترحيب التي لم يحظ بمثلها إلا فاتحون قلائل فلقبته الجماهير المتحمسة "محررنا ومخلصنا وراعينا" ونثرت نساء ميلانو الزهور في طريقه، وقد ضاعف كلماته من تلك الحماسة، إذ قال أنه لن يفعل شيئاً لفرض مشيئته على شعب إيطاليا، وأهاب الإيطاليين أن يغتصموا الفرصة السعيدة الساتحة أمامهم أن حلمهم بالاستقلال يوشك أن يتحقق إذا برهنوا على جدارتهم، واتحدوا لتحرير بلادهم. على أن حماسة الإيطاليين لم تلبث أن تبدلت - وسرعان ما انقلبت امتنانهم نفوراً - ولقد كان نابليون دالماً مغامراً تعوزه القدرة على تمييز الممكن من غير الممكن تلك القدرة التي تعد من لوازم السياسى المحنك، فكان خياله يصور له مشاهد رائعة وانتصارات مجيدة وإن لم يرشده قط إلى طريق السوى لتحقيقها.

وقد توافرت لديه وسط أمجاد الحملة الإيطالية أسباب كثيرة إذ كان للمجد ثمن لا بد أن يدفعه، وقد تركت المجزرة التي شاهدها ساحة القتال في سولفرينو انطباعاً عميقاً في مخيلته، ثم أنه قد تبين أن قيادة الإيطاليين ليست بالسهولة التي كان يتصورها فقد انهارت كل الخطط التي رسمها لمستقبل توسكانا إزاء إصرار التوسكانيين على أن يكونوا سادة مصيرهم. وهو لم يكن فوق هذا كله جندياً قديراً رغم الاسم الذي يحمله، وإنما كانت ملكاته تكمن في اتجاه في اتجاه آخر في قدرته على تكوين إئتلافات دبلوماسية غير متوقعة وفي قوة تأثيره على عقول الرجال لقد كانت لديه إذن أسباب وجيهة للرضية في إنهاء الحرب، ولكن خوفه من العاصفة التي توشك أن تهب عليه من ألمانيا كان سبباً أقوى من كل ما تقدم.

فرغم ان بروسيا كانت على حصومة مبريرة مع نفسها فإنها لم تستطع أن تدبر بين فرنسا إلى إذلال دولة ألمانية على يد فرنسا ربيعه وكان جيشها قد وسع من قبل على أية الاستعداد للحرب ثم انهم تعبئة جميع قواتها والمعدات - بمساعدة قيادة الجيش الألماني وقت - وروسيا للانضمام إليها في عرض الوساطة على المتحاربين فيه - تأثر الجيوش الفرنسية قد يتم إلزامها قبل مضي وقت طويلا لحماية حدود البرية .

بعد ذلك عزم نابليون على إنهاء الحرب وراح يتصرف في سببه إلى تحقيق تلك الغاية - كعادته - تصرفاً أقرب إلى تصرف المتأمر منه إلى تصرف رجل الدولة فبينما كان الجميع يتوقعون تجدد القتال، أوفد نابليون الجنرال فليوري لعقد هدنة تمهيداً للصلح مع العاهل النمساوي استعداداً طينياً لتلقى عروضه وذلك لأن الخسائر التي تكبدها جيشه كانت فادحة؛ ولكن هذا لم يكن هو السبب الوحيد، بل كان هناك خوفاً من تدخل بروسيا السبب الوحيد. وعلى هذا اجتمع الإمبراطور النمساوي بنابليون في فيلا فرانكا وسرعان ما وضعت مقدمات الصلح وقد تم الاتفاق على تسليم لومبارديا إلى نابليون ليتولى تسليمها بدوره إلى فيكتور عمانويل وعلى تأييد فرنسا والنمسا بعد ذلك لقيام اتحاد إيطالي برئاسة البابا الاسمية واستمرار تعبئة البندقية للنمسا مع اشتراكها في الاتحاد الإيطالي وعودة حكام مودينا وبارما وتوسكانا إلى مناصبهم وحث البابا على إدخال الإصلاحات في الأراضي التابعة له وعقد اجتماع يضم ممثلي جميع الدول المعنية لإقرار هذه المقترحات وتطويرها.

ونحن نعلم أن ذلك كان بداية لاستقلال إيطاليا ووحدتها وأن البناء لم يلبث أن اكتمل بسرعة فائقة، ولكن الأمر بدأ في نظر الكثيرين من الإيطاليين إذ ذاك وكافور خيانة لقضيتهم وقضاء على آمالهم وإنكارا لحريتهم ووحدتهم وغضب اليأس على كافور، واستقال من رئاسة الوزارة ولكن سرعان ما لاح

الأمل من جديد إذ وقعت في وسط إيطاليا أحداث مذهشة. فلم يكن الأهالي في توسكانا ومودينا ورومانا على استعداد للسماح للإمبراطورين بتسليمهم إلى حماتهم القنماء من جديد وقد كان بينهم نفر من القادة الوطنيين الذين أبلوا بلاء حسناً في خدمة القضية وإن طغت شهرة كافور وغاريبالدي وماتزيني على شهرتهم فقد رفع ماتزيني صديق كافور الحميم راية القومية عالياً في مودينا وبارما ولعب ريكازول في توسكانا دوراً أهم وأبرز فكان أن أصدرت الجمعية الليبانية في فلورنسه بيان بإجماع الأصوات أعلنت فيه 'رغبة توسكانا في أن تصبح جزءاً من دولة إيطالية قوية تحت الحكم الدستوري لفيكتور عمانويل فأبدى الأخير عطفه على هذه الرغبة ولشاد بالمثل للرائع الذي ضربته توسكانا في الاعتدال والوحدة قائلاً أنه سيعرض مطالبها في المؤتمر القادم وبنفس القوة طالبت بارما ومودينا وبولونا بالاتحاد مع مملكة فيكتور عمانويل فلم يسعه في البداية إلا الإعراب عن عطفه ليس إلا وقد أحبطت معارضة نابليون الاقتراح الداعي إلى تحسين وتعيين أمير من بيت مسافوي على أراضي إيطاليا الوسطى.

وما لبثت الأيام أن أكنّت صعوبة تحقيق المشروعات التي تضمنتها مقدمات الصلح الموقعة في فيلا فرانكا. فلقد اجتمع معتلّي فرنسا والنمسا وسردينيا في زيورخ وألحقت لومبارديا بسردينيا ولكن البابا لم يبد أقل استعداد للقيام بالدور المرسوم له في تشكيل الاتحاد الإيطالي واستمرت القلاخ في ولايات إيطاليا الوسطى تنذر بالخطر فاتجهت النية التي أحالت تسوية هذه المسائل إلى مؤتمر آخر يعقد في باريس ويضم للموقعين على صلح فيينا ولكن هذا المؤتمر لم ينعقد قط. فقد رفض البابا الاشتراك فيه بأي حال من الأحوال بعد أن صدر في فرنسا بموافقة الإمبراطور كتب يعلن وجوب إنقاص أراضيه إلى أقل حد ممكن وأبدت النمسا معارضة لا تقل عن معارضته فلم يعد ثمة مفر من التخلي عن فكرة عقد المؤتمر.

خامساً: تحقيق الوحدة الإيطالية.

لم يلبث كافور خارج الحكم طويلاً إذ عاد إلى رئاسة الوزارة ففى يناير سنة ١٨٦٠ وقد مارس قبل عودته نفوذاً كبيراً على مجريات الأمور. وقد راح يسعى إلى تسوية مسألة إيطاليا وسعى عن طريق المفاوضات السرية مع نابليون، وكان قد طلب بادئ الأمر بساقوى ونيس ثمناً لتحالفه مع سردينيا ولكنه لم يعد إلى المطالبة بسداد هذه الثمن لأنه لم يف بنصيبه من الصفقة. فإذا آلت دوقيات الوسط إلى فيكتور عمانويل حق له أن يفعل ذلك ورغم أن التنازل عن ساقوى ونيس يعد ضربة مروعة لمشاعر الإيطاليين فقد استقر رأى كافور على ضرورة إتمامه وتم الاتفاق على اتباع طريقة نابليون المفضلة وذلك بإجراء استفتاءات فى كل من إيطاليا وفرنسا.

وقد فازت الوحدة مع مملكة فيكتور عمانويل بأغلبية هائلة فى تسكانيا وبما يشبه الإجماع فى سائر الجهات ورغم أن اسم المملكة الرسمى كان لا يزال "سردينا" فقد باتت تعرف باسم "إيطاليا" وأظهرت تصميمًا على إثبات جدارتها بهذا الاسم ثم جاء دور التصويت فى ساقوى ونيس. ففاز مبدأ الانضمام إلى فرنسا فوزاً كاملاً إلى حد يبعث على الريبة، إذ أعلنت ساقوى بأغلبية ١٣٠,٥٣٨ صوتاً ضد ٢٣٥ فقط ونيس بأغلبية ٢٤,٤٤٨ ضد ١٦٠ فقط ورغبتها فى الانضمام للإمبراطورية النمساوية للفرنسية فبدأ انتصار نابليون فى تلك اللحظة أعظم من انتصار كافور، ولكنه فقد فى الواقع امتنان الإيطاليين الذين باتوا يشعرون أنه تقاضى الثمن، وبأله من ثمن جزاء الخدمات التى أداها. وقد اتسم تنفيذ حركة اندماج أقاليم إيطاليا الوسطى فى إيطاليا المتحدة بالهدوء وضبط النفس والوقار رغم الحماسة فى كل مكان فبدأ أن الطبع السياسى للجمهورية الرومانية القديمة قد عادت فى إيطاليا الجديدة التى أنشأها فيكتور عمانويل وكافور.

فقد فازت هذه السلسلة العجيبة من الأحداث لإيطاليا المتحدة بقاعدة راسخة في شمال شبه الجزيرة ووسطها ولكن هذه القاعدة لم تكن تمثل إلا ما يزيد قليلاً على نصف شبه الجزيرة كلها وبقي أن تضم كل من البندقية وروما ومملكة نابولي إلى أراضي إيطاليا الحرة حتى يتم تحقيق حلم الوحدة القومية المنشودة. كان البابا بيوس التاسع قد تخطى عن كل أثر من آثار ميوله التحررية السابقة وبات يطلق الآن على الاتجاهات للتحررية القومية والديمقراطية كلمة "ثورة" ويعتبرها خطراً على الكاثوليكية كخطر الإسلام في العصور الوسطى ولكن أهالي الولايات البابوية كانوا مترمتين، وقد أبدى جانب كبير منهم عطفهم على الآراء التي انتصرت في الشمال. أما في نابولي فقد ارتقى العرش فرنسيس الثاني في سنة ١٨٥٩ ولم يكن طاغية فاسياً مجرداً من كل عطف على الآراء الجديدة، ولكنه ورث مهمة تستعصي في أغلب الظن على أي حاكم مهما تكن قدرته ومن العسير علينا بصفة خاصة أن نفهم ظروف مملكة نابولي وصقلية، فئمة فوارق كبرى في الطباع بين الأهالي هناك ولقراهم في شمال أوروبا. فجمهرة الشعب في الجنوب كانوا من الأميين غير المتعلمين الذين لم يبنوا إلا أقل الاهتمام بالثورة السياسية التي تحتاج للبلاد - وسلطان الكنيسة على النفوس كان عظيماً جداً، فكان الأهالي متعلقين برسومها وعقائدها تعلقاً صادقاً وإن لم يكن هناك وعي، وكذا الجمعيات السرية ولاسيما جمعية كامورا الشهيرة - كانت مصدر خطر دائم يعرقل إقامة مجتمع يحترم القانون وكان أحد وزراء الملك الرئيسيين على اتصال وثيق بتلك الجمعية فجاء لتحيازه إلى صف الغزاة عاملاً حاسماً في الصراع - على أن قطاع من السكان كان لا يقل في حماسه للحرية الإيطالية عن سكان لومبارديا وتوسكانا ومهما يكن من أمر فإن تفسير للصقليين للحرية والوحدة ظل رديحاً من لئزمن أمراً بعيداً عن الموضوع كل البعد فلم يكن مؤكداً حال إنهم مبرضون بضياغ استقلال نابولي وصقلية وانماجها في مملكة مريدينيا، حتى لو اتخذت الأخيرة لنفسها اسم

إيطاليا فقد كان ثمة حزب قوى يرغب فى قيام شكل من أشكال الاستقلال الذاتى. وقد أصبح التآمر والتمرد سمتين ثابتتين من سمات الموقف فى تلك المملكة الجنوبية، وقد شجعهما أياً تشجيع نجاح الوطنيين فى الشمال. وكان الملك فرنسيس مدركاً للخطر المحقق به، فراح يفكر فى إمكان إجراء إصلاحات ترضى المشاعر القومية لشعبه، ولكن غاريبالدى سبق بالهبوط فى صقلية قبل أن يتخذ فرنسيس أية خطوة جديدة فى هذا السبيل.

وبهبوطه بدأت أعظم وأنجح مغامرة شاهدها أوروبا فى القرن التاسع عشر. وقد استحوذ غاريبالدى على أنظار أوروبا كلها ومازال يستأثر باهتمام كل من يقر النظامية وحماسته النبيلة لقضية إيطاليا وببساطة طبعه وسمو خلقه كل هذه انطبع على أحداث تلك السنوات بنفس الوضوح الذى انطبع به قصوره السياسى وجهله بالكثير من القوى التى كانت تهيمن على العالم الأوروبى فى ذلك الزمان وكان على صلة ضعيفة بماتزىنى الذى رأى فى هذه الحركات الجنوبية فرصة لإقامة إيطاليا الحرة المتحدة على أساس مختلف ذلك الأساس الملكى الدستورى الذى انتصر فى الشمال فقد كان ماتزىنى يأمل فى رؤية "الله والشعب" ترتفع فى مواجهة راية إيطاليا وفيكتور عمانويل، ويحلم بإنشاء نظام جمهورى أو على الأقل يداية لذلك النظام فى الجنوب. ولما تحقق النصر للوحدة الإيطالية جاءت فى صورة بعيدة كل البعد عن تلك التى كان يتشدها ماتزىنى حتى أنه أعلن أن عينه لن تقر بعد اليوم فى إيطاليا، فقد قتلت تلك البلاد روحى بلزدرتها لكل المثل العليا" ولقد اجتنب سيف غاريبالدى المسقول أنظار جميعاً فلم يكن أحد يذكر فى تلك الأونة الأهمية البالغة للملك كافور وحكومة مملكة سردينيا (كان هذا لا يزال اسمها الرسمى) على أن انضمام نابولى وصقلية جاء ثمرة لجهود كافور مثلما جاء ثمرة لجهود غاريبالدى. فقد علم كافور بأمره قبل وقوعه وذكر لغاريبالدى أنه "عندما يكن الأمر مشروط من هذا القبيل فإن أحداً لن يسبق الكونت كافور إليها مهما تكن جسامتها" ولم يكن غاريبالدى يرتاح قط إلى

العمل من كافور، بل كان يبعضه ويرتاب فيه كل الريبة ولكن ضرورة الحصول على تأييده قد توصلت في كل فصل من فصول الرواية المجيدة وقد منحه كافور هذا التأييد بشجاعة دون أن يشعر في ذلك بأى حرج لم يعرف عن الدبلوماسية أنها استخدمت الألفاظ المزوجة المعانى وأنصاف الحقائق بل الأكاذيب الصريحة بصورة أبرع من تلك التى استخدمها كافور. إن وحدة إيطاليا التى ظلما حلم بها دافنى قد تحققت ولكنها أنجزت ولا سيما فى طورها الأخير بروح ميكافيللى.

وفى ٥ مايو سنة ١٨٦٠ غادر غاريبالدى ميناء جنوة بسفيتينين و ١١٣٦ متطوعاً وزعت عليهم أثناء الرحلة القمصان الحمراء التى قدر لها بطريق الصدفة أن تتأكل كل تلك الشهرة الذائعة فى أوروبا وفى ١١ مايو نزل مع رجاله إلى النهر فى ماسينا. ولم تكن هذه العصبة الصغيرة على كفاءة بطبيعة الحال لمنازلة الحاميات الملكية فى صقلية، فأضحى كل شئ متوقفاً على نوع التأثير الذى يحدثه غاريبالدى على مخيلة الصقليين ولهذا لم يعد ثمة جدوى للتبصر والحذر وإنما أصبحت الشجاعة المتهورة لأسمى مراتب الحكمة، تلك الشجاعة المتهورة التى كان غاريبالدى يتمتع منها بأوفر نصيب شرع على الفور بالزحف على بالرمو، التى كانت المقر الرئيسى لحكومة نابولى، ولعل فى النصر العجيب الذى أحرزه خارج بالرمو واستيلائه بعد ذلك على الميناء نفسها، إنما يرجع إلى براعة قيادته وشجاعة رجاله وتأييد كل الصقليين، كما يرجع إلى شئ من حسن الحظ والتوفيق العجيب. وقد حدد هذا النصر الأول مصير القتال فى صقلية وسرعان ما لقي الملك فرنسيس نفسه بلا أعوان خارج حصن مسينا ولكن غاريبالدى لم يلبث أن وطد العزم على تسديد ضربة أجراً ولشد جسارة، وذلك أن أحداث صقلية أثارت حركات مشابهة فى نابولى وراحوا هناك ينادون غاريبالدى العون.

أما فيكتور عمانويل فقد نهاه عن اجتياز المضيق وإن أوحى له فى الوقت نفسه بالمعارات التى يستخمنها، لرفض أوامره نزل غاريبالدى فى أقصى الطرف الجنوبى لشبه الجزيرة ومن هناك زحف على نابولى ماراً بمناطق مهياة بطبيعتها للمقاومة دون أن يصادف فيها أدنى مقاومة، لقد خان فرنسيس الكثير من وزرائه وجنوده ولم يبق على الولاء الصادق له أحد تقريباً. فما كان منه إلا أن غادر نابولى قاصداً جليتا فى ٦ سبتمبر فدخلها غاريبالدى فى اليوم التالى وبلغت حماسة الشعب حد الهوس إذ كان انتصار المحرر دى القميص الأحمر خارقاً حقاً. وقد تقبله فى تواضع جم وبساطة عظيمة. أما نهاية القصة فتختلف اختلافاً بيناً عن بدايتها فقد حل تول كل تلك الشهرة الذائعة فى أوروبا وفى ١١ مايو نزل مع رجاله إلى البر فى ماسينا. ولم تكن هذه العصبة الصغيرة على كفاءة بطبيعة الحال لمنازلة الحاميات الملكية فى صقلية، فأضحى كل شئ متوقفاً على نوع التأثير الذى يحدثه غاريبالدى على مخيلة الصقليين ولهذا لم يعد ثمة جدوى للتبصر والحذر وإنما أصبحت الشجاعة المتهورة لأسمى مراتب الحكمة، تلك الشجاعة المتهورة التى كان غاريبالدى يتمتع منها بأوفر نصيب شرع على الفور الزحف على بالرمو، التى كانت المقر الرئيسى لحكومة نابولى، ولعل فى النصر العجيب الذى أحرزه خارج بالرمو واستيلائه بعد ذلك على الميناء نفسه، إنما يرجع إلى براعة قيادته وشجاعة رجاله وتأييد كل الصقليين وما أبداه لا تزال قائد حامية بالرمو من ضعف مزو، كما يرجع إلى شئ من حسن الحظ والتوفيق العجيب. وقد حدد هذا النصر الأول مصير القتال فى صقلية وسرعان ما لقي الملك فرنسيس نفسه بلا أعوان خارج حصن مسينا ولكن غاريبالدى لم يلبث أن وطد العزم على تشديد ضربة أجراً وأشد جسارة، وذلك أن أحداث صقلية أثارت حركات مشابهة فى نابولى وراح الميونيون هناك يناشدون غاريبالدى العون.

أما فيكتور عمانويل فقد نهاه عن اجتياز المضيق وإن أوحى له في الوقت نفسه بالعبارات التي يستخدمها، لرفض أوامره نزل غاريبالدي في أقصى الطرف الجنوبي لشبه الجزيرة ومن هناك زحف على نابولي ماراً بمناطق مهياة بطبيعتها للمقاومة دون أن يصادف فيها أدنى مقاومة، لقد خان فرنسيس الكثير من وزرائه وجنوده ولم يبق على الولاء الصادق له أحد تقريباً. فما كان منه إلا أن غادر نابولي قاصداً جليتا في ٦ سبتمبر فدخلها غاريبالدي في اليوم التالي وبلغت حماسة الشعب حد الهوس إذ كان انتصار المحرر ذو القميص الأحمر خارقاً حقاً. وقد تقبله في تواضع جم وبساطة عظيمة. أما نهاية القصة فتختلف اختلافاً بيناً عن بدايتها فقد حل الدبلوماسي محل الجندي مما يمنعا من مواصلة سردها على أنها مجرد ملحمة من ملحم البطولة.

لقد نتج كافور ما حدث في صقلية ونابولي بمزيد من الغبطة والقلق فلذلك كان سقوط عرش الملكة البوربونى قد أدخل السرور إلى قلبه فإنه كان حريصاً كل الحرص على تباين الوضع الجديد الذى سيحل محل ذلك العرش حقاً إن غاريبالدي ما يرحل أعلن أنه إنما يعمل باسم إيطاليا وفيكتور عمانويل ولكن تفسيره العلمى لهذا الشعار لم يكن قطعاً بحال فقد رفض أن يعلن على الفور انضمام صقلية إلى مملكة سردينيا ولعله كان ثمة اعتبارات عسكرية بررت ذلك.

ومهما يكن من أمر فإن المستقبل لم يكن قد اتضح بعد وبصورة مؤكدة فماتزيني وأتباعه كانوا يعملون من أجل إقناعه من أجل إقامة جمهورية. وثمة حزب قوى كان يرغب فى منح نابولى وصقلية مركزاً مستقلاً نوعاً من داخل إيطاليا الحرة المتحدة وقد ظل هناك بعض الاحتمال فى أن يسترد أنصار الملكية البوربونى قواهم، وقد ظل الملك فرنسيس صامداً فى جليقا وأخذت خيبة الأمل التى لم يكن ثمة مفر من أن تأتى فى أعقاب

الحرية تمده ببعض التأييد ولم يكن كافور يثق بقدرة غاريبالدى الذهنية على معالجة الموقف، فبدأ له أن أن الأوان قد أن لكى يأخذ دوراً صريحاً فى الرواية التى ما يروح يمارس بها نفوذاً بالغ الأهمية وأن يكن مستقراً. كما رأى أن الفرصة ليست متاحة فقط لإنجاز تسوية مستقبل نابولى وإنما ليصيف أيضاً إلى أراضى إيطاليا جانباً على الأقل من الأراضى البابوية التى طالما تعطلت إليه الأبصار.

وقد أحس بيوس التاسع بالخطر الداهم، إذ أن بولدر للثورة كانت قد بدأت فى آل "مارس" وفى لومبريا وكانت الحكومة البابوية قد أخفقت تماماً فى كسب تأييد الأهالى منذ أحدث ١٨٤٩، إلا أن الجيش البابوى كان قد زيد عدداً وأدخلت عليه تحسينات كبيرة وكان يتألف من رجال جاموا من بلاد مختلفة ولا سيما فرنسا وإيرلنده وبلجيكا وكان يقودهم الجنرال موريسير الذى كان قد لبى بلاء حسناً فى خدمة الجيش الفرنسى.

ثم أن الحكومة البابوية كانت تحظى بالاعتراف العام بوصفها جزءاً من النظام الدولى فى أوروبا فكان من العسير إيجاد مبرر مقبول لمهاجمتها. ومهما يكن من أمر فقد أعلن كافور فى رسالة وجهها إلى بيوس التاسع أن ملك سردينيا يجد لزماً عليه "من أجل الإنسانية أن يمنع قوات البابوية من إخماد الحركات الشعبية فى أوروبا بالقوة".

وبهذه الذريعة دخل الجيش الإيطالى للولايات البابوية حيث دمر الجيش البابوى فى كاستلفيداردو بعد قتال مشرف لقوات الجنرال لامورسير. ثم وصلت قوات فيكتور عمانويل للزحف إلى أراضى نابولى حيث آلت إليها السلطة التى ظل يمارسها حتى ذلك الحين غاريبالدى بوصفه ديكتاتور على البلاد، وقد أعلن غاريبالدى الأمر أنه لا يثق بكافور وأنه يعلن الانضمام إلى مملكة فيكتور عمانويل حتى ضم "روما" وبدأ ثمة خاسر وقوع صدام بين القمصان الحمر والقوات النظامية. ولكن هذا الخطر لم يلبث أن تبدد وقد

لرغم الملك فرنسيس على التخلي عن جامبينا والانسحاب إلى روما وقابل غاريبالدي فيكتور عمانويل فشكره الأخير بحرارة على كل ما فعله بدي أنه رفض كل جزاء مظهرًا بذلك نكرانا للذات وكان أن يكون منقطع النظير وأثر الأنزواء في بيته بجزيرة كابريرا ثم أجرى الاستفتاء في نابولي وصقلية والأراضي البابوية التي ضمنت مؤخرًا، فأعلن الأهالي بالأغلبية الساحقة المألوفة رغبتهم في الانضمام فورًا إلى مملكة فيكتور عمانويل الدستورية.

وأجتمع أول برلمان إيطالي في تورينو في فبراير سنة ١٨٦١ وفي مارس صدر مرسوم دستوري جديد يتألف من مادة واحدة:-

"يتخذ فيكتور عمانويل الثاني لنفسه ولحلفائه من بعده لقب ملك إيطاليا".

الفصل السادس

الوحدة الألمانية

أولاً: طبيعة الوحدة الألمانية

ثانياً: ظهور بسمارك وأهدافه

ثالثاً: قضية شلزيغ وهولشتاين

رابعاً: الحرب النمساوية البروسية

خامساً: الحرب الفرنسية البروسية

سادساً: معاهدة فرانكفورت

الفصل السادس

الوحدة الألمانية

أولاً: طبيعة الوحدة الألمانية

قلنا حين تحدثنا عن الوحدة الإيطالية إن مؤتمر فيينا قد مساندته روح مترنيخ الاستبدادية الرجعية وبنفس هذه الروح عالج المشكلة الألمانية وبشكل أبعد ما يكون عن روح العدالة والحرية، إذ فرض هذا المؤتمر حين عرضت أمامه هذه المشكلة إنشاء لاتحاد جرمانى تشترك فيه جميع الدول الألمانية أو المقاطعات الألمانية الخاضعة لحكومات غير جرمانية. وقد ضم هذا الاتحاد الإمبراطورية النمساوية أيضاً وتم ذلك بفضل مساعى مترنيخ الذى شاء أن يضع الاتحاد الجديد تحت سيطرة للنمسا ليقضى على كل محاولة لجعل بروسيا تتزعم الاتحاد الألمانى. وإعترف مؤتمر فيينا بأن رئيس الاتحاد الدائم هو إمبراطور النمسا. أما أهم دول الاتحاد فكانت النمسا ثم بروسيا وبافاريا، وسكسونيا وورتمبرج وقد تم الاتفاق على أن ينشأ مجلس للاتحاد تمثل فيه جميع الدول ويدعى (دايت) وكان مركزه الدائم فى مدينة فرانكفورت. أما مهمة هذا المجلس فكانت اللبت فى الخلافات التى قد تنشأ بين دول الاتحاد وتقرير الأمور التى تهم الجميع.

ولكن الواقع أن هذا الاتحاد كان عديم الفعالية ضعيف النفوذ. ذلك أن إحدى مواد دستوره كانت تفرض الإجماع لتقرير الأمور المهمة. وبذا يمكن اعتباره عاجزاً عن القيام بأى عمل مهما كان، إذ ليس من المعقول أن يحصل إجماع بين ٣٧ دولة على أمر ما بالنظر لما بينها من تباين فى النزعات والميول والمصالح؛ يضاف إلى ذلك قرارات الاتحاد لم يكن لها مفعول تنفيذى إذ أنها كانت تصدر بشكل توصيات لعدم وجود قوة منفذة. أما فى الواقع فإن القرارات كانت تتخذ صفة الإلزام إذا كانت النمسا وبروسيا تريدان ذلك نظراً لما للدولتين من قوة ونفوذ لدى بقية الدول الألمانية. ولكن قلما

حصل اتفاق بين الدولتين المذكورتين على أمر من الأمور. إذ أن النظرة الأساسية لكل منهما إلى الاتحاد كانت مختلفة.

فالنمسا كانت تريد المحافظة على الاتحاد بأي ثمن لأسباب كثيرة فهو أولاً يؤمن لها السيطرة والزعامة على العالم الجرمانى. ثم أن بقاء الاتحاد يلزم بروسيا ولو بصورة ضئيلة وشكلية بتغيير سياستها، وبضاف إلى ذلك أن النمسا كانت ترى فى بقاء الاتحاد بشكله الحاضر حاجزاً أمام تزعم بروسيا للعالم الجرمانى وتقردها بتحقيق الوحدة الألمانية التى كانت أشد ما نخشاه النمسا، أما فيما يتعلق ببروسيا فإنها كانت ترغب فى تحطيم ذلك القيد الذى طوقها به مؤتمر فيينا والاطلاق فى سياسة قومية مستقلة. كما كانت ترى بقاء الاتحاد للسيطرة النمساوية على الوطن الألمانى وبالتالي بقاء بروسيا رغم قوتها.

يضاف إلى هذه الأمور التى تفرق بين بروسيا والنمسا قضية أساسية مهمة. وهى أن بروسيا كانت ترى نفسها أكبر وأقوى دول ألمانيا ولذا فإنها كانت تشعر بالتزامات تجاه القضية الألمانية إذ كانت تشعر بأن عليها وحدها يقع عبء تحقيق الوحدة. أما النمسا فإنها بالعكس من ذلك كانت ترى أن قيام الوحدة الألمانية يهدد الإمبراطورية للنمساوية بشكل جنى. ذلك أن الوحدة تعنى قيام دولة ألمانية تضم تحت لوائها ٢٠٪ من سكان النمسا ذوى الأصل الجرمانى. وهذا يعنى إثارة بقية الشعوب النمساوية التى كانت تطالب بسيادتها واستقلالها.

لكل هذه الأسباب السالفة الذكر مع خطر زوال الزعامة النمساوية فى أوروبا الوسطى إذا ما قامت فيها دولة ألمانية فتية قوية جعل النمسا لا تريد سماع فكرة الوحدة الألمانية وكان من المنتظر نجاح المساعى النمساوية لولا أن الظروف أوجدت فى ذلك الوقت فى بروسيا رجلاً قويا يعرف ما يريد ويعرف كيف يصل إلى ما يريد وأعنى به بسمارك هذا الرجل الذى جعل

الذى جعل المسماعى الرجعية النمساوية تبو بالفشل وسار بالشعب الألماني بقوة وثبات نحو الوحدة التامة.

ثانياً: ظهور بسمارك وأهدافه.

ولد فى سنة ١٨١٥ فى براند بروج البروسية وكان ينتمى إلى عائلة بروسية عريقة فى أرستوقراطيتها؛ محافظة على التقاليد العسكرية وعلى ولائها للعرش البروسى (تلقى دروسه فى برلين) ثم دخل العُدلية وعمل فيها فترة وجيزة، عاد بعدها إلى بلده ليمارس العمل فى لأرضى عائلته الواسعة. وبقي كذلك حتى سنة ١٨٤٩ حين انتخبه سكان المقاطعة ممثلاً لهم فى المجلس النيابى حيث قام بواجبه خير قيام لما أُوتى من موهبة خطابية وحنة قوية بليغة. ثم عين بعد ذلك ممثلاً لبلاده فى فرانكفورت أى فى مجلس الاتحاد. وكان صاحب شخصية قوية استبدادية لدرجة تجعله يكره الشعب ولا يؤمن بحقه فى الإشتراك بالحكم. هذه الصفات جعلت الملك يعينه بعد ذلك سفيراً فى روسيا ثم فى باريس وقد بقى فى فرنسا حتى سنة ١٨٦٢ حين ترأس الوزارة للبروسية.

ففى هذه السنة نشب خلاف بين الملك والبرلمان سببه رفض النواب الموافقة على اعتمادات عسكرية كبيرة طلبها العرش. وقد تأزمت الحال لدرجة أن الملك وضع كتاب استقالته. ولكن بسمارك حال دون ذلك وأخذ على عاتقه تحقيق رغبته. وقد تمكن من تجاوز معارضة المجلس وأخذ بعد ذلك ينظم الجيش والإدارة بما يكفل له تنفيذ أهدافه وغاياته.

وقد جاء بسمارك إلى الحكم وهو يحمل برنامجاً واسعاً يسعى لتحقيقه بطريقة مدروسة علمية. كان يرى أن هدف كل حكومة بروسية يجب أن يكون تحقيق الوحدة الألمانية إذا كان يعتقد كما سبق القول أن زعامة بروسيا فى ألمانيا تفرض عليها القيام بأعباء الوحدة. وإذا لم تقم بروسيا بذلك فإن هذا يعنى أن الوحدة لن تتحقق، وكان بسمارك يرى أنه يوجد هنالك

خصمان للوحدة يجب قهرهما هما النمسا وفرنسا. ولذا فإنه أخذ يعد بروسيا لخوض حربين متتابعين ضد النمسا والثانية ضد فرنسا.

ثالثاً: قضية شلزويج وهلسنباين

مات فردريك السابع، ملك الدانمارك في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٦٣، وترك من ورائه غرش دوقيتي شلزويج وهلسنباين تحيط به المشاكل من كل ناحية، وتهدهد الأخطار السياسية التي يمكن أن تتمخض عن حرب يتسع مجالها. كانت مساحة الدانمارك عقب تسوية فيينا في ١٨١٥ واسعة تمتد حتى ضواحي هامبورج Hamburg ويكفي أن نعرف أن مدينة "التونا Altona" إحدى مدن تلك الضواحي - كانت دانماركية، وبذلك كان سلطان ملك الدانمارك يغطي ثلاثة أقاليم مختلفة:-

١- الجزء الشمالي من شبه جزيرة "جتلند Jutland (الدانمارك) وسكانه من الدنماركيين.

٢- الجزء الجنوبي الأقصى من جتلند الممتد من نهر الألب إلى جدول "إيدر Eider" وتقع فيه هلسنباين وسكانها من الألمان، وبها ثغر من أهم ثغور بحر البلطيق وهو ثغر "كيل Kiel".

٣- دوقية شلزويج ويتوسط موقعها بين الإقليمين السابقين وسكانها خليط من الألمان والدانماركيين.

كانت إحدى الدوقيتين وهي هلسنباين عضواً في الاتحاد الألماني، وبذلك أصبح ملك الدانمارك عضواً في هذا الاتحاد، بينما كانت دوقية شلزويج خارج هذا الاتحاد. وعلى الرغم من هذا كان مواطني الدوقيتين يعتبرونها في وحدة تامة. وكانت قوانين الوراثة في الجزء الشمالي (الدانمارك) تختلف عما كان يتأطرها في الدوقيتين، ففي الدانمارك كان للنساء

الحق في تولي العرش على حين لم يكن ذلك ممكناً في الدوقيتين. ومن هنا تبدأ المشاكل ففريدريك السابع ملك الدانمارك لم يترك من السلف من يخلفه على العرش، وبات عرشه وعرش الدوقيتين مصدراً للمشاكل. وبات الألمان يتطلعون إلى استقلالهما بالانفصال عن الدانمارك، وتولية "دوق" اجستبرج على عرش الدوقيتين. وقد ثار الألمان في الدوقيتين عام ١٨٤٨ على الحكم الدانماركي، وأيدهم في ذلك متطوعون من الألمان كما أيدهم ملك بروسيا بعض الوقت، وتولى دوق "اجستبرج" عرش الدوقيتين غير أنه لم يلبث في الحكم طويلاً، بل اضطر إلى التنازل عن العرش والفرار منها حين تخلى عنه تأييد ملك بروسيا.

وهنا تتدخل دول أوروبا التي يهمها الأمر ويلتقي ممثلوها في لندن ويقررون بقاء الدوقيتين مع الدانمارك في وحدة حكومية تامة، ويقر الاتفاق كل من النمسا وبروسيا. ويمتنع الاتحاد الألماني عن التوقيع عليها. ويسعى دوق اجستبرج إلى ملك الدانمارك فيتعهد له بانسحابه من الأمر وعدم التدخل في شؤون الدوقيتين. ولم يلتفت بسمارك إلى رغبة الألمان في الدوقيتين حين أرادوا التخلص من الدانمارك والحصول على الاستقلال التام، ذلك لأنه كان مشغولاً بتوسيع رقعة بروسيا فطمع في ضم الدوقيتين إليها، ولم يكن ذلك مشروعاً أو ممكناً إلا عن طريق الحرب. وقد منحت هذه الفرصة عند موت ملك الدانمارك فريدريك السابع في عام ١٨٦٣.

ويظهر في الاتفاق المياسي شبح جديد وهو ابن دوق اجستبرج فيطالب بعرش الدوقيتين، ويتהל لذلك سكان الدوقيتين ويرحبون بتوليته دوق اجستبرج عليهما. ولم يكن يجول بخاطره يومئذ أن يضمهما إلى أملاكه على حين كان بسمارك يخفي عنه رغبته في ضمهما. ولا غرابة في ذلك، فهكذا كان بسمارك يرى دائماً من المصلحة أن يخفي نواياه السياسية، وخاصة عندما يرى أن كشفها قد يعرقل تحقيق أمانيه. وقد قصد من كتم نواياه نحو

الدوقيتين المذكورتين خشية أن يعلن ذلك ولي عهد بروسيا الذي كان صديقا للمطالب بعرشهما، وتعنى دوق اجستبرج.

وتقول زيتب راشد ولو استطعنا أن نكشف الغطاء عما كان يتف في سبيل ضم هاتين الدوقيتين لبروسيا لتبين لنا مقدار ما كان لبسمارك من مواهب سياسية وعزيمة جبارة تتضاءل أمامها الصعاب والعقبات، فإنگلترا كانت شديدة الحرص على مصالحها في بحر البطلق، وكانت من أجل ذلك تتف إلى جانب الدانمارك، وكان رئيس وزرائها بالمروستون شديد الحرص على معاهدة لندن في عام ١٨٥٢، فأخذ رئيس وزرائها يحاول إشراك الإمبراطور نابليون الثالث في المحافظة على معاهدة لندن ولكن أمر ذلك لم يكن بالهين اليسير، فنابليون الثالث لم يكن قد نسي بعد موقف إنجلترا منه حين دعا إلى مؤتمر للاتفاق على تأييد ثورة البولنديين في عام ١٨٦٣. كما أن نابليون كان يعتبر نفسه من أنصار الحرية، وحماة الديمقراطية. وكان يرى من أجل ذلك أن يضم شلزويج إلى الدانمارك نظرا لأن غالبية سكانها من الدانماركيين، ولأن تترك هلشتين للألمان، وكان بسمارك قد أوهمه برغبته في ضم شمال شلزويج للدانمارك.

ومن العقبات التي كانت تقوم في سبيله يومئذ الدايث الألمانى الذى كان يرى أن الواجب يقتضى احتلال دوقية هلشتين عسكريا بعد أن يقرر اجستبرج على عرشها. وخشى بسمارك عواقب ذلك فأخذ يفكر فى القضاء عليه قبل أن يولد؛ ورأى أن أمر ذلك لن يتم له دون الاستعانة بالنمسا، ففعل وهذا أخطأت النمسا فى قبول من عرض عليها، فهو فى الواقع قد قرر بها حين أوهمه برغبته فى فصل الدوقيتين عن الدانمارك وتوحيدها تحت إمارة دوق اوجستبرج. وهكذا تم له ما أريد من إحباط مشروع الدايث الألمانى.

وينجح بسمارك فى خديعة النمسا والتغريز بها فتشاركه بجيوشها فى الهجوم على الدانمارك وتتقدم جيوش الدولتين بروسيا والنمسا، فتعبر حدود

شلزويج ويقاوم الدانماركيون بعد أن خدعهم بسمارك فأشاع بين صفوفهم أن إنجلترا ستعاونهم تنفيذاً لقرارات معاهدة لندن عام ١٨٥٣، وكان بسمارك يريد أن يظهر المهتمين بالأمر على أنه لم يأخذ هذه الأقاليم إلا بجهود الجيوش المشتركة النمساوية البروسية وعندما ارتفع صوت إنجلترا احتجاجاً بمذكرة معاهدة لندن سنة ١٨٥٣ ووجوب احترامها، طالبت الدولتان المحاربتان بانفصال الدوقيتين عن الدانمارك وتوحيدهما تحت إدارة دوق أوجستبرج ولم يكن بسمارك مخلصاً في مطالبه هذه وإنما اقتضاه الموقف أن يشارك النمسا في هذه الرغبة.

ولما كانت إنجلترا غير مستعدة للحرب فإنها لم تجرؤ على التدخل؛ فنظر ملك الدانمارك فلم يجد إلى جانبه أحد فاسقط في يده، ولم ير أمامه غير التنازل عن الدوقيتين لإمبراطور النمسا وملك بروسيا. رضيت الدولتان بذلك على أن يكون حكم الدوقيتين شركة بينهما. ولكن ظهر أن النمسا لم تكن راغبة في الحكم المباشر فاقترحت على بروسيا أن يترك الحكم لدوق أوجستبرج. ولم يقبل بسمارك ما عرضته النمسا فتخرج الموقف بين الدولتين وازداد تحرجاً بعد أن احتل بسمارك ثغر كييل Kiel وجعله من ثغور بروسيا. وأعلن فون رون على أعضاء البرلمان البروسي أن بروسيا لن تتنازل عن هذا الثغر بحال من الأحوال. وطلب إلى النمسا أن توافق على ما يراه حرمان دوق أوجستبرج من حكم الدوقيتين فلما رفضت اشتد لومه عليها متهماً إياها بمخالفة ما اتفقا عليه.

ويتأزم الموقف بين النمسا وبروسيا فتتوالى المساعي، وتستمر المفاوضات، ثم تنتهي بعقد اتفاقية "جاستين" Gastein في ٤ أغسطس من عام ١٨٦٥، وبمقتضاها ينتهي أمر الحكم المشترك، فيؤول حكم هلسينين للنمسا وحكم شلزويج لبروسيا، وابتاع ملك بروسيا من إمبراطورية النمسا الدوقية الصغيرة المعروفة بلونبرج كما تم الاتفاق بين الدولتين على أن تتولى

بروسيا الإشراف على قلاع كميل"، وقوبلت هذه الاتفاقية بسخط من إنجلترا والولايات الألمانية إذ وجدت في ذلك خرقاً لمعاهدة لندن التي كانت تقضى بعدم الفصل بين الدوقيتين.

بدأ بسمارك يمهّد لتحقيق مطامعه بالاتصال بفرنسا ليضمن حيادها إذا ما اشتعلت الحرب بينه وبين النمسا، فأفهم القائم بالأعمال الفرنسي في برلين 'لوفيفر' أن بروسيا لا تستطيع تحقيق مآربها من النمسا إلا إذا وقعت فرنسا إلى جانبها ووعده أن تم ذلك أن يضمن لفرنسا السيطرة على البقاع التي يتكلم أهلها اللغة الفرنسية وفي مقمعتها بلجيكا التي كان نابليون يتطلع إليها وبطمع في السيطرة عليها. وزاد على ذلك أن الإمبراطور يستطيع أن يوسع أملاكه على حساب بعض الولايات الألمانية.

ولم يكن نابليون الثالث يومئذ يرى مانعاً من أن تضم بروسيا الدوقيتين إلى أملاكها، بل كان من رايه أن تلك القضية عادلة، ويرى أن خلق اتحاد من ولايات ألمانيا الشمالية تحت زعامة بروسيا من شأنه أن يجعل اعتماد الولايات الجنوبية في ألمانيا عليه أمراً يكاد يكون محتوماً، فيتمكن بذلك من توسيع النفوذ الفرنسي في هذه المنطقة. وخال نابليون كذلك أن وقوع الحرب بين النمسا وبروسيا قد يمكنه من توسيع أملاكه على حدود فرنسا الشرقية كما وسعها بضم نيس وسافوى في عام ١٨٦٠. وتوقع نابليون كذلك - إذا ما وقعت الحرب وانتصرت فيها بروسيا - أن ترد البنتيقية إلى إيطاليا.

ولما اطمأن نابليون إلى وعود بسمارك خطر له أن يستجيب في لقاء يتم بينهما. وثم ذلك في بيارتز Biaritz في نهاية سبتمبر عام ١٨٦٥. وكان الغرض من هذا اللقاء أن يؤكد الإمبراطور لبسمارك وعده في الحياد إذا ما قامت الحرب بين بروسيا والنمسا. وقد وجد بسمارك في هذا اللقاء استعداداً من جانب الإمبراطور الذي كان مركزه قد تخرّج في فرنسا من فشل الحملة

على المكسيك ورأى بسمارك أن يرضيه بوعده شقوى مؤداه المعاونة على توسيع رقعة فرنسا.

واصل بسمارك مساعيه فيعلن في مجلس الوزراء البروسى تاريخ ٢٨ فبراير ١٨٦٦ أن الحرب بين بروسيا والنمسا واقعة لا محالة وأن بروسيا فى حاجة إلى محالفة إيطاليا. ونجح بسمارك فى توقيع المحالفة فى ٨ أبريل من نفس العام؛ وفيها تعهدت إيطاليا بأن تنضم إلى بروسيا إذا ما وقعت الحرب بينها وبين النمسا بشرط ألا تتأخر بروسيا فى إعلان الحرب بل عليها أن تعلنها فى مدى لا يجاوز ثلاثة أشهر واشترطت إيطاليا إذا ما تم انتصار بروسيا على النمسا أن تحصل على البندقية. ونجح بسمارك باتفاقه مع إيطاليا أنه سوف يشغل النمسا إذا ما قامت الحرب فى جبهتين، إحداهما فى الشمال أمام بروسيا والأخرى فى الجنوب أمام إيطاليا - واستطاع بذلك وبعد نجاحه فى محالفة كل من فرنسا وإيطاليا - أن يفرغ للاستعداد للحرب فأنم مد الخطوط الحديدية فى بروسيا وأنم إعداد الجيش البروسى للحرب.

أما روسيا فنجد منذ أن تسلم بسمارك زمام الأمور فى بروسيا بنى سياسته الخارجية على أساس قيام محور بروسيا - روسيا إذ أنه اعتبر روسيا دائماً حليفته الطبيعية وذلك لأسباب مهمة جداً، إذ أن روسيا ليس لها أى مطامع فى أوروبا الوسطى تتنافى ومصالح بروسيا فالمصالح الروسية موجودة فى البلقان والشرق حيث ليس لبروسيا أى مطامع. وهذا الواقع جعل قيام صداقة بروسية روسية أمراً طبيعياً بعد أن اتضح عدم تعارض المصالح وعلى هذا الأساس تعاونت الدولتان فى أوروبا طالما أن بسمارك كان يحكم فى بروسيا. وعندما عرضت الحرب النمساوية البروسية وجدت روسيا نفسها مسبقة لتأييد بروسيا.

رابعاً: الحرب النمساوية البروسية

وفى ليل ١٤ - ١٥ يونيو ١٨٦٦ بدأت المعارك بين بروسيا والنمسا بعد أن أعلن وفد بروميا اعتبار الاتحاد لاغياً وانسحب من المجلس.

وعندما بدأت الحرب أرسلت النمسا جيشاً مؤلفاً من ٢٣٠ ألفاً لمقابلة الجيوش البروسية وأرسلت جيشاً مؤلفاً من ١٤٠ ألفاً ليرابط فى الجنوب بانتظار الجيوش الإيطالية. وفى ٣ يوليو وقعت بين الجيشين النمساوى والبروسى معركة فاصلة هى معركة سادوا Sadowa سحق فيها الجيش النمساوى على يد بروميا وقد تم النصر قبل أن تتمكن الدول الألمانية من مساعدتها. وفى نفس الوقت كان الإيطاليون قد بدأوا زحفهم من الجنوب فوقعت بينهم وبين النمسا معركة كوستوزا Coustozza التى هزم فيها الإيطاليون رغم تفوقهم فى العدد، وقد كان لمعركة سادوا دوى هائل فى أوروبا لأنها أثبتت فى نظر الأوروبيين عظمة الجيش البروسى وحسن تنظيمه وتدريبه كما أثبتت أن بروسيا قد أصبحت دولة كبرى يجب أن يحسب لها فى ميزان القوى فى أوروبا. وقد كان أثر هذه المعركة أقوى ما يكون فى فرنسا. فقد أدرك الجميع أن النصر البروسى تهديد مباشر للسلامة الفرنسية وأن الموقف الذى اتخذته حكومة الإمبراطورية الفرنسية قبل الحرب والذى اتمم بالحياد إن لم يكن بالتأييد الفعلى لموقف بروسيا كان بمثابة خطأ شنيع. وعلى هذا الأساس وجدت فرنسا نفسها مجبرة على القيام بدور الوسيط بين الطرفين وقد قامت بدور الوساطة هذا بناء على طلب النمسا. وبصورة خاصة لكى تمنع بروسيا من قطف ثمار انتصاراتها العسكرية بشكل كامل. قبلت بروسيا ذلك على مضض ولكى يكون لهذه الوساطة فعاليتها كان يجب أن تقرن بعمل أو باستعداد عسكرى كما يريد وزير الخارجية الفرنسى. وخوف نابليون وتردده وعجزه، كل ذلك جعل الوساطة سلمية مما أفسدها وجعلها عديمة الجدوى والفعالية.

وأخيراً تم الاتفاق في مجلس الوزراء الفرنسي على عرض الشروط التالية:-

- ١- المحافظة على سلامة الأراضي النمساوية عدا البندقية.
- ٢- حل الاتحاد الجرمانى الذى كانت تتمسك به النمسا.
- ٣- الاعتراف لبروسيا بحق إنشاء اتحاد شمالي الراين.
- ٤- الدول الواقعة جنوبى النهر تشكل اتحاداً تحت النفوذ الفرنسى.
- ٥- إعطاء للدوقيتين لبروسيا.

وقد قبل بسمارك بهذه الشروط لأنه كان لا يريد إذلال النمسا بينما كان الملك والعسكريين يودون تحقيق الاتحاد والتوسع على حساب المناطق النمساوية. ولكن بسمارك تمكن من إقناعهم. ذلك أن سياسة بسمارك كانت تهدف لتحقيق الوحدة الألمانية وليس إذلال النمسا والقضاء عليها. ولخيراً تم الصلح على هذا الأساس سنة ١٨٦٧ بين النمسا وبروسيا، وفى ١٢ أغسطس عقدت إيطاليا معاهدة الصلح مع النمسا، على أساس أن تتنازل هذه لفرنسا عن البندقية وتهديها بدورها لإيطاليا.

وبموجب هذه المعاهدات تكون ألمانيا قد خطت خطوات واسعة نحو الاتحاد إذ أصبحت مفسدة إلى ثلاثة مناطق. اتحاد الراين وتزعمه بروسيا، اتحاد جنوبى الراين حيث كان للنفوذ الفرنسى أثر لا بأس به وأخيراً قسم تسيطر عليه النمسا. وهكذا تمكن بسمارك من أن يجعل مقاومة النمسا للوحدة عديم الجدوى كما أنه سار شوطاً بعيداً فى طريق الوحدة بأن أزال الاتحاد الجرمانى من عالم الوجود.

أما الأثر فى فرنسا لقد شعر الفرنسيون منذ أيام معركة سلاوا أن الخطر بات يهددهم بشكل قوى وأدركوا أن كل نصر تحرز به بروسيا يعتبر بحق ضربة قوية توجه إلى فرنسا، ومما زاد فى نفمة الفرنسيين أنه كان

بإمكان نابليون أن يساوم عندما قام بوساطته فيحقق لفرنسا بذلك بعض الأرباح ولكنه اكتفى بأن أخذ اللبتنقية ليهديها لإيطاليا. وتجاه ثورة الرأي العام الفرنسي رأى نابليون الثالث نفسه مجبراً على إحراز بعض المكاسب للفرنسيين ولكنه نسي أن الوقت قد فاتته وأن بروسيا التي صفت خلافاتها مع النمسا قد أصبحت في وضع يمكنها من رفض كل مطلب جديد يتقدم به الفرنسيون.

وبالنسبة لسياسة بسمارك حيال فرنسا لاحظنا منذ البداية أن فرنسا كانت تخاف الوحدة الألمانية إلى حد كبير وأنها ترى أن وجود دولة ألمانية على حدودها الشمالية يهدد سلامة الأراضي الفرنسية. وقد كان بسمارك يدرك هذه الحقيقة فوضع خطته على أساس قهر النمسا أولاً ثم فرنسا ثانياً كمقدمة للوحدة الألمانية. لذا فإنه ما أن انتهى من الصراع مع النمسا حتى أخذ يستعد لمواجهة فرنسا ولكنه من جهة أخرى كان يهمل أن تكون فرنسا هي المعتدية في كل حرب مع ألمانيا. وقد ظل بسمارك يسعى لذلك حتى تهيأت له الفرصة سنة ١٨٧٠.

وبعد انتهاء الحرب بين النمسا وبروسيا شعر نابليون الثالث بأن الفرصة قد فاتته إذ كان بإمكانه أن يفرض ما يشاء من مكاسب لمصلحة فرنسا حين قام بوساطته بين الدولتين. أراد أن يعرض عما فاتته فأخذ بطالب بروسيا ببعض التعويضات الإقليمية. طلب أولاً بعض الأراضي الألمانية على الراين. ولكن بسمارك رفض ذلك بحجة أنه لا يملك حق التصرف في الأراضي الألمانية ثم عاد نابليون وطالب ببلجيكا ولوكسمبرج. فقبل بذلك مبدئياً ولكنه أطلع إنجلترا من طرف خفي على نوايا نابليون مما أخرج موقف فرنسا ثم عاد نابليون بطالب للمرة الثالثة بلوكسمبرج فقط ولكن بسمارك رفض ذلك أيضاً فلجأت فرنسا إلى احتلال لوكسمبرج مما جعل

الوضع يتأزم في أوروبا. عند ذلك عقد مؤتمر في لندن سنة ١٨٦٧ تقرر في أثنائه أن تكون هذه الدولة منطقة حياد بين بروسيا وفرنسا.

وهكذا يفشل نابليون الثالث في جميع المحاولات التي قام بها للحصول على بعض المكاسب في أوروبا مما جعله يحقد على بروسيا ويصمم على محاربتها. ومما زاد في تأزم الأوضاع أن بسمارك لم يكتف بما حققه من مكاسب عقب الحرب النمساوية البروسية بل عقد سنة ١٨٦٧ معاهدات تحالف بين اتحاد ألمانيا الشمالية وبين بعض دويلات ألمانيا الجنوبية ويعد ذلك دليلاً على تصميم بسمارك على تحقيق الوحدة الألمانية رغم معارضة فرنسا لذلك.

وهكذا أخذ يتضح شيئاً فشيئاً أن الحرب بين بروسيا وفرنسا واقعة لا محالة إذ أن بسمارك لن يتراجع عن تحقيق الوحدة وفرنسا لن تسمح بذلك إطلاقاً. ومما زاد في حرجة الموقف أن السياسة الداخلية التي كان يتبعها نابليون الثالث أثبتت فشلها إلى حد كبير مما جعله يبحث عن انتصارات عسكرية أو سياسية يقوى بها أركان حكمه المتحرج ويشغل الفرنسيين عن الاهتمام بمشاكل فرنسا الداخلية وأوضاعها المتردية اقتصادياً ومالياً واجتماعياً.

أما بالنسبة للموقف الدولي حتى سنة ١٨٧٠ منذ أن شعر الفريقان في سنة ١٨٦٧ أن الحرب واقعة لا محالة أخذ كل منهما يعمل على تهيئة وضع ملائم له في أوروبا؛ ففرنسا أخذت تبحث عن حلفاء لها ضد بروسيا وذلك لعلمها بأن الجيش البروسي قوى وربما عجزت عن قهره بمفردها أما بروسيا فكانت واثقة من قوة جيشها وقدرته على سحق فرنسا فأخذت تسعى لعرقلة الجهود الفرنسية في أوروبا ولضمان حياد دولها الكبرى وهنا سنعرض باختصار موقف كل من هذه الدول.

من المعلوم أنه فى سنة ١٨٦٧ كان وجه النمسا تبدل ذلك أن المجر كانت قد نالت استقلالاً ذاتياً. وهذا يعنى أن النمسا لم تعد وحدها تقرر سياسة الدولة ومصيرها بل يشاركها فى ذلك المجريون، ثم أن النمسا به هزيمتها أمام بروسيا سنة ١٨٦٦ غيرت سياستها وجعلت اهتمامها ينحصر فى الشؤون البلقانية وشؤون المتوسط وبذا أصبح خصمها الرئيسى الروسيا وليس بروسيا. وعلى هذا الأساس وجدت فرنسا أنه لا يمكنها الاعتماد إلى حد كبير على النمسا التى لم تعد تهتم بالشؤون الألمانية. ورغم العروض الكثيرة والمتكررة ورغم الأمانى السخية التى عرضها نابليون على النمسا مقابل عقد تحالف مع فرنسا ضد بروسيا فإن نابليون لم يحصل على أى نتيجة إيجابية من قبل الحكومة الفرنسية.

ولم تكن روسيا تشعر بأى خطر من جراء قيام الوحدة الألمانية بل على العكس كانت روسيا على استعداد دوماً لتأييد بروسيا ذلك أن روسيا كانت تهتم بقضايا البلقان من جهة وبمراقبة الوضع فى بولونيا من جهة أخرى مخافة تجدد الثورة التى قامت سنة ١٨٦٣. وكانت روسيا تحرص على صداقة بروسيا لبقاء استقرار الوضع فى بولونيا.

وكان الحكم فى الوقت فى إنجلترا بيد الأحرار الذين كانوا منصرفين إلى معالجة شؤون الإمبراطورية الداخلية. أميركا، كندا، الحدود الهندية - الروسية؛ الشؤون الانتخابية، كل هذا صرف إنجلترا عما يجرى فى أوروبا ولكنها رغم ذلك ظلت تتمسك إلى حد كبير ببقاء التوازن الدولى فى أوروبا على حاله.

ولهذه الأسباب لم يحصل أن تحالف بين إنجلترا وفرنسا. وهكذا انقضت السنوات الثلاثة السابقة للحرب فى تسابق بين فرنسا وبروسيا على كسب ود الدول الكبرى وقد جاء عام ١٨٧٠ دون أن تحصل فرنسا على حليف قوى يساعدها فى حربها ضد بروسيا. بينما كان بسمارك قد ضمن

صداقة روسيا وحياد إنجلترا والنمسا. وعند ذلك بدأ يدفع فرنسا لى تعلن الحرب ذلك أنه كان لا يريد أن يظهر فى أوروبا بمظهر الرجل المعتدى.

خامسًا: الحرب الفرنسية البروسية

نما إلى باريس فى ٣ يوليو سنة ١٨٧٠ أن الأمير ليوبولد من أمراء بيت هوهنزولرن سيجمارنجن Hohenzollern Sigmarinjin ، وهو قريب لملك بروسيا، وابن الأمير انطونى الذى شغل من قبل منصب كبير وزراء بروسيا، وأخو الأمير شارل الذى انتخب سنة ١٨٦٦ أميراً على رومانيا - نما إلى باريس أن هذا قبل عرش أسبانيا الشاغر. فنشأ فى الحال موقف من التوتر الدبلوماسى بالغ الخطورة. ذلك أن ترشيح الأمير الهوهنزولرنى كان قد عُرض على بساطه البحث بشكل سرى فى برلين سنة ١٨٦٩. وأحيط البروسيون وقتئذ علماً باعتراض الفرنسيين على ترشيحه، فقد عده الآخرون جزءاً من خطة تتطوى على تهديد بلادهم بخطر عودة إمبراطورية شارل الخامس، وقلب التوازن الدولى الأوروبى فى غير مصلحتهم.

فما الذى دعا إلى تجديد هذا الترشيح المبعوض فى يوليو سنة ١٨٧٠؟ إن الحكومة الفرنسية انتهت رأيها للقول إلى أن بسمارك يهدف إلى إذلال الأمة الفرنسية. ورأت أنه إذا لم يصحب الترشيح قبل انعقاد الكورتس الأسباني فى ٢٠ يوليو، فإن فرنسا ستكره على إظهار الحرب على بروسيا. وأخبر الدوق دى جرلمون Duc de Grammont وزير الخارجية الفرنسى مجلس النواب فى ٦ يوليو بأن هذه الأمر يمس شرف بلاده ومصلحتها.

ولكن وسط هذا الفوران العام الفرنسى غير رسمية إلى باريس بأن الأمير انطونى هوهنزولرن أمكن استمالته إلى أن يعلن باسم ابنه نزوله عن ترشيحه للعرش الأسباني، فكانت دهشة باريس عظيمة، وروح الفرح والغبطة فيها أعظم، وبدا كأن الخطر قد أبعد، وأن تصريحات فرنسا قد أتت ثمارها. وأعرب الإمبراطور عن ارتياحه. فلم يكن هذا ينطوى، لا على

صون السلم فحسب، بل على صون السلم مع الشرف؟ وأكد جيزو الوزير السابق العجوز أنه لا ينكر نصراً دبلوماسياً أحرزته فرنسا أعظم من هذا النصر.

غير أن ذلك لم يدم طويلاً، فقد راح ضحية عمل دبلوماسي طائش يدل على الحق والرعونة. فإن جرامون، وهو دبلوماسي محترف، كان أكثر الوزراء ميلاً إلى الحرب والأخذ بأساليب الشدة - فلم يكتف بأن يعلن "الأب أنطوني" تخلي ابنه عن الترشيح، بل رأى ضرورة للحصول على تأكيد صريح من ملك بروسيا بتصديقه على هذا التخلي، وتهدد بعدم تجديد هذا الترشيح قط في المستقبل. بل إنه ذهب حتى إلى المدى البعيد، بأن يقترح على السفير البروسي بباريس أنه يجدر بملكه أن يعرب عن أسفه على حدوث هذا الترشيح إطلاقاً.

ومن سوء الطالع، لم ينفرد جرامون بهذا الطيش وتلك الحماسة، فهناك من وقف في مجلس النواب الفرنسي - الذي كان قد أنكبت فيه لظي حصى متأججه من التحمس والهوى في الأيام القليلة السابقة - وطالب حكومته بضرورة حصولها على تأكيدات وافية. وانتقلت هذه الصرخة من المجلس إلى القصر الإمبراطوري، فجرفت أمامها تعقل الإمبراطور واعتداله، فانفذ هو وزير خارجيته تعليمات في ١٢ يوليو إلى بئنتي سفيره برلين، بأن يقابل الملك وليم في مدينة إمز Ems، ويحصل منه على تأكيد بأنه يشترك مع الأمير أنطوني في تنازل الأمير ليوبولد، وأنه لن يقر البتة أية محاولة لتجديد إجلال أمير من آل هوهنزولرن على أريكة العرش الأسباني.

ومع أن هذه المشكلة الأسبانية لم تعرض قط على الوزارة البروسية، إلا أن الفرنسيين كانوا على صوب في حسهم بأن بسمارك كان قطب الرحي في هذه الأجبولة. وفي الواقع لم يترك بسمارك من الوسائل إلا طرقها، لكي يحبط المحادثات النمساوية الفرنسية بشأن تقرب الدولتين، وسعى إلى عقد

تحالف بين بروسيا وأسبانيا يفتح الأسواق الأسبانية فى وجه التجارة البروسية، ويكفل لبلاده فى حالة نشوب حرب دولة صديقة عبر البرانس. ولهذا حض الأمير الهوهنزولرن على قبول الترشيح، وحض الأسبان على تجديده وحض مليكه على أن ينظر إليه بعين الرضا، وأن يتصرف فيه كأمير سرى للغاية. وبينما كان ينكر فى دهاء معرفته رسميًا بهذه المسألة، سعى كى تبحث فى اجتماع خاص لمجلس الدولة حضره الملك والأمراء وأقطاب الحرب. وقد روعيت بشأن انعقاد هذه الاجتماع أشد ضروب الكتمان والستر. وأمل بسمارك قبل أن يدرى لحد حثى الفرنسيون بأن عرضًا كهذا قُدم، فإن الأمير الألماني يكون قد زكى ملكًا بصفة رسمية فى مدريد، وعليه فإن بسمارك رأى حدوث إحدى نتيجتين، كانت كلتاها ملائمة لأغراضه، وهما: إما قيام حرب بين فرنسا وبروسيا، أو ما هو أقل ملاءمة لمقاصده، قيام حرب بين فرنسا وأسبانيا. ولهذا علم فى ١٢ يوليو، وقلبه يطفح خبيسة أمل برفض "الأب أنطونى" هذا العرض الكبير إذ كان معناه انتصار الدبلوماسية الفرنسية، وعجز عن الاقتصاص من الصحافة الباريسية وهو يصف هذا الموقف فى مذكراته "أفكار وذكريات" بأنه أكبر إذلال أصاب بلاده.

بيد أن جرامون خلصه من وجومه ومرارة نفسه. فإنه لما حظى ببندى بمقابلة ملك بروسيا فى صباح ١٣ يوليو وهو ينتزه فى شوارع إمز، قابله الملك الهرم مقابلة مجاملة، ولكنها حازمة أيضًا، إذ رفض إعطاءه أى وعد. ثم رجا السفير الفرنسى مرتين تحديد موعد لمقابلة أخرى مع الملك، غير أنه رفض استجابة طلبه. وأرسل الملك إلى بسمارك برقية يقول فيها، إنه وصله إخطار رسمى من الأمير ليوبولد بتنازله عن الترشيح، وأنه موافق على هذا التصرف. وأعرب لوزيره الأول عن رأيه بأن هذا سيؤدى إلى فض المشكل. وأخبره أن المقابلة التى جرت بينه وبين السفير الفرنسى -

وكان كلاهما يتوق إلى تجنب بلاده الحرب - كانت تسودها المجاملة البالغة والشعور الطيب.

وسلم بسمارك في مساء ذلك اليوم للبرقية الملكية التي تروى هذه الوقائع، بينما كان يتناول العشاء مع ملكته رئيس هيئة أركان الحرب ورون وزير الحربية، فأبصر هذه الاستراتيجية الأكبر في لمح البصر بأن خصمه قد وقع في الفخ. ذلك أنه رأى أن يصدر بياناً إلى الصحف يضمنه فحوى البرقية، ولكن بعد أن يعمل في نصها تغييراً طفيفاً بحيث تبدو كأن السفير قد أهان الملك، وأن الملك أكره على أن يرد الإهانة إضعافاً. ولما قرأ بسمارك على القائدين الشهيرين النص المعلن للبرقية، اغتبطاً اغتباطاً كبيراً. وقال ملكه: "إنه تحد" وقال فون رون "إنه لشيء جميل" وكان بسمارك والقائدين على محجة الصواب، فإن برقية إمز هي التي أشعلت نار الحرب بين فرنسا وألمانيا.

ففي صباح ١٤ يوليو اندفع جرمانون إلى مكتب ألفييه، وببده نسخة من جريدة "شمال ألمانيا" حاوية نص بسمارك لبرقية إمز. قاصح ألفييه "تالله إنهم يرمون إقحام الحرب علينا". ولقد كان ذلك اليوم في باريس يوم عصيباً حافلاً بالتردد وعدم الوصول إلى قرار حاسم. فقد أخذ النقاش في مجلس الوزراء الفرنسي الذي عقد ذلك اليوم يشير مرة إلى غلبة السلم، ثم يتحول تحولاً عاجلاً إلى ضرورة تجريد السيف. وانتهى المجلس إلى إعلان الحرب.

وأظهرت باريس رأيها بشكل جلي، وقال الإمبراطور حينئذ "إنه حتى إذا لم يكن ثمة باعث لنا نستطيع أن نتقدم به لخوض غمار الحرب، فإننا مضطرون إلى الامتنال لمشينة الشعب. بيد أن الشعب دل على جهله الكبير بحقائق الموقف في هتافاته التي ملأت الشوارع: "إلى برلين، لتحيا الحرب"، وإذا كانت باريس قد استقبلت الحرب في تهليل وتكبير، فقد قبل إعلانها في

تردد وأسف في إحدى وسبعين مديرية من مديريات فرنسا السبع والثمانين، فقد كانت في نظر هذه المديريات حرباً لا ضرورة لها ولا معنى.

غير أن كل شيء حدث في عجلة خارقة. فبينما أوروبا ترتع في بحبوحة من السلام والطمأنينة، إذ بها في أكثر من أسبوعين تنزلق إلى حرب مستطيرة شعواء، وفي أوج موسم الإجازات الصيفية، حولت الأسلاك البرقية والصحافة شجاراً لم يكن قط مرتقباً إلى نهاية وبيلة، فقفزت بأمتين من أسمى ألم العالم مندية في جحيم حقد وحشى وكراهية شرسة، قبل أن تتمكن عوامل للتعلل وأواصر الجوار من أن تسمع أصواتها السلمية. وعلا فوقها من كلا الجانبين صليل السيوف، وهدير المدافع.

وطاشت جميع التكهّنات هباءً فلن جيش فرنسا المنظم ذائع الصيت وصاحب الانتصارات الكبيرة، بدلاً من أن ينقل ساحة القتال إلى جنوب ألمانيا، حطّم تحطيمًا في شهر واحد. ولم تكن هذه النتيجة بعائدة إلى نقص في مناقب الجندي الفرنسي الحربية، بل إلى الحقيقة بأن للمنظم الحربية الفرنسية كانت بالغة أقصى حدود للقصور وضعف الكفاية، على حين أن الجيش الألماني كان قد أكمل استعداداته الحربية الدقيقة، وكانت الأمة الألمانية أعظم أمة شهدها العالم حتى ذلك الحين نظامًا وترتيبًا.

ومن أبلغ الدروس التي يمكن استخرجها من هذه الحرب أن الجندي الألماني عندما دعى إلى القتال، وجد أسلحته على أكمل وجه وكان على الجندي الفرنسي أن يسافر أحياناً بطول فرنسا، بل كان عليه أحياناً أن يعبر البحر إلى بلاد الجزائر لكي يصل إلى مستودع مهمات فرقته. فكانت النتيجة أنه على حين تم نقل الجيش الألماني إلى الحدود بدقة ونظام مضبوط، سادت أشد ضروب الاختلال السكك الحديدية الفرنسية، بحيث كان الألمان على الحدود بقوة متفوقة قبل أن يستعد الفرنسيون لملاقاتهم. ولما كانت فرصة نابليون الوحيدة لحمل النمسا على الانخول في هذه الحرب إلى جانبه هي

إحرازه نصرًا باهرًا مبدئيًا، فقد أسفر العجز الكبير وعدم الكفاية الهائلة لنظام التعبئة الفرنسية، عن نتائج خطيرة كبيرة القدر.

واختص الغزاة بميزة أخرى على خصمهم، هي أنهم كانوا قد درسوا هذه الحرب التي أزمعوا خوضها بإحكام عظيم، على ضوء آخر التطورات التي تمت في التتفراف ومدفعية الميدان. وعلى حين أن الفرنسيين لم يجل في خاطرهم البتة الاحتمال بأنهم قد يكرهون على الذود عن وطنهم، فإن الخطة البروسية لغزو فرنسا كانت قد وضعت منذ ثلاث سنين، فرسمت الطرق على الخرائط، وقدرت المقدرة النقلية للسكك الحديدية. ولم تترك هيئة الأركان العامة البروسية في برلين شاردة أو واردة من التفاصيل الخاصة بتنظيم الجيش الفرنسي، وتسليحه، وتوزيع وحداته، دون أن تحيط بها علمًا. وكانت تضاف باستمرار إلى المعلومات العديدة التي جمعتها هيئة أركان الحرب البروسية معلومات جديدة، بواسطة مسياح متحرك من الخيالة المراقبين الذين كانوا يتقدمون بتقدم الجيوش الألمانية الثلاثة في فرنسا.

وربما ظن الناس أن مهارة المقاتل الألماني قد أخذت منه روح الابتكار بين ضباطه ولكن الواقع كان غير ذلك. فقد كان مبدأ مبادئ هيئة الأركان العامة الألمانية أن تشجع صغار القواد على الاضطلاع بالمسؤولية، ولهذا بينما كانت حركات الجيوش للفرنسية تعاق بخضوع قوادها الفائق لقيادة الجيش المركزية، لم يحدث - حسبما يبدو - أن قائدًا ألمانيًا تردد في الزحف إلى حيث تنصف المدافع، أو في قذف جنوده في حومة الوغى، حيث يرى الحاجة ماسة إليهم. والحق أن روح الابتداء والابتكار الرائعة التي أظهرها أصاغر القواد الألمان هي من أبرز مظاهر تلك الحرب.

وفي الحروب يتوقف كل شئ على مقدرة الإدارات المدنية وقيادة الجيش العليا على العمل معًا، على بث الثقة في النفوس، وتوجيه الأمة والجنود إلى مرام واضحة ثابتة مذكاة للعزائم، ففي جميع هذه المسائل

الجزئية كانت فرنسا فى مركز متعثّر فى صيف عام ١٨٧٠. فلم يكن هناك أى نظام، أو حماس، أو همّة؛ لا فى القيادة الحربية العليا، ولا تنظيم المدنيين. فقد كان نابليون مريضاً مهدّماً تمرّقه الآلام المبرحة، وكان لى بيف Le boeuf وزير الحربية وبازين Bazaine خلفه فى القيادة العليا، على أكبر درجات العجز وقلة الكفاية.

وخلف هؤلاء قامت فى باريس حكومة مدنية شديدة الجزع والهلع تتزعّمها الإمبراطورية الحسناء المكروهة. وأخذت هذه الحكومة تواجه غمرات من التمرد الشعبى تلو وتصخب على جناح السرعة، وفى الجهة المقابلة لهذا المشهد من القصور الحربى والقوضى المدنية، وقفت أمّة متحدة، وبيت مالك عريق الأصول، وثالوث هائل جبار يتألف من بسمارك، وفون رون وملتكه، يؤازره جيش من الضباط العسكريين والموظفين المدنيين درّبوا فى خير مدرسة من مدارس الخدمة العامة الموجودة يومئذ فى أوروبا.

ويمكن إضافة وجه آخر لهذه الموازنة بين الدولتين، وهو أن الألمان كانوا يسيرون وفق نظام قصير الأجل للخدمة العسكرية. أما الفرنسيون فكانت مدى الخدمة العسكرية عندهم طويلة الأمد. فبينما النظام العسكرى البروسى يحدد عامين للخدمة فى الجيش العامل، وأربعة أعوام فى الاحتياطى، وخمسة أعوام ونصف عام فى الرديف، مما كان مقدراً له يخرج جيش ميدان يتألف من خمسمائة ألف مقاتل، ورائهم العديد من الوحدات المدبرة، كان النظام الفرنسى الذى يفرض خمسة أعوام للخدمة العسكرية ملائماً إلى درجة ما للحملات الاستعمارية عبر البحار. ولكنه لم يكن يجدى فتيلاً فى الحروب الكبرى. ولو أن الجيش النظامى الألمانى هلك فى المراحل الأولى للحرب، لكان من الميسور تعويضه بجنود قضوا المدة الكاملة للتدريب فى الجيش العامل، أم الجيش الفرنسى فإنه حينما أبيد أو فرق شذّر من، أكرهت البلاد على الاعتماد على جنود كانوا إلى أكبر حد غير

مدربين. ولقد أحست فرنسا بهذه النقص الفادح أشد إحساس فى النصف الثانى من الحرب.

وكان تاريخ للخطر الأخير من صيف سنة ١٨٧٠ مأساة كبرى لفرنسا. فإن الألمان جرفوا كل شئ بقوة هائلة لا تقاوم، فبحروا ماكماهون Macmahon فى فرت Worth وهزموا فرومار Frossard فى اسبيشرن Spichern. وبهذين الانتصارين: الواحد فى الأكراس والثانى فى اللورين، واللذين أحرزا كلاهما فى ٦ أغسطس - أى بعد يومين فقط من بلوغ الجيش للغازى الحدود - بهذين الانتصارين الألمانين هبت عاصفة عاتية من الاستكثار الشديد، وامت موجة طاغية من التشاؤم والهلع فى طول فرنسا وعرضها، حتى اضطر الإمبراطور إلى أن يتخلى عن منصب القيادة العليا، وبمعين فيه بازين، وأقصى لفييه من مسرح السياسة الفرنسية إقصاء أبدنيا وحل محله فى ١٠ أغسطس ضابط كهل من ضباط الفرسان هو الكونت دى بالكاو De Palikao وضعت فيه الإمبراطورة القلقة المتخوفة فى عناد وإصرار آخر آمالها.

بيد أن جميع هذه التغييرات كانت بدون جدوى، فلم يكن بازين بالرجل الذى يوقف الهجوم البروسى الجارف. وكان ارتداداه بطيئا، إلى درجة أنه مكن الألمان من أن يلتقوا حوله، ويوقفوه عند مار لاتور Mars la Tour، ثم يردوه بعد فوز دموى فى غرافلوت Gravelotte فى ١٨ أغسطس. وتراجع بازين جنوبا كي يحتمى بتحصينات معقل مترز، حيث سمح لغريمه بأن يطوقه، حيث ظل دون أن يبذل أى جهد لاخترق خطوط الجيش المحاصر، وحيث استسلم أخيرا للعدو فى ٢٧ أكتوبر، وأطلق بعمله هذا المنطوى على الجبن والظفر جيشا ألمانيا مؤلفا من مئتين ألف جندي لكي يساهم فى إخضاع بلاده.

وكان جيش فرنسي آخر مدرب من الجند النظاميين يتجمع في الأيام الأولى من أغسطس في شالون Chalons تحت قيادة مكماهون. وغدا أمره من الأهمية بمكان عظيم إذا كان في مقنور هذا الجيش الذي صار آخر قوة نظامية فرنسية غير محصورة أن يوجه حركاته بحيث ينتفع منه انتفاعاً كبيراً. وأشار ماكماهون - في حكمة كما يبدو - بأنه ينبغي أن يتجنب هذا الجيش أي اتصال مباشر بالعنوة، وأن يرتد إلى الوراء، وأن تخف إلى نجدته أية قوات حربية مبعثرة تكون باقية في البلاد، وأن يركز قوته أمام حصون باريس. لكن الإمبراطورة يوجيني ومستشاريها أصموا آذانهم عن سماع هذا الرأي القائل بالتراجع، وحضوا على أن يهرع مكماهون إلى نجدة بازين، وأشاروا إلى أن باريس في حاجة إلى انتصار، وأنه إذا تراجع جيش شالون إلى الوراء، فلن الناس سيهيون لقلب العرش. فاضطر مكماهون على كره منه، وضد رؤية الضائب، أن يزحف قافلاً إلى ريمس. إذ نعى إليه أن بازين بنوى شق طريقه إلى الشمال، أدلر وجهته إلى الشمال الشرقي صوب الحدود البلجيكية. بيد أن ملئكه بادر إلى تعقبه ولمكنه أن يطوقه في البندر الصغير (Sedan) وأن يسلط عليه حمم مدافعه، ويجبره على التسليم. وكان من بين أسلاب ذلك للنصر الألماني المبين نابليون الثالث نفسه.

وقد نشبت هذه المعركة في الثاني من سبتمبر. وبعد يومين من وقوعها، أعلنت الجمهورية في باريس. وبينما كان الزعيم الفرنسي جول فافر Jules Favre يعلن للعالم أجمع أن فرنسا لن تتنازل عن حجر واحد من قلاعها، أو شبر واحد من أرضها، كانت الإمبراطورة تلوذ بالفرار سراً في عربة طبيب أسنان أمريكي إلى الحرم الأمين التقليدي للمنفين السياسيين (إنجلترا) وبذلك قضى على البونابرتية القضاء المبرم.

ولكن ما انتهت الحرب ضد الجيش الإمبراطوري الفرنسي حتى، تسبح أكبر أمل لفرنسا الوصول إلى صلح ملائم كان في الوقت الذي ما

برحت منز فيه ممتعة على العدو، وجيش بازين لم يمسه أذى. غير أن الأهواء لا تحسب لشئ حسابًا. كما أن هناك بلا ريب برهات في تاريخ كل أمة تكون فيها قواها النفسية مهما تكن أهواؤها عمياء جامحة - أثمن لها وأنفس من العناية بتقدير حساب المكسب والخسارة. فإن الحرب القومية التي بدأت فرنسا الآن تخوضها، وإن كانت قد جرت عليها صلحًا قاسيًا، إلا أنهاعاونت بعض الشئ على إعادة الكرامة والعزة واحترام النفس إلى الأمة الفرنسية، وعملت على المحافظة على شجاعة أبنائها وتقوية عزائمهم في.

صحيح أن الأحداث أثبتت أن هذه الحرب كانت حربًا يائسة لا رجاء فيها ولكنها كانت نملأى بالمضايقات للعدو الظافر الغازي، مفعمة بصعاب ربما كانت تلك التي واجهته في الطور الأول من الصراع الذي تطاحن فيه الجنود المحترفون. فإن ميدان عمليات العدو الحربية صار أوسع، وطالت خطوط مواصلاته، وكثيرًا ما هدده الجنود الفلاحون الذين هبوا للنفود عن أرض الوطن. وكانت للجيش الفرنسية الجديدة التي نهضت من كل صقع للقتال، أعصى على العدو في تقدير قواتها وكشف مواقعها. ولو أن الفرنسيين كانوا قد اتخذوا الحيلة في إعدام نظام واف لتأليف جيش احتياطي مدرب، فلربما كان في وسعهم أن يحولوا هذه المضايقة التي عاناها العدو إلى تهديده تهديدًا خطيرًا.

وكان قطب الرحى في هذه الحركة الشعبية التي أطالت الحرب وليون غمبتا (١٨٣٨ - ١٨٨٢) الخطيب الجمهوري المفوه الخارج من الجنوب، الذي برز اسمه لأول مرة في قضية شهيرة كان فيها المكافح العنيد، والمهاجم القوى المراس للإمبراطورية الثانية. ولم تكن العقوبات لتثنية عن عزمه، ولا العرائل لتحول بينه وبين بغيته. مثال ذلك أنه حينما طوق الألمان باريس، فرمها من بالون إلى روان وبنشاطه الخارق وهمته حشد في خلال ستة أسابيع جيشًا من مائة وثمانين ألف مقاتل. وتمكن هذا الجيش

الجديد من إنزال الإنكسار الأول الذى أصاب الألمان فى هذه الحرب، وذلك فى كولميه Coulmier بالقرب من لورليان.

ولو أن بازين كان لا يزال ممتعنا فى متز، فلعن الجنرال داوولرس D'Aurelles الذى أحرز نصر كولميه كان قد استطاع بمعونه حاميه باريس من فض الحصار عن قصبه البلاد. ولكن استسلام بازين فى ٢٧ أكتوبر أثر تأثيرا حاسما فى مجرى الحرب. إذ جعل تحت تصرف الألمان جيشا كبيرا قويا كانوا ساعته فى أشد الحاجة إليه. وكانت الكتائب الفرنسية الخام النصف المدربة تقابل فى كل بقعة من بقاع الحرب قوات تفوقها عددا وقوة ومرانا، مما أسفر عن نحر دورى ثلاث مرات على مقربة من لورليان، وهزيمة شانزى Chanzy - بعد قتال شرس دام أياما ثلاثة - فى لى مان Le Mans فى ١٠ يناير سنة ١٨٧١، وانكسار فيسدرب - Faiderbe - الذى كان قد ظهر ببعض الانتصارات فى الشمال - فى سان كنتان St. Quentin فى ٩ يناير سنة ١٨٧١. ثم أخفقت إخفاقا أشد حتى فى الانتحارات السالفة الذكر، محاولة بلغت حدًا من الضخامة، قتل من فرس نجاحها. فقد حاول غمينا أن يحمس أهل الجنوب للشرقى لفرنسا ضد الغزاة، وأن يوجه غارة على بادن يشغل بها العدو، غير أن جيش بوباسكى BouBaki المؤلف من ٨٥ ألف رجل كان مهيئ للعدة، دحر فى مونتلييار Montbeliard ، وسبق وراء الحدود إلى داخل أرض سويسرة المحايدة، حيث نزع سلاحه نزعا مزريا فى أول فبراير سنة ١٨٧١.

وأخيرا، بعد أن حبطت التجربة اليائسة التى أقدم عليها الباريسيون، قبلوا فتح المفاوضات مع الأعداء. فمنحوا هدنة فى ٢٨ يناير سنة ١٨٧١ وأجريت انتخابات عامة فى ٨ فبراير، ولتأتم عقد الجمعية الوطنية فى ١٢ فبراير فى مدينة بوردو التى كانت الحكومة للفرنسية المؤقتة قد اتخذتها مقرا

لها بعد حصار باريس. وانتخبت تلك الجمعية تيير رئيسا للسلطة التنفيذية،
وخولته حق التفاوض مع العدو.

سادسًا: معاهدة فرانكفورت.

بدأت المفاوضات بين بسمارك مستشار ألمانيا وتيير رئيس الحكومة
الفرنسية في ٢٦ فبراير إلا أن المفاوضات طالت كثيرًا وتعثرت أكثر من
مرة بسبب صلابة بسمارك وإصراره على فرض شروط الصلح على درجة
كبيرة من الشدة والقساوة. وعلى الرغم مما أظهره الرئيس الفرنسي تيير من
عناد ودبلوماسية فإنه قد فشل في تغيير موقف بسمارك بشكل جذري، وأخيرًا
وافق الفرنسيون على شروط الصلح المذلة التي فرضها الألمان بقوة وعناد
والتي ستكون في المستقبل وإلى حد كبير أحد أبرز أسباب الحرب العالمية
الأولى، وفي ١٠ مايو ١٨٧١ تم توقيع الصلح بين الدولتين وهو المعروف
بصلح فرانكفورت وأبرز شروط هذه الصلح ما يلي:

- ١- تحتل بروسيا مقاطعتي الألزاس واللورين وكذلك مدينة Metz.
- ٢- تدفع فرنسا غرامة حربية مقدارها خمسة مليارات فرنك ذهبي
خلال خمس سنوات.
- ٣- تحتل الجيوش الألمانية أراضي فرنسا الشمالية حتى يتم دفع
الغرامة المالية، (وقد دفعها الفرنسيون كاملة خلال ثلاث سنوات
لينتخلصوا من جيوش الاحتلال البغيضة).

الفصل السابع

المشكلة الشرقية ومؤتمر برلين ١٨٧٨

أولاً: طبيعة المشكلة الشرقية

ثانياً: الحرب الروسية العثمانية ومعاهدة سان ستيفانو

ثالثاً: مؤتمر برلين ١٨٧٨ ومقرراته.

الفصل السابع

المشكلة الشرقية ومؤتمر برلين ١٨٧٨

أولاً: طبيعة المشكلة الشرقية

فى أعقاب الانتصارات الكبرى التى أحرزتها بروسيا على كل من النمسا وفرنسا أصبح التوازن الدولى غير واضح الاتجاهات، فآلمانيا أصبحت عملاق فى قلب القارة الأوروبية ولكن لا تستطيع أن تسيطر عليها، وفرنسا مهزومة، وتعانى من اضطراب سياسى شديد، ومع هذا كانت قادرة على أن تحد من نشاط هذا العملاق، خاصة وأن بريطانيا أثرت - بنكاء سياسى - ألا تنتهز الفرصة وتنقض على فرنسا حفاظاً على التوازن الدولى، وحتى لا تزداد الإمبراطورية الألمانية قوة على قوة. وكانت كل من روسيا والنمسا لا يريدان أن تتطور الأمور إلى ما هو أعقد مما وصلت إليه، وبالتالى كان هناك نوع من التوازن الدولى القائم على القلق من تطورات المستقبل ومن ثم كانت الأمور الدولية فى حاجة إلى أزمة كبيرة حتى تكشف كل دولة الطريق الذى يجب أن تسير فيه من حيث الارتباطات السياسية. خاصة وأن فرنسا كانت تبحث عن قوة تحالف معها ضد العملاق الألمانى وكانت المشكلة الشرقية هى التى كشفت لبعض الدول الطريق الذى يجب أن تسلكه، والأصول الرئيسية للمشكلة الشرقية تتركز فى الموضوعات التالية:-

١- الصراع التقليدى بين الشرق الإسلامى وأوروبا الصليبية.

حقيقة أن الفكرة الصليبية التقليدية كانت قد اختفت فى القرن السادس عشر - أو ما هو حول ذلك - إلا أن شعوب أوروبا بمختلف مذاهبها كانت تنتظر اليوم الذى يتلاشى فيه الإسلام والمسلمون إياها كان غنصرهم تركى كان أم فارسياً أم عربياً.

وكانت هذه المشاعر توجه النشاط الفردى الأوروبى وتوجهه
الساسة الأوروبيين. ولم تكن الحكومات الأوروبية تتراجع عن
هذه الأهداف الصليبية الكامنة إلا إذا تعارضت مع الأطماع
التوسعية أو للمصالح الخاصة بها. ومن هنا كان التوسع
الأوروبى على حساب الدولة العثمانية المتدهورة أمرًا محبوبًا
ومقبولاً من المجتمع الأوروبى وللأساسة الأوروبيين فى حدود
للمصالح الخاصة للدول.

٢- كان ضعف الدولة العثمانية عسكريًا واقتصاديًا وسياسيًا هو
الذى جعل الأطماع الأوروبية فيها تكون "المشكلة الشرقية"
فالأطماع الأوروبية فى الدولة العثمانية قيمة وعميقة الجذور،
وكانت قوة للدولة العثمانية تحول دون تكتل أوروبى ناجح
ضدها وتحول كذلك دون توسع أوروبى على حسابها. حتى
نمت روسيا وقويت ووصلت قواتها حتى باريس فى ١٨١٤/
١٨١٥، وحتى وصلت إلى مشارف إلى الأستانة فى ١٨٢٨/
١٨٢٩ الأمر الذى كان يثير مخاوف الدول الأخرى، ليس فقط
إمبراطورية النمسا، وإنما كذلك إمبراطورية فيما وراء البحار
بريطانيا.

كان هناك تمايق رومى - نمساوى على وراثة الدولة العثمانية فى
البلقان، خاصة بعد حرب القرم (١٨٥٣ - ١٨٥٦) وبعد سادوا (١٨٦٦) إذ
لم يبعد وجه النمسا نحو ألمانيا، وإنما وجدت النمسا مجالها للحيوى فى
البلقان فأصبحت أية تطورات فى البلقان العثمانى ذات حساسية شديدة
لإمبراطورية النمسا - والمجر. بينما كانت روسيا قد ركزت على تزعم
الحركة السلافية، وهى حركة ضارة بكل من الدولة العثمانية وإمبراطورية
النمسا - والمجر، حيث أن هذه الحركة كانت تهدف إلى استقلال الشعوب

السلافية الواقعة تحت حكم هاتين الإمبراطوريتين وإلى تقوية النفوذ الروسى فى البلقان بجعل البلقان والشعوب السلافية مخلص قط للسياسة الروسية. ومما كان يزيد للمشكلة البلقانية تعقيداً أنها تتضمن حدة مشاكل معقدة فى داخلها:-

١- مشكلة الصراع الصليبي بين الدول الإسلامية (الدولة العثمانية) والشعوب المسيحية.

٢- مشكلة نشوء ونمو الحركة القومية لدى السلاف أنفسهم من صرب وبلغار الأمر الذى كان يعرض هذه الشعوب نفسها للاقتتال فيما بينها بسبب للتعصب القومى.

٣- كانت فى دلخل البلقان نفسه - إلى التعصب القومى - مشكلة التعصب المذهبى، فبينما كانت غالبية السلاف أرثوذكسية كانت الإقلاق والبلغدان - نواة رومانيا الحديثة - كاثوليكية. وكانت هناك جيوب كاثوليكية فى الشعوب السلافية إلى جانب الجيوب الإسلامية.

٤- كما ظهر إلى جانب التعصب القومى رغبة فى فصل الكنيسة على أسس قومية، فأراد البلغار إنشاء كنيسة خاصة بهم لا يكون لكبرى روسيا يوناني أو تتبع البطريرك اليوناني وإنما تكون كنيسة بلغارية مستقلة.

٥- كانت هناك مخاوف من أن تضع روسيا يدها على منفذ لأى من خطوط المواصلات العالمية عبر آسيا الوسطى أو عبر الشرق الأدنى إلى الهند مستقلة ضعف الدولة العثمانية والحماس الصليبي لدى مسيحي روسيا، ونمو التعصب السلافى المسيحي فى البلقان. ولا شك أن المقاومة الإنجليزية - الفرنسية -

النمساوية الشديدة للنمو الروسى على حساب الدولة العثمانية كانت هي السبب في تأخير تصفية هذه الجولة. ولكن ماذا ستسير عليه الأمور بعد أن تجلت قيمة ذلك الوفاق الروسى - البروسى الذى مكن الروس من ضرب الثورة البولندية فى ١٨٦٣، ومن تخلص الروس سنة ١٨٧٠ من بنود معاهدة باريس ١٨٥٦ التى كانت تقيد النشاط الروسى البحرى العسكرى فى البحر الأسود؟ مع ملاحظة أنه فى ذلك الوقت أصبحت روسيا تهدد قلب الإمبراطورية العثمانية من جبهتين: جبهة أرمينيا - إرضروم، وجبهة البلقان.

ومع ملاحظة أن حاجة بسمارك إلى روسيا بعد ١٨٧١ أصبحت أقل منها قبل ذلك، ومخاوف روسيا من ألمانيا بعد ١٨٧١ - أصبحت أكثر بكثير عن مخاوفها من بروسيا قبل تلك السنة، كان هناك نمو متزايد للمصالح الأوروبية فى الدولة العثمانية، فى الوقت الذى كانت فيه بريطانيا مطمئنة منذ (حرب القرم) إلى أن يدها هي العليا فى توجيه السياسات الخاصة بمستقبل الشرق الأدنى. وكانت السياسة التقليلية البريطانية إزاء الدولة العثمانية والشرق الأدنى قائمة على الأسس التالية حتى السبعينات من القرن التاسع عشر:

١- المحافظة على كيان الدولة العثمانية ضد أى توسع أوروبى على حسابها.

٢- تقوية الوجود والنفوذ البريطانى فى الدولة العثمانية خاصة فى المواقع الاستراتيجية المهمة على خطوط المواصلات العالمية، وكان أهم ما أقدمت عليه فى هذا الشأن هو:

أ- كان ذرائعى - أبو الإمبريالية البريطانية - يرى أن الاستئانة هي مفتاح الطريق إلى الهند، ولهذا نجده يشتري أسهم الخديوى

إسماعيل في شركة قناة السويس في ١٨٧٥ تمهيداً للسيطرة
البريطانية على للقناة، ويتصدى في نفس الوقت لأى تفوق روسي في
مضائق الدردنيل.

ب- زيادة التحكم البريطاني التجارى والعسكرى في العراق خاصة
بالنسبة لخطوط المواصلات البرية والنهرية في دجلة والفرات.

ج- وضع حماية على الإمارات العربية المطلة على المنافذ البحرية
مثل البحرين وإمارات الخليج العربى ودولة البوسعيد في مسقط
وعمان ومحميات جنوب اليمن.

د- جعل بعض الأجزاء العربية مثل عدن مستعمرة بريطانية.

وكانت بريطانيا مستعدة لخوض حرب ضد روسيا إذا حاولت
الأخيرة تقويض تلك الأسس ولكن بمرور الزمن أخذت السياسة البريطانية
نفسها تتحول من سياسة للحفاظ على كيان الدولة العثمانية إلى سياسة احتلال
واقسام الدولة العثمانية وذلك بعد سنوات من الاضطرابات المالية والتنظيمية
اجتاحت الدولة العثمانية ومصر وتونس، واضطرابات طائفية اجتاحت
سوريا ولبنان (١٨٦٠).

ثم إن البلقان أصبح في الثلث الثانى من القرن التاسع عشر منطقة لا
يمكن السيطرة عليها والتحكم في تطور الأمور بها، ومن ثم كانت هناك
مخاوف في كافة العواصم الأوروبية من أن المشاكل البلقانية قد تورط
أوروبا في حرب غير مجدية، وكان بسمارك - وقد أدرك أن مفتاح الموقف
الدولى في طريقة علاج مشكلات الشرق - يعتقد أن هذه المشكلات الخاصة
بالدولة العثمانية يجب ألا تؤدي إلى صدام بين الدول الكبرى، وأن دماء
الأوروبيين الزكية يجب ألا تراق بسبب هذه المسائل التي يجب أن تحل على

ماندة المفاوضات وأنه إذا أرادت الدول الكبرى إعادة النظر في التوازن فليتم هذا بتسويات ودية على حساب الدولة العثمانية.

لقد كان بسمارك يريد سلاماً أوروبياً يجعل لألمانيا مكانتها العليا في تصريف الأمور الدولية، لذلك كان يرغب في رؤية السلام ينشر لواءه على العلاقات الألمانية الفرنسية للبريطانية، على العكس مما كانت تردده صحافة تلك الأيام وكان لا يرغب في حرب فرنسية بريطانية، تلك الحرب التي كانت كثير من المراجع تتوقعها بسبب توالى الأزمات بعد ١٨٧٥، بين هاتين الدولتين الاستعماريتين في عدة أجزاء من إفريقيا والبلاد العربية وآسيا.

ثانياً: الحرب الروسية العثمانية ومعاهدة سان ستيفانو

كان الضعف الذي أصاب الدولة العثمانية وأطماع الدول الكبرى في ورائتها ونشوء حالة من التوازن الدولي غير واضحة تماماً بعد هزيمة فرنسا في حرب السبعين، وتأجج الحركة الوطنية القومية للتحررية في البلقان، وتضارب هذه الحركات فيه وتصادم أهداف كل القوميات البلقانية كل هذا كان يدفع البلقان نحو أزمة كبيرة دولية.

كانت الثورة التي أدت إلى ارتباكات دولية معقدة قد نشبت في إقليم (الهرسك)، ظهرت أولاً على هيئة صدامات مذهبية بين الأكرثية المسيحية والأقلية الإسلامية، واتسع نطاقها ودخلت الصرب والجبل الأسود الحرب وثار البلغار بينما تضاربت آراء الدول الكبرى إزاء هذه التطورات إذ كانت روسيا تريد التدخل مؤيدة للثوار وأعداء الدولة العثمانية في البلقان بينما كانت بريطانيا تهدد بالتحرك العسكري المضاد. وكانت روسيا مرتاحة لتطورات الحرب ظالماً هي ضد مصالح العثمانيين. ولكن لم تلبث القوات العثمانية أن أنزلت هزيمة شديدة بالجيش الصربي، وهددت هذه القوات العثمانية بلغراد نفسها، وهنا تدخلت روسيا وأعلنت الحرب على الدولة العثمانية. وعبرت جيوشها الولايتين الرومانيتين (الإفلاق والبغدان)، ولم

تلبث أن دخلنا للحرب ضد الدولة العثمانية. وبينما كانت بريطانيا تجتهد في حصر نطاق الحرب وإيقافها - لما في ذلك من مصلحة لها - كانت الجيوش العثمانية تدافع بشجاعة - تردت في أرجاء أوروبا - عن بلغنا Plevna .

وقد نهجت روسيا أحكم الطرق في هذه الظروف، فوقعنا صلحا منفردا مع الدولة العثمانية في سان ستيفانو San Sitefano في ٣ مارس، وكانت تأمل من وراء هذا أن تحتفظ بجميع مكاسبها دون أن تسئ إلى إنجلترا، لأنها لم تدخل القسطنطينية، كما اقترحت أن تجلو عن أدرنة؛ أما في آسيا فقد اقترحت روسيا ضم فارس وأردهان، أما بالنسبة لفتح أرضروم والجلاء عنها، فلم يكن مطلبنا متطرفا، والواقع أنها بذلك تفرض سيطرتها على معظم أرمينيا. أما للمكاسب المباشرة في أوروبا فإنها تكتمل في استعادة ذلك الجزء من إقليم بيسارابيا الذي كان قد ضم إلى رومانيا ١٨٥٦، وفي تقدم روسيا إلى مصب الدانوب، وقد اقترحت روسيا تعويض رومانيا عن هذه المنطقة الخصبة التي حرمت منها بإعطائها ثلثي إقليم دبروج Dobrujia القاحل. ولم تكن هذه معاملة كريمة لطيف مقدم في الحرب ولكن رومانيا كانت دولة لائتينية، وكان هدف روسيا من وراء ذلك تمجيد السلاف.

وفي سبيل هذا الغرض واجهت روسيا متاعب لا يستهان بها. بسبب أن إسكندر كان قد وعد فرنسيس جوزيف بأن تحتل النمسا والمجر بلاد البوسنة والهرسك، وقد كانت البوسنة إقليما صربيا تحلم الصرب بضمه إليها. وبحرمان إقليم البوسنة وإكراه عليها تكون روسيا قد تخلت عمليا عن الصرب. حقا لقد ألححت روسيا في سان ستيفانو على توسيع حدود الصرب وعلى حصولها على نيش، وما كان إسكندر ليستطيع أن يفعل شيئا أكثر من ذلك للصرب، بل لقد أوصى بلجوثها إلى النمسا والمجره لالتماس العون الدبلوماسي. ويبدو أنه ظن أن الصرب لابد أن تقع تحت نفوذ النمسا والمجر. أما بالنسبة للجبل الأسود فقد فعل أكثر من ذلك، فقد رأى أن هذه

الإمارة قد اتسعت رقعتها - ولو أنها لم تحصل على ميناء على البحر أو على حدود ملاصقة للصرب - وأعلن في وضوح أنه سوف يؤيد استقلالها ضد النمسا والمجر.

أما الورقة الرابعة في يد روسيا فهي دولة بلغاريا الجديدة أو "بلغاريا الكبرى" التي وضعت تصميمها في سان استفتاور، ومدى الجدل لمطالب العنصرية البلغارية إلى أبعد حد. فبلغاريا لم تشمل الرقعة الحالية فحسب، بل ضمت إليها الخط الساحلي اليوناني الجديد الذي يمتد غرباً من ميناء قوله Kavalla إلى قرب ميناء سالونيك، ومعظم الجزء الذي يعرف الآن بمقدونيا الصربية. وكان يمكن على هذا النحو تقوم في البلقان دولة جديدة من الفلاحين البلغار الأشداء، فإذا ما تحررت (كما كان مأمولاً) ثم سيطرت عليها روسيا في المستقبل أمكنها أن تتحكم في كل المنافذ إلى كل من سالونيك، وإثينا، وبلطينا، وإذا ما استردت روسيا قوتها البحرية في المستقبل، أمكنها أن تعمل ضد القسطنطينية بمساعد الحليف البري القوى المرابط على حدود الترك. ومن الواضح أن الخطة. وضعت لمصلحة روسيا، وبنيت على فكرة أن بلغاريا - التي تكلفت حريتها أرواح عدة آلاف من الروس - لابد أن تكون في المستقبل أداة طيعة وخادماً لقبصر روسيا. والواقع - كما أثبتت الحوادث - أن الأمر ما كان لينتهي إلى ذلك وقد أخطأ دزرائيلي وإسكندر الثاني كلاهما، إذا كان هذا في حسابهما، إن اتفاقية سان ستافانو قد ارتكبت في الحقيقة إثماً بالإغداق نوعاً ما على بلغاريا، ولم تتوخ العنل إلى حد كبير، مع الصرب، أو اليونان، أو ألبانيا، أو رومانيا. لو أن ألبانيا استقلت، وضمت ألبانوس وتساليا إلى اليونان، وبقي الجزء الجنوبي من بساناريا مع رومانيا، لكان ذلك حدث (كما تم فيم بعد) لجاعت التسوية خيراً مما كانت عليه حيث يمكن عند ذاك إغراء الصرب بقبول شمال غرب مقدونيا، وربما وجدت لها في ذلك عزاء عن ضياع البوسنة.

ولم يتدخل فى تقرير وجهة النظر البريطانية أى اعتبار اللهم إلا مقاومتها لروسيا، ولقد تخلص دزرائيلى من المتخوفين فى وزارته، وعين لورد سولسبورى وزيراً للخارجية فى آخر مارس. ولم يكن للوزير على اتفاق تام مع رئيسه، ولكنه كان على أية حال مهياً لمعارضة خلق (بلغاريا الكبرى) التى يمكن من وجهة النظر الإنجليزية، أن تكون عبء تخطو عليها روسيا إلى القسطنطينية. وما أن تولى سولسبورى منصب الوزارة، بعد استقالة دربى، حتى أصدر فى أول أبريل منشوراً بهذا المعنى. وبدأ يفاوض روسيا. وكانت بريطانيا والنمسا والمجر قد طلبتا بالفعل عقد مؤتمر لإعادة النظر فى شروط اتفاقية سان ستفانو. وكان سولسبورى قد وافق نهائياً على البنود الرئيسية فيها شريطة أن تتخلى روسيا فى المؤتمر القادم عن مشروع (بلغاريا الكبرى). ومعنى هذا أن تتخلص بلغاريا الجديدة إلى ثلث الرفععة الموضوعة فى سان ستفانو، فتتمد فقط من الجنوب إلى جبال البلقان. أما مقدونيا وساحلها للجنوب فيعادان إلى الدولة العثمانية. وهناك قسم ثالث فى جنوب الجبال مباشرة، وهذا يطلق عليه "الرومللى الشرقى" ويتمتع بالحكم الذاتى تحت سيادة الدولة العثمانية مباشرة، وكان للهدف الحقيقى من وراء هذه الترتيبات هدفاً حربياً، وذلك لاستيلاء الدولة العثمانية على الرومللى للشرقى حتى جبال البلقان، يؤمن لها خطاً محصناً يدافع عن أدرنة والقسطنطينية خطر تقدم الروس من جهة الدانوب. فما أن وافقت روسيا خاصة على هذا العرض حتى رضيت بريطانيا بالاشتراك فى المؤتمر.

ويبدو أن دزرائيلى قد ظن أنه أمن الأتراك فى أوروبا بهذه المفاوضات المباشرة السابقة على المؤتمر مع روسيا، تلك المفاوضات التى لم يحط بها الدولة العثمانية علماً. كما أمن الدولة العثمانية فى آسيا وأمن طريق بريطانيا إلى الهند بمفاوضات مباشرة سابقة على المؤتمر مع الدولة العثمانية، ولم يحط روسيا علماً بها. وقد أعلن عند اجتماع الوزارة فى ٢٧ من مارس أن النمسا ستعمل على إيجاد تسوية للموقف بالنسبة لبلغاريا، وأن

الخطر المتبعث من أرمينيا هو الذى يجب الاحتراس منه. ويجب أن يقابل اقتراح روسيا بالحصول على باطوم وأردهان وقارس باحتلال (جزيرة أو موقع على شاطئ آسيا الصغرى، يوزان وجود روسيا فى أرمينيا، وقبرص مفتاح غربى آسيا) ويمكن أن تعد لتكون مخزناً للسلاح وميناء، وهى ملائمة كنقطة للوثوب على الإسكندرونة. وقد عقد اتفاق موجز بين إنجلترا والسلطان، فإذا ضمت روسيا قارس وباطوم وأردهان، فإن على إنجلترا أن تحتل قبرص، وتدافع بقوة السلاح عن أملاك الدولة العثمانية الباقية فى آسيا ضد روسيا. ووعد السلطان، فى مقابل ذلك بإدخال الإصلاحات لحماية المسيحيين وغيرهم من رعايا الباب العالى فى هذه الممتلكات (الأسبوية). وفى ٢٦ من مايو عرف أن السلطان سوف يقل هذا، وفى ٤ من يونيه وقع الاتفاق الرسمى وفى ٢ من يونيه كان دزرائيلى وسولسبورى قد عينا ممثلين لبريطانيا. ووافقا على حضور المؤتمر، وكان آخر الأمر أن عقدت مع النمسا - المجر اتفاقية سرية تجيزها احتلال البوسنة والهرسك. وخلاصة القول أنه كان هناك اتفاق سرى بين إنجلترا وبين كل من روسيا، والنمسا والمجر، والدولة العثمانية قبل افتتاح المؤتمر، على أن كلا من روسيا والنمسا والمجر لم تعلم شيئاً عن اتفاقية قبرص، وأن الدولة العثمانية بدورها لم تعرف شيئاً عن اتفاقية اليوسنة، وعندما التقى دزرائيلى ببسمارك قبل انعقاد المؤتمر فى ١٣ من يونيه، وحصل على وعد بالنظر فى موضوع بلغاريا، ولم يكن ثمة خوف كبير من حيث النتيجة، حيث تم بالفعل الاتفاق على الموضوع الرئيسى، وعلى غرار أعظم المؤتمرات نجاحاً، كان هذا المؤتمر نجاحاً، نتيجة للاتفاق سلفاً على المسائل الرئيسية فيه.

عرض ببسمارك أن تكون برلين مقراً للمؤتمر، كما عرض أن يكون هو نفسه وسيطاً أميناً. والحق أن وساطته كانت مثاراً للريبة، لأنه لم يدخر وسعاً فى مساعدة النمسا والمجر فى المفاوضات، وضغط فى بعض الأوقات على عدوتها القديمة روسيا. وقد غم أندراسى مندوب النمسا والمجر أكبر

غنيمة. فقد رفض بالفعل الدخول في حلف دفاعي مع دزرائيلي: ولكن ما أنفقه من ورق ومداد كان بلّغ أثراً وأقوى مفعولاً من أموال روسيا ودماء أبنائها، فقد سلمت البوسنة والهرسك إلى أندراسي Andrassy لاحتلالها سياسيًا، ومنجق نوفى بازار لاحتلاله عسكرياً. وقد فصل هذا الاحتلال بين الصرب والجبل الأسود، ولما كانت هذه الإمارة الأخيرة شديدة الميل إلى روسيا، فقد تقلصت حدودها كثيراً عما منح في سان ستفانو وقد وضعت الصرب علمياً في منطقة نفوذ النمسا والمجر، وأعلن استقلال الدول الثلاث الصرب والجبل الأسود ورومانيا. أما روسيا التي كانت قد ارتضت إنقاص رقعة بلغاريا إلى الثلث، فإنها شرعت تسعى لتجريد هذا التنازل من أية قيمة له، حيث حاولت أن تمنع الأتراك من وضع حاميات لهم في الرومالي الشرقى على طول خط جبال البلقان، وكان من الطبيعي أن يرفض دزرائيلي الموافقة على ذلك ومن المحتمل أن تكون محاولة روسيا هذه كيداً، وليست تهديداً بتعكير السلم، وقد أذعنّت روسيا. وعلى أية حال، وفي وقت مبكر من المؤتمر شطرت بلغاريا الكبرى إلى ثلاث أقسام، وفق الأسس التي اتفق عليها. واستعادت روسيا بسلاريا من رومانيا، وعوضت حليفاتها القديمة عنها بثلاثي إقليم ديروجاء، وكان الأصح أن يكون من نصيب بلغاريا.

أما في آسيا فقد عدلت ترتيبات سان ستفانو تعديلاً جوهرياً نتيجة ضربة دزرائيلي فيما يتعلق بقبرص. وعندما أدركت روسيا عزمها على الاحتفاظ بقارس وأردهان وباطوم، كشف دزرائيلي النقاب عن اتفاقية قبرص (٧ يولييه) وأصدر الأوامر إلى الأسطول الإنجليزي بالتوجه إلى قبرص وقد أظهرت روسيا الغضب، ويبدو أنها رغم تأكيدات دزرائيلي بعكس ذلك فازت عليه بمسألة الحدود الروسية التركية في آسيا الصغرى. والحق أن دزرائيلي كان صاحب مران وخبرة كبيرة في موضع الطريق إلى الهند، وقام بصفة خاصة بتعديلات كثيرة في موضوع الدفاع عن العراق ضد روسيا. ولكن مشروعه للدفاع لم يكن كاملاً من الوجهة العلمية، وعلى هذا انتهى المؤتمر،

وهذأت الدولة الكبرى، وقدمت الملكة فكتوريا لنذرانيلي نوقية، ومنحته هو وسولسبورى وسام ربطة الساق، وسط الحماسة التى أثارها إحكام المسرحية، ومثلتها عبارة "السلام مع الشرف" ومن الخطأ أن ننكر أن نذرانيلي أظهر شجاعة كبيرة فى هذه الأزمة، ولكن الشجاعة فى الدبلوماسية يجدر أن تقتزن بالمعرفة، ومن هنا كان زاد نذرانيلي ضئيلاً، فهو لم يحاول الحصول عليها من لورد سولسبورى الذى كان أكثر منه دراية ومعرفة ويبدو أنه لم يكن يؤمن بقوة الروح القومية الناشئة فى شبه جزيرة البلقان، ولم يكن لديه أية فكرة عن مقاومة روسيا إلا بقوة السلاح. وكان فى إيمانه بفضائل السلطان عبدالحميد، وبرغبة الأتراك فى حماية الرعايا الممسيحيين وتسحين أحوالهم سواء فى أوروبا أو آسيا، مخطئاً خطأ فاحشاً. وسرعان ما انتهت سياسته فى آسيا-إلى لا شئ. وقد ثبت أن ذهاب المبعوثين العسكريين البريطانيين إلى أرمينيا لترتيب الدفاع عنها ضد روسيا، كان عديم الجدوى. وفى ١٨٨٠ حين تولى جلاستون الوزارة أُلح قناصل ميسيين محل هؤلاء العسكريين، فلما عاد سولسبورى إلى الوزارة ١٨٨٦ قبل هذا التغيير فى صمت، كأي رجل عاقل. ولكن هؤلاء القناصل الميسيين لم يكونوا أكثر توفيقاً فى وقف المذابح، من العسكريين فى تنظيم الدفاع: وتترجماً لهذا كله أعلنت روسيا فى يولييه ١٨٨٦ عن عزمها على إغفال تصريحها المدون فى المادة ٦٩ معاهدة برلين، والذي يعترف بأن باطوم ثغر تجارى أساساً" وشرعت فى تحصينه. فكان كلا من روسيا والدولة العثمانية لم تقر ميسامة نذرانيلي الآسيوية أو تعبا لو تتمسك بها. ولم تصبح قبرص يوماً مخزناً للسلاح أو قاعدة بحرية، ويمكن أن تكون أى شئ إلا أن تكون "جبل طارق" آخر فى شرق البحر المتوسط. ولم يحاول السلطان قط أن يفى بوعده بالإصلاح فى آسيا، بل إنه بعد فترة من الزمن شرع عمداً فى تكبير المذابح لرعاياه الأرمن، دون أن يلقى بالاً لاعتراض بريطانيا واحتجاجها. وقد أتت الكتب الزرقاء البريطانية ١٨٩٦ على ذكر القصة المروعة لهذه اللفظائع. أما الكتاب الأزرق الآخر

الذى صدر فى ١٨٩٨ فقد عند ضمانات والتزامات بريطانيا ومنها التزامها بالدفاع عن الدولة العثمانية فى آسيا "ووعده السلطان بإدخال الإصلاحات اللازمة" لحماية رعاياه المسيحيين". وبعبارة أخرى لا يزال السلطان يطالب بضممان إنجلترا لحماية آسيا الصغرى، بل الظاهر أنه يستطيع أن يضعه موضع التنفيذ، رغم أن الكتب الزرقاء البريطانية أثبتت أنه ذبح رعاياه المسيحيين هؤلاء بطريقة أشد ما تكون وحشية، وكان قد وعد بحمايتهم فى نفس الوثيقة التى ضمنت ممتلكاته ضد الغزو.

ولم تكن سياسية دزرائيلى فى أوروبا - رغم إخفاقها - مستعصية على العلاج. حقاً أسلمت مقدونيا إلى حالة حرب فتاكة وعناء كبير، ولكن الخطأ الكبير فى فصل بلغاريا عن الروملى قد أصبح نهائياً. وكان جلانستون فى بعض الأوقات تتجلى لبصيرته بعض الحقائق التى يرفضها دبلوماسيون أكثر احترافاً. وقد كان له شئ من ذلك قبل مؤتمر برلين بنحو عشرين عاماً، فقال "ومن المؤكد أن المقاومة التى يمكن وقفها فى وجه روسيا تتمثل فى قوة وحرية الدول التى سيكون عليها أن تقاوم، فال المطلوب إقامة حاجز حى بينها وبين الدولة العثمانية وليس ثمة حاجز يعدل صدور أحرار الرجال. ومن المحقق أن اتحاد ملدافيا وولاشيا فى رومانيا كان أبلغ فى مقاومة روسيا من فصلهما وبنفس الطريقة أدى توسيع بلغاريا إلى تحريرها من رقبة روسيا.

وقد أعوزت الحصافة روسيا إلى حد كبير فى تعاملها مع بلغاريا الجديدة، ففى أبريل ١٨٧٩ أصبح إسكندر بانتبرج أميراً عليها، وكان ابن أخ الإسكندر. الثانى قبصر روسيا. وكان قليل الخبرة فى معاملة رعاياه، وكان واقعاً تحت تأثير روسيا، كما أصبح أحد القواد الروس رئيساً للوزارة، وآخر وزيراً للحرب. وقد حاولوا اضطهاد البلاد وتهديدها مما عجل بإثارة الاستياء المرير لدى البلغار. وفى ١٨٨٠ ظهرت مؤامرة الروملى الشرقى وطررد

لنور بلغار هناك حاكمهم العثماني، وطالبوا بوحدة قسماً بلغارياً، ودعوا الأمير إسكندر باتتبرج ليكون حاكماً عليهم، وكانت روسيا تنظر إلى الحركة بعين العداء، ولكن مستبوف Stambulov زعيم بلغاريا القوي، بلغ الأمير إسكندر أنه سوف يطرد ما لم يقبل الاتحاد، فسلم الأمير إسكندر بشروطه وقبل الاتحاد، فاستشاطت روسيا غضباً وسحبت كل ضباطها من الجيش البلغاري، وما كان أعظم سرور البلغاريين حين رأوهم يرحلون. وتوسلت روسيا إلى الدول الأخرى لمنع اتحاد الروماني مع بلغاريا. ولم تبد النمسا والمجر اعتراضاً، بقيتاً منها بأن بلغاريا القوية سوف تتأصب روسيا العداء. وماذا تفعل إنجلترا، وهي التي خلقت الروماني للشرقي، وخاطرت في ١٨٧٨ بالحرب لأنها لا توافق على انضمام الروماني إلى بلغاريا؟ لقد كان لورد سولسبوري آنذاك رئيساً للوزراء الإنجليزية وكان يمكن قطعاً أن يؤذي روسيا، ولكن كم كانت دهشة الجميع عندما لم يفعل لم يفعل ذلك. لقد تعلم سولسبوري الدرس الذي لم يتعلمه الآخرون، وفي هوء وافق على اتحاد يوقن أنه سيساعد على إقامة سلام دائم. ومن ثم يكون "الحاجز الحي المكون من صدور أحرار الرجال قد أقيم في طريق روسيا إلى القسطنطينية.

ومهما كان أمر توحيد بلغاريا، فإنها لن تتخلص نهائياً من غضب روسيا، ومن حقد جارتها السلافية. وقد سعت للصرب الآن للتدخل، فإن من ألدح عيوب مؤتمر برلين إغفال المطالبات العادلة للصرب. ولقول إن روسيا طلبت إليها أن تلتزم بتأييد النمسا والمجر وأنها في ١٨٨١ وقعت مع النمسا والمجر ميثاقاً مريباً أصبحت بمقتضاه عالة تعتمد عليها عملياً والآن فجأة في ١٤ من نوفمبر ١٨٨٥ أعلنت الصرب الحرب على الدولة الجديدة بلغاريا، وانتصر البلغار بعد معركة دامت ثلاثة أيام في سلفنيكا Slivnica، وبدلوا يتقدمون نحو الصرب، ولكن الأمير إسكندر تلقى إندالاً نهائياً من النمسا والمجر ينذر بالارتداد، فالتزم جانب الطاعة، ولرد ليحكم شطرى بلغاريا ولكن سرعان ما وجد أنه لن يسود السلام حكمه. وفي أغسطس ١٨٨٦

اختطفت أنصار روسيا الأمير السئ الحظ وجاءوا به إلى الأراضي الروسية فكان لهذا رد فعل شديد في بلغاريا لمصلحة الأمير، ولكنه تخاذل وأساء إلى نفسه في بريقة بعث بها إلى القيصر، حتى أرغمه مستعبلوف والوطنبيون البلغاريون على اعتزال الحكم. وبعد ذلك في ١٨٨٧ أصبح الأمير فرديناند دى ساكس كوبرج Ferdinand de Saxe Coburg حاكماً على بلغاريا، وقد انتهج سياسة قوية معادية لروسيا.

وعلى هذا النحو تمت تصفية واحدة من أسوأ النتائج التي تمخض عنها مؤتمر برلين في السنوات العشر التي أعقبته، ولكن بقيت مساوئ معينة تعذر استئصالها. فقد بانت أرمينيا في شقاء وأهوال، ولكن مقدونيا كانت تعاني البؤس كما كانت مهددة بالخطر، فإن الدول العظمى رخصت للسultan في أن يبيع ما يشاء في أرمينيا، ولكنها لم تكن في نفس الوقت مستعدة لمنحه مثل هذه الرخصة في مقدونيا. ففيها رجال يجرى في عروقهم الدم اليوناني والبلغاري والصربي، وفيها لانسائس روسيا والنمسا والمجر قرص بغير حدود، وكان من المحقق أن هذه المساوئ التي تمخض عنها مؤتمر برلين أن تستمر إلى الأبد ولكن عام ١٨٨٦ يميز بفترة سكون ساد الموقف، ومن ثم منح للقوم أن يتدبروا الأمر في سائر المشكلات الكبرى في أوروبا.

ويقول أحد الكتاب اللامعين "إن الدلالة الحقيقية لمؤتمر برلين ١٨٧٨ تتمثل في أن بسمارك اتخذ من أندراسي زميلاً ومن دزرائيلي أداة له، وأنه كسب للنمسا والمجر وسيطر عليها دون أن يجرح شعور روسيا. ويصدق هذا القول تماماً بالنسبة لدأب بسمارك على التأييد المطلق للنمسا والمجر، ولكنه بجانب الدقة التامة فيما يختص بروسيا فقد كان إسكندر الثاني في شدة الضيق من موقف بسمارك في المؤتمر، حتى أنه في أبريل ١٨٧٠ كتب إلى وليم الأول إمبراطور ألمانيا يعبر عن شكوكه ومخاوفه في إمكان الاحتفاظ بالسلام بين روسيا وألمانيا، وقد اشتد هذا الغضب في ١٨٨٥/١٨٨٦ حين

وجدت روسيا أن بسمارك لا يؤيدها في أزمة بلغاريا، وهكذا نرى في في عام ١٨٧٨ الأصول البعيدة للتفوق بين روسيا وألمانيا، مما شطر أوروبا إلى معسكرين: الروسي الفرنسي، والأحلاف النمساوية الإيطالية الألمانية. ولكن قبل أن نستعرض تكوين هذه الأحلاف العظمى التي انتهت آخر الأمر إلى التصارع فيما بينها، يجدر بنا أن نتجه إلى مجالات أخرى. لقد أوضح هذا الفصل كيف أن بسمارك هيا لروسيا فرصة في البلقان: وكيف أنها عجزت عن الاستفادة منها كل الفائدة، وكيف أنه في النهاية كان مضطرا إلى كبح جماح نشاطها. أما الفصل التالي فيبين كيف أن بسمارك مكن لفرنسا وبريطانيا من انتهاز الفرصة في مجال المشروعات الاستعمارية حتى اقتحم هو نفسه هذا المجال فشرع يحد من أطماعهما، والحقيقة التي نقول بأنه حتى بسمارك وجد نفسه في النهاية قد حد من نشاط إنجلترا وفرنسا وروسيا على السواء - هذه الحقيقة نفسها تفسر كيف أن خلفاءه الذين هم أضعف منه نجحوا في النهاية في إثارة هذه الدول.

ثالثا: مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ ومقرراته.

حين تفاقمت المسألة الشرقية اقترحت النمسا عقد مؤتمر من الدول الكبرى في العاصمة الألمانية وشجع بسمارك هذه الرغبة ولما وقعت روسيا من حياد ألمانيا والنمسا أقيمت على الحرب مع الدولة العثمانية معتقدة أن إنجلترا لن تستطيع التدخل هذه المرة لنصرة الدولة العثمانية.

كان سولسبري بخلاف رئيسه دزرائيلي يود الاتفاق مع روسيا على حل المسألة الشرقية ولو أدى الأمر إلى تقسيم الدولة العثمانية. ودخلت روسيا الحرب وكانت خططها الإسراع بعبور الدانوب ومهاجمة القوات العثمانية ثم اختراق البلقان ومهاجمة القسطنطينية نفسها. وبذا تضع هذا لمسألة الدولة العثمانية. كما تضع الدول أمام أمر واقع. وأخيرا انهضت أمامها القوات العثمانية في ميدان البلقان والقوقاز.

ودعا الانتصار الروسي إلى التفكير في شروط الصلح التي تعرض على الدولة العثمانية وفي هذه الأثناء ازدادت العلاقات سوءاً ورأت الحكومة البريطانية أن الأمتانة والمضايق قد وقعت في خطر مباشر، وأخيراً فرض الروس معاهدة سان استيفانو على الباب العالي وبها تستقل رومانيا نهائياً عن الدولة العثمانية وتأخذ جزءاً من دلتا الدانوب وتضم للروسيا بيسارابيا كما تضم إقليم الدوبروجا إلى بلغاريا وتضم الجبل الأسود وبعض أجزاء من البوسنة والهرسك، وأما بلغاريا فتصبح ولاية كبيرة مستقلة فعلياً، وأصبح على الدولة العثمانية إرضاء الرعايا الروس في الدولة وأن تعترف بحرية المضايق وأن تغلق البحر الأسود في وقت الحرب أمام أعداء روسيا وأثارت هذه المعاهدة عاصفة في إنجلترا والإمبراطورية النمساوية ولذا لم تنفذ هذه المعاهدة، وانتقل مركز الأهمية من الآستانة إلى فيينا ولندن وبرلين وكانت من النمسا وإنجلترا لا يرضى عن زيادة النفوذ الروسي في بلغاريا دون أن يكون للنمسا نفوذ معاد في غربي البلقان. ولقد طلب أندراسي المستشار النمساوي عرض معاهدة سان استيفانو على مؤتمر برلين وأيدت إنجلترا الأطلب النمساوي وكذلك ألمانيا واستطاعت روسيا أن تعترف بحسب النمسا والمجر في احتلال البوسنة والهرسك وبذا زالت المعارضة النمساوية. وأما للمفاوضات بين إنجلترا وروسيا فقامت بين سولسبرى والسفير الروسي في لندن شوفالوف وبينت الحكومة الإنجليزية أن معارضتها لمعاهدة سان استيفانو قائمة على أسس منها:-

أولاً: أن المعاهدة أوجدت دولة بحرية جديدة هي بلغاريا.

ثانياً: أنها وضعت الباب العالي تحت رحمة روسيا. وفعلاً قبلت للروسيا تعديل شرط معاهدة سان استيفانو على أساس هذه المقترحات البريطانية.

وفي هذه الأثناء عملت إنجلترا على عقد معاهدة دفاعية مع الباب العالي تحل بها إنجلترا قبرص.

وعقد مؤتمر الدول الكبرى في برلين العاصمة الألمانية برئاسة بسمارك المستشار الألماني لإعادة النظر في معاهدة سان ستيفانو ولكن في الواقع لتسجيل الاتفاقات التي تمت بين روسيا وإنجلترا وبين روسيا والنمسا والمجر بخصوص معاهدة سان ستيفانو.

هذه هي المقررات لمؤتمر برلين والتي تضمنتها، معاهدة برلين وهذه المقررات تتكون من أربع وستين مادة وقد بدأت بالديباجة وهي "صاحب الجلالة القيصر الألماني، وصاحب الجلالة قيصر النمسا والمجر ورئيس الجمهورية الفرنسية، وصاحب الجلالة ملكة المملكة المتحدة وإمبراطورية الهند وصاحب الجلالة ملك إيطاليا، وصاحب الجلالة إمبراطور الرومانيات كلها، وصاحب الجلالة إمبراطور الدولة العثمانية رغبة منهم في تقرير فكرة للنظام الأوروبي تبعاً لنصوص معاهدة باريس (٣٠ مارس ١٨٥٦) ولجميع المسائل التي ظهرت في الشرق نتيجة لأحداث السنوات الماضية للحرب التي وضعت نهاية لمعاهدة سان ستيفانو. على اتفاق تام بأن عقد مؤتمر هو خير وسيلة لتسهيل التقارب بينهم ولذا عين جلالتهم ورئيس الجمهورية الفرنسية ممثلهم (الأسماء) الذين اجتمعوا وفقاً لاقتراح النمسا والمجر ودعوة ألمانيا وخولهم كل السلطات.. وفقاً للعرف الدولي".

وقد اتفقوا فيما بينهم على الشروط الآتية:

- ١- تشمل ولاية بلغاريا كل الأراضي الآتية: (حدودها) ... ويكون تعيين هذه الحدود عن طريق لجنة أوروبية تمثل فيها الدول الممثلة وتهتم هذه اللجنة بمسألة ضرورة دفاع السلطان عن الحدود البلقانية الروماني الشرقية.

٢- أمير الولاية ينتخبه السكان ويثبتته الباب العالي بموافقة الدول ولا يمكن لأحد إعفاء الأمراء الحاكمة في أوروبا أن ينتخب أميراً لبلغاريا.

٣- يضع مجلس أعيان بلغاريا دستوراً للولاية قبل انتخاب الأمير

٤- تأكيد حرية الاعتقاد الديني والمساواة بين السياسيين والمثنيين من البلغاريين.

٥- الإدارة المؤقتة لبلغاريا بين مندوب روسي قيصري ويساعده مندوب عثماني والقناصل الذين تثبتهم الدول الموقعة على هذه المعاهدة ويفصل في المنازعات التي تقوم بين المندوبين قناصل الدول.

٦- لا يمكن للفترة المؤقتة أن تستمر أكثر من تسعة أشهر من وقت موافقة الدول على هذه المعاهدة.

٧- يحافظ على كل المعاهدات التجارية والبحرية المعقودة بين الدول الأجنبية والباب العالي والتي لا يزال معمولاً بها في الوقت الحاضر في بلغاريا.

٨- خاصة بالجزية التي تدفعها بلغاريا للباب العالي وتحديد الدول ومقدارها ومقدار الدين العثماني الذي يخص بلغاريا.

٩- خاصة ببعض واجبات بلغاريا.

١٠- لا يقيم الجيش العثماني في بلغاريا وتهدم جميع الحصون القديمة على حساب الولاية البلغارية في مدى عام ولا يمكن بناء حصون جديدة.

١١- خاصة بحقوق المسلمين في بلغاريا.

١٢- فى جنوب البلقان (جبل) تقوم ولاية الروملى الشرقية وتكون تحت سلطان الباب العالى السياسى والحربى المباشر وتعطى استقلال إدارى.

١٤-، ١٥-، ١٦: خاصة بحدود الروملى الشرقية وحدود السلطان فيها.

١٧- يعين الباب العالى الحاكم العام للروملى الشرقية بموافقة الدول لمدة خمس سنوات.

١٨، ١٩، ٢٠، ٢١- تختص بالروملى الشرقية وتنظيمها الإدارى والمالى وحقوقها الدولية وحقوق لا تتعدى خمسين ألف جندى.

٢٢- قوات الاحتلال الروسية فى بلغاريا والروملى الشرقية تتكون من ثمان فرق لا تتعدى خمسين ألف جندى.

٢٣- يتعهد الباب العالى بتطبيق الدستور الذى أعطى لكريت فى سنة ١٨٦٨ مع إدخال التعديلات الضرورية.

٢٤- فى حالة ما إذا لم يتفق الباب العالى مع الدول الإفريقية على مسألة تعديل الحدود الإفريقية تعرض الدول الكبرى ومساطتها.

٢٥- مناطق البومنة والهرمك تحتلها وتديرها النمسا والمجر، وتظل الإدارة العثمانية باقية فى سنجق نوفى بازار.

٢٦- يعترف الباب العالى باستقلال الجبل الأسود، ٢٧.

٢٨- خاصة بحدود الجبل الأسود.

٢٩- يضم الجبل الأسود انتيفارى والساحل والملحق بها.. ولا يجوز أن يكون للجبل الأسود قوة بحرية.

٣٠- تتعلق بحقوق المسلمين فى الجبل الأسود.

٣١- خاصة بممثلة الجبل الأسود في أملاك للدولة العثمانية في البلقان.

٣٢، ٣٣- خاصة بما يتحمله الجبل الأسود من الدين العثماني.

٣٤- تعترف الدول باستقلال الصرب.

٣٥، ٣٦- تختصان بعلاقة الصرب مع الدول الخارجية ومع الدولة العثمانية ومع النمسا والمجر.

٣٩- تختص بالمسلمين في الصرب.

٤٠، ٤١- تختصان بإخلاء كل من الصربيين والعثمانيين الأراضي التي يحتلها كل فريق منهم من ممتلكات الآخر.

٤٢- خاصة بتحمل الصرب جزءاً من الصربيين والعثمانيين والأراضي التي أضافتها إلى ممتلكاتها.

٤٣- تعترف الدول باستقلال رومانيا.

٤٤، ٤٥: تتخلى رومانيا عن يساريا التي كانت قد أخذت من روسيا وفقاً لمعاهدة باريس سنة ١٨٥٦.

٤٦- تمتلك رومانيا الجزء المكون لدلتا الدانوب وتأخذ جزء من جنوب الدوبرجا.

٤٧- تختص بمسألة وحقوق الصيد في دلتا الدانوب.

٤٨- لا تفرض رومانيا ضرائب مرور على التجارة المارة بها.

٤٩، ٥٠- خاصة بحقوق رومانيا وواجباتها.

٥١، ٥٢- لصيانة الملاحة فى الدانوب وهى مصلحة دولية تقرر الدول ألا يتبقى حصون على النهر من البوابة الحديدية إلى المصب ولا توضع فى هذا الجزء سفن حربية.

٥٣- تمثل رومانيا فى لجنة الدانوب.

٥٤، ٥٥، ٥٦- خاصة بحقوق هذه اللجنة وشروط بقائها.

٥٧، ٥٨- يتنازل الباب العالى للروسيا فى آسيا عن أراضي أردهان وقارص وياطوم.

٥٩، ٦٠- تسترد تركيا وادى الأكر و مدينة بايزيد وتتنازل تركيا لفارس عن مدينة وإقليم ختره.

٦١- يتعهد الباب العالى بأن يحقق على وجه السرعة التحصينات والإصلاحات التى تستلزمها حالة أرمينية وحمايتها ضد الشركس والكرد ويقدم للدول فى فترات مختلفة تقريراً عن الإصلاحات (فى هذه المنطقة).

٦٢- يعلن الباب العالى رغبته فى منح حرية الاعتقاد الدينى ولا يجب أن يقف الاعتقاد الدينى عقبة فى سبيل الحقوق السياسية والدينية وتعترف بحق القناصل فى حماية رعاياها.

٦٣- المحافظة على معاهدتى ١٨٥٦، ولندن سنة ١٨٧١ فى كل شروطهما التى لا تتعارض مع هذه المعاهدة.

٦٤- خاصة بموافقة الدول على هذه المعاهدة - التاريخ ١٣ يوليو سنة ١٨٧٨ إمضاءات ممثل الدول.

"الانعقاد المؤتمر والخطة التى سار عليها ومناقشاته وجلساته بحسن قراءة تقارير وزير الخارجية الفرنسية وانجبتون المؤرخة ١٤، ١٨، ٢١،

٢٤، ٢٦ يونيو وأول يوليو، ٦، ٨، ١٤ فى الوثائق السياسية الفرنسية الجزء الثانى المجموعة الأولى.

ويلاحظ فى مواد معاهدة برلين أنها تشمل المملكة البلغارية وإعتراف الدول باستقلال الدولة العثمانية وكذلك الصرب ولم تحاول معاهدة برلين إيجاد حل للنزاع الذى أصبح شبه دائم بين الدولة العثمانية واليونان بخصوص الحدود بين الدولتين وأكدت استقلال رومانيا والصرب والجيل الأسود وأنشأت بلغاريا التى كانت منقسمة فى أول الأمر وموزعة، كما حاولت معاهدة برلين قبل كل شئ التوفيق بين مصالح الدول الكبرى فى البلقان ونفذت إلى حد كبير سياسة الاستصلاح والتعويض. فلقد امتد النفوذ الروسى فى آسيا بعد إخضاع القوقاز، وأصبحت حدود روسيا متاخمة لأرمينية العثمانية، ولكى تعيد إنجلترا التوازن فى شرقى البحر المتوسط لمصالحها احتلت جزيرة قبرص، للدفاع عن تركيا الآسيوية حتى يتم إيقاف النفوذ الروسى من أن يمتد إلى الشرق الأدنى.

ونجح بسمارك فى توطيد دعائم السلام الذى كان يهدف إليه وسجل تفوق ألمانيا فى أوروبا وعاد لفرنسا لعب دورها فى حياد أوروبا السياسية كدولة عظمى. وأما الدولة العثمانية فطرد الأتراك من أوروبا، وسجل نمو نفوذ القناصل ذلك النفوذ الذى سيعمل على قتل كل حركة إصلاح سياسى أو اقتصادى أو اجتماعى أو تشريعى فى الدولة العثمانية وسيعمل أخيراً على تدهورها النهائى ثم سقوطها.

وإذا كان لمعاهدة برلين من أثر على روسيا فهى ستوجه اهتمامها إلى الإمبرياليزم فى شمال آسيا ووسطها وشرقها حيث أخذت تصطدم بالشعوب الآسيوية الشرقية وبالدولة اليابانية التى بدأت فى الظهور على مسرح السياسة الآسيوية والعالمية كما أخذت تصطدم بالمصالح الأوروبية الإنجليزية والفرنسية فى الصين.

حافظت معاهدة برلين على السلام الأوروبي وعمل التفوق الألماني في أوروبا على توجيه نصر الدول الكبرى إلى إتباع سياسة الإمبريализم السياسي والاقتصادى في إفريقيا وآسيا. على حساب الشعوب الإفريقية والعربية والإسلامية وشعوب الهند والشرق الأقصى. يحسن بنا أن نعرض شيئاً مما كان يدور في الطرقات للمؤتمر وفي غرفه الخليفة من اتفاقيات سيكون لها أثرها الخطير على مصير الدولة العثمانية ومصير البلاد الإسلامية التابعة لها وقرب نهاية المؤتمر في إحدى الطرقات الجانبية في ٧ يوليو نرى لسولسبرى وزير الخارجية أن يخبر زميله وزير الخارجية الفرنسية بهذه الاتفاقية اتفاقية ٢١ مايو فنارت ثائرة الوزير الفرنسي ولم يحاول إخفاء استيائه وسارع إلى إنذار حكومته، ثم نشرت الصحف هذه الاتفاقية. وهاجم الملكيون والجمهوريين هذه الاتفاقية هجوماً عنيفاً ثم تغير موقف الرأى العام في فرنسا فجأة وأخذت الصحافة الفرنسية تناقش سياسة إنجلترا باعتدال وتتحد لها الأعذار وتجد لها المبررات في عقد مثل هذه الاتفاقية وسرعان ما علم الرأى العام في فرنسا باتفاقية قبرص.

وحين أخبر سولسبرى وانجتون باتفاقية قبرص، بأن فرنسا لن تقبل أبداً الإخلال بالتوازن الدولى في شرقى البحر المتوسط والانتقاص من نفوذها في هذه الناحية ووضع إذلال جديد لفرنسا وهزيمة للنظام الجمهورى، ولذا فوانجتون لن يستطيع إجبار فرنسا الموافقة على ذلك الموقف الجديد وأنه ليس أمام ممثلى فرنسا سوى الانسحاب من المؤتمر.

وخان كل من بمتشارك وسولسبرى مستعداً لقبول ذلك ولذا أخبر سولسبرى وانجتون أن الحكومة البريطانية مستعدة لأن تعترف بصفة عامة بمصالح فرنسا في البحر المتوسط في لبنان وفي الأراضي المقدسة لاسيما فيما يختص بحماية الكاثوليك في هذه المناطق وهى على استعداد للإعتراف بأن المصالح الفرنسية في مصر على قدم المساواة مع المصالح الإنجليزية.

فالحكومة الإنجليزية موافقة على إعطاء فرنسا حرية التصرف في تونس وأن إنجلترا لم تقدم على أى تعديل في الموقف السياسى فى الشرق الأدنى. دون موافقة فرنسا إذا كان للنمسا والمجر أن تقوم بمهمة حضارية فى غربى البلقان وإنجلترا فى آسيا الصغرى، ففرنسا أمامها فرصة لخدمة الحضارة فى شمال إفريقيا.

قبلت الحكومة الفرنسية العرض الإنجليزي الألماني وكانت الحكومة الفرنسية ترى أن إنجلترا خرجت من الميدان فلم يبق من يهتم بأمر تونس غير إيطاليا والدولة العثمانية فلقد بينت لها فرنسا فى مواقف عديدة أنها لا تعتبر تونس جزء من الإمبراطورية العثمانية. ولما اطمأنت الحكومة الفرنسية إلى موقف إنجلترا عملت على تكشف الموقف فى تونس فكلفت فصلها الجنرال روسيتان بالاتصال شخصيًا بالباى وعرض مشروع حماية فرنسية عليه بصفته الشخصية لا بصفته الرسمية. وأسرع الباي سبرى محمد الصادق إلى التفصيلين الإنجليزي والإيطالى يستشف رأيهما وموقف حكومتها بإزاء هذه الموضوع وحاول القنصلان بطبيعة الحال تكتيبي روسيتان وأيدا الباي فى رفضه لمشروع القنصل الفرنسى، ولذا وجدت فرنسا ضرورة التخلص من عدوها العنيد القنصل ريتشارد ود، وطلبت من حكومته سحبه من تونس حتى لا يقف عائقًا أمام تقدم النفوذ الفرنسى فى هذه البلاد ووجد واندجتون كل تعضيد من ناحية بسمارك مما اضطر سولسبرى فى آخر الأمر إلى سحب قنصله من تونس وأنهى عمل القنصلية البريطانية من الناحية السياسية وبذلك وضع حدًا للتنافس الفرنسى البريطانى فى تونس وكانت تعليمات سولسبرى إلى قنصله الجديد بالآلا يقوم بأى نشاط سياسى فى تونس. وبذلك لم ينقض صيف ١٨٧٩ إلا وقد اطمئن الفرنسيون تمامًا من ناحية إنجلترا بخصوص تونس.

وكانت إيطاليا هي العقبة الكبرى في سبيل الفرنسيين وكانت فرنسا على علم بأن إيطاليا محاولتين لفرض سيطرتها على تونس. المحاولة الأولى قبل مؤتمر برلين سنة ١٨٧٠ حين سقطت فرنسا أمام الألمان والمحاولة الثانية كانت عقب برلين نتيجة لازدياد النفوذ النمساوي في الأكرباتي والبلقان بعد احتلال الجيوش للنمساوية للبوسنة والهرسك، فحاولت إيطاليا عن طريق مبعوثها مورس في فرض حماية على تونس ولكنها فشلت في المرة الأولى. ولم تكن إيطاليا ولا روسيا تدرى ما حدث من وراء الستائر مناقشات مؤتمر برلين - حقيقة أنه وصل إلى علم الحكومة الإيطالية الشائعات ولكن الحكومة الإنجليزية لم تعط إيطاليا ردا واضحا.

حاولت إيطاليا بعد فشلها في فرض الحماية الإيطالية على تونس أن توجه نشاطها إلى مصر. فحاولت أن يكون لها نفوذ في مصر مماثل لنفوذ إنجلترا وفرنسا ولكن إنجلترا رفضت هذه المرة قبول وجهة النظر الإيطالية فهي لا تسمح بوضع مصر تحت حماية دولية - وحين حاول إسماعيل الاستفادة من نمو الوعي القومي وضمه إلى جانبه ثارت الدولتان تؤيدهما الحكومة الألمانية على سياسة الخديوي إسماعيل من الباب العالي، وسياسة خلفه في السنة التالية لمؤتمر برلين ووضع توفيق محل أبيه وسيطرتا عليه فلقد أعادت الدولتان نظام المراقبة الثنائية. وأجاب بسمارك بأنه غير مؤيد لمطالب فرنسا وأنه: (خير للإيطاليين أن ينصرفوا إلى معالجة مصائبهم).

وكانت مهمة بسمارك بالنسبة للإيطاليين ساخطة حازمة ولكنه بالرغم من ذلك النزاع القائم بين فرنسا وإيطاليا نتيجة لمعاهدة برلين وبالرغم من ثورة الرأي العام الإيطالي على هذه المعاهدة خرجت إيطاليا من برلين "تظيفة اليدين" كما يقول وزير خارجيتها كورنى.

ولقد صرح خليفة ولانجتون وهو دى فرسنيه بموقف فرنسا حيث ذكر للسفير الإيطالي: "في كل ما يختص بتونس نرى أن مصلحتنا السياسية

والاستراتيجية تقتضى ألا يعرقل العلاقات بين تونس والجزائر أى نفوذ وأنا نرى أن تونس ما هى إلا امتداد لمستعمراتنا الإفريقية. وأن حريتنا فى العمل فى الجزائر تجعلنا نهتم بكل ما حدث فى تونس وأن سياسة الباي يجب أن تكون مرتبطة بسياستنا".

وأخيراً رأى الفرنسيون سرعة التدخل الحربى فى تونس وخاصة بعد أن جاءت وزارة الأحرار على الحكم فى إنجلترا ولم تكن راضية عن تصرفات وزارة المحافظين التى سبقتها وكان من أكبر العاملين على سرعة الإقدام على غزو تونس السفير الفرنسى فى برلين سان فالير فلقد بذل بإقناع ولاية الأمور فى فرنسا بالتدخل قبل أن تنفذ دولة أخرى فتحل محل الفرنسيين فى هذه البلاد وأمام هذه القدر رأت فرنسا ألا مفر لها من استخدام القوة ضد تونس لتأديب تونس وإيطاليا ومعالجة إخضاع القبائل التى تقم على الحدود بين تونس ومراكش وعملت إنجلترا على تقرير الفرنسيين من الاستمرار فى عملياتهم الحربية ضد طرابلس وبينت أنه لن تسمح بذلك فطرابلس فى نظرها جزء من الدولة وكانت إنجلترا تخشى أن يصبح البحر المتوسط بحيرة فرنسية وترنو ببصرها إلى مصر كتعويض لإنجلترا من احتلال الفرنسيين لتونس ولذلك لم يمض أكثر من عام إلا وكانت إنجلترا قد ضربت الإسكندرية واحتلت مصر بعد عام. وبدأت المناقشة بين الدولتين تأخذ دوراً خطيراً يكاد ينتهى بوقوف الحرب حتى تم الوفاق سنة ١٩٠٤.

وأما إيطاليا فلقد نظرت إلى احتلال الفرنسيين لتونس كإذلال جديد لها وسقطت وزارة كيرولى التى كانت تتولى الحكم آنذاك وعرفت أنها لا تستطيع الدفاع عن كرامتها بمفردها ورأت الانضمام إلى ألمانيا ولكن بسمارك ذكر أن الطريق إلى برلين لابد أن يمر على فيينا وعلى إيطاليا أن تحسن علاقاتها بالنمسا وأذعنت إيطاليا للأمر وعقد الحلف الثلاثى فى سنة ١٨٨٢.

ووجهت إيطاليا نظرها على أنه المكان الوحيد في شمال إفريقيا الذي تستطيع الذهاب إليه وبدأ القرن العشرين وقد صممت إيطاليا على انتهاء فرصة تداعى الدولة العثمانية لغزو هذه البلاد - وبهذا تحققت في آخر الأمر سياسة بسمارك بحذافيرها من حيث تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية. وكان من آثار مؤتمر برلين زيادة توثيق العلاقات بين ألمانيا والنمسا لاسيما بعد عقد معاهدة التحالف سنة ١٨٧٩ أن اتجه نظر روسيا القيصرية إلى تثبيت دعائم نفوذها في آسيا الوسطى الإسلامية وإيران والشرق الأقصى، فاصطدمت مع إنجلترا في أفغانستان ومع اليابان في الشرق الأقصى. وكان من آثار مؤتمر برلين زيادة اهتمام العثمانيين وخاصة السلطان عبد الحميد بفكرة الجامعة الإسلامية وبالتقارب مع ألمانيا لتستطيع الوقوف أمام مطامع الفرنسيين في تونس ومطامع الفرنسيين والإنجليز في مصر وزاد النفوذ الألماني في ممتلكات الدولة العثمانية إلى حد أخذت تستغله المطامع الاستعمارية الألمانية الناشئة فحاولت بعد سقوط بسمارك، فوضعت مشروع سكة حديد بغداد لتربط بين برلين وإستامبول وبغداد.

وكان نجاح الإمبرياليين الأوروبي ونموه بعد مؤتمر برلين من عوامل القضاء على ما بقى من الدولة العثمانية نفسها. بسقوط السلطان العثماني عبد الحميد الثاني سقطت الخلافة من الناحية العملية وأخذ العثمانيون يتمسكون بأهداف مبادئ أخرى كالفكرة للطورانية التي ترمى إلى إحياء لغة الترك وتقاليدهم التركية الصميمة فانقسمت الدولة إلى عنصريها الأساسيين العنصر التركي والعنصر العربي.

الفصل الثامن

التحالفات الأوروبية

أولاً: محالقات بسمارك

ثانياً: التحالف الإنجليزي الياباني

ثالثاً: الوفاق الودي البريطاني الفرنسي

الفصل الثامن

التحالفات الأوروبية

أولاً: محالقات بسمارك.

يمثل مؤتمر برلين حداً فاصلاً في تاريخ أوروبا إذ سبقه ثلاثون عاماً من الصراع والتغيير المفاجئ، وأعقبه أربعة وثلاثون عاماً من السلم. ولم تتغير أى حدود أوروبية حتى عام ١٩١٣، ولن يجدى الأمر قليلاً أن يغرى هذا الإنجاز الهائل لحقق الساسة الأوروبيين بمفردهم أو حتى بشكل أساسى ولا ريبه فى أن السبب الحاسم لذلك كان اقتصادياً، فإن السر الذى جعل بريطانيا دولة عظمى لم يعد سراً لأن الفحم والصلب قد وفروا الرخاء لجميع أنحاء أوروبا وإعادة صياغة الحضارة الأوروبية وشغل الناس كثيراً فى جميع الثروة ورغم أن التعريفات الحامية ظلت فى كل مكان باستثناء بريطانيا العظمى. إلا أن التجارة الدولية كانت حرة. فلم يكن تدخل من جانب الحكومات ولم ينكر وجود خطر للديون. وكان مستوى الذهب. عاليًا واختفت جوازات السفر ماعدا فى روسيا وتركيا. وإذا ما عزم أحدهم فى لندن - على التوجه إلى روما أو فيينا فى التاسعة صباحاً فكان فى مقدوره أن يرحل فى العاشرة صباحاً بدون جواز سفر أو نقاتر شيكات ويكتفى بكيس من النقود فى جيبه. ولم تكن أوروبا قد عرفت مثل هذا السلم والوحدة من قبل، ولم يكن عصر مترنيخ شيئاً يقرن ذلك. وعليه فقد عاش الناس فى هلع متأصل من الحرب والثورة وبدلوا يمتدنون وقتند أن السلم والأمن شيان طبيعيان وما عداهما مخالفاً لذلك.

وقد وجدت كل الدول العظمى باستثناء إمبراطورية النمسا والمجر مجالاً آمناً لتوسعهم خارج أوروبا. واصطدمت عند هذا الحل بطريق

المصادفة بدون بصيرة. ولقد افتتح ليوبولد الثالث ملك البلجيك بشكل كله غرابة (عصر الاستعمار) لا حاكم أى دولة عظمى وقامت الإمبراطوريات بطريق المغامرين أكثر منها بالعمل الرسمى.

وفى عام ١٨٧٩ بدأ بسمارك إقامة تحالفات قدر لها أن تشمل بريطانيا العظمى فى أوروبا ومعظم الدول الصغرى. وأعد رؤساء الأركان خطط الحرب لزيادة المشكلة وتحدثوا بجدية عن الصراع الذى سينشب، وبنيت الأساطيل وأعيد بناء أساطيل أخرى وتم تدريب ملايين الرجال للحرب. وبالنظر إلى الوراء فإنه لمن الصعوبة بمكان أن نصدق أنه كان ثمة جدوى من الحرب فى أوروبا على نطاق واسع فى الأوقات بين عامى ١٨٧٨، ١٩١٣ وربما كانت عقدة الدبلوماسية لهذه الفترة لم ترد عن كونها لعبة هائلة وهو نظام الإعانة الخارجية كما أطلق، عليها لشغل الأرستقراطيين فى أوروبا بما يعود عليهم بالنفع، وكانت الدبلوماسية أمرا حتميا خلال الثلاثين سنة السابقة فقد شكلت مصائر الناس.

ولو صار كافور أو نابليون الثالث أو بسمارك وفق سياسة مخالفة لما كانت هناك إيطاليا أو ألمانيا متحدة، ولكن هل كان الأمر يختلف فى جيل بعد ١٨٧٨ وإن لم يكن هناك تحالف نمساوى ألماني أو تحالف فرنسى روسى؟ يتعين على عمل التاريخ الدبلوماسى أخذ الدبلوماسية بشكل جدوى وربما يكون الأمر كافيا أن نقول أن الدبلوماسية ساعدت رجالا ليصلوا فى سلام طالما إن كانت هذه إرادتهم.

ولم يكن هناك أهمية للعلاقات بين الدول العظمى. وكان بسمارك يصوغها طالما أن لها أهمية بالمرة، ولم يكن هذا هو الوضع فى سنى ما قبل مؤتمر برلين أو حتى إبان المؤتمر. وحاول بسمارك من حين لأخر أن يخفف من التوتر بين الدول العظمى أو أن يقوم بدور "السمسمار الشريف" ولم يكن قد ساد المسرح البريطانى. وتجدر الإشارة أن البريطانيين كانوا السبب

فى أزمة ١٨٧٨ يعزمهم على مناهضة روسيا وأنها يسلم باستخلاص
 اتفاقات مرضية من روسيا وسارت الدولة العثمانية وإمبراطورية النمسا فى
 أعقاب بريطانيا العظمى كل بطريقتها المختلفة وبعد للمؤتمر كان لا يزال
 للبريطانيين القيادة، فقد سيطروا على البعثات التى تقرر أن تطبق شروط
 المعاهدة وبتأييد من النمسا والمجر وفرنسا فقد شجعت المفاوضات التى أدت
 إلى سحب القوات الروسية من البلقان فى يوليو ١٨٧٩، وأعلن وزير
 خارجية بريطانيا سولسبرى بإمكان إعادة الإمبراطورية العثمانية دولة
 عظمى، ولكنه فكر فى نظام المحميات المقنعة فالنمسا والمجر من خلال
 احتلالهما للبويسنة والهرسك ينبغى أن تكون مسئولة عن غربى البلقان وعلى
 بريطانيا العظمى إصلاح أو حراسة آسيا الصغرى كما ورد فى اتفاقية
 قبرص وربما ألقى لفرنسا بدور مماثل فى شمال إفريقيا لتتجبعها على أن
 تأخذ تونس، وكان هناك شوخ فى هذا النظم وكانت القسطنطينية عاصمة
 إمبراطورية لا تزال قائمة ولم يفعل سولسبرى أى شئ للحفاظ عليها، وكان
 أبسط حل هو تحالف بريطانيا مع النمسا والمجر ولم يكن ذلك ميسوراً حتى
 عندما كانت الجيوش الروسية عند أبواب القسطنطينية وظل مخادعاً فى
 الشهور التالية أضف إلى ذلك لم يكن لدى سولسبرى إيمان فى ذلك الحين
 بالنمسا والمجر بصورة أكبر من إيمانه بالإمبراطورية العثمانية - وأشر أن
 تتصرف بمفرده ولذا نجد أن تصريحه فى المؤتمر حول الحكم فى المضائق
 يوضح الطريق وكانت للبريطانيين حرية المرور فى المضائق حينما يحطو
 لهم ذلك. وفى عام ١٨٧٨ لم يكن فى وسع الأسطول البريطانى إنقاذ
 القسطنطينية والروس خارجها فعلاً لكن بانسحاب القوات الروسية أمكن
 للبريطانيين حماية القسطنطينية بالمرور فى المضائق ومهاجمة الروس فى
 البحر الأسود. وكان هذا هو الافتراض وراء السياسة البريطانية فيما بين
 مؤتمر برلين وسقوط حكومة المحافظين فى أبريل عام ١٨٨٠. ولا ريب فى
 أن السياسة كانت دفاعية ولكن إذا ما دعت الحاجة فسوف تدافع عن تركيا

بضرب أوكرانيا وهي أغنى وأكبر جزء من الإمبراطورية الروسية عرضة للضرب.

وكان الافتراض البريطاني واضحاً أمام الروس. وفي الواقع كسان الخوف من الهجوم في البحر الأسود هو الدافع الرئيسي لسياسة روسيا في الشرق الأدنى في السنوات الثماني عشر التالية. ولم يفعل الروس شيئاً لاستعادة أسطول البحر الأسود الذي تم تدميره خلال حرب القرم. ولهذا السبب احتاجوا إلى ترابط دولي من نوع معين لآبدال معاهدة لندن عام ١٨٤١، التي فتتها تصريحات سولسبرى في برلين، وكان يمكن لتحالف البحر المتوسط أن يفعل شيئاً لإعاقة الأسطول البريطاني. وحاول الروس اكتساب إيطاليا إلى صفهم وعلى الرغم من أن الإيطاليين لم ينالوا شيئاً من المؤتمر وكانوا كارهين وغير راضين إلا أنهم لم يجرأوا على العمل ضد بريطانيا فتحدث البعض في الخلاف عن التحالف مع فرنسا - وكانت هذه الفكرة حقاء. وكان التحالف الليبرالي (القوى الغربية قد أعيد إلى درجة كبيرة وأيدت فرنسا النمسا والمجر البريطانيين في اللجان البلغانية)، وكان آخر ورقة للروسيا كما كانت دائماً هي الصداقة التقليدية مع ألمانيا وهي صداقة قوتها روح الكراهية لبولندا.

ولما لم يكن لألمانيا مصالح في البلقان فالواجب عليها كما قال الروس أن تؤيد روسيا في البلقان وفي المضائق. زد على ذلك لم يتخل الروس عن الحلم القديم بأنه يجب استغلال ألمانيا بطريق ما لدفع النمسا والمجر نحو نهج يميل للروسيا. وكان الروس لا يزالون يفكرون في ألمانيا على أنها تابعة معترفة بالجميل وافترضوا إمكان دفعها إلى تحالف وذلك بإظهار حدة المزاج وكان ذلك في الواقع الطريقة الوحيدة التي عرفوها.

كان هذا هو الموقف الذي حدا بسمارك للعمل. فقد كان تحالف روسيا ضد تحالف القرم قد رفضه مراراً الساسة البروسيون وكان التحالف

ضد روسيا مكروهاً بالمثل. وفي خلال حرب القرم تهربت بروسيا من الالتزام بموقف معين مع أى طرف ودفعت ثمن كونها مجهولة كدولة عظمى. وكان نشاط بسمارك آخر محاولة للحفاظ على هذا الموقف. وفى ذلك الحين انخرط فى المحادثات الأوروبية؛ وحتى فى المسألة الشرقية، ومما لا ريب أن هدفه كان شخصيًا، وكان بسمارك قد شكل أوروبا الجديدة وتعين عليه أن يحافظ عليها. وكف عن القيام بدور كافور وصار مثل مترنيخ، ومن ثم فقد كان أيضًا "صخرة النظام".

وكان نفس الأمر ساريًا فى سياسته الداخلية التى تغيرت كذلك وبشكل حاسم فى عام ١٨٧٩ واختلف بسمارك مع الليبراليين الوطنيين وبدأ يعتمد إلى حد بعيد على الأحزاب المحافظة ولقد امتدت الثورة بشكل كبير وتعين إنهاؤها فى ذلك الحين ومع ذلك فإن التحالف الذى كان قد أقامه مع النمسا والمجر كان تهدته لليبراليين الذين نبذهم فى الشؤون الداخلية وعلى الرغم من أنه لم يعطهم ألمانيا العظمى إلا أنه أعطاهم اتحاد دولتى ألمانيا القائم على الشعور الوطنى، غير أن موضوعه هذا فاق السياسات الألمانية إذ أنه أراد الحفاظ على توازن القوى فى أوروبا والأكثر من ذلك النظام الملكى، وضم نظامه المحافظ المتأصل فى اهتمامه بطقته كلاً من أسرة الهابسبرج والنظام القيصرى فى روسيا. وفى الحقيقة أراد أن يعيد التحالف المقدس على عصر مترنيخ، وكان الشرط الوحيد اذلك هو كبح جماح روسيا فى الشرق الأدنى، ولقد ظهر هذا على وجه اليقين بعد عام ١٨٧٨ كانت العقبة الجديدة، هى طموح النمسا والمجر، أو بالأحرى شكلها الراسخ حول مخططات روسيا فى البلقان ولم يتخلص بسمارك مطلقاً من هذه العقبة وفى نهاية الأمر قضت على نظامه.

أما خارجيًا فقد كان الأمر دائمًا لعبه سحرية لمنع صراع نمساوى روسى. ولقد قام مرتين برفع الخوف من الثورة أمام عين القيصر وكانت

طريقة بسمارك أكثر اتقانًا. فقد بدأ بنزع النمسا والمجر من اتحاد القرم وذلك بتقديم ضمان التحالف مع ألمانيا، فإذا ما منعت من الحركة فقد جعل هذا التحالف شرطًا لتسوية أمورهما مع روسيا وكان خوفه الحقيقي من عدم استقرار النمسا والمجر لا من العدوان الروسي، ولكنه لم يستطع أن يصرح بذلك إلى أن تم التحالف النمساوي الألماني وكانت مثل هذه الأمور المعقدة، تفوق قدرات وليام الأول، وعندما كان قيصر روسيا مؤيدًا للتحالف اللبيرالي وكان في الإمكان شغله بتحالف مع النمسا والمجر وذلك بحجة أن ألمانيا كانت في خطر محقق من أن تهاجمها روسيا. ولكن بسمارك لم يكن لديه رأى طيب عن مقدرة سيده واستعمل حججًا وأسانيد - نتيجة للتأثير عليه رغم كل شيء كان الأمر يسيرًا لإقناعه في عام ١٨٦٦ لأن النمسا تهدده. ولم يكن الحكام المطلقين فقط هم الذين يجب إرغامهم ودفعهم لمياسة الأمن عن طريق أخطار وهمية تخطط على الجدران بالرأى العام فى البلدان الديمقراطية، وكان لدى بسمارك غرض ثان، فقد تمنى إقناع الفرنسيين أن التحالف النمساوي الألماني سيوجه أساسًا ضد روسيا وفى عام ١٨٧٩ كان الفرنسيون لا يزالون على استعداد لتقبل هذا النمط من المناقشة.

ويوضح شعور بسمارك نحو فرنسا سياسته الخارجية برمتها فقد ابصر تلك السياسة الكبير لفرنسا عدو بلاده العنيد، الذى يأكل الغل قلبه، والذى يجب عدم الركون إليه قط، وينبغي إضعافه وإقصاؤه على الدوام من حظيرة جيرانه الأوروبيين. وقد خدمت منطقة ساحل إفريقيا الشمالى، أغراضه كأداة دبلوماسية للمعادية للأمر الفرنسية. فقد شجع فرنسا على امتلاك تونس، كى تتشاجر مع إيطاليا، وشجع إنجلترا على امتلاك مصر، كى تتشاجر مع فرنسا. وكذلك كانت الاتفاقات البحرية الإنجليزية الإيطالية التى أبرمها اللورد سولسبرى سنة ١٨٨٧ ثمارًا لنفس السياسة السيئة المقصد البعيدة النظر، التى كانت ترمى إلى عزل فرنسا، وحرمانها من أن يكون لها صديق فى أوروبا. كما أن بسمارك لم يغفل مراقبة مجرى القوى السياسية

المختلفة في باريس نفسها. فمع أنه كان ملكيًا في ألمانيا، فقد كان محبذًا للنظام الجمهوري في باريس نفسها. وإذا كانت الجمهورية في نظره أضعف جميع أشكال الحكم وأسوأها.

أما في شرق أوروبا، قد كانت أهم وسيلة من وسائل الدفاع الدبلوماسية التي لجأ إليها بسمارك لمنع تأليف تحالف دولي قد تنظمه فرنسا الحاقدة على بلاده، هي تكوينه ذلك التحالف الإمبراطوري الثلاثي السالف الذكر، الذي تألف في يونيو سنة ١٨٧٢، وكان لا يزال حيًا سنة ١٨٧٨، حين عرضه مؤتمر برلين لأزمة شديدة، وهو المؤتمر الذي وصفه فيبصر روسيا بأنه "تحالف أوروبي تحت زعامة الأمير بسمارك ضد روسيا". ولكن تحالف الأباطرة الثلاثة خرج من هذه الأزمة دون أن يقضى عليه فجبرت صدوع الصداقة، وجدد التحالف مرة أخرى، وأعلنت أوروبا كل أعوام ثلاثة بأن عواهل الإمبراطوريات الحربية الكبرى في شرقها ارتبطت معًا بعري متجددة من الصداقة والتضافر.

بيد أنه برغم المزايا التي ترتبت على حسن تفاهم ألمانيا مع روسيا، فإن بسمارك لم يطمئن قلبه قط إلى جانب روسيا. بل كان يرى صداقتهم متقلبة لا يركن إليها ودبلوماسيتهم مأكرة خادعة، وكان يفصله عن جوريتشاكوف كبير وزراء روسيا بغضاء تقوم على عدم التقدير وقلة الاحترام، وكان يرى أنه إذا اضطر إلى الاختيار بين روسيا والنمسا، فإنه سيؤثر على الدوام اختيار النمسا، من جهة لدواعي القرابة، ومن جهة أخرى لأنه إذا استأنفت النمسا لأية علة من العلل شجارها القديم مع بروسيا، فإنه يستطيع أن يتقدم بمطالب ضدها تقوم على أسس تاريخية، كحقوقها في سيليزيا، وفي الإلزاس وفي الدوقيتين الدانماركيتين بل في نظام الرايخ الألماني نفسه.

ولهذا السبب وطن بسمارك النية، عندما سويت الخلافات البلقانية سنة ١٨٧٨، على إبرام معاهدة سرية مع النمسا، ومن وراء ظهر حليفته روسيا. ولقد كان هذا العمل حاسماً في تاريخ أوروبا، فإن بسمارك وضع بلاده بهذه المعاهدة السرية في صف النمسا في نضالها القادم المرتقب ضد جامعة الأمم السلافية.

ولقد أبرم هذا التحالف الثنائي بين النمسا وألمانيا سنة ١٨٧٩. ثم صار بانضمام إيطاليا إليه سنة ١٨٨٢ "التحالف الثلاثي"، وهو التحالف الذي دام حتى نشوب الحرب العظمى سنة ١٩١٤. وإن دارسى العوامل الدبلوماسية السابقة لهذا الحدث عندما يرجع ببصره إلى القهقري في مجرى التاريخ، يبين له هذا التحالف الذى عقده بسمارك وأندراسى Andrassy (وزير خارجية النمسا وقتئذ) بأنه كان حجر الزاوية لقيام الحرب العظمى. فقد قسمت الأقدار من لحظة إبرامه، بأنه إذا حدث أن تشاجرت النمسا وروسيا في البلقان، فإن الجيش الألماني سيقف جنباً إلى جنب مع حليفه النمساوى. فقد نصت أهم مادة من مواد تلك المعاهدة الخطيرة الشأن على أنه "إذا هاجمت روسيا أحد الطرفين الموقرين المبرمين للمعاهدة، وهو عكس ما يرجوان، وضد رغبتهما الخالصة، فإن الطرفين ملزمان بأن يتقدم لمساعدة أحدهما الآخر بكل ما لديه من قوة حربية، ويتعهدان بالألا يبرما الصلح إلا معاً، ويمقتضى اتفاق متبادل". ولذا كان تناقض هذا المعاهدة مع تعهدات ألمانيا العامة لروسيا عزراً يبرر العناية الخاصة التى اتخذت لإخفاء أمرها.

نلك أن بسمارك لم يكن يروم حرباً بين روسيا والنمسا. بل كان مطمحه الأعظم هو تجنب مثل هذه الحروب. إذا تجلت لذهنه الحاد القوى هذه الحقيقة، وهى أنه ليس ثمة ما هو أخطر من هذه الحرب على ألمانيا، وعلى أوروبا. غير أنه لم يكن هناك ما هو أسهل من قذف شرارة بين هشيم الدول البلقانية السريع الانتهاب، فتقوم حرب تتأجج في ربوع أوروبا، وتمتد

من نهر النيفا شمالاً إلى بحر إيجه جنوباً. وكانت تَقذف هذه الشرارة، حينما أعلنت ولاية الروملى الشرقية انضمامها إلى بلغاريا عام ١٨٨٥. فقد أكل الحسد قلوب جيرانها الصربيين، لاتساع أملاك عدوهم اللدود فجأة. واستلوا سيوفهم، وخرجوا للقتال. ولكن إسكندر أمير بلغاريا هزمهم فى معركة سليفيتزنا Slivitzana.

وكانت أوروبا على قاب قوسين أو أدنى من نشوب الحرب بين دولها أثناء هذا القتال البلقانى. فقد عرف الجميع أن الصرب كانوا يعملون بإيعاز من النمساويين، وكان الجميع على دراية بأنه مهما كان شخص إسكندر (وهو بالمولد أمير من أمراء بيت بانتبرج الألمانى) مقيماً فى عين قيصر روسيا، فإن البلغار كانوا خاصة أتباع الإمبراطورية الروسية. فإذا سمح لهذا الشجار بين بلغاريا والصرب بأن يطول أكثر مما يجب، فمن اليسير أن يرى، أنه لا محالة من تولد الاحتكاك بين النمسا وروسيا، وأنه قد يعقب احتكاك كهذا نشوب القتال بينهما. ولأن الطلقات الأولى المتبادلة بين النمساويين والرومبيين ستجر ألمانيا إلى حومة الوغى.

ولهذا بذل بسمارك قصارى جهده ليتجنب حرباً كهذه. وإذ رأى أنها لا تساوى حياة فارس ألمانى واحد، أفلح فى تجنبها. فقد بعث إلى نينا يخبرها بضرورة تقادى القتال، ولم يسمح للنمساويين بالانتفاخ والتهور. وفى الوقت نفسه عمل على تهدئة ثورة الروس، فمرت الأزمة البلغارية بفضل براعته ودهائه دون أن تحدث انفجاراً عاماً، وأنهيت على جناح السرعة تلك الحرب الصغيرة بين بلغاريا وصربيا، وعقد بين الدولتين البلقانيتين صلح بوخارست (فى ٣ مارس سنة ١٨٨٦) الذى قضى بإبقاء الحال على ما كانت عليه قبل الحرب.

غير أن الأمير إسكندر، الذى كان شخصه موضع حقد الحكومة الروسية، أكره على التنازل عن عرشه فى سبتمبر ١٨٨٦. فاختارت الدول

من البيوت المالكة الألمانية، التي لا ينضبط لأمرائها معين، أميرًا تقبله النساء، وكان هذا الأمير هو الملك فرديناند، الملقب "بتغلب البلقان"، الذى رغم حذفه أفانين السياسة وأساليب الدهاء، ضم الشعب البلغارى فى الحرب العظمى إلى الجانب الخاسر.

ووقفت إنجلترا إزاء المحالفات المضادة للأمة الفرنسية حرة طليقة، وفى "عزلة مجيدة". فلم تجرؤ حكومة إنجليزية، حرة كانت أو محافظة، على أن تربط الشعب الإنجليزي بحبال السياسات الأوروبية الماكرة. وبقيت تلك الجزيرة بمنأى عن المؤامرات، لا يحسب لها حساب. أما فى نظر أهل القارة، فقد وفقت هذه البلاد وقفة غامضة، تكتنفها الأغماز، وتحوطها الأسرار.

ولكن إنجلترا كانت دعوية فى تلك البرهة على تحقيق أطماعها فى جهات نائية عن المراكز الرئيسية للحياة الأوروبية، فقد كانت زمرة من رجالها تحكم فى الهند، وانتصرت حفئات من المستعمرين من أبنائها فى أراضي القارة الأسترالية ومستعمرة رأس الرجاء الصالح، ولم يكن فى مقنور ألماني أن يبرر على وجه الضبط مدى تماسك أجزاء ذلك البنيان. غير أنه كان يضطر إلى التسليم بتفوق الإنجليز فى التجارة، وفى قوة الأسطول، واتساع الإمبراطورية.

ولكن شيئاً واحداً بدا يومئذ للألمان مؤكداً لا ريب فيه، وهو أن صداقة الإنجليز معناها عداوة الروس. فلاح لبعض ساستهم أن إبرام معاهدة سرية مع إنجلترا تبعدها عن فرنسا فكرة جذابة؛ وقد حاول بسمارك تحقيقها، أولاً مع زرتانبل، ثم مع سالسبرى. ولكن الساسة الإنجليز أعلنوا أنهم يكرهون الدخول فى معاهدات سرية، وقالوا إنه لابد من إطلاع البرلمان والملكة فيكتوريا على كل شئ. كما تساعل أيضاً الألمان بدورهم، أى ضمان هذا الذى يمكن لهم أن يعتمدوا عليه فى موثيق الحكومات الإنجليزية التى

تجلس اليوم فى تحت الحكم، ثم تذهب غدا، والتى هى على الدوام العوبة فى مهيب أهواء الناهخين؟ فهل تستطيع وزارة محافظة مثلاً أن تضمن لهم عدم تغيير سياستها إذا ما خلفتها وزارة حرة؟ إن سالسبرى أظهر فى عبارة دبلوماسية شكوكه فى ذلك، كذلك كان بسمارك يميل إلى الاعتقاد بأن الديمقراطية عاجزة عن تسليم البضاعة".

ولهذا لم تبرم معاهدة بين ألمانيا وإنجلترا خلال حياة بسمارك. ومع أن المستشار الإمبراطورى العظيم كان يقدر صداقة إنجلترا، ويرغب - دون أن يعلن جلياً هذه الرغبة - فى أن يجر إنجلترا إلى داخل حلقة شركائه، إلا أنه لم يستطع قط أن يظهر حتى من حكومة محافظة بالتعهدات الصريحة أو السرية، التى كانت وحدها تستطيع أن تشبع مطالبه، وتهدى من روعه.

أضف إلى ذلك أن ألمانيا بدخولها حلبة الاستعمار، ضاعفت كثيراً من فرص الاحتكاك بينها وبين إنجلترا. فقد كان هناك احتكاك بين الدولتين ويصدد إفريقية الجنوبية الغربية وإفريقية الوسطى، ويصدد جيكا وزنجبار. وكانت العلاقات الألمانية حينما تغدو طيبة مع روسيا، كان فى وسع بسمارك أن يتشاجر مع إنجلترا، ويحاول إرهابها - الأمر الذى كان يثير طرب الحكومة الروسية، وسرور الشعب الألمانى. غير أن لعبة إثارة إنجلترا وتحديها لم تكن بمأمونة العغبة، إلا حينما تكون علاقاته مع روسيا ودية. ولكن عند ظهور أول بادرة لتكدر العلاقات الروسية الألمانية، كانت إنجلترا ترجع إلى حظوته ورضاه.

ومع هذا ظل بسمارك لا يشعر بإطمئنان. فإنه برغم تحالف العواهل الثلاثة، وبرغم التحالف الثلاثى، والتفاهم بين إيطاليا وإنجلترا، وبرغم محالفات النمسا والمجر الأخرى مع الصربيين والرومانيين، وبرغم معاهدة سرية تأكيدية أبرمها مع روسيا سنة ١٨٨٧، برغم هذا كله بقى بسمارك خائفاً من نشوب حرب تجبر فيها ألمانيا على القتال فى جبهتين. والحق إنه

لتعقيب محزن على مياسة القوة التي اتبعها بسمارك أن يجد نفسه مكرها في سنة ١٨٨٧، بعد أن مارس الحكم الأوتقراطى خمسا وعشرين سنة على النقم إلى الرايشناخ بطلب الموافقة على زيادة الجيش الألماني إلى زهاء سبعمائة ألف جندي.

ثانياً: التحالف الإنجليزي الياباني

نقد شهد عام ١٨٩٥ قراراً حاسماً، إذ شنت اليابان الحرب على الصين، وما كان أعظم دهشة الغرب حين رأى المصارع الصغير قد همزم خصمه الجبار هزيمة منكورة. وقد نشرت مجلة Bunch رسماً كاريكاتوريا تحت عنوان "اليابان قاتلة الشيطان" يمثل قزماً صغيراً يبطاً بقدميه مارداً جباراً، ويوجه إليه ضربة قاضية بحد السيف، وبمقتضى معاهدة شيمونوسيكي Shimonoseki في ١٧ أبريل ١٨٩٥ حصلت اليابان من الصين على الاستقلال لكوريا، على حين استولت هي على جزيرة فورموزا وشبه جزيرة لياوتونج بما فيها بورت آرثر. وهي ميناء في المياه الدافسة، قريبة من بكين. وكانت روسيا تحرق طمعاً فيها. وقد اعتزمت الدول الكبرى أن تلقن هذه الدولة الطفيلية الناشئة في الشرق درساً، ففي ٢٣ من أبريل أرسلت روسيا وفرنسا وألمانيا إلى اليابان طلباً جماعياً للجلاء عن شبه جزيرة لياوتونج وبروت آرثر واتصاعت اليابان لهذا الطلب في هدوء، ولكنها لم تنس هذا الدرس، بل وعته في ذاكرتها، ولم تشعر بأى حقد نحو فرنسا لأنها وقفت مع حليفتها، ولكنها استكرت عمل ألمانيا أشد الاستتكار. وكانت الحكومة الألمانية قد حصلت من روسيا بالفعل على وعد بتأييد طلبها في المستقبل في الحصول على ثغر في الصين، فوجهت إلى اليابان كلاماً غاية في الغلظة تعبر فيه عزمها القضاء على أية تهديدات للسلم في الشرق الأقصى، وبعد ٢٠ سنة من ذلك طلبت اليابان الجلاء عن هذا الثغر الذئب كانت قد حصلت عليه، بنفس ألفاظ الإنذار النهائي الذي كانت قد تلفته، أما

الانتقام من روسيا فكان أسرع، فقد اعتقد ذى الصلة الوثيقة بالساسة اليابانيين أن أحداث ١٨٩٥ لابد أن تحمل حكومة اليابان على إذلال روسيا واستعادة بورت آرثر، وقد تحقق الهدفان فى عشر سنين. وقد تورعت دولة كبرى واحدة عن الاشتراك فى الطلب الذى تقدمت به روسيا وفرنسا وألمانيا إلى اليابان، تلك هى إنجلترا، وربما كان تورعها ولید الحرص والحذر أو ولید الصدفه، ولكن تأثيره كان طيباً على اليابان. ومنذ تلك اللحظة رأت اليابان فى الجزائر البريطانية فى الغرب حلفاً ممكناً ضد الحكومة العسكرية فى أوروبا.

وبدأت تظهر فى العام الجديد ١٨٩٦ أولى علامات التصدع بين إنجلترا وألمانيا، وفى أواخر ١٨٩٥ قام جيمسون Jameson بحملته المشهورة على جمهورية الترنسفال. وفى ٣ من يناير ١٨٩٦ أرسل عامل ألمانيا برقيته الشهيرة إلى الرئيس كروجر Kruger بهنئه فيها بهزيمة العصابات المسلحة التى اجتاحت أراضيه وقد فسر هذا فى إنجلترا بأنه محاولة من ألمانيا للتدخل معها فى الترنسفال، وأثار استياء كبيراً خاصة بين الشعب البريطانى. وقد تهقرت الحكومة الألمانية عن موقفها تهقراً سريعاً، ولكنها خلفت وراءها ذيولاً من الريب والشكوك.

وحدث فى خريف ١٨٩٧ عدة تطورات فى السياسة الخارجية الألمانية، وفى يونيو عين أمير البحر تيربيتز Tirpitz وزير للبحرية وفى أكتوبر عين الكونت (الأمير فيما بعد) بيلوف Bulov وزيراً للخارجية (ثم مستشاراً فى أكتوبر ١٩٠٠)، وأعلن فى نهاية السنة الأولى برنامج توسعى بحرى لألمانيا. وفى ١٤ من نوفمبر استولت ألمانيا على كياوشان وبذلك حصلت على قاعدة بحرية عظيمة فى الشرق القصى، تكون حافزاً على طلب المزيد فى المستقبل.

أما روسيا، التي قبلت مكرمة حصول ألمانيا على تلك الغنائم، فهي تتلفت الآن حولها بحثاً عما يعوض خسارتها علماً منها بأن فرنسا وألمانيا كليهما لن تعارضاهما. واتصلت إنجلترا بروسيا في يناير ١٨٩٨ حاملة بعض المقترحات للتفاهم مع إشارة خاصة إلى الصين وتركيا، ولكن روسيا بعد شيء من التأمل رفضت هذا العرض، وتقدمت وحدها فاستولت على بروت آرثر، وكشفت إنجلترا عن موقف عدائي مريب، وأرسلت احتجاجاً شديداً، واحتفظت بحريتها كاملة في العمل وتعويضاً عن ذلك استولت إنجلترا على ميناء واي هاي واي Wei - Hai - Wei ، وفرنسا على ميناء كوانج تشون Kuangtchouan ، وكانت ألمانيا وروسيا أول من دخل الميدان، وحصلت روسيا أخيراً على ميناء في المياه الدافئة.

ورغبة إنجلترا في الاحتفاظ بواي يانج تسي كيانج Yang - Taze - Kiang كمجال اقتصادي لها، ولكنها أحسّت أن الضرورة تقتضي حتماً وقبل كل شيء بوقف الضغط الروسي على الصين. وكانت روسيا مع تقدمها السياسي المستمر، تهرق الحكومة الصينية التسعة بكل ألوان الإلحاح في طلب الامتيازات الاقتصادية والمالية، مما لا قبل لها بردة إلا بمساندة دولة أوروبية كبرى. ولم تكن اليابان تبدو بعد شيئاً مهماً، وبدأ أن ألمانيا هي الدولة الوحيدة التي تقوى على المساعدة. وبدأ لأسباب أخرى كذلك أن إنجلترا بدأت تحس أن "عزلتها"، لم تعد مثل روعتها. وعلى ذلك رضى لورد سولسبري آخر الأمر بإجراء اتصالات غير رسمية بألمانيا. وقد قام بها جوزيف تشمبرلن خلال ١٨٩٨، وقد أخفقت، من جهة، لأن ألمانيا اشتطت في مطالبها، ومن جهة أخرى، لأنها لم ترد أن تذهب مذهب إنجلترا في قمع روسيا. والواقع أن هذه أول مرة تقدم مثل هذه العروض لألمانيا. وربما كان عليها أن تقبل التحالف مع بريطانيا بثمن ما ولكنها أبت، وعقب إخفاق المفاوضات مباشرة وقع حادث سيئ الطالع، ذلك أن الإمبراطور، وهو في طريقه إلى بيت المقدس للحج، ألقي في دمشق خطاباً

أكد فيه ثلاثمائة مليون مسلم، أن سيكون على الدوام صديقاً لهم، وقد أشار هذا الخطاب اهتماماً بالغاً، لأن كثيراً من ملايين المسلمين كانوا تحت الحكم البريطاني والفرنسي والروسي.

وكانت إنجلترا تفاوض ألمانيا، على حين أنها كانت في نزاع مع فرنسا، ذلك أن سير (الورد فيما بعد) هربرت كتشنر كان قد شرع جدياً ١٨٩٨ في إعادة فتح السودان، وفي الثاني من سبتمبر هزم جيش الخليفة في أم درمان، ودخل الخرطوم بعدها مباشرة، ثم سمع بأن حملة فرنسية قوامها ١٢٠ شخصاً تحت إمرة كابتن مارشان Marchan وصلت فاشودة ورفعت عليها العلم الفرنسي المثلث الألوان، وفي ١٩ من سبتمبر شخص كتشنر بنفسه إلى فاشودة، ولكنه لم يستطع أن يحمل مارشان على إنزال العلم أو التخلي عن مزاعمه، وانتقل النزاع من الخرطوم وفاضودة إلى لندن وباريس، وهنا وقعت الأزمة، وكان هانوتو وزير الخارجية الفرنسية (الذي استقال في آخر يونية) قد بعث بحملة مارشان لتثبيت حق فرنسا في الأراضي الداخلية الاستوائية في السودان وفي أعالي النيل، وفي الأصل في مديرية بحر الغزال، ومن العسير أن نتوقع من إنجلترا التي ضحت بالدم والمال لإعادة فتح السودان بقوة الجيش أن تتنازل عن واحدة من أغنى المديريات لمرتساد فرنسا وفصيلة صغيرة، ومن ناحية أخرى كان من العسير على الفرنسيين أن يطهروا العلم المثلث الألوان. ولم يكن يحسم القضية الآن إلا القوة أو التهديد بالقوة، فالتقى لورد روزبري Rosebery خطاباً أوضح فيه أنه أثناء رئاسته للوزارة، أعلنت إنجلترا أن أية دعوى من هذا القبيل تعتبر عملاً غير دؤي من جانب فرنسا، وقد كان هذا - بالإضافة إلى الموقف الصلب الذي اتخذته لورد سولسبري، أمراً قاطعاً. وفي ٤ من نوفمبر أعلن السفير الفرنسي رسمياً الجلاء عن فاشودة.

ومرت الأزمة، ومن الأهمية بمكان أن الخلاف قد أدى إلى وفاق. كانت روسيا وألمانيا قد رفضتا العرض الذي تقدمت به إنجلترا للتخالف ولكن فرنسا تجنبت الحرب معها. لقد كان هانوتو Hanotaux يكره إنجلترا، أما دلكاسيه Declasse للذي كان مع ذلك يخال ومط الذل والمهانة، فقد كان لديه الشجاعة ليتحدث عن الحاجة إلى اتفاق ودى مع إنجلترا، واعترفت فرنسا - فى منطق لا يلين - أنها لن تتدخل فى أعالي النيل، وأنه من الأفضل تسوية خلافاتها مع إنجلترا. وأعرب دلكاسيه عن رغبته بالقول والفعل، معاً، فرقى اثنين من الدبلوماسيين الموالين وممن يكرهون ألمانيا بارير Barrere الذى أرسله إلى روما، وكامبون Cambon الذى أرسله إلى لندن وكان على كامبون فى ست سنوات، أن يكون المهندس الفرنسى فى وضع تصميم للوفاق.

وفى أواسط ١٨٩٨ كان القيصر قد أصدر نداءه المشهور للسلام، الذى انتهى إلى مؤتمر لاهاى الأول للسلام (مايو - يوليه ١٨٩٩). وقد كان إخلاص القيصر نفسه أمراً مسلماً به عادة، ولو أن الساخرين ذهبوا إلى أن سوء حالة المدفعية الروسية جعلت من الأسلم التريث فى التسليح، ولم تكن هناك على أية حال محاولة جدية للحد من التسليح، ذلك أن ألمانيا عارضته معارضة جبارة عندما اقترح هذا الحل، وبذلك أبطلت أى احتمال للنجاح، ولكن إنجلترا بذلت فى النهاية مسعى جبار لإنشاء هيئة للتحكيم. وقد عارضت ألمانيا ذلك حتى آخر لحظة، ولكن الإمبراطور بعد أن سلم فى النهاية، أشار إلى أنه لا بد أن يعتمد - لاعلى التحكيم - ولكن على سيفه الحاد، فى توفير الأمن لنفسه.

وما كاد مؤتمر لاهاى يلتئم، حتى بدلت الحرب (أكتوبر) بين إنجلترا وبين جمهوريات البوير فى الترنسفال وولاية الأورانج الحرة، وكانت الحرا، بين متصارعين غير متكافئين فى الموارد بحال من الأحوال، وقد بدأ أن

خسائر إنجلترا الفادحة في ديسمبر ١٨٩٩ جعلت النجاح أمراً مشكوكاً فيه. وكم ظهر من الكراهية لإنجلترا في القارة، وبخاصة في صحف هولانده وبلجيكا وفرنسا وألمانيا، ولكن المشكلة الأشد خطراً هي، هل تتدخل الآن ضد إنجلترا في ١٨٩٩، ١٩٠٠ الدول الثلاث التي كانت تدخلت ضد اليابان ١٨٩٥؟ وكانت روسيا أشد عدوة، على العموم، وربما كان في وزارة خارجيتها أفراد أمعنوا النظر في التدخل. أما فرنسا فلا تستطيع التصرف بمفردها. وألمانيا، لم تفكر في أي عمل عدائي، وكانت تنشئ من عزم الدول الأخرى على أية محاولة من هذا النوع.

وقام العامل الألماني بزيارة شخصية لإنجلترا في نوفمبر ١٨٩٩، فالح عليه تشمبرلين مرة أخرى في مشروع التحالف، مقترحاً الولايات المتحدة طرفاً ثالثاً، ورفض الإمبراطور، وبالتالي أثار غضب الأمير ولي العهد (الملك إدوارد السابع فيما بعد). وكان الإمبراطور متعلّباً لا يثبت على حال، فهو نارة يمد الحكومة البريطانية بخطة عسكرية لإخضاع البوير، وتارة يقول إن الوقت قد حان لعقد صلح معهم. ولا يكاد يكون من العدل القول بأنه كان يمثل السياسة الألمانية التي لم تكن عدائية ولا ودية حتى يتبين أن النصر حليف إنجلترا، وكان الجمهور في ألمانيا في صف البوير بشكل عام، ومنذ أواخر ١٩٠٠ إلى ما بعدها كان شعور الإمبراطور نفسه ودياً، وعقد الصلح مع البوير في مايو ١٩٠٢، وبذلك زال خطر التدخل.

وكانت الحوادث في الصين في ١٩٠٠ سبباً في عرض جديد تقدمت به إنجلترا لألمانيا. فقد قتل القنصل الألماني في الصين في شهر يونيو، وكان ذلك مقدمة لحصار المفاوضات الأجنبية في بكين، ثم حركة عداء سافرة ضد الأجانب (تشجعها الحكومة سرّاً) تعرف بثورة "المصارعين Boxer" وبعد طول عناء تقدمت قوة دولية وخلصت المفاوضات الأجنبية في بكين. وقد عين قائدًا عاما لهذه القوة الكونت والدرسي Waldersee الألماني، وفرض

على الصينيين تعويضات وإهانات كثيرة، وكان إمبراطور ألمانيا أشبه برجل يدير عملية انتقام حين كان يحرض الفرقة الألمانية على الانقضاض، انقضاض الوحوش على الصينيين.

أما إنجلترا، التي تبدو أن نظرتها إلى الموقف كانت هادئة، فقد سعت إلى توجيه مصلحتها بعقد اتفاقية مع ألمانيا، وقد مهدت هذه الاتفاقية (التي وقعت في ١٦ من أكتوبر ١٩٠٠) للعمل المشترك للدولتين للإبقاء على أوضاع الأرض في الصين، وعلى سياسة "الباب المفتوح" في التجارة، حيثما يمكن استخدام نفوذهما. ولم تكن بنود الاتفاق واضحة. ولكن يبدو أن إنجلترا قد وقع تفكيرها أنها بذلك قد أمسكت آخر الأمر بألمانيا لتساندها ضد العدوان الروسي في شمال الصين. وإذا كان هذا مبلغ تفكيرها، فقد أفاقت على الحقيقة التي كشفت لها حين أعلن بيلوف بصراحة في ١٥ من مارس ١٩٠١ أن الاتفاق الإنجليزى الألمانى يطبق على وادى نهر يانج تسي كيانج لا على منشوريا.

ولم يكن هذا التصريح لمساعد على تقدم المفاوضات التي كانت قد جرت مرة أخرى بين إنجلترا وألمانيا. وكان يتولى لورد لانسدون Lansdowne (الذى خلف سالسبرى في الخارجية) وجوزيف تشمبرلين الذى لا يكل ولا يمل، ويبدو أن ألمانيا كانت ترغب في ضم إنجلترا إلى التحالف الثلاثى القائم فعلاً (ألمانيا، النمسا، إيطاليا) ولكن لا يدون من جهة أخرى كان يفضل اتفاقية أضيق حدوداً، وكانت إنجلترا عند ذلك قد ضاقت نزعاً فأوضحت لألمانيا تمام الإيضاح أنها في حالة فشل هذه المفاوضات لابد أن تولى وجهها شطر فرنسا وروسيا، ولكن هذا الإنذار اعتبر "خدعة" ورفضت ألمانيا مرة أخرى العرض المجرى. وما جاء شهر ديسمبر ١٩٠١ إلا وقد تبددت كل فرصة حقيقية لنجاح المفاوضات.

ولما كان قد ثبت لإنجلترا أن ألمانيا كالقنبلة المرموقة لا يمكن الاعتماد عليها، باتت على إنجلترا أن تفتش من جديد عن يستطيع موازنة النفوذ الروسى شمال الصين. وفى تلك الأونة جددت اليابان رغباتها وتوسلاتها إلى إنجلترا، وقد سخرت ألمانيا من المفاوضات. وفى سبعة شهور انتهى الدبلوماسيون الشرقيون إلى الفوز، ودون علم البرلمان أو الشعب وقع لورد لافسدون فى ٣٠ من يناير ١٩٠٢ معاهدة التحالف مع اليابان. وقد نشرت على الفور، وبشروطها يعترف كل من الطرفين بالأمر الواقع فى شرق آسيا وخاصة فى كوريا والصين، وتتعهد بريطانيا بالتزام الحساد إذا وقعت الحرب بين روسيا واليابان، ولكن إذا تدخلت دولة أخرى (يقصد فرنسا) لمساعدة روسيا (أو أية دولة أخرى فى حالة حرب مع اليابان) فقد تعهدت إنجلترا بالتدخل لمساعدة حليفها بقوة السلاح. على أن يظل هذا الترتيب سارى المفعول لمدة خمس سنوات.

وقد بدأت بهذه المعاهدة فترة تاريخية بالغة الأهمية فى مختلف النواحي، أما فيما قصده اليابان من ورثها فلا بد أن يظل سرا غامضا إلى حد ما، ولكن يبدو أن الدبلوماسيين الإنجليز ظنوا أنهم قادرون على وقف اليابان عند حد ومنعها من الاعتداء على روسيا، وما أبسر أن نرى الآن أن هذا كان خطأ فاحشا. وسوف تستكمل اليابان تنظيم جيوشها وبحريتها فى أواخر ١٩٠٤، وكان على التحالف مع إنجلترا أن يكون - وقد كان - سبباً لتمكينها من مهاجمة روسيا حين تسنح الفرصة الملائمة لها. ولم يكن هذا خطأ بريطانيا الوحيد، ويبدو أن مفاوضاتها اعتقدوا أن أثر هذه المعاهدة محصور. لن يتخطى الحدود المحلية للصين. ولكن دبلوماسية الدول الكبرى تنتظم العالم كله فى عملها ومدامها، وقد ظهر أن تحالفاً بشأن بحر اليابان كفىل بأن يثير المتاعب فى البحر المتوسط وبحر الشمال. ومهما يكن من أمر فإن موقف إنجلترا لم يكن محفوظاً بالخطر، كما كان يبدو. حقاً أنها لم تكن على علاقات طيبة مع روسيا ومع فرنسا، ولكنها لم تكن كذلك مع ألمانيا

حينذاك، وحتى بعد التحالف مع اليابان كانت إنجلترا تستطيع الانضمام إلى أى من الحلفين الثلاثى أو الثنائى. ويبدو أن ألمانيا كانت لا تزال تتوقع أو تأمل فى انضمامها إلى الحلف الثلاثى، ولكن الذى حدث فعلاً أن إنجلترا انضمت إلى كل من روسيا وفرنسا فى وفاق، لا حلف.

وتبين للساسة الإنجليز، عند توقيع التحالف الإنجليزى اليابانى، شيئاً واحداً على الأقل أنهم خرجوا على أسلوب "العزلة المجيدة"، أدركوا أنهم حطموا تقليد كاتنج القديم الذى قال بالإعتماد عن الأحلاف وتجنب الضمانات. وقد تجاسروا على الإقدام على هذا العمل ولذلك استحقوا تقدير بلادهم، ومن الحق أن نؤاخذهم على قصر نظرهم، فهذا نقص يعانى منه كل الساسة. ويجب أن يحمدا على اتخاذهم خطوة عرفوا أنها خطوة جريئة وأنها انسلاخ عن الماضى.

ثالثاً: الوفاق الودى البريطانى الفرنسى

كان من نتائج الحلف الإنجليزى اليابانى اقتراب بريطانيا من الحلف الثنائى. وذلك يرجع إلى عدة أسباب وتطورات.

١- كان واضحاً أن ألمانيا تثير الكثير من المتاعب والمخاوف والارتباك فى الدوائر السياسية البريطانية بسبب الجهود الضخمة التى كان يبذلها القيصر ولهم الثانى لإنشاء أسطول ألمانى حربى قوى يضارع - إن أمكن - الأسطول البريطانى، الأمر الذى يهدد بتحطيم نظرية التفوق البريطانى البحرى الساحق.

٢- كانت الدبلوماسية الألمانية - رغم المعاهدة البريطانية الكوبتية لسنة ١٨٩٩ - نشطة للغاية من أجل تنفيذ خط حديد برلين - بغداد ذلك الخط الذى كان فى نظر الإنجليز رأس حربة مصوبة إلى الهند البريطانية.

٣- تصاعدت المضايقات الألمانية لحكومة الاحتلال البريطاني في مصر للدرجة التي جعلت الإنجليز مضطرين إلى الحصول على تأييد فرنسا لمشروعات بريطانيا الاستعمارية في مصر والسودان.

٤- كانت بريطانيا تريد أن تتجنب صدامًا مع فرنسا في المناطق التي كانت تعتبرها الأخيرة مجالاً حيويًا لها؛ مثل (المغرب)، فمع أن النفوذ البريطاني كان ينمو بسرعة هناك - أي في المغرب - كانت الدوائر السياسية البريطانية تحفظ في الاندفاع في هذا التيار توقعًا لمطالبات شديدة فرنسية في (المغرب).

٥- انعكست مشاعر التقارب بين الطرفين على طبيعة العلاقات الودية بينهما، فقد ساعدت الزيارة التي قام بها ملك إنجلترا (إدوارد السابع) لفرنسا في خلق جو من الألفة والتعاطف بين الشعبين.

٦- كان هانوتو Hanotaux - وزير فرنسا - معارضًا للتقارب الفرنسي البريطاني، ولم يلبث التعديل الوزاري أن أبعده وتولى الوزارة ديلكاسيه Delcasse الداعية الأول للتقارب مع بريطانيا. وما كان ليتمكن من تحقيق هذا التقارب وقطف ثماره إذ كانت في الوزارة البريطانية معارضة لمثل هذا التقارب ولكن وزارة بلفور Balfour كانت مقتنعة جدًا بقيمة هذا التقارب في هذه الظروف.

اتجه الطرفان الفرنسي والبريطاني إلى الدخول في مفاوضات تمهيدية حددت المشكلات الرئيسية المعلقة، وانتهت هذه المفاوضات بعقد الوفاق الودي في ٨ إبريل (نيسان) ١٩٠٤.

تضمن هذا الوفاق مواد علنية، وأخرى سرية. وكان هناك اعتقاد عام بأن الدول الأوروبية الكبرى الديمقراطية مثل بريطانيا لا تجيز برلماناتها مثل هذا الاتفاقات السرية، ولكن الحكومة البريطانية والبرلمان البريطاني كانا من المرونة واتساع الأفق وبعد النظر السياسى للدرجة التى تمكنهم من الإقتيات على القانون الدولى من أجل الدفاع عن مصالح بريطانيا الذاتية.

نصت المادة الثانية من هذا الاتفاق على اعتراف الحكومة البريطانية بأن فرنسا - بصفة خاصة ولكونها جولة مناخمة للمغرب... أن تسهر على الاستقرار فى هذا البلد، وأن تقدم له مساعدتها بالنسبة لكل الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والمالية والعسكرية التى تحتاجها. وتعلن أنها لن تعرقل عمل فرنسا فى هذا الصدد ووافقت الدولتان على احترام حقوق أسبانيا فيما عرف فيما بعد باسم (الريف) الأسباني، وعلى عدم تسليح الساحل المغربى المواجه لجبل طارق، وبالنسبة لمصر. أعلنت بريطانيا أنها لن تعمل على تغيير مركز مصر السياسى وأعلنت فرنسا من جانبها أنها لن تعرقل عمل إنجلترا فى مصر ولن تطلب تحديد أجل الاحتلال الإنجليزي. وسويت كذلك المشكلات بين الدولتين فى كل من سيام ومدغشقر وغمبيا والنيجر ونيوفونلاند، واتفق على أن يكون وادى نهر ميكونج وجبال رانسج حذا فاصلا بين الهند الصينية الفرنسية وبورما والملايو البريطانيتين.

كانت الحكومة الألمانية قد أدركت خلال ١٩٠٤ - ١٩٠٥ أن شيئا خطيرا ضدهما يدبر بين فرنسا وبريطانيا وعمل القيصر فى اتجاهين:-

أ- محاولة كسر الحلف الثنائى الفرنسى الروسى ومنتهزا فرصة الهزيمة التى منيت بها روسيا أمام اليابان.

ب- إخراج فرنسا فى أزمة دولية حتى يكتشف مدى قوة العلاقة الجديدة بينها وبين بريطانيا، ولقد أعطته المشكلة المغربية فرصة لذلك.

فبالنسبة لروسيا عمل القيصر ولهم الثاني على إقناع القيصر (نقولا الثاني) بقيمة عقد معاهدة دفاعية بين روسيا وألمانيا. وحيث أن ولهم الثاني يدرك أن الوقت ضد خطته أسرع بزيارة القيصر الروسي لسي (بيبركو) Bjirko في يوليو تموز ١٩٠٥، وحصل على توقيعه على المعاهدة، إلا أن سياسى روسيا رفضوا هذه المعادة التى عقدت من وراء ظهورهم، للأسباب التالية:

١- أن هذه المعاهدة تقضى على الحلف الثنائى مع فرنسا وتفقد روسيا بالتالى قوة الضغط على الحلف النمساوى - الألمانى.

٢- ستصبح كلمة روسيا فى البلقان أضعف من كلمة النمسا.

٣- ستطلق ألمانيا بقوة أكبر فى مشروعها شبه الاستعماري فى الدولة العثمانية تلك الدولة التى تعتبرها روسيا مجالها الحيوى.

كانت الحكومة الألمانية خلال عام ١٩٠٤ / ١٩٠٥ قد أدركت أن شيئاً يدير فى اتجاه المغرب إذ كانت مخططات فرنسا تؤكد أنها تعمل على إبعاد ألمانيا عن المغرب، رغم تأكيدات فرنسا الملتوية لألمانيا بأن سياسة "الباب المفتوح" ستظل سارية المفعول فى المغرب. والحقيقة هى أن فرنسا كانت تسير حينئذٍ فى سياسة احتكار النفوذ والتسلط على المغرب والتفوق على التجارة الألمانية هناك. وأرادت الحكومة الألمانية أن تضع فرنسا لى موقف حرج تضطر فيه إلى كشف نواياها بالنسبة للمغرب وطبيعة علاقاتها الأكثر من ودية مع بريطانيا. لعلها تكسب من وراء ذلك استمرار سياسة الباب المفتوح أو موضع قدم ألماني فى المغرب الواقع على الطريق إلى المستعمرات الألمانية فى إفريقيا. وذهب القيصر ولهم الثاني فى هذا الصدد إلى القيام بزيارة لطنجة (مارس ١٩٠٥)، وهناك أعلن رغبته فى أن يظل السلطان مستقلاً فى نفس الوقت الذى يظل فيه باب المغرب مفتوحاً أمام جميع الدول. ثم طالبت الحكومة الألمانية بعقد مؤتمر دولى لبحث المغرب

(أبريل - ١٩٠٥) وأدت معارضة (دلكاسيه) لفكرة عقد المؤتمر - التي لقيت ترحيباً في معظم الدوائر السياسية الأوروبية وفي واشنطن أيضاً - إلى استقالته ولكن بعد أن أجاز الوفاق البريطاني الفرنسي الذي استمر السدي بشكل أو بآخر حتى وقتنا هذا.

دارت مفاوضات متعددة الأطراف قبل عقد المؤتمر بين فرنسا وكل من ألمانيا وأسبانيا وإنجلترا. وواضح من هذا أن الدبلوماسية الفرنسية نشطت إلى أقصى قدراتها لمواجهة الضغوط الدولية والألمانية على فرنسا. لقد كان هذا أول اختبار لمدى صلابة الوفاق الودي الفرنسي البريطاني فوفقت بريطانيا بقوة إلى جانب فرنسا، في وقت كانت فيه التهديدات الألمانية وصلت إلى الحد الذي قال فيه مسئولون ألمان أنه لو عبرت الجيوش الفرنسية الحدود الجزائرية - المغربية فستعبر الجيوش الألمانية الحدود الفرنسية.

استطاعت الدبلوماسية الفرنسية - قبل عقد مؤتمر الجزيرة - أن تحصل من ألمانيا على إعراف بمصالح خاصة فرنسية في المغرب في مقابل إعراف فرنسا باستقلال المغرب، واتخاذ التدابير اللازمة لإدخال الإصلاحات إلى الحكومة المغربية، وخاصة فيما يتعلق بالشرطة والمالية، وأخيراً اتفق على عقد المؤتمر في أوائل ١٩٠٥ وتحدد يوم الافتتاح في ١٦ يناير.

وتضمنت الكلمة التي ألقاها رئيس المؤتمر الدوق دالمودوفار - عند افتتاح المؤتمر الأهداف الثلاثة التالية :-

١- سيادة السلطان.

٢- عدم الإحتيات على أرض الدولة المغربية.

٣- سياسة الباب المفتوح في المغرب أمام كافة الدول الأوروبية ومع هذا انتهى المؤتمر إلى نتائج معاكسة وضد مصالح ألمانيا وأهدافها بالذات وهي:

- أ. دفع السلطان عرشه ثمنا لهذا التدخل الدولي في أمور بلاده.
- ب. احتكرت فرنسا السلط العسكري والاقتصادي في المغرب تاركة الريف (لأسبانيا)، ومهد كل هذا لفرض الحماية الفرنسية على المغرب في ١٩١٢.

والسبب في خروج ألمانيا مهزومة من هذا المؤتمر يرجع إلى أن حلفاء ألمانيا لم يبقوا إلى جانبها بالصلابة اللازمة فقد كانت حكومة النمسا مترددة، وكانت إيطاليا تحت على السلام والتفاهم، وبالتالي خرجت دولتي الوفاق الودي - أقوى مما كانتا عليه قبل المؤتمر.

كما كان الاتجاه العام في أوروبا الغربية ضد ألمانيا حتى بذت هذه شبه معزولة سواء قبل المؤتمر أو خلاله أو بعده. وكان انضمام بريطانيا - على أساس الوفاق الودي - إلى دولتي التحالف الثنائي (روسيا وفرنسا) قد جعل حكومة بريطانيا تترك ذلك وتشيطان في العمل ضد ألمانيا.

ولم تتورع بريطانيا عن تقديم المغرب إلى فرنسا بعد أن رفضت ألمانيا هذا العرض من قبل. في وقت كانت فيه أوروبا تقبل - وبكل بساطة - تسوية مشكلاتها الدولية على حساب البلاد العربية حتى لا تتورط في حرب لا تعرف عواقبها، وأدى ذلك كله إلى نتائج ستكون خطيرة على مستقبل أوروبا ومسئولة عن الإسراع في وقوع الحرب العالمية الأولى، فقد سبق أن عقدت مؤتمرات دولية - وبالأخص مؤتمر برلين ١٨٧٨ لمعالجة الصدمات الأوروبية الناتجة عن التنافس في اقتناص أجزاء من الدولة العثمانية، ولكن ظهور التكتلات الأوروبية جعل قرارات وتوصيات هذا

المؤتمر لا يعتد بها إلا إذا سارت وفق الأهداف الخاصة لدول هذه الكتلات وحيث أن مصالح الكتلتين كانت متضاربة سارت الأمور نحو فكرة استخدام التهديد بالجوء إلى القوة عند العمل على تغيير الوضع الراهن في أية بقعة من العالم لمصلحة إحدى الكتلات.

وفي مثل هذه الظروف يصبح تغيير الوضع الراهن انتصارًا لظرف وهمية لطرف آخر، وقد تتكرر مثل هذه الأحداث، وقد يتحمل هذا الطرف أو ذاك نموًا استعماريًا أو اقتصاديًا في هذه المنطقة من العالم ، ويمكن أن يتقبل هزيمة سياسية مرة؛ إلا أن التطورات تسير في اتجاه تصعيد الأزمات وبالتالي في اتجاه الحرب. ولقد كانت فرنسا تعمل لهذا الهدف النهائي الذي كان في نظرها الوسيلة الوحيدة لاسترداد الإلزام واللورين، وكانت بريطانيا عندما عقدت وفاقها مع فرنسا في ١٩٠٤ تترك أن ميزان القوى قد اختل بشكل صارخ ضد ألمانيا. وأن التطورات ستؤدي إلى حرب إذا استمرت ألمانيا في سياسة الحصول على مكانة استعمارية وعسكرية موازية على الأقل لبريطانيا، وكسر احتكار التفوق البحري والاستعماري البريطاني. وكانت الحكومة والشعب البريطاني يعتقدان - عن إيمان حقيقي بمصلحته - ألا حق لأية دولة في الوصول إلى قوة بحرية مماثلة لها، وكان القيصر الألماني وحكومته يدركون أن الشعب الألماني صاحب رسالة في هذا العالم ويجب أن يصبح نزوة القوة لا دفاعًا عن نفسه وكسرًا للاحتكار البحري والاستعماري البريطاني فقط بل كذلك لإعطاء الشعب الألماني حقه في توجيه تاريخ العالم.

كما حصلت ألمانيا على مشاركة في توجيه أمور المغرب الاقتصادية إلا أن الأمور كانت تسير نحو انفرد فرنسا بالمغرب، دون أن تتمكن ألمانيا من منعها من ذلك إلا بالحرب ولكن كانت كفه فرنسا هي الراجحة إذ كان وقوف بريطانيا إلى جانبها قد قلب موازين القوى ضد ألمانيا وجعل الأخيرة

هى المعزولة لا فرنسا. وكانت محاولة ولهم الثانى كسر الحصار الذى ضرب على ألمانيا عندما زار القيصر الروسى فى (بيوركو) هى الأخيرة، فى هذه الصدد، وانتهت بفشل ذريع وبتماسك أشد بين روسيا وفرنسا خاصة وأن الأخيرة استخدمت قدراتها المالية فى سد حاجات روسيا إلى رموس الأموال الملحة، كما استخدمت قدراتها الدبلوماسية فى التقريب بين روسيا وإنجلترا. الأمر الذى مهد للوفاق الروسى - البريطانى فى ١٩٠٧.

الفصل التاسع

أسباب ونتائج الحرب العالمية الأولى

أولاً: أسباب الحرب العالمية الأولى

- ١- أزمة مراکش
- ٢- فشل معاهدة بجركو
- ٣- مؤتمر الجزيرة ١٩٠٦
- ٤- أزمة البوسنة
- ٥- السباق البحري
- ٦- حادث أغادير
- ٧- الحروب البلقانية
- ٨- سياسة ألمانيا الحربية

ثانياً: الشرارة التي أشعلت الحرب

ثالثاً: مراحل الحرب

رابعاً: نتائج الحرب العالمية الأولى

الفصل التاسع

أسباب ونتائج الحرب العالمية الأولى

أولاً أسباب الحرب العالمية الأولى

تميزت السنوات العشر التي مضت بين عقد الوفاق الودى سنة ١٩٠٤ وقيام الحرب الكبرى سنة ١٩١٤ بقيام سلسلة من الأزمات الخطيرة، كانت كل واحد منها تجر الدول الكبرى جميعاً إلى الاشتباك فى الحرب، وقد قامت هذه الأزمات على التوالى فى سنة ١٩٠٥ و ١٩٠٨ و ١٩١١ و ١٩١٤ بين كل أزمة وأخرى ثلاث سنوات تقريباً.

١- أزمة مراکش

كانت فرنسا قد اطمأنت إلى أن الوفاق الودى بينها وبين إنجلترا سوف يطلق يدها لإتمام مشروعاتها بضم مراکش إلى إمبراطوريتها الإفريقية، وكان لذلكاسيه، وزير الخارجية الفرنسى، قد سبق له أن فاض أسبانيا بشأن تقسيم مراکش، وفتحت أسبانيا بالاستيلاء على الشريط الساحلى من مراکش الذى يواجه الساحل الأسباني عند جبل طارق وهو إقليم الريف، كذلك اتفقت فرنسا مع إيطاليا على ألا تعارضها؛ نظير ألا تقف فرنسا فى سبيلها إن دخلت إيطاليا فى حرب مع تركيا لتتزع طرابلس. ولم يبق أمام فرنسا سوى معارضة ألمانيا التى كانت تهتم بمراكش، وتعمل على منع فرنسا من بسط سيطرتها عليها، وبينما كان الإمبراطور ولهم الثانى، فى رحلته البحرية فى مياه البحر المتوسط، إذا به يقطع رحلته، وينزل فى ميناء طنجه ويخطب هناك خطبة خطيرة تناقلتها صحف العالم فى الحال، خاطب فيها سلطان مراکش مؤكداً له أن ألمانيا تعتبره سلطاناً مستقلاً ثم أضاف قوله "إنى أمل أن تحافظ مراکش فى ظل هذا الاستقلال على سياسة الباب المفتوح لجميع الأمم على السواء، فلا يكون لدولة فيها امتياز على أخرى، فلا احتكار

ولا استعمار، ولتكن السياسة التي تتبعها مراكش مع الدول أساسها المساواة المطلقة.

وهكذا كانت كلمة الإمبراطور الألماني نذيراً بأن ألمانيا لا تعترف بما جاء في اتفاقية سنة ١٩٠٤، وعلى الأخص فيما يختص بإطلاق يد فرنسا في مراكش، ثم اقترح الإمبراطور بعد ذلك رسمياً، عقد مؤتمر دولي لبحث مسألة مراكش، إلا أن "لكاسية" وزير الخارجية الفرنسي عارض ذلك الاقتراح، مطمئناً إلى تأييد إنجلترا، ومع ذلك فلم تبد إنجلترا أى اعتراض على عقد المؤتمر ورأى لكاسيه أن رئيس الوزارة الفرنسي - المسيو روفير Rouvier - وبقيّة الوزارة الفرنسيين قد رضخوا للاقتراح الألماني، فاضطر إلى الاستقالة. وكانت قبول الدول عقد ذلك المؤتمر انتصاراً سياسياً لألمانيا، ومرد ذلك إلى ضعف دول الوفاق في ذلك العام بالذات، إذ كانت روسيا قد منيت بالهزيمة في حربها ضد اليابان، وخرجت من حربها عاجزة كل العجز على أن تقوم بتقديم أى معونة لحليفها فرنسا وكانت إنجلترا في الوقت نفسه لا ترغب في قيام الحرب من أجل مراكش، أما فرنسا ذاتها فلم تكن من القوة الاستعداد بحيث تعتمد على نفسها.

٢- فشل معاهدة بجركو يوليو ١٩٠٥

فشلت ألمانيا في محاولة الاتفاق مع روسيا لتبعدها عن حلف الوفاق، وقد قامت بتلك المحاولة عندما تقابل إمبراطور ألمانيا ولهم الثاني، وقصر روسيا نيقولا الثاني على يخته الذي كان يرسو أمام بلدة (بجركو) الواقعة على خليج فنلندة واعتقد ولهم الثاني أن تحطيم الأسطول الروسي في مياه الشرق الأقصى وخروج روسيا منهزمة أمام اليابان سيضطرها إلى التقرب من ألمانيا، وبالتالي تستطيع الأخيرة أن تحل التحالف الثنائي بين روسيا وفرنسا، وفعلماً أمكن لإمبراطور ألمانيا أن يقنع القيصر بتوقيع اتفاق تتعهد فيه روسيا وألمانيا أن تضع كل منهما جيشها وأسلحتها تحت تصرف الأخرى

إن تعرضت إحداهما لهجوم إحدى الدول الأوروبية، وألا تعقد إحداهما صلحا منفردا.

وظنت ألمانيا أنها كسبت روسيا، وأبعتها عن دولتي الوفاق، إلا أن أملها سرعان ما خاب، إذ ما لبث وزراء قيصر روسيا أن أقنعوه بأن يعلن إلغاء معاهدة، ثم طلبت وزارة الخارجية الروسية من سفيرها في برلين أن يبلغ الحكومة الألمانية استحالة تنفيذ تلك المعاهدة لمناقضتها للمعاهدة الروسية الفرنسية.

وقد اعترفت فرنسا لروسيا بجميلها هذا، فأقرضتها ما كانت تحتاج إليه من المال، لتستعين به على إصلاح شئونها الاقتصادية وانتهزت الفرصة للتقريب بين روسيا وإنجلترا، فتم بينهما - الاتفاق المعروف في سنة ١٩٠٧ بشأن إيران على أن يكون لروسيا منطقة نفوذ في الشمال، وإنجلترا منطقة نفوذ في الجنوب.

٣- مؤتمر الجزيرة ١٩٠٦.

تقرر عقد المؤتمر في الجزيرة وهي بلدة في أسبانيا بالقرب من جبل طارق، ولم يكن غرض ألمانيا من عقد هذا المؤتمر، إبعاد فرنسا عن مراكش فحسب، بل كان غرضها أيضا جس نبض الوفاق الودي الذي عقد بين إنجلترا وفرنسا، ولكن تبين لها أن إنجلترا قد وقفت إلى جانب حليفها فرنسا، كذلك أيدتها حليفها روسيا، وجارتها وشريكها أسبانيا، كذلك أيدتها إيطاليا لأنها كانت قد عقدت مع فرنسا معاهدة الحياد، ولم يقف في صف ألمانيا في المؤتمر سوى حليفها النمسا.

وقد انتصرت فرنسا سياسيا في هذا المؤتمر، إذ تقرر إنشاء قوة بوليسية في مراكش، يعهد بأمر تنظيمها إلى فرنسا وأسبانيا، كل في نفوذها وأن تعمل كل منهما على تنفيذ ما تراه من الإصلاحات. وتأسيس بنك تشرف

عليه الدول الأربع: فرنسا وأسبانيا وإنجلترا وألمانيا، وأن تدير فرنسا وحدها شئون الجمارك فى الجزء المجاور لبلاد الجزائر، وتدير أسبانيا ما يقع منها فى منطقة الريف.

وهكذا خرجت ألمانيا من ذلك المؤتمر فاشلة حائقة، ولم تنجح السياسة التى رسمها المستشار الألمانى (بيلوف) الذى حاول حل الوفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا، بما أشار به على الإمبراطور ولهم الثانى من النزول فى طنجه وتصريحه بأن ألمانيا لا تستطيع أن تحتل اتفاق الدولتين على إطلاق يد فرنسا فى مراكش. ثم فشلت ألمانيا فى مؤتمر الجزيرة الذى دعت إلى عقدة ظناً منها أن تلك الدول لم تصل إلى اتفاق يؤيد بسط النفوذ الفرنسى على مراكش.

٤- أزمة البوسنة سنة ١٩٠٨.

أشرنا من قبل إلى إقدام النمسا على ضم البوسنة والهرسك نهائياً إلى الإمبراطورية النمساوية فى سنة ١٩٠٨، وهما الولايتان اللتان كانت تديرهما بناء على ما قرره مؤتمر برلين ١٨٧٨. وقد أثار الحادث غضب الصربيين الذين رأوا نحو مليون من بنى جنسهم تضمهم النمسا بجرة قلم، فى الوقت الذى كانوا يؤملون فيه ضم البوسنة والهرسك إلى صربيا لإقامة الوحدة اليوغسلافية المنشودة، على أن صربيا لم تكن فى ذلك الوقت تستطيع أن تمنع الكارثة، فهى لا تستطيع الاستجداد بروسيا التى تدعى زعامة السلاف، لأن روسيا كانت لا تزال فى أعقاب هزيمتها فى الحرب اليابانية، كذلك أعلنت إنجلترا أنها لا تفكر فى احتمال نشوب حرب عامة من أجل المسألة البلقانية. وكانت ألمانيا - فى الوقت نفسه - قد أعلنت أنها تؤيد خليفتها النمسا وأنها لا تتأخر عن معاونتها عسكرياً فى حالة الحرب. ولم يستطيع الصربيون أن يواصلوا معارضتهم أمام ما سمعوه من عزم النمسا على تنفيذ قرارها بكل ما فى وسعها من قوة، حتى اشتهر عن الأرشيدوق فرانز

فرديناند Franz Ferdinand ولى عهد النمسا وكونراد فون هوتزنسورف Hotzendorf قائد القوات النمساوية، بأنهما يفضلان الإسراع فى مهاجمة صربيا "ومحوها من الخريطة الأوروبية"، وقد سككت صربيا على مضض ولكن روح القومية ازدادت اشتعالاً، نشأت الجمعيات السرية للعمل على تحقيق مشروع صربيا الكبرى، واستحكم العداء بين الصربيين والنمساويين. وعزمت النمسا على التخلص من صربيا عندما تسنح الفرصة، ونشط سفيرها فى بلغراد - عاصمة صربيا - لجمع الوثائق التى تبرر القيام بالهجوم ولكن لم يتم العدوان فى ذلك العام، ولعل ذلك مرده إلى ما تبين من أن ألمانيا - على الرغم من تصريحها بتأييد حليفتها - أظهرت أنها لا تتحمس لدخول الحرب من أجل مسألة صربيا.

٥- السياق البحرى.

وفى أثناء تلك الحوادث التى كانت تجرى فى البلقان كان السياق البحرى والتنافس العسكرى قد بلغ أشده بين بريطانيا وألمانيا، بعد أن فشلت الأولى فى الوصول إلى اتفاق مع الثانية للحد من التسلح، لأن ألمانيا كانت تعمل على إتمام برنامجها البحرى فى سرعة وعزم، وبلغ انزعاج الإنجليز مبلغه فى سنة ١٩٠٩ عندما نادى كثير من الكتاب بضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة قبل أن يصبح الأسطول الألمانى أقوى من الأسطول الإنجليزى. ولم تجد الحكومة بدا من الاستجابة لهذا النداء على الرغم من معارضة رجال الاقتصاد والزعماء الاشتراكيين الذين كانوا يريدون توفير المال للإصلاح الداخلى المطلوب، ولكن الحكومة رأت أن تتخذ خطوة حاسمة لتقوية الأسطول الإنجليزى، واستطاعت أن تصل إلى تقويته أيضاً من الناحية الفنية فصنعت عدداً من المدرعات التى يطلق عليها الدرنوت، ذلك النوع من السفن الحربية الكبيرة التى كان من الصعب على ألمانيا أن تستفيد منه فى مياهها، إذ كان لابد من مرورها فى قناة كيبل، والواقع أن قوة الأسطول

الألماني كانت تتوقف على سهولة انتقال سفنه بسهولة من البحر البلطيقى إلى بحر الشمال، فكان على ألمانيا أن تقوم بعملية توسيع تلك القناة مما يستغرق عدة سنوات، ولعل ذلك كان سببا في أن ألمانيا لم تشجع النمسا على مهاجمة صربيا قبل الاستعداد الكامل ولم يتم توسيع قناة كييل إلا فسى يونيو سنة ١٩١٤، وفى الشهر الثانى مباشرة أرسلت النمسا إنذارها إلى صربيا، وكان ذلك بداية قيام الحرب، ولم تكن إنجلترا بغافلة عما يحدث فى البحرية الألمانية، ولذلك قررت سنة ١٩٠٩ بناء أربع مدرعات كبيرة، وأخذت الصحافة والرأى العام فى حث الحكومة على مضاعفة العدد. فاستجابت لطلب الشعب.

٦- حادث أغادير سنة ١٩١١.

ظهرت فى جو السياسة الأوروبية لزمة أخرى بسبب ازدياد التدخل الفرنسى فى مراكش، وذلك على إثر قيام حروب داخلية بسبب ثورة أحد الأمراء على مولاي عبدالحفيظ سلطان مراكش، فقد استجد السلطان بفرنسا لترسل إليه نجده فرنسية، فانتهزت فرنسا الفرصة وأرسلت حملة حربية فرنسية إلى "فاس" وكان ذلك فى ربيع عام ١٩١١م. ولما سمعت ألمانيا بإيفاد تلك الحملة هاجت وأرسلت فى يولييه ١٩١١ طرادا ألمانيا إلى أغادير على ساحل مراكش المواجه للمحيط الأطلنطى بحجة حماية المصالح الألمانية التجارية من عدوان العصابات المراكشية المسلحة ولكنها كانت فى الواقع تقصد من إرسال الطراد الحربى إلى القيام بمظاهرة بحرية رداً على أطماع فرنسا فى مراكش.

وكان لتلك المظاهرة الألمانية البحرية رد فعل عاجل فسى باريس، ولندن وروما. وظل شبح الحرب ماثلاً عدة أسابيع، وقفت خلالها إنجلترا تؤيد فرنسا، وألقى لويد جورج خطبة خرج منها عن حدود وظيفته كوزير للمالية لا الخارجية. وأنذر فيها الحكومة الألمانية، بأن إنجلترا لن تقف ساكنة

إن وقعت الحرب، وإثما لن تتخلى عن حليفها فرنسا. وبعد المساومة اكتفت ألمانيا بأن ترضى بضم جزء صغير من الكونغو الفرنسى إلى أملاكها فى أفريقيا فى مقابل وضع مراكش تحت نفوذ فرنسا وحدها دون مائز الدول وبعد مضى عام واحد اتفقت فرنسا مع السلطان مولاي عبدالحفيظ على أن يقبل حماية فرنسا لمراكش، ماعدا طنجة والمنطقة الأسبانية فى ٣٠ مارس سنة ١٩١٢. بهذا انتهت مشكلة مراكش وخرجت ألمانيا منهزمة سياسياً، معتقدة أن الحرب هى الميدان الوحيد الذى تستطيع أن تنتصر فيه وأصبحت مراكش تحت الحماية الفرنسية بحكمها للجنرال ليوتى Lyautey الذى عين مقيماً عاماً.

وكانت مشكلة أغادير فرصة ملائمة لإيطاليا لتحقيق أمنية قديمة وهى الاستيلاء على طرابلس، ورأى جيوتى Gioitti رئيس وزراء إيطاليا أن يعلن الحرب على تركيا، وأرسل أسطولاً استولى على موانئ طرابلس كما أرسل جيشاً كبيراً إلى هناك للاستيلاء على برقه وطرابلس، وقد قررت حكومة تركيا الفتاة إرسال جيش تركى تحت قيادة أنور باشا للدفاع، ولكن الحرب انتهت بهزيمة الأتراك، وتنازلت تركيا عن طرابلس بموجب معاهدة لوزان أكتوبر سنة ١٩١٢ وكذلك عن جزر الدوديكانيز فى بحر إيجه، وقبل أن تنتهى تلك الحرب الإيطالية للتركية بدأت حروب البلقان (١٩١٢ - ١٩١٣)، حيث كانت الإمبراطورية العثمانية على وشك الانهيار.

٧- الحروب البلقانية (١٩١٢ - ١٩١٣).

أثار ضم النمسا للبوسنة الشعور القومى فى بلاد البلقان، وتبين للبلغاريين مبلغ ضعف تركيا حرب طرابلس، ورأوا أن ساعة الخلاص من الحكم التركى قد حانت، وعلى الأخص أنهم كانوا يطمعون فى تعاونهم مع روسيا؛ بعد أن توترت العلاقات بينها وبين النمسا وتضارب مصالحهما فى

البلقان، وفي الوقت ذاته قد تتخير روسيا تلك الفترة التي ضعفت فيها تركيا لكي تسوى مسألة المضائق لمصلحتها فيقع النزاع بين الدولتين.

وفي مارس ١٩١٢ شجع الروس كل من صربيا وبلغاريا على توقيع معاهدة تضمن تعاونهما المشترك في حالة اعتداء أية دولة أوروبية كبرى على حدودها وجاء في إحدى مواد تلك المعاهدة "يتعهد الطرفان الموقعان على المعاهدة أن يؤيد أحدهما الآخر بكل قوته في حالة محاولة إحدى الدول الكبرى ضم أو احتلال أية حدود من بلاد البلقان الواقعة حاليًا تحت الحكم التركي، وفي مادة سرية أخرى ملحقه بتلك المعاهدة أعلن الطرفان أنه "في حالة حدوث أية اضطرابات داخلية في تركيا مما يعرض المصالح القومية أو الوطنية للدولتين المتعاقبتين أو إحداهما للخطر، أو في حالة قيام مصاعب داخلية أو خارجية في تركيا مما يعرض الحالة الراهنة في شبه جزيرة البلقان للخطر وجب على الدولتين المتعاقبتين أن تسارعا في تبادل الآراء لاتخاذ الخطوات العاجلة لمنع الخطر".

وأول ما يلاحظ على تلك المعاهدة السرية التي اشترك ممثلو روسيا في العاصمتين البلقانيتين - صربيا وبلغاريا - في مفاوضاتها أنها كانت موجهة ضد دولة النمسا والمجر حتى لا تتكرر مأساة ضم البوسنة، وثانيًا كانت تلك المعاهدة موجهة ضد تركيا حيث يفهم من ذلك الاتفاق أن كلتا الدولتين تريد نصيبًا في ميراث الإمبراطورية العثمانية المنحلة. وقد عقدت معاهدة مشابهة بين بلغاريا واليونان، وكانت تلك المعاهدة موجهة ضد تركيا.

وبعد إتمام تلك المعاهدة البلقانية أصبح الموقف ينذر بقيام الحرب حتى أن روسيا نفسها التي عاونت على إتمام تلك الاتفاقيات البلقانية بدأت تتزعج من توتر الموقف في البلقان، ولم يطل انتظار الحرب بعد ذلك، إذ أعلنت كل من بلغاريا وصربيا واليونان والجبل الأسود الحرب على تركيا (٨ أكتوبر ١٩١٢)، لطردتها من أملاكها الأوروبية في البلقان، واستطاع

المتحالفون البلقانيون أن يحرزوا انتصارات خاطفة سريعة. وأنزلوا الهزائم المتعاقبة بالجيش التركي ووصلت بعض الفرق البلغارية قرب القسطنطينية، واحتل اليونانيون سالونيك، واكتسح الصربيون أعالي وادي نهر السوردار واستولوا على (اسكوب Uskub) العاصمة القديمة لصربيا (وموناستير Monastair) مفتاح مقدونيا الوسطى والجزء الشمالى من ألبانيا حتى ساحل الألبانياك وهكذا استطاعت دول (الجامعة البلقانية Balkan League) التى أرسلت إلى ميادين القتال أكثر من ستمائة ألف مقاتل أن تتزعزع معظم أراضي تركية أوروبا.

ولم ترحب الدول الأوروبية الكبرى بتلك الانتصارات البلقانية على تركيا، بل أن روسيا من جانبها كانت وجلة من نتائج ذلك الاتحاد البلقاني، ولكن النمسا كانت أشد الدول إنزعاجاً من إطراد نمو صربيا التى تضخمّت مساحتها وتضاعف عدد سكانها حتى زالوا من مليونين إلى ما يقرب من أربعة ملايين ونصف، وأصبح من الواضح أن صربيا سوف توجه اهتمامها بعد ذلك نحو تصحيح وضعها مع النمسا.

أمام ذلك الخطر الذى يهدد السلام فى البلقان رأت الدول الكبرى أن تتكاتف للوصول إلى حل يطمئن له الجميع، فعقد فى لندن مؤتمر السفراء فى ديسمبر سنة ١٩١٢ تحت رئاسة سير أدولف جراي، لإقرار الحدود الجديدة على ضوء الانتصارات البلقانية على تركيا.

وكانت النقطة الشائكة فى الموضوع هى مستقبل الساحل الشمالى لبحر الألبانياك بما فى ذلك ميناء دوارزو Durazzo، إذ ليس من السهل على الصربيين أن ينتزع منهم ذلك الميناء بعد أن استولوا عليه بالقوة، ولا سيما أنه يعطيهم باباً ينفذون منه إلى البحر، وكانت النمسا تعارض كل المعارضة فى أن يظل ذلك الميناء فى حوزة الصرب. سياستها كانت تتجه إلى إنشاء دولة البانيا وتقويتها حتى تتوازن قواها مع قوى الصرب.

أما ألمانيا فلم تكن على استعداد لأن تقحم نفسها في حرب من أجل تلك المشكلة، وقد قال القيصر ألمانيا "ست اعتقد أن هناك خطراً على كيان النمسا أو على مركزها من وجود ميناء لصربيا على البحر الأدرياتيكي" ولذلك قرر القيصر ألا يؤيد النمسا في القيام بأية حركة عسكرية ضد صربيا ويؤثر عنه أنه قال بهذه المناسبة "إن أحمل على باريس أو موسكو من أجل خاطر ألبانيا ودرازو" وهكذا احتفظت ألمانيا لنفسها مؤقتاً بالاستقلال في سياستها الخارجية وأخرت قيام الحرب فترة من الوقت.

وعلى الرغم من أن روسيا كانت مسرورة بانتصار حلفائها السلاف في الحرب البلقانية الأولى، لكنها كانت تخشى أن تقع القسطنطينية في قبضة إحدى دول البلقان المنتصرة، فيتبدد بذلك حلمها القديم في استيلائها عليها وقد عرف عن فرديناند ملك بلغاريا أنه كان يطمح في أن يتوج يوماً ما في كنيسة سانت صوفيا (مسجد أيا صوفيا للحالي). وفي الوقت نفسه كانت سياسة سازونوف Sazonov وزير خارجية روسيا تتجه إلى تقوية ولايات البلقان ضد النمسا، ولكنه كان يفضل أن تظل القسطنطينية والمضائق تحت الحكم التركي، حتى تمنح الفرصة لروسيا للاستيلاء عليها.

وقد قدم سازونوف في ديسمبر سنة ١٩١٣ مذكرة إلى القيصر ذكر له فيها "أن روسيا لا ترغب في الحرب ولا ضم أية حدود جديدة، ولكنها لا تستطيع أن تسمح بسقوط المضائق أو القسطنطينية في أيدي دولة أخرى ولو كانت إحدى دول البلقان الصغرى أمثال بلغاريا" وأضاف إلى ذلك قوله "إن تأمين المضائق لمصلحة روسيا هو في الحكم الواقع الآن فتركيًا ليست بالدولة القوية غاية القوة، ولا بالضعيفة غاية الضعف، وهي لا تستطيع إذن أن تكون خطراً علينا ولكنها في الوقت نفسه مضطرة إلى أن تتف من النمسا موقف الحذر لأنها أقوى منها، إن ضعف الإمبراطورية التركية وعدم قدرتها على التطور مع الحضارة هو في مصلحتنا إذ أنه خلق بين الشعوب المسيحية

الخاضعة لها شعوراً بالولاء نحو روسيا الأرثوذكسية مما يقوى مركزنا
الدولى فى أوروبا الشرقية.

وقد غضبت صربيا أشد الغضب لإنشاء دولة ألبانيا التى ألحت فى
تأسيسها كل من النمسا وإيطاليا، فقد كانت النمسا تخشى من امتداد نفوذ
صربيا ووصولها إلى تلك الجهات وتحرص على عدم إعطائها الفرصة
لتصبح دولة بلغانية كبرى على ساحل البحر الأديرياتيكي فى بد دولة منافسة
قوية. والحقيقة أن إيطاليا كانت تأمل أن تضم ألبانيا عندما تمنح لها الفرصة
إلى الحدود الإيطالية وظل الأمل يراودها حتى أقدم على غزوها موسوليني
سنة ١٩٣٩م.

وكان تأسيس ألبانيا ضمن الدائرة التى فكرت صربيا فى ضمها إلى
صربيا الكبرى، وعندما ضاع هذا الأمل وجهت أنظارها نحو الحدود
البلغارية الشرقية واحتلت رقعة واسعة منها. فأثار ذلك بلغاريا، فأقدم جيشها
على مهاجمة القوات الصربية دون إنذار، فكان ذلك إيذاناً بقيام حرب بلغانية
ثانية اشترك فيها الصربيون واليونانيون ضد البلغار، وانتهزت رومانيا
الفرصة فهاجمت بلغاريا من الخلف، وانتزعت لنفسها منطقة دبروجا جنوب
مصب الدانوب، ودخلت تركيا تلك الحرب واستعانت أحرنة بالحرب من
بلغاريا والواضح أن بلغاريا هزمت هزائم منكرة فى كل مكان وانتهت
الحرب بمعاهدة بوخارست سنة ١٩١٣، واستطاعت صربيا واليونان أن تضم
كل منهما جانبا من أراضي تركيا الأوروبية ورضيت بلغاريا بصلح حرمها
نصف أملاكها.

وقد كانت الحروب البلقانية نذيراً للنمسا بفشل سياستها فى البلقان فقد
كان من نتائج تلك الحروب إزدياد قوة صربيا، حتى أصبحت الدولة الأولى
فى البلقان، وإضعاف تركيا التى كان حلفاؤهم الألمان يعلقون أملاً كبيراً على
صداقتها. ولم يعد أمام النمسا إلا أن تأخذ برأى العسكريين الذين كانوا ينادون

فى ذلك الوقت بضرورة البطش بصربيا قبل أن يستغل أمرها. إلا أن مساة النمسا كانوا لا يرتبطون برأى قوادهم العسكريين بقدر ارتباضهم بسياسة حليفهم الكبرى ألمانيا.

٨- سياسة ألمانيا الحربية.

كانت النمسا أضعف من أن تتخذ أية خطوة عسكرية بدون أن تسندها ألمانيا، ولكن ألمانيا كانت إذ ذلك تخشى على حليفها أن تفحم نفسها فى حرب تمزقها كل ممزق، ولا سيما أنها عانت كثيرا من جراء انهزام تركيا التى كانت تعتبرها ألمانيا حليفة طبيعية لها، حتى أنها اضطرت بعد الهزيمة التركية فى البلقان أن ترسل فى الحال أحد قوادها - ليمان فون ساندرز Liman Von Sanders - لى يعيد تنظيم الجيش للتركى على الرغم من الاحتجاجات الشديدة التى وجهتها روسيا إلى ألمانيا.

ومنذ بداية عام ١٩١٣ أصبح الألمان يعتقدون أن الحرب لا مناص منها، وأن من مصلحة ألمانيا أن تبدأ سريعا قبل أن يكمل استعداد أعدائها، وكان نفوذ هؤلاء القواد قد ازداد حتى خضع لهم الإمبراطور نفسه ولم يكن للمستشار الألمانى بتمان هولوج Bethman Hollweg الكلمة العليا التى كانت لسلفه بسمارك، وكانت أول خطوة للاستعداد فى سنة ١٩١٣ أن فرضت الحكومة الألمانية ضريبة جديدة للأغراض العسكرية، وما أتى صيف ١٩١٤ حتى شعرت ألمانيا أنها قد استكملت قواتها، وخاصة أنها قد أتمت توسيع قناة كيبل لتسهيل لنقل الأسطول الألمانى من بحر البلطيق إلى بحر الشمال، بينما لم تكن فرنسا تقدر لنفسها استكمال استعدادها إلا فى عام ١٩١٥، وأما روسيا فلم يكن مقترأ لها أن تكون على أهبة الاستعداد قبل عام ١٩١٧.

ومن الغريب أن ألمانيا لم تفكر فى ذلك الوقت فى استثارت بريطانيا بل على العكس نجد أنها تحاول أن تضمن حياد البريطانيين، ولو فى المرحلة

الأولى من مراحل الحرب ضد فرنسا أو ضد غيرها، وكانت بريطانيا فى الوقت نفسه على استعداد للمفاوضات لتسوية أية مشكلة تهدد السلام بينهما. ولعل أهم منطقة للصراع بين ألمانيا وإنجلترا فى ذلك الوقت كانت فى منطقة الخليج العربى، وهو الصراع الذى نجم عن ازدياد نفوذ ألمانيا فى تركيا، وقيام المهندسين الألمان فى ذلك الوقت بإقامة سكة حديد برلين - بغداد. وهو الخط الذى كان مقدرًا له أن يصل إلى البصرة على الخليج العربى، والبصرة هى الميناء الذى يعتبر مركزًا للبترول الإيرانى الذى تتحكم فيه شركة البترول الإنجليزية الإيرانية، وكان غريبًا أيضًا أن تسلم ألمانيا فى ذلك الوقت بوجهة النظر البريطانية حتى وضع صيغة لمعاهدة ألمانية إنجليزية بخصوص تلك المشكلة ولم يبق سوى توقيعهما. وإذا الحرب الكبرى تعلن وتبقى المعاهدة بغير توقيع.

ثانيًا: الشرارة التى أشعلت الحرب

كانت العلاقات بين النمسا وصربيا تسير من سيئ إلى أسوأ، والولايات اليوغسلافية المتوقعة لقتل كبار الموظفين للنمساويين، وقد نفذ صير النمساويين على ما كان يوجهه إليهم من إهانات واعتداءات، وأخذ برشتولد Bershtold * وزير خارجية النمسا فى يونيو ١٩١٤ يدبر الوسائل السريعة التى تستطيع بها النمسا للقضاء على صربيا. وفى ٢٨ من ذلك الشهر قُتل أحد الطلبة الصربيين الأرثوذكس فرانتز فرديناند ولى عهد العرش الإمبراطورى النمساوى أثناء زيارة رسمية فى "سراجيفو" عاصمة البوسنة، وكانت الحادثة فرصة ملائمة للنمسا وألمانيا لكى تتخذاها ذريعة لإعلان الحرب.

ومر شهر حدثت خلاله اتصالات سرية بين النمسا وألمانيا أكدت الأخيرة لحليفها أنها تؤيدها فى كل خطوة تخطوها، ولم تكن الحكومة الفرنسية تقدر عواقب تلك الحادثة، حتى أن بيوانكاريه Poincare رئيس

جمهوريةها وفيفياني Viviani رئيس وزرائها ذهباً إلى بطرسبرج في زيارة رسمية لروسيا وانتظرت حكومة النمسا حتى بدا الرئيس الفرنسي ورئيس وزرائه يعودان من الرحلة الروسية، ثم ألقت قنبلتها السياسية بإرسال الإنذار المشهور إلى صربيا في ٢٣ يوليو. ومع أن صربيا خضعت وقبلت المطالب النمساوية التي تكاد تكتزع منها استقلالها، إلا أن النمسا اعتبرت ردها رفضاً للإنذار وأعلنت عليها الحرب في ٢٨ يوليو.

وقد حاول القيصر الألماني التخفيف من حدة النمساويين قبيل إعلان الحرب إلا أنه لم ينجح في محاولته. أما روسيا فقد استعدت لتقف في جانب صربيا ضد النمسا وأعلن القيصر التعبئة العامة فأعلنت ألمانيا الحرب على روسيا في أول أغسطس سنة ١٩١٤، وانضمت فرنسا إلى حليفتها روسيا، فأعلنت ألمانيا الحرب على فرنسا في ٣ أغسطس، وأخذت ألمانيا تستعد لتنفيذ مشروعها الذي وضعه العسكريون، وهو غزو فرنسا عن طريق اختراق بلجيكا ولكسمبرج لاكتساح فرنسا قبل أن تستعد روسيا للقتال كذلك أخذت الحكومة الألمانية تتصل بالحكومة البريطانية وتطالبها بأن تقف على الحياد في نظير أن تتعهد ألمانيا بضمان استقلال بلجيكا وهولندا بعد الحرب، ولكن بريطانيا رفضت ذلك التعهد الألماني، واعتبرت أن خرق حياد بلجيكا مبرر لإعلان الحرب على ألمانيا وأرسلت إنذار إليها في ٤ أغسطس تطالبها فيه بسحب قواتها من بلجيكا في الحال ولما لم يصلها الرد أعلنت بريطانيا العظمى الحرب على ألمانيا وفي ٦ أغسطس أعلنت النمسا والمجر الحرب على روسيا، في حين وقفت صربيا ضد النمسا، وفي ٩ أغسطس قطعت صربيا علاقاتها بألمانيا وفي اليومين التاليين أعلنت فرنسا وإنجلترا الحرب على النمسا.

وسرعان ما أصبحت الحرب عالمية بانضمام معظم الدول إليها، ودخلت اليابان الحرب في صف الحلفاء لأنها كانت ترمي من وراء ذلك إلى

بسط نفوذها على الصين. وانتهزت الفرصة لاحتلال المنطقة التي كانت تحتلها ألمانيا في شبه جزيرة شانتونج والصين.

ثالثاً: مراحل الحرب.

بدأت التحركات العسكرية بحركة التفاف ألمانية واسعة النطاق عبر بلجيكا في اتجاه فرنسا بقصد توجيه ضربة حاسمة لها تخرجها من الحرب، ولكي تعزل الزحف الألماني حوالى أسبوعين بسبب مقاومة الجيش البلجيكي وحصون لياج ونامور الشهيرة وهناك اكتشف القائد الفرنسي خطأ في تركيز قواته على جبهة اللورين، الأمر الذي أتاح للألمان زحفاً سريعاً إلى قلب فرنسا. واضطرت فرنسا إلى حرب التراجع في مختلف الميادين حتى خطوط نهر المارن. ولم يخف من العبء الشديد الملقى على الجيش الفرنسي في هذه الجبهة سوى اضطراب فون مولتكه إلى نقل بعض من فرق من الجبهة الفرنسية إلى بروسيا لانقاذها من الاجتياح الروسي. إلا أن روسيا كانت قد منيت بهزيمة ساحقة في موقعة تاننبرج قبل اشترك الفرق للمقولة إلى بروسيا أضعف نقل تلك الفرق من قوة الجيش الألماني؛ فكان فرصة انتهزها (بوفر) فشن هجوماً مضاداً أرغم الجيش الألماني على أن يتخذ موقف الدفاع، وكان هذا في حد ذاته نصراً لدول الوفاق، حيث أن خطة الحرب الخاطفة قد فشلت فعلاً، وكلما طال الحرب سارت الأمور ضد مصالح دولتي الوسط. ومنذ سبتمبر ١٩١٤ ساهمت الخطة الدفاعية لدى الطرفين في فرنسا إلى أن تتحصن فرق المشاة في الخنادق وأن تتراسق المنفعة بالفنابل على جبهة طويلة للغاية تمتد من جبال فوج في الشرق إلى بحر الشمال في الغرب. وفي محاولة لزعزعة العدو من مكانه تبادل الطرفان الهجمات، وكانت نتائجها متعادلة ففي فردون Verdun تحمل الفرنسيون عبء هجوم ألماني شديد الوطأة كان هدفه قيادة فرق فرنسية عديدة، ونجحوا في منع الألمان من الاستيلاء عليها، وكبدوهم خسائر تعادل تقريباً خسائرهم الفادحة

(فبراير - يونيو ١٩١٦) وفى معركة السوم (يوليو ١٩١٦) كان الفرنسيون هم المهاجمون وكبدوا الألمان خسائر أخرى فادحة.

أما وقد فشلت خطة كسب الحرب بحرب خاطفة فى الجبهة الفرنسية فى ١٩١٥ بسبب صلابة الجيش الفرنسى والمعاونة العسكرية الإنجليزية له، اتجه القادة الألمان إلى العمل على إخراج روسيا من الحرب عن طريق حرب خاطفة، وكانت المظاهر العامة توحي بأن مثل هذه الخطة ستلاقي نجاحاً كبيراً فى روسيا لما كان يعوزها من ذخائر ووسائل نقل حديثة. ولقد أحرزت الحملة الألمانية على روسيا انتصارات كبيرة جعلت بولندا وليتوانيا، وأجزاء عزيزة وغنية وواسعة من روسيا تقع تحت يد جيوش دولتى الوسط فضلاً عن حوالى مليونين من الروس ذهبوا بين قتل وأسير وجريح.

وزاد من حرج الموقف العسكرى العام لدول الوفاق، وخاصة روسيا، أن الحملة الإنجليزية إلى الدردنيل سبتمبر ١٩١٥ بساعت بالفشل. سواء فى معارك البر أو البحر واضطرت إلى الانسحاب وضاع أمل روسيا فى فتح المضائق لتوصيل المواد العسكرية اللازمة لها. بينما اجتاحت فى أكتوبر ١٩١٥ القوات الألمانية - النمساوية - البلغارية الصربية، ووصلت حتى نيرانا عاصمة ألبانيا، دون أن تسهم إيطاليا - التى دخلت الحرب منذ وقت قصير - بشئ يذكر فى حملة الدردنيل أو فى القتال فى البلقان. حتى تعرضت إيطاليا إلى حملة مظفرة تمساوية ألمانية أنزلت الهزيمة القاسية بالجيش الإيطالى فى موقعه كابوريتو فى ٢٤ أكتوبر ١٩١٧.

وفى الجبهة الشرقية الألمانية توقف الزحف البريطانى من البصرة فى اتجاه الشمال عند كوت العمارة، وهناك أرغم الأتراك جيشاً إنجليزياً أجبروه فيها على الاستسلام فى أوائل ١٩١٦، أما فى الجبهة المصرية فكانت مبادرة الهجوم والتقدم من جانب جمال باشا حتى وصل إلى قناة السويس، إلا

أن الجيش الإنجليزي والثورة العربية (١٩١٦) أرغمت الأتراك على التراجع إلى ما وراء باقا والقدس.

وكما كانت قوى المتحاربين في ١٩١٥/١٩١٦ في الجبهات البرية متعادلة تقريبا، كان ذلك نتيجة المعركة الحربية البحرية الكبرى في جوتلاند (٢١ مايو ١٩١٦) بين الأسطولين متعادلة، وإن سارت موازين القوة البحرية بعد ذلك لصالح التفوق البريطاني، حيث أن الخسائر في الأسطول الألماني كان من المتعذر تعويضها، وحيث أن التفوق العددي لأسطول بريطانيا وفرنسا قطع الأسطول الألماني من الخروج من مولينا فقيعت فيها.

وحاولت ألمانيا أن تجوع بريطانيا وتمنع عنها إمداداتها من الدول المحايدة وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق إغراق سفن بريطانيا وسفن الدول للمحايدة المتعاملة معها بواسطة أعداد كبيرة من الغواصات بنتها على عجل ولكن فشلت الخطة في النهاية بسبب استخدام الإنجليز نظام قوافل للسفن التي تسير في حراسة الأسطول، ولأن عددا كبيرا من هذه الغواصات دمرت قطع الأسطول الإنجليزي.

لقد كانت قوى الطرفين المتصارعين قد استنفدت طاقاتها التي عانت لخوض حرب قصيرة، وبدأت تعاني من متطلبات حرب طويلة المدى. ووقعت عدة حوادث في دخل الدول المتحاربة دلت على مدى ثوثر الأعصاب بسبب هذا التطور غير المنتظر.

ففي بريطانيا كانت وزارة اسكوت تواجه أزمة تمويل فاسية. إذ كانت الذخائر تعوز الجيش الإنجليزي العامل في فرنسا، وكان من أسباب اشتداد هذه الأزمة وجود كتشنر وزيراً للحرب في وزارة اسكوت، وكان كتشنر محبوباً جداً من الشعب الإنجليزي، ولكن الرجل لم يكن صاحب خبرات في مثل هذه المشكلات التموينية وأنه صاحب خبرة لا تبارى في وضع المخططات السياسية الإنجليزية نحو المستعمرات. وتضاعفت المشكلة

التموينية عندما أصبحت متطلبات حرب الخنادق في فرنسا تحتاج إلى كميات أكبر من الذخائر.

وعندما أقدم اسكويث على تعديل وزارته أدخل لويد جورج وزيراً للتموين (مايو - ١٩١٥) وأبدى مهارة كبيرة في سد النقص في حاجات الجيش من الذخائر، واستطاع أن يخطط لسياسة حرب طويلة الأمد مرهقة فأعد لها جيشاً جديداً مؤلفاً من ٧٠ فرقة واستخدم لويد جورج سلطات واسعة - أقرب إلى الدكتاتورية - من أجل توجيه قدرات بريطانيا البشرية والإنتاجية نحو الحرب. وفي ديسمبر ١٩١٦ تولى لويد جورج رئاسة وزارة حرب مؤلفة منه ومن ثلاثة آخرين هم: لورد كيرزون ولورد ملنز (وكلاهما من المحافظين) وآرثر هندرسون من (العمال).

أما في فرنسا فقد استقالت وزارة أرمسطو بريانسد وخلفتها عدة وزارات ضعيفة قصيرة العمر حتى تولى في ١٣ نوفمبر ١٩١٧ رئاسة الوزارة جورج كلمنصو الذي أعاد إلى البلاد وحدتها الوطنية وانتهت حركة التمرد التي برزت في مطلع ١٩١٧، ووقف الرأي العام الفرنسي خلف كلمنصو، واستعانت فرنسا بمعنوياتها وقدراتها على التضحية الكبرى من أجل النصر النهائي. ولخص سياسته في العمل على الإفادة من كافة طاقات فرنسا وشعبها، أما بشأن الحرب فقد أبدى صلابة شديدة إزاء العدو وإصراراً على كسب الحرب وقال: "إن سياستي الخارجية وسياستي الداخلية واحدة. سياستي الداخلية أن أحارب وسياستي الخارجية أن أحارب وأن أحارب دوماً".

بالنسبة لإيطاليا كانت تضم عدداً كبيراً من الزعامات والأحزاب والهيئات المعارضة للحرب بشكل لا مثيل له في أي من الدول المتحاربة الأخرى. ونظراً لعجزها عن إحراز نصر ما حتى ١٩١٦ أوجد قلقاً مريعاً بين الشعب، وضاعف من ذلك أن المحاصيل الزراعية ١٩١٦ كانت أقل مما سبق، وأدى نقص الفحم إلى تعطيل كثير من المصالح وترك كثير من

الحقول دون إنتاج وترتب عن هذا اضطرابات فى تورين، وفرار الجند من الجبهة، ثم أدت هزيمة الجيش الإيطالى فى موقعة كابوريتو إلى سقوط وزارة بوزيللى، وتولى أورلاندو رئاسة وزارة ائتلافية.

ويمكن أن نعتبر أورلاندو كلمنصو إيطاليا حيث أنه استهدف الوحدة الوطنية على اعتبار أنها مفتاح النصر النهائى. فدعا الأحزاب السياسية المختلفة للتعاون فى الجهد المشترك من أجل توجيه طاقات إيطاليا نحو الحرب ومسح عار كابوريتو. ومع أنه لقي معارضة من الغزو النمساوى - الألمانى، وتأييداً لدولتى الوفاق وإصراراً على النصر. أما بالنسبة لألمانيا فقد زادت معارضة الاشتراكيين لقروض الحرب الأمر الذى سيؤدى إلى أزمة داخلية فى يوليو ١٩١٧، وبالنسبة لإمبراطورية النمسا والمجر، كانت أكثر البلاد معاناة من طول الحرب ونفقاتها ومشاكلها. حتى لقد ظهرت أزمات اقتصادية بين النمسا من جهة والمجر من جهة أخرى. وفى نوفمبر - ١٩١٦ توفى الإمبراطور فرانسيس جوزيف وخلفه ابنه شارل الأول الذى أخذ يغير فى الوزراء، ودعا المجلس، ولم يكن قد دعى منذ ١٩١٤، وجاءت هذه الخطوة الديمقراطية بالوبال على الإمبراطورية حيث جاء ممثلوا القوميات إلى هذا المجلس ليطالبوا فقط بحرية قومياتهم، وبوجه خاص التشيك والبولنديين والسلاف، وزاد من قدرات هؤلاء على العمل تخلقى المقاتلين من هذه القوميات عن وحداتهم وعادوا إلى أقاليمهم، فضلاً عن أن حكومات فى المنفى بولندية ويوغسلافية كانت قد تكونت برعاية دولتى الوفاق فرنسا وبريطانيا، أما روسيا فقد بدأت مقدمات الثورة الشيوعية تظهر منذ ديسمبر ١٩١٦.

وبالرغم من مشيطات الهم هذه، أصرت الدول المتحاربة، ومنها روسيا المهيمضة أجناح - على متابعة الحرب رغم نداءات ودرويلسون - رئيس الولايات المتحدة الأمريكية لقبول صلح مرض لكافة الأطراف، ومثل

هذا الصلح كان يتطلب تنازلات جوهرية من الطرفين ولقد رفضا الإقدام على مثل هذه التنازلات. بل لقد اتهمت الحكومة الألمانية وبلسون بأنه يريد صلحا لصالح دول الوفاق فقط. فاستمرت الحرب دون أن يكون هناك فسي ١٩١٦ من يستطيع أن يدرك من سيكسبها إلا أن تطورات عميقة حدثت جعلت من عام ١٩١٧ عامًا حاسمًا في هذه الحرب.

باعتبار عام ١٩١٧ من أهم أعوام الحرب، حيث وقعت فيه عدة أحداث وتطورات كانت عميقة الأثر إلى حد بعيد على الشكل الذي انتهى إليه هذا الصراع المرير.

وكانت هذه التطورات الكبرى:

- ١- الثورة الروسية ابتداء من مارس ١٩١٧.
 - ٢- دخول الولايات المتحدة للحرب في أبريل ١٩١٧.
 - ٣- تدهور الجبهة الدخلية في ألمانيا (١٩١٧) ثم فشل الهجوم الكبير في ١٩١٨.
 - ٤- استسلام بلغاريا سبتمبر ١٩١٨.
 - ٥- تصدع المملكة الثنائية.
 - ٦- فقدان تركيا للبلاد العربية (١٩١٧ - ١٩١٨).
- كانت روسيا أول الدول خروجًا من الحرب وذلك بسبب تدهور جيوشها معنويًا وفنيًا وأصابها النكبات والمذابح المتتالية بسبب جهل القيادة ونقص الذخيرة المربع والمتاجرة في تزويد الجيش بالأسلحة، وانتشار المجاعة في الزيف ونقص قاتل في تموينات الجند، وعجز من جانب الحكومة القيصريّة ودولتي الوسط عن إنفاذ الموقف المتهور بسرعة. وقامت الثورة في بئر جراد ضد القيصريّة ورفض الجيش التحرك ضد الثوار وأرغم

القيصر على التنازل عن عرشه، وانتهت بذلك أسرة رومانوف من الحكم، وتولى الحكم، حكومة مؤقتة برئاسة كيرنسكى، وأرادت متابعة الحرب، ولكن الانقلاب الذى قاده لينين - زعيم البلشفيك - وضع الحكم فى يد هؤلاء وسرعان ما سعوا إلى الوصول إلى صلح مع ألمانيا وتم ذلك فى معاهدة برست ليتوفسك فى ٣ مارس ١٩١٨، ونصت على ما يلى:

١- التخلي عن دويلات البلطيق وفنلندا وبولنده.

٢- الجلاء عن أوكرانيا والاعتراف بمعاهدتها مع ألمانيا.

٣- التنازل لتركيا عن أردهان وقارس وباطوم.

٤- الامتناع عن نشر الدعاية.

وهكذا خرجت روسيا من الحرب بعد أن فقدت مساحات شاسعة من أراضيها ومن الأراضي التى تسيطر عليها، وكانت الولايات المتحدة قد أعلنت الحرب فى ٦ أبريل ١٩١٧ على ألمانيا، وكانت فى حاجة إلى عام تقريباً للمشاركة الفعلية فى ميادين القتال أوروبا، سؤال خطير هل فى استطاعة ألمانيا أن تكسب الحرب خلال الفترة الواقعة بين توقف القتال على الجبهة الروسية ووصول للجيش الأمريكى إلى ميادين القتال بكثافة كبيرة؟ لقد كان أمام الألمان حوالى أربعة أشهر كى يفرضوا على فرنسا الاستسلام قبل وصول القوات الأمريكية وقبل أن تتمكن القوات الإيطالية من العودة إلى الهجوم بعد نكبتها فى معركة كابوريتو (أكتوبر ١٩١٧).

وكان من المفهوم أن القيادة الألمانية - بعد أن وقعت الهدنة مع روسيا - ستقتل كافة الفرق العاملة على الجبهة الروسية إلى الجبهة الفرنسية والقيام بهجوم كبير برغم فرنسا على الاستسلام. وكان الذى حدث هو أن القيادة لم تتقل إلا جزءاً قليلاً من قواتها تلك إلى فرنسا حيث أن الهدنة يمكن نقضها فى أى وقت وبسهولة، ثم أن الحكومة الألمانية والقواد الألمان كانوا

لا يتفقون في الحكومة البلشفية الجديدة ويعتقدون أن الروس لن يتورعوا عن الانقلاب ضد ألمانيا إذا ساحت لهم الفرصة، خاصة وأن عملاء الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا كانوا يعملون على إبقاء روسيا في المعركة.

وإلى جانب هذا وذلك من العوامل التي جعلت للقيادة الألمانية تبقى على الجزء الأعظم من قواتها على الجبهة الروسية، اشتداد النقص في المواد الغذائية الذي كانت تعاني منه ألمانيا تصاعديًا بسبب الحصار البحري للمضروب على سواحلها. فقد وجدت الحكومة الألمانية في أوكرانيا مصدرًا كبيرًا لتزويد الشعب الألماني وجيشه بما يلزمه من هذه المواد. ولكن كان لابد من وجود عشرين فرقة عسكرية على الأقل لضمان جميع المحاصيل والمؤن اللازمة في أوكرانيا، حيث كان لاحتلال العسكري لها هو ضمان استغلالها.

ومن هذا كله يتبين لنا أن الألمان لم ينقلوا إلا القليل جدًا من فرقهم من الجبهة الروسية إلى الجبهة للفرنسية، وبالتالي لم يحدث تغيير جوهري في ميزان القوة في الجبهة الفرنسية عقب لتهيار الجبهة الروسية. خاصة وأن حلفاء ألمانيا كانوا في حاجة إلى قواتهم لمواجهة الجبهات المسئولين عنها.

وفي هذه الظروف كانت القيادة العليا الألمانية قد أدركت أن قوى ألمانيا قد استنزفتها المعارك خلال السنوات الأربع السابقة. وأنه إذا قدر لها أن تكسب الحرب فذلك لن يتم إلا بتوجيه ضربات شديدة الوطأة على الجيوش الفرنسية والبريطانية الصامدة في شمال فرنسا وتمزيقها والاستيلاء على باريس وعلى الساحل الشمالي الفرنسي.

ولقد صور لوندورف القائد الألماني الموقف من وجهة نظره في ذلك الوقت فقال أن ألمانيا تزلفت دماء إلى حد الموت طيلة سنوات أربع، ولا يمكن أن يستمر الجهد لسنة خامسة، وكاد ينضب عندنا معين الرجال، بل معين كل شيء. الخيول والبضائع والكيماويات والمعادن والمطاط. ولا

تزال النمسا والمجر في حالة أسوأ من العوز والحاجة، وهي تسير في طريق الهلاك بشكل واضح، وأخفقت حملة الفواصل العاتية، وفي أمريكا كميات لا تتغذ من المؤن والتخيرة، ورجال يقرون وجه الأرض، وغواصاتنا لا تملك سبيلاً للحيلولة بينهم وبين أوروبا في أعداد ومقايير متزايدة. ولكن باب النصر لا يزال مفتوحاً أمامنا، فإن روسيا قد خرجت أخيراً من الميدان، ويمكن توجيه قوات ألمانيا بأسرها نحو فرنسا، ويمكن تعزيز الجبهة الغربية نحو أربعين كتيبة وأربعمئة ألف جندي، وبهذه القوة يكون لنا التلوي في النهاية لقراءة أربعة أشهر. وسنحاول انتزاع النصر في نقطة التقاء القوات الفرنسية بالإنجليز، ونفرض بين جيوشها، ونكسب الحرب. فإذا وفقنا في هذا كله فلن نستطيع أية إمدادات من أمريكا أن تؤثر في الموقف". وفعلاً شنت القيادة الألمانية هجماتها خلال الفترة الواقعة بين مارس - يوليو ١٩١٨ في أربع اتجاهات في الجبهة الفرنسية:

١- في منطقة سان كانتين قام لوندورف - القائد الألماني الكبير بشق وفصل الجيشين الفرنسي والإنجليزي عن بعضهما، وكانا بقيادة بيتان وهيج وكان التنسيق بينهما ضعيفاً جداً الأمر الذي أعطى لوندورف فرصة طيبة لتوجيه ضربات إلى الجيشين. إلا أن القيادة العليا للحلفاء أدركت الخطورة الكامنة وراء تعدد القيادات الفرنسية والبريطانية في الجبهة الواحدة، خاصة في حالة تعرض الجبهة لهجوم عام يستهدف الجيوش الموجودة فيها بغض النظر عن تبعيتها. وفعلاً توحدت القيادات وتولاهما الجنرال فوش. (مارس ١٩١٨) ولأت هذه الخطوة أكلها بعد وقت قصير فقد أعد فوش جيوشه في تخطيط عسكري موحد، وتمكنت من مقاومة ثم صد الهجوم الألماني الذي توقف فعلاً في أوائل إبريل ١٩١٨. حقيقة أحرز الألمان تقدماً كبيراً نسبياً، ولكن الحقيقة هي أن

الجيش الألماني في هذه الجبهة فقد منذ ذلك الوقت القدر على شن هجوم حاسم على جيوش الحلفاء.

٢- في أوائل أبريل ١٩١٨ شن الألمان هجوماً كبيراً في جبهة أرمنتير، ومع أن الهجوم الألماني أرغم الجيش الإنجليزي هناك على التراجع إلا أن قدرات الألمان على متابعة الهجوم وهنت بسبب النقص في التموين وعدم كفاءة الجندي الألماني في هذه الجبهة. ثم أن هذا الهجوم وقع بعد أن كانت القيادة الموحدة في يد فوش قد أصبحت قادرة على مواجهة للهجمات بالنظرية الشاملة للقدرات المتوفرة للمتجمعة للفرنسيين والإنجليز ولم تثبت القيادة الألمانية أن لوقفت هجوماً في هذه الجبهة.

٣- شن الألمان هجومهم في مايو وزحفت جيوشهم حتى وصلت إلى (المادن)، ولكن استفذ الهجوم جزءاً كبيراً من طاقة الألمان، وتمكن (بيتان) من وقف التقدم الألماني، ومع أن الألمان كسبوا مساحة واسعة من الأراضي الفرنسية إلا أن ذلك كان أقصى ما تستطيعه، ومن بعد ذلك لم تكن الجيوش الألمانية قادرة حتى على الدفاع عما كانت تحت يدها.

٤- وجه لوندورف هجومه الرابع في منتصف يوليو ١٩١٨ في منطقة شمباني، وشتت القوات الألمانية على المادن هجوماً كذلك. إلا أن فوش قاد بهجوم مضاد لوقف الزحف الألماني فأرغم أعداءه على التراجع، كما أن الإنجليز شنوا هجوماً مفاجئاً أجهز على قدرة الألمان على الثبات في مواقعهم فشرعوا في التراجع، وفتقوا عشرات الألوف بين أسير وقتل.

وكانت النتيجة العامة والجوهرية لهذه الهجمات الألمانية والمقاومة الناجحة لجيوش الحلفاء وقدرتها على امتصاص الهجمات المتعددة ما يلي:

١- استنفذت الجيوش الألمانية طاقتها على معاودة الهجوم، بينما كانت قدرات الحلفاء العسكرية تتصاعد.

٢- أصبح عنصر الزمن ضد الألمان، حيث أخذت القوات الفرنسية والإنجليزية تستعد لشن الهجوم في مختلف الجبهات.

٣- كان الصمود الفرنسي - الإنجليزي وعجز الألمان عن كسب الحرب كان قد حدث قبل وصول الجيوش الأمريكية إلى ميادين القتال ومن ثم ستقوم هذه الجيوش الأمريكية لا بإيقاد جيوش فرنسا وبريطانيا من الجيوش الألمانية وإنما لاستكمال هزيمة هذه الجيوش الألمانية.

أعدت قيادة الحلفاء خططاً لسلسلة من الهجمات - في أكثر من جبهة - على الجيوش الألمانية المتعبة. ولم يعد فوش يفكر في خطط دفاعية بعد وصول العديد من الفرق العسكرية الأمريكية، وبعد أن تفرقت جيوش الحلفاء بما أصبح لديها من عدد كبير من الدبابات التي لم تكن لدى الألمان منها إلا قدرًا يسيرًا.

وبعد نجاح المقاومة الألمانية في عدة هجمات محدودة النتائج شن (فوش) هجومه العام في سبتمبر ١٩١٨ في الوقت الذي تحركت فيه الجيوش المتحالفة على طول الجبهات الأخرى في اليونان وبلغاريا والشام والعراق، ونهاوت المقاومة في الجبهات البلغارية والتركية والنمساوية والألمانية، واتجهت دول الوسط إلى طلب الهدنة الواحدة تلو الأخرى.

فلقد أصبح من الأفضل لهذه الدول أن تتصل بأعدائها للوصول إلى هدنة وتسوية إن أمكن وكان إصدار الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون لنقاطه الأربعة عشر للتسوية المنتظرة من أكبر العوامل التي شجعت دول الوسط

على إلقاء السلاح حيث أن هذه النقاط الأربعة عشر كقيلة كما تصور زعماء الدول المهزومة بأن تحافظ على كيان الدول على الأقل.

ولأهمية هذه النقاط الأربعة عشر التي أعلنها ويلسون في رسالته المشهورة إلى الكونجرس الأمريكي في الثامن من أكتوبر ١٩١٨ نشير إلى أهم مضمونها:

١- نبذ المعاهدات السرية الدولية، وهذا يجعل حكومة الولايات المتحدة حرة في مناقشة كافة الموضوعات التي تتعلق بخريطة أوروبا والعالم في المستقبل بعيداً عن تطورات فرنسا وبريطانيا وإيطاليا فيما عقده من اتفاقيات سرية على حساب الخصوم والحلفاء - مثل الصرب - في آن واحد.

٢- ضمان حرية الملاحة، وكان هذا يتلاءم مع مصالح الولايات المتحدة التي أصبحت من أكبر الدول الكبرى حجماً في التجارة الدولية، وأصبحت قادرة على التفوق عند المناهضة الحرة الدولية، ولهذا نجدها كذلك تطالب بإزالة الحواجز الاقتصادية بين الدول، والمساواة في الفروض التجارية على اعتبار أنها هي الرابحة في مثل هذه المجالات.

٣- دعا إلى عصبة أمم تتولى الإشراف على المصالح الدولية والعلاقات الدولية بما يكفل عدم وقوع حرب دموية كهذه مرة أخرى.

٤- طالب بخفض السلاح، وكان هذا المطلب مقمداً دون أية تفاصيل تشير إلى مدى التخفيض الذي يمكن أن يجريه ويلسون على قوات الولايات المتحدة الأمريكية نفسها وحتى لو أجرى تخفيض

متساو فستكون الكلمة العليا كذلك للدول الكبرى على اعتبار أن نسبة تسليحها متظل مرتفعة ومتفوقة.

٥- طالب بأن تنظر الدول الاستعمارية إلى مستعمراتها بعين العدل وأن تراعى مصالح أهل المستعمرات. وعلى ما كان عليه هذا المبدأ من لفظة إنسانية رائعة فهو أقرب إلى الفكر المثالي الذي تعوزه قوة الحق. وكان كالسراب جرى نحوه زعماء السبلد المستعمرة لعلهم يحققون عدلاً لبلادهم، ولكن دون جدوى لأن قعقة السلاح بعد الحرب كانت أشد تهديداً عنها بالنسبة للمستعمرات، ولكن ويلسون كان لا يستطيع أن يفرض رأيه على شركائه الاستعماريين: فرنسا وبريطانيا وإيطاليا.

٦- بالنسبة للدول المهزومة فقد وضع مبادئ تقضى بالجلء عن بلجيكا وفرنسا واستعادتها الأتراك واللورين، وعن رومانيا والصرب والجبل الأسود ومراعاة حقوق القوميات عن تسوية مشكلات البلقان، وضم المناطق الإيطالية الواقعة تحت يد النمسا إلى إيطاليا، ومنع حق تقرير المصير للقوميات التي تتكون منها المملكة الثنائية والدولة العثمانية، وحرية المرور في المضائق وأوصى بإنشاء دولة بولندا.

وكانت مبادئ "حق تقرير المصير" وتسوية مشكلات أوروبا على أساس احترام "القوميات" من أكبر الدوافع التي لفتت حكومات دول الوسط أن الهدنة والتسوية ستكونا شريقتين، وأن الخصوم سيكونون معتدلين غير متعنّين. خاصة وأنه كانت انتشرت شائعات قوية جداً في الدوائر الدبلوماسية الأوروبية أن الهدنة لن تكون أساس معاهدة للصلح، وإنما ستوضع هذه بعد مجادلات ومفاوضات جديدة على أساس مبادئ ويلسون الأربعة عشر.

على أن التدهور العسكرى النهائى لدول الوسط هو الذى دفعها إلى طلب الهندة، فكيف تم ذلك؟. بالنسبة لبلغاريا كانت المشكلة الرئيسية التى واجهتها أنها كانت مكروهة فى البلقان، وكانت القوات الإنجليزية والفرنسية قد اتخذت من سالونيك قاعدة لها ولجميع القوى البلقانية المناهضة لبلغاريا. ومع أن رومانيا - التى كانت تهدد بلغاريا من الخلف سحقت فى ١٩١٧/ ١٩١٨ إلا أن كفاءة الجيش البلغارى حالت دون بقاء الجيش الإنجليزى فى البلقان. وكان عامى ١٩١٧/ ١٩١٨ لا يستطيع فيهما حلفاء بلغاريا أن يقدموا معونة مجدية لها عندما يتحرج موقفها مثلما حدث من قبل. ثم أن كفاءة القيادة فى جانب الحلفاء وقدرتها على تنفيذ خطط جريئة ولكن سليمة كان له أكبر الأثر فى القيام بهجوم مفاجئ - وضع خطته فرانشب ديسبيريه - على الجيش البلغارى أفقده القدرة على الصمود. وكانت فى صفوف القيادة العامة البلغارية دعوة قوية نحو التوصل إلى صلح منفرد مع دول الحلفاء بعد أن ثبت أن النصر أصبح بعيداً، على أن يكون للحلفاء كرماء فى معاملة بلغاريا مكافأة لها على الخروج عن حليفاتها ومما شجع المسئولين فى بلغاريا تلك الاتصالات التى أجراها القمصن الأمريكى فى صوفيا، وبعد اتصالات قصيرة وقعت الهندة مع بلغاريا فى ٢٩ سبتمبر ١٩١٨، ولكن شروطها كانت قاسية لا كرم فيها من جانب الحلفاء حيث اشترطت على البلغار:

أ- تسريح الجيش البلغارى وتخليه عن عتاده ومعداته.

ب- طرد الألمان من بلغاريا.

ج- احتلال قوات الحلفاء للمواقع الاستراتيجية المهمة باستثناء العاصمة.

أدى استسلام بلغاريا على هذا النحو إلى تعرض كلاً من تركيا والمملكة النثائية إلى أخطار داهمة جديدة ساعدت على تفويضهما بسرعة أكبر. كما أن خروج بلغاريا من الحرب قضى على البقية الباقية من الآمال

التي كانت لدى القيادة الألمانية في الحصول على صمود أشد في مختلف جبهات القتال، الأمر الذي ساعد على تحطيم معنويات القيادة الألمانية.

أما تركيا فكانت قد رأت الأتراك على الصمود أمام الجيوش البريطانية في جبهتي (العراق الجنوبي) و(فلسطين) محدودة، وكان نشوب الثورة بقيادة الشريف حسين بن علي في ١٩١٦ وتعاونها مع الإنجليز قد أدى إلى أن تصبح الأرض التي يعمل عليها الأتراك معادية، وفصلت بين القوات التركية في اليمن والقوات الرئيسية في الحجاز والشام، وإذا كان عام ١٩١٧ عام استعدادات من جانب الإنجليز لشن هجوم شامل في جبهتي العراق والشام. وكانت محاولات الأتراك لإخراج العرب من الحرب إلى جانب الإنجليز غير مجدية على الإطلاق رغم نشر نصوص معاهدة سايكس - بيكو التي تقسم الولايات العثمانية العربية بين فرنسا وبريطانيا رغم صدور وعد بلغور.

على حين نجحت الحملات الإنجليزية في الشام وفي العراق سقطت العقبة في ٦ / ٧ / ١٩١٧ والفس في ٩ ديسمبر ١٩١٧. نجد دمشق تسقط في أول أكتوبر ١٩١٨ وتليها بيروت وتتراجع القوات التركية في اضطراب كبير حتى الأراضي التركية، وسقطت بغداد في مارس ١٩١٧ وزحفت القوات حتى اقتربت من الموصل، وكانت بلغاريا قد استسلمت وأصبحت الأستانة نفسها مهددة فطلبت حكومتها الهدنة ووقعتها في نوفمبر ١٩١٨، وبعد توقيعها في نوفمبر ١٩١٨، استولت القوات الإنجليزية على الموصل الأمر الذي أدى إلى إثارة مشاكل عديدة حولها.

أما إمبراطورية النمسا والمجر منذ هزيمة جيوشها في موقعة فينينو فقد اعتراها الكثير من الوهن ولجأت إلى الحرب الدفاعية في الوقت الذي تحول فيه الحلفاء إلى الهجوم، وفت استسلام بلغاريا في عضد المملكة الثنائية، حيث أنها أصبحت مضطرة لأن تحارب في أكثر من جهة، وكان

ذلك الفرصة الذهبية التي كانت تنتظرها القوميات المهضومة فشرعت مراكز الثورة فيها في التجمع وشجعها على التحرك إعلان الحكومة الأمريكية عن رغبتها في رؤية هذه القوميات وقد استقلت فتناثرت المملكة إلى أشلاء، وخارت قوى جيوشها التي كان السلاف يكونون جزءاً مهماً فيها، واضطر الإمبراطور إلى طلب الهدنة التي وقعت في ٣ نوفمبر ١٩١٨.

أما القوى الهجومية الألمانية فقد أصبحت عاجزة عن القيام بضربة شاملة، ولم يعد أمام الجيوش الألمانية سوى الدفاع والتراجع أمام القوى الهجومية المتزايدة لدى الحلفاء. وزاد من اضطراب القيادة الألمانية أن الجبهة الداخلية بدأت تنداعى، فالتنمر كان يشمل رجال البحرية الذين أمضوا الوقت منذ معركة جتلاند (١٩١٦) دون عمل، وانتشر التنمر في المدن الكبرى بسبب نقص الحديد في المواد الغذائية. واتجهت القيادة العسكرية إلى طلب الهدنة بوساطة الرئيس الأمريكي ويلسون تعلقاً بمبادئ الأربعة عشر، وخاصة مبدأ "حق تقرير المصير".

كانت القيادة العسكرية الألمانية تعتقد أن الهدنة ستوقع مع احتفاظ ألمانيا على الأقل بقواتها المسلحة وحكومتها، ولكن ويلسون وضع شروطاً قاسية على الألمان كان عليهم أن يقبلوها إن أرادوا عقد الهدنة. وكانت هذه الشروط تفرض على الإمبراطور والقيادات التي تولت أمر ألمانيا خلال الحرب أن تستنزل مناصبها وأن تقسح الطريق أمام حكومة ديمقراطية تتولى التفاهم على الصلح مع الديمقراطيات الغربية المنتصرة. وتم لويلسون ما أراد وتنازل الإمبراطور وفر من البلاد، واستقالت القيادات العسكرية والسياسية وعقدت الهدنة فعلاً في نوفمبر ١٩١٨. أما ما ستكون عليه خريطة أوروبا بعد توقف القتال واتجاه زعماء الدول المنتصرة إلى عقد مؤتمر، فهذا ما سيتأوله بعد ذلك.

رابعاً: نتائج الحرب العالمية الأولى

اختيرت باريس لتكون مقراً لمؤتمر الصلح، سنة ١٩١٩ وكانت هناك دلالات سياسية معينة لهذا الاختيار:

١- كانت هناك دعوات إلى اتخاذ جنيف مقراً لمؤتمر الصلح على اعتبار أن سويسرا دولة محايدة، ولكن الرئيس ويلسون كان يفضل باريس التي كانت حينذاك تجمع بالقوات الأمريكية.

٢- كانت فرنسا هي أكثر الدول المتحالفة خسائر في الأرواح والمساكن فحجم التخريب المروع الذي تعرضت له مناجم ومصانع ومدن شمال فرنسا التي كانت تصاب بالتدمير خلال العمليات العسكرية وليس فقط بل كذلك بسبب التدمير الذي كان يتم على يد القوات الألمانية وهي تتسحب من موقع لآخر. فهي بذلك أحق بأن يعقد المؤتمر فيها على اعتبار أنها أكبر المضحين في سبيل (العدالة).

٣- كان اختيار باريس مقراً للمؤتمر يمكن كلفمنصو (العجوز) من تولي رئاسة المؤتمر دون إشارة مشكلات معقدة حول موضوعات الرئاسة.

٤- إن وجود المؤتمر في باريس يجعل كلمة الشعب الفرنسي مسموعة بقوة أكثر داخل أروقة المؤتمر.

وقد تأخر انعقاد المؤتمر لبعض الوقت بسبب إصرار الرئيس ويلسون على إلقاء خطابه في الكونجرس في ديسمبر ١٩١٨، وكانت ظروف بريطانيا السياسية قد ساهمت - هي الأخرى - في تعطيل انعقاد المؤتمر بعض الوقت.

كان (لويد جورج) يصر على أن تجرى انتخابات جديدة في بريطانيا حتى إذا ما نجحت برامجه ذهب إلى مؤتمر الصلح مسلحاً بتأييد شعبي

وبرلماني كاملين. وخاصة أنه كانت قد مرت حوالى ثمانى سنوات على
بريطانيا دون إجراء انتخابات وقعلاً أجريت هذه الانتخابات فى منتصف
ديسمبر.

وخلال هذه الانتخابات ترددت الدعوة إلى "ثني القيصر" الألماني،
وعلى إرغام ألمانيا على دفع تعويضات مناسبة، وكان من سوء حظ ألمانيا
أن الفترة الأخيرة من الحرب شهدت أحداثاً إنسانية محزنة، وبوجه خاص
إغراق الغواصات. الألمانية لباخرة البريد الأيرلندية (لنستر) بمن فيها من
رجال ونساء وأطفال بلغ عددهم ٤٥٠ نفساً، وكان وقع هذه الكارثة شديداً
على نفوس الإنجليز الأمر الذى عمق من كراهيتهم للألمان، وزاد من حدة
مطالباتهم لحكومتهم بالقصاص من ألمانيا.

وكان أول انعقاد للمؤتمر فى ١٨ يناير ١٩١٩، ووقعت معاهدة
فرساي مع ألمانيا فى ٢٨ يونيو ١٩١٩ وهى الذكرى الخامسة لحادثة
سراييفو، وكان آخر انعقاد للمؤتمر فى ٢١ يناير ١٩٢٠، وبعد ذلك وقعت
معاهدات الصلح مع كل من المجر وتركيا، ولم تستكمل الولايات المتحدة
معاهدتها المنفردة مع ألمانيا إلا فى ٢٥ أغسطس ١٩٢١، ومع تركيا لم
توضع معاهدة لوزان - المعقودة فى يوليو ١٩٢٣ - موضع التنفيذ إلا فى
أغسطس ١٩٢٤.

حقيقة طالبت مدة انعقاد المؤتمر، وذلك لتعدد وتشعب الموضوعات
التي عرضت على مائدة المؤتمر. وكانت الغالبية العظمى لهذه الموضوعات
شائكة وذات حساسيات متعددة الجوانب الأمر الذى كان يتطلب إجراء
مشاورات مطولة للوصول إلى حل بشأنها. أضف إلى هذا أن عدد مندوبى
الدول فى المؤتمر كان حوالى السبعين مما كان يزيد من وقت المباحثات
وتعقيدها أيضاً.

وكان المؤتمر مكوناً أساساً من دول الحلفاء والدول المشاركة وقبلت عضوية دول جديدة وهى تشيكوسلوفاكيا وبولندة، كما حضر مندوبون عن هينات وقوى ذات أثر فى الحرب مثل العرب واللبنائيين والمصريين والكراد والأرمن والمسيحيين والكوريين والروس البيض والإيرلنديين، أما الدول التى فرض عليها عدم المشاركة فى مؤتمر الصلح فكانت الدول المهزومة، والمحايضة، وروسيا.

ولا شك أن غياب الدولة المحايضة عن المؤتمر عن المؤتمر يشكل نقصاً خطيراً فى بنائه، حيث أن هذه الدول عانت كذلك من ويلات الحرب، وكان يجدر أن يكون لها رأى مسموع فيما ستكون عليه خريطة أوروبا الجديدة، أما استبعاد روسيا فكان لخروجها من الحرب من تلقاء نفسها، وهذا أفاد الحلفاء فى رسم خريطة أوروبا الشرقية بحيث يضرب حول روسيا حزام يمنع من انتشار الشيوعية منها إلى بقية أجزاء أوروبا. أما غياب ألمانيا، وفرض معاهدة فرساي فرضاً على حكومة الجمهورية الألمانية الجديدة، فقد أعطى للزعامات الألمانية فيما بعد الفرصة للتوصل من معاهدة لم يكن لهم رأى فى إعدادها.

وبوضعت طريقة معقدة لتوزيع عدد المندوبين فى المؤتمر على كل دولة. وكان من المفروض أن تحتفظ الدول الكبرى المنتصرة بعدد كبير نسبياً من الأعضاء، ولهذا خصص لكل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة واليابان وإيطاليا خمسة مندوبين، وأعطيت لهلجيكا وصربيا مندوبين أما بقية الدول الأخرى فلكل واحدة مندوب فقط.

وحيث أن كل هؤلاء المندوبين كانوا يمثلون حوالى ٣/٤ سكان العالم، فيمكن أن نقول أن مؤتمر الصلح بباريس كان أول مؤتمر صلح عالمى، مع مراعاة أن مقدرات هذه المؤتمر كانت مركزة فى مندوبى الدول الخمس الكبرى وعندما دارت عجلة العمل فى المؤتمر كان المتحكم فى

مستقبل الدول المهزومة وفي أوضاع الدول المحايدة، وفي تحقيق مكاسب الدول المنتصرة ثلاثة فقط: كلمنصو، ولويد جورج، وويلسون. وحقيقة كانت إيطاليا واليابان تكمّلان عقد "الخمسة الكبار" ولكن دور اليابان في مؤتمر الصلح كان قصيراً وصغيراً جداً. ونظراً لقيمة الأدوار الشخصية والدولية التي لعبها هؤلاء الكبار يجدر بنا أن نقدم تحليلاً لكل واحد منهم يكشف عن كوامن قدرته واتجاهاته ولنبدأ بأضعف هذه الشخصيات وهو أورلاندو.

كان أورلاندو قد تولى رئاسة الوزارة الإيطالية. وفي أصعب الظروف وأدقها في أعقاب نكبة كابوريتو. واستطاع أن يدبر دفة الأمور حتى النصر النهائي، ولكن الأمور في داخل إيطاليا كانت لا تمكنه من أن يكون طليق اليد في مناورات مؤتمر الصلح بسبب الخلافات الجوهرية التي كانت بين الأحزاب الإيطالية. وكانت إيطاليا أكثر البلاد الأوروبية تأثراً بنكبات الحرب بسبب ضعفها في مجالات الصناعة ونقص المواد الأولية بها. وكان برلمانها غير اتخاذ مواقف حاسمة إزاء القضايا الكبرى، وتعرضت الحكومة الإيطالية لهجمات اليمسين واليسار على السواء، وانتشرت الإضرابات في معظم البلاد. وكانت تطلعات الشعب الإيطالي إلى مكاسب بلاده من الحرب بعيدة جداً وكانت ذكريات الإمبراطورية الرومانية وعظمتها أقوى من أن يكشف الإيطاليون حينذاك حقيقة قدراتهم إزاء الدول الكبرى المنتصرة، وكان أورلاندو يشعر بضعف موقفه داخل مؤتمر الصلح، ويعانى جداً من ثقل الضغوط الشعبية والسياسية عليه من أجل الحصول على مكاسب عظمى في مؤتمر الصلح.

ثم أن علاقته برفقائه (ويلسون وكلمنصو ولويد جورج) غير طيبة، خاصة من الجانب الأمريكي والفرنسي. فقد كان كلمنصو يحتقر إيطاليا والدور الهزيل الذي لعبته في الحرب، وكان ويلسون لا يعطيها قدرها

المناسب وكان جورج يعطف عليها عطفًا إنجليزيًا خاليًا من الوعود والسبب في هذه المواقف ليس وليد العاطفة والهوى وإنما وليد متطلبات الأمن للدولتين الفرنسية والإنجليزية؛ فإيطاليا قبيل الحرب العالمية الأولى أصبحت إمبراطورية تجاور مستعمراتها مستعمرات كل من فرنسا وبريطانيا في شمال إفريقيا وفي شرق إفريقيا، وهي إلى جانب هذا أصبحت بعد هزيمة ألمانيا والمملكة الثمانية - الدولة الأوروبية التالية لفرنسا في داخل القارة الأوروبية. ولها الكثير من المميزات الاستراتيجية فهي تستطيع أن تمد إحدى يديها إلى قلب القارة وأن تمد الأخرى إلى شمال إفريقيا وفوق هذا وذاك فالريفيرا الفرنسية امتدادًا للإيطالية، وصقلية على الطريق بين فرنسا والشام الذي كان من نصيب فرنسا بمقتضى اتفاقية سايكس - بيكو ١٩١٦. ومن هذا كله نستطيع أن نفسر موقف كلمنصو العنيد إزاء (أورلاندو) ونائبه في المؤتمر (سوينو)، وزادت من حدة الأزمات بين ممثل إيطاليا والثلاثة الكبار أن الاتفاقات السرية المعقودة بين دول الوفاق وإيطاليا خلال الحرب لاقت معارضة شديدة من جانب الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون في مؤتمر الصلح وأن بعض هذه الاتفاقات السرية كان لا يحترم الحقوق القومية. ومن ذلك أن اتفاقياتها مع دول الوفاق كانت تهدف إلى التوسع في الأرض البلقانية بغض النظر عن جنسية السكان. ولهذا لقيت معارضة شديدة من جانب ويلسون وكلمنصو حتى اضطر أورلاندو إلى مغادرة المؤتمر تاركًا (سوينو) ممثلًا لبلاده فيه.

أما كلمنصو فكان أقوى الأربعة الكبار، وأشدهم ذكاءً كان يقترب من الثمانين، دون أن تكل قواه عن المعارضة التي عاش حياته في خضمها، قوى الأسلوب، لاذع الكلام، شديد الوطأة على معارضيه، لا تفتر همته حتى ولو كان خصمه قوى الشكيمه رائع البيان مثل ويلسون أو داهية في السياسة الأوروبية مثل لويد جورج. كانت تجاربه في الحياة الخاصة والحياة العاملة والسياسة الأوروبية والدولية كثيرة ومتزاحمة بل ومتناقضة قاسية. شهد مثله

فرنسا في ١٨٧٠ - ١٨٧١، والضياح الذي خيم على الشعب الفرنسي في السبعينات والجهود المضنية الحثيثة الخطرة التي سارت فيها فرنسا حتى وقفت على قدميها أمام العملاق الألماني، وروعة الصمود الفرنسي أمام الهجوم الخاطف الألماني في مطلع الحرب، وصبر الشعب، وتضحياته وتقواه على آلامه والمصائب التي نزلت بمدنه وأرضه الزراعية وأبنائه من عسكريين ومدنيين.

وكان ينظر بآلم دفين إلى كون الإمبراطورية البريطانية أوسع وأكبر وأضخم ثروة من الإمبراطورية الفرنسية فضلاً عن أن الحرب تدر رحاها على الأرض البريطانية، وأن خسائر بريطانيا وإمبراطوريتها لا تكاد تعادل نصف ما خسرت فرنسا أرواحاً وعتاداً وثروات، ومع هذا كله كان يرى في أفق السياسة الدولية خطرين عظيمين على فرنسا، وهذه المرة من جانب أخوة لفرنسا في السلاح، بريطانيا، والولايات المتحدة، في الوقت الذي لا يزال فيه الخطر الألماني على فرنسا غير بعيد، خاصة - من وجهة نظره إذا أهملت فرنسا فرض القيود الشديدة عليها. ولقد كان كلمنصو يدرك إلى حد بعيد كم كان ويلسون مثاليًا لا يقدر مخاوف فرنسا وآلامها حق قدرها، ويدرك أن لويد جورج يريد أن يلعب اللعبة البريطانية التقليدية، وهي أن تظل فرنسا خائفة من ألمانيا حتى تنفرد بريطانيا بالاستيلاء على أكبر قسم من مستعمرات ألمانيا ولايات الدولة العثمانية. وتستطيع أن تتلاعب بكافة الأطراف بما يضمن لها أكثر المكاسب بأرخص للتكاليف.

كان (كلمنصو) ضليعًا في المشكلات الأوروبية وخفاياها، وكان يدرك بسرعة كل معاني المناورات السياسية التي مر فيها سياسيو بريطانيا. وساعده على ذلك إتقانه للغة الإنجليزية، بل كان الوحيد من بين الثلاثة الكبار الذي يتقن اللغات الثلاث الفرنسية والإنجليزية والألمانية. وكانت واقعيته نفع مثالية ويلسون في تخطيطات مربكة قللت من هيبة الرئيس الأمريكي،

وساهمت في أن يصبح كلمنصو ولويد جورج واضعى خريطة أوروبا والشرق الأدنى بعد الحرب العالمية الأولى، لهذا كان كلمنصو شديد اللهجة في مجادلاته مع ويلسون ولويد جورج.

وهناك ناحية شخصية أثرت في توجيه المؤتمر إلى سياسات معينة، فقد كان (كلمنصو) يرغب في أن أن يختتم حياته ببطولة قومية عظمى لدى مؤتمر الصلح، وكان يعتقد - وكان اعتقاده صحيحاً - أن الرأي العالمى يقف إلى جانبه ضد ألمانيا، وأن الفرصة قد حانت لتصبح فرنسا صاحبة حدود آمنة، وليس هناك من دولة أوروبية في داخل القارة تهددها بالغزو. وكان يرى أنه قد مر على فرنسا زمن طويل وهي تحت خوف الغزو من أكثر من جهة وأنه أن الوقت الذى تضع فيه فرنسا أسس سلام دائم يبعد عن فرنسا هذه المخاوف نهائياً إن لمكن.

كانت فرنسا تطالب بالكثير، وكلن دون إصراف، وتركزت أهدافها في إقليم السار بحيث تعود حدوده إلى عام ١٨١٤ / ١٨١٥، وكان ذلك مثار جدل عنيف بين كلمنصو ولويد جورج الذى حذر زميله من خلق مشكلة السراس ولورين جديدة ومن وجهة النظر الأمريكية كان هذا يعتبر تجاوزاً لمبادئ ويلسون الأربعة عشر حيث أن السار كان ألمانيا بلا شك، ويجب وفقاً لمبدأ تسوية المشكلات على أساس قومى - أن يظل ضمن الدولة الألمانية، وكذلك الإشراف على الضفة اليسرى لنهر الراين، وكانت فرنسا تهدف من وراء ذلك إلى خلق حاجز بينها وبين ألمانيا يكون على الأقل مجرداً من السلاح إن لم يكن تحت إشرافها أو يكون دولة منفصلة عن ألمانيا، ويمثل هذه الخطبة تفقد ألمانيا الكثير من المصادر للصناعية اللازمة لاستعادة قوتها العسكرية، أما بالنسبة للمستعمرات، فكانت تريد مصاحات واسعة جداً من مستعمرات الدولة الألمانية وولايات الدولة العثمانية. وكانت هناك اتفاقات نظمت إلى حد ما لتوزيع العراق والشام بين فرنسا وبريطانيا (اتفاقية سايكس - بيكو) ولكن

بريطانيا بعد الحرب أخذت فى الماطلة مستندة إلى أنها هى التى تسيطر بجندها على كل تلك المناطق وأخذت تسالوم فرنسا على تنازلات جديدة، ومن هذا كله يتبين لنا كم كانت المناقشات معقدة بين كلمنصو وزميله الاستعمارى لويد جروج والمثالى الأمريكى ويلسون.

أما لويد جورج فكان سياسيًا بارعًا، تكونت لديه ملكة الجدل لسابق خبرته فى مجال المحاماة وتفوق فى المناقشات السياسية لخبراته خلال عمله فى البرلمان والوزارة وإطلاعه الواسع على للشئون العالمية. ولم يعش، كسياسى فى خط واحد تقريبًا مثل كلمنصو الذى كان فى الغالبية العظمى من حياته معارضًا شديد اللسان على خصومه، أما لويد جورج فقد مارس الطرفين النقيضين للمعارضة والموالاة. كانت حكومته ملكية ومستقرة، بينما كانت فرنسا جمهورية متأججة كانت بريطانيا هادئة الأعصاب بعد هذا النصر الكبير، لأنه لم يكن أول نصر كبير نهائى فهناك أوترخت (١٧١٣) و صلح باريس (١٧٦٣) ومؤتمر فيينا (١٨١٥) و صلح باريس (١٨٥٦). أما فرنسا فكان هذا النصر بمثابة تحطيم الأغلال التى ضربت حول المارد الفرنسى منذ قرون وليس منذ ١٨٧٠ / ١٨٧١ فقط.

كانت سلطاته إلى تشجيع الملك وتأييد الشعب وكان يدرك أن الشعوب قد تطالب بأكثر مما يجب، بينما كانت هناك ضرورات سياسية تفرض على لويد ذلك منها الشعب الذى أولاه ثقته. وهدت هذه الأزمة بوضوح عند التعرض لمشكلة التعويضات وتقليم أظافر ألمانيا إذ كان لويد جورج يرى أنه يجب الإبقاء على ألمانيا كقوة رادعة للتفوق الفرنسى. ويجب وضع تقديرات غير مبالغ فيها للتعويضات التى تفرض على ألمانيا، وهنا واجه لويد جورج ضغوطاً شديدة من جانب زعماء بريطانيا بل وكذلك تعرض لنقد شديد من جانب كلمنصو هذه المسألة، وكذلك بسبب مطالبة لويد

جورج بالأ يطبق التجريد من السلاح على ألمانيا وحدها، وإنما طالب بأن يطبق على الجميع إذا أريد للسلام أن يستتب.

وكانت المطالب البريطانية مركزة في خارج أوروبا، أما بالنسبة لخريطة أوروبا الجديدة فكان لويد جورج في حقيقة الأمر هو المخطط لها وهو المسئول مع كلمنصو، وإلى حد ما مع ويلسون، عن رسمها على النحو الذي ظهرت عليه في ١٩١٩ - ١٩٢٠. وذلك الشكل الذي ساعد على وقوع الحرب العالمية الثانية.

أما ويلسون فكانت الغالبية العظمى من المؤرخين يطلقون عليه لقب الرجل المثالي في المؤتمر فمبادئه الأربعة عشر هي التي جعلته يأخذ هذا الطابع ولكن مثاليته كانت موجهة نحو أوروبا أما سياسته في أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية فكانت تنهم بأنها "سياسة الدولار" وهي سياسة واقعية جداً تستهدف واشنطنجتون في اقتصاديات - وبالتالي في سياسات - دول أمريكا اللاتينية وتتقل ويلسون بين هذه الواقعية المثالية هو الذي جعله يفقد اتزانته أمام كلمنصو - الشديد الواقعية - ولويد جورج المرن.

كان ويلسون قد اشتهر بقدراته الخطابية، إلا أنه لم يتمتع بنقطة القانوني عند وضع الكلمات في نصوص المعاهدات، ولعل هذا كان راجعاً إلى تركيزه على المبادئ لا على المشكلات الواقعية نفسها، إلا أن نظره في الشؤون العالمية أعطاه مركزاً عالمياً كسياسي قدير، وبوجه خاص دعونه إلى "عصبة الأمم" التي جاءت نتيجة لتخصصه في العلوم السياسية، وذلك أيضاً لأن السياسي الأمريكي ينظر إلى المشكلات الدولية بصفة عامة. والمشكلات الأوروبية بصفة خاصة. من بعيد بشكل يجعله يرى النظريات أكثر وضوحاً من المشكلات الملحة، ومن هنا اهتزت مبادئه الأربعة عشر أمام مشكلات أوروبا المعقدة. وكان هو مسئولاً عن تعلق الشعوب المهضومة بمبدأ تقرير

المصير، وعن خيانتة لهذه الشعوب وتركها فى مواجهة عملاقين استعماريين
كبيرين منتصرين لا رادع لهما لما بينهما من خلافات.

وحيث أن ويلسون كان يمثل بلذا يتبع الديمقراطية البرلمانية، فإنه
كان عرضة لفقد منصبه عقب فوز الحزب المنافس له، وفعلًا عندما أجريت
انتخابات الكونجرس فى نوفمبر ١٩١٨ ربحها الحزب الجمهورى، فأصبح
مركز ويلسون دقيقًا حيث أن زميله (لويد جورج وكلمنصو) كل منهما كانت
تستند أغلبية برلمانية وأغلبية فى رأى العام.

ويفسر بعض المؤرخين مبالغة ويلسون فى إبراز أهمية نظريته
الخاصة بعصبة الأمم، وبذله الجهود الكبيرة جدًا من أجل الحصول على
موافقة زميله عليها، فإنها نتيجة لذلك الخزلان الذى منى به فى الانتخابات،
ويذهب بعض هؤلاء المؤرخين إلى أن ويلسون بلغت به اللهفة على ظهور
"عصبة الأمم" إلى عالم الحقيقة أن ضحى ببعض من مبادئه السامية حتى
يحصل على موافقة كل من بريطانيا وفرنسا على تكوين هذه العصبة.

كانت المشكلات التى تقرر أن ينظر فيها مؤتمر الصلح عديدة للغاية،
وكانت أشد هذه المشكلات دقة تلك المتعلقة بخريطة أوروبا الجديدة
والمطالب المضادة التى كانت تدور حول هذه القطعة من الأرض أو تلك.
ولهذا تشكلت عدة لجان لدراسة المشكلات المعروضة. ولكن الحقيقة التى
رسخت بمرور الوقت - خلال انعقاد المؤتمر - أن الثلاثة الكبار هم الذين
كانت لهم الكلمة الأخيرة فى رسم خريطة أوروبا الجديدة، متوخين فى ذلك
مصالح بلادهم أولاً وتم لهم ذلك فى سلسلة من المعاهدات فرضوها على
الدول المهزومة، وهذه المعاهدات هى:

١- معاهدة فرساي مع ألمانيا (٢٨ يونيو ١٩١٩).

٢- معاهدة سان جرمان مع النمسا.

٣- معاهدة تريانون مع المجر.

٤- معاهدة نايبى مع بلغاريا.

٥- معاهدة سيفر مع تركيا ولكن عدلت بمعاهدة لوزان.

كانت تسوية المسائل المتعلقة بألمانيا هي الأكثر أهمية، ورغم أن العديد منها لم يتطلب سوى القليل من الوقت للوصول إلى قرار نهائى بشأنها. فقد استعادت فرنسا الإنزاس واللورين، وحصلت على استقلال فحم السار لمدة خمسة عشر عاماً تدير عصابة الأمم خلالها هذه الإقليم على أن يتحدد مصيره باستفتاء عام يجرى فى ١٩٣٥.

أما فيما يتعلق برغبة فرنسا فى السيطرة المباشرة على أراضي الضفة اليسرى لنهر الراين، فكانت دواعى الأمن العسكرى تدعو كلمنصو إلى الإلحاح على تحقيق هذا المطلب، إلا أن ويلسون ولويد جورج رفضا الموافقة على ذلك واكتفوا بتجريد منطقة الراين إلى عمق خمسين كيلو متراً من السلاح، ولم يقبل كلمنصو بهذا إلا بعد أن وعده ويلسون ولويد جورج بتقديم مساعدة إنجليزية أمريكية مشتركة لفرنسا فى حالة وقوع هجوم ألمانى عليها واكتفى كلمنصو بهذا الوعد الدبلوماسى إلا أن التطورات أفقدت هذا الوعد قيمته وبسرعة غير منتظرة، فقد رفض السناتور الأمريكى إبرام معاهدة الصلح، وبالتالي لم تعد حكومة الولايات المتحدة مسئولة عن ذلك الوعد، وانتهزت بريطانيا هذا الحادث وأعلنت أن عدم تمسك حكومة الولايات المتحدة بوعده ويلسون لكلمنصو يجعلها هي الأخرى - فى حل من تعاهدها سالف الذكر. وبدا وكأن فرنسا خدعت خديعة مروعة ستؤثر فى توجيه سياستها الخارجية بعد ذلك.

أما الحدود الدانمركية - الألمانية فقد تقرر تعديلها عن طريق استفتاء فى شلزويج يحدد مصيرها وقد أجرى الاستفتاء وأدى إلى انضمام الجزء الشمالى منها فقط إلى الدانمرك وظل الباقي جزءا من ألمانيا.

وقد فقت ألمانيا لصالح بلجيكا، أوين ومالميدى وحصلت بولندا على مساحات من الأراضى الألمانية ذات قيمة لقتصادية كبيرة على الممر البولندى المنتحى على البلطيق بمدينة دانزيج الألمانية تماما، والتي أصبحت ميناء حرا تديره عصابة الأمم. وبذلك تكون بولنده قد أوجدت لنفسها منفذاً على البلطيق، ولكنها فى سبيل ذلك أضرت بألمانيا ضرورا بالغا للغاية، حيث أن الممر البولندى قسم ألمانيا إلى قسمين هما بروسيا الشرقية وألمانيا. ومن الناحية الثانية كانت مدينة دانزيج ألمانية شعبيا واقتصادا وتاريخا، ويتعارض فصلها عن ألمانيا مع مبدأ وحدة القوميات. كذلك تقرر إجراء استفتاء فى سلزيا لتحديد تبعيتها، وبعد إجراءات انضمت سلزيا العليا (جنوب سلزيا) إلى بولنده بما فيها من مناجم فحم عالية الإنتاج، بينما احتفظت ألمانيا بثلثى سلزيا. وبصفة عامة كانت مكاسب بولندا على حساب ألمانيا تضر بالأخيرة ضرورا بالغا فلا غرو أن كانت المنازعات بين ألمانيا وبولنده هى السبب المباشر لاندلاع الحرب العالمية الثانية، وحصلت تشيكوسلوفاكيا - الدولة الجديدة - من ألمانيا على منطقة صغيرة قرب تروبرو. وكان ميناء مميل - الألمانى السكان - عرضة لمطالبات ليتوانيه شديدة حتى لقد نفذ الليتوانيون - الذين يعتبرون مميل منفذاً لدولتهم الجديدة - خطة للاستيلاء عليه عنوة فى ١٩٢٣، وحتى لا تتسع للمشكلة قرر الحلفاء وضع نظام دولى (الممیل). كان واحدا من النظم المعقدة التى ظهرت فى بعض المدن المهمة بعد الحرب العالمية الأولى.

أما فيما يتعلق بالمستعمرات، فقد جردت ألمانيا منها. واقتسمتها فرنسا وبريطانيا بصفة أساسية وشاركت فى الأسلاب - ولكن بدرجات أقل

- كل من بلجيكا واتحاد جنوب أفريقية وأستراليا ونيوزيلندا واليابان على النحو التالي:

- ١- إقسمت فرنسا وبريطانيا الكاميرون.
 - ٢- حصلت بريطانيا على الأنداب على تنجانيقا وتوجولاند.
 - ٣- تولى اتحاد جنوب أفريقية الأنداب على جنوب أفريقية.
 - ٤- حصلت اليابان على جزر المحيط الهادى الواقعة تحت السيطرة الألمانية وهى جزر مارشال وكارولينيا وماريان، وورثت المناطق الألمانية فى الصين (كيو - تشاو) شبة جزيرة شانتونج).
 - ٥- وورثت أستراليا منطقة غينية الجديدة بجزرها. وأندبت نيوزيلندا على جزر ساموا.
 - ٦- سحبت من ألمانيا كافة الامتيازات التى كانت لها فى المغرب والصين وسيام وأفريقية الإستوائية.
 - ٧- نزع سلاح قناة كيبل وتقرر حيادها.
- وحيث أن الضمان الحقيقى - بالنسبة لدول الحلفاء لاستمرار تنفيذ هذه الشروط هو منع ألمانيا من معاودة الانتقام - والإبقاء عليها ضعيفة من الناحية العسكرية فرضت على ألمانيا ما يلى:
- ١- ألا يزيد تعداد جيشها عن مائة ألف مقاتل يجمعون بالتطوع حيث أن التجنيد الإجبارى أصبح محرماً على ألمانيا.
 - ٢- ألا تستخدم القوات المسلحة الألمانية الدبابات أو الطائرات الحربية.

٣- تسليم أسطولها الحربي وألا يزيد في المستقبل عن ست قطع لا تزيد حمولتها عن عشرة آلاف طن، وإلى جانبها عدد محدود من القطع الصغيرة الحربية.

٤- تدمير القاعدة البحرية الألمانية في هليجولاند وبذلك تكون بريطانيا قد ضمنت عدم قدرة البحرية الألمانية على استعادة قوتها.

وفرضت على ألمانيا تعويضات غير محدودة تدفع لدول الحلفاء عما أصابها من تخريب وخسائر تبعة كل هذا على ألمانيا، وحتى ترغب ألمانيا على دفع هذه التعويضات تقرر احتلال أراضي الراين لحين تسديدها.

وكانت مشكلة التعويضات واحدة من أعقد ما جادل فيه الكبار الثلاث كانت فرنسا مسرفة في مطالبها وكانت بريطانيا - رغم اعتدال لويد جورج - تطالب بالحصول على قدر كبير من التعويضات، وكان ويلسون يرى عدم شرعية هذا الإسراف في المطالبة بالتعويضات عن الخسائر المادية والعسكرية على السواء.

وبلغ التهور في المطالبة عندما وضع بعض خبراء المال تقريراً طالبوا فيه ألمانيا بدفع ٢٤ ألف مليون جنيه استرليني مؤكدين قدرتها على ذلك، ورد الاقتصادى المالى الكبير البريطانى (كينز) بأن قدرات ألمانيا لا تتعدى ألفى مليون فقط. وأدرك كل من لويد جورج وويلسون أنه لا بد من إبعاد قضية التعويضات عن تأثير الرأى العام المتطرف فى كل من فرنسا وبريطانيا. ونجح فى إحالة الموضوع إلى لجنته، وفهم الرأى العام أن وراء هذه اللجنة جهوداً لزيادة قيمة التعويضات بينما كان ويلسون ولويد جورج يهدفان إلى إنقاصها. وعلى أى حال فقدت ألمانيا الكثير من قدرتها العسكرية ومنعت من تطويرها، وفقدت عشر سكانها وجانباً كبيراً من مناجم الفحم والحديد، وأصبحت مدينة للحلفاء بتعويضات ضخمة.

كانت الدعوة إلى استقلال القوميات تعنى تفكك إمبراطورية النمسا والمجر تفككاً كبيراً. وكان أول مظهر له هو انفصال النمسا عن المجر. ثم ثورة كل قومية وعملها على الاستقلال بنفسها. فكان أن ظهرت يوغسلافيا التي أصبحت مؤلفة جغرافياً من الصرب والبوسنة والهرسك والماشيا والجبل الأسود وكرواتيا حتى أعالي نهري الساف والدواف، وعنصرها كانت تتكون من ثلاث عناصر: الصرب والكروات والسلاف. والأخيران كاثوليكيان بينما الصرب أرثوذكسية.

وظهرت تشكوسلوفاكيا وتعدادها ١٣ مليون بسلخ بوهيميا ومورافيا وسليزيا النمساوية وأجزاء من النمسا السفلى، ولكنها لم تكن دولة متجانسة العنصر وإنما كانت تضم أقليات عديدة وهى ٣ مليون نسمة يتكلمون الألمانية، خاصة فى السويدية الألمانية و ٧٠٠ ألف نسمة من المجرين. وإلى جانب ذلك مئات الألوف من البولنديين.

واتسعت رومانيا على حساب جيرانها المجر وروسيا والنمسا. فاستولت من الأولى على ترانسلفانيا ومن الثانية على بيسارابيا ومن الأخيرة على بوكوفينا.

وتنازلت النمسا لإيطاليا عن تريستا وإيستريا والنيرول وممر برنر الاستراتيجى بما فيه من ألمان فى الألبان الأعلى تطالب إيطاليا بميناء (فيومى) الذى احتله الشاعر الإيطالى دانونزيو عنوة حتى سويت المشكلة مع يوغسلافيا. وهكذا فقدت النمسا تلك المناطق الشاسعة جداً من إمبراطوريتها فى معاهدة سان جرمان، وكانت خسائر المجر بمقتضى معاهدة تريانون أقل فداحة وإن اشتركت مع النمسا فى أنهما أصبحتا دولتين لا منافذ لهما على البحار، أما الدولة الوحيدة المهزومة التى لم تفقد الكثير من أراضيها فهى بلغاريا، حيث أعيدت إلى حدودها التى كانت عليها فى ١٩١٤، على اعتبار أنها خسرت الكثير من الأراضي فى حرب البلقان الثانية (١٩١٣). وكانت

الخسارة الرئيسية التي منيت بها مركزة في تنازلها عن ترافيا الغربية لليونان . وأكثت معاهدة ناى هذه التسويات مع بلغاريا (٢٧ نوفمبر ١٩١٩).

أما فيما يتعلق بالدولة العثمانية فقد أصبحت قاصرة على تركيا بعد أن احتلت الجيوش البريطانية العراق حتى الموصل والشام حتى حلب. وسيطرت قوات الحلفاء على المضائق وأعادت إغلاقها فى وجه السفن الحربية على نسق ما طبق منذ ١٨٤١، وفرضت على تركيا معاهدة سيفر (أغسطس ١٩٢٠) وبمقتضاها تنازلت لليونان على ما لديها فى أوروبا فيما عدا القسطنطينية ومنطقة صغيرة على طول المضائق وبحر مرمرة بعمق يحول دون إطلالة يونانية على المضائق، واستقلت أرمينية، وتولت اليونان - التي حصلت من تركيا على جزر بحر ايجه - أمر الإشراف على منطقة أزمير وما حولها ووضعت منطقة أضايا تحت الإشراف الإيطالى كما وضعت سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسى، والعراق وفلسطين وشرق الأردن تحت الانتداب الإنجليزي.

على أن الذى وقع معاهدة سيفر هو السلطان العثمانى، بينما كانت الوطنية التركية بزعامة مصطفى كمال (أتاتورك) ترفضها وترفض التفريط عن أى شبر من الأراضى التركية، وأعاد تكوين القوات التركية، وقاتل اليونانيين حتى دحرمهم، وظل وراء الفرنسيين والإيطاليين حتى تخلوا عما كان تحت يدهم من أرض تركية، وأخيرا توصلوا إلى معاهدة لوزان (٢٤ يوليو ١٩٢٣) التي أنهت حالة الحرب مع تركيا وحددت الحدود مع بلغاريا واليونان، ودعت إلى تحديد للحدود التركية - العراقية، والتركية ، السورية - وأعلنت تركيا تنازلها عن سيادتها على البلاد العربية ، ووافق الحلفاء من جانبهم على إلغاء الامتيازات الأجنبية. وفى نفس اليوم وقع (ميثاق المضائق) الذى يضمن حرية المرور فيها زمن السلم والحرب ونظم مرور القوات

والبحرية المسلحة زمن السلم والحرب، وتألّفت لجنة دولية للإشراف على مدير العمل فى المضائق طبقاً للميثاق الخاص بها.

وبمقتضى هذه المعاهدة أيضاً جلت القوات الفرنسية والبريطانية والإيطالية عن الأراضي التى كانت تحتلها من الجمهوريات التركية الجديدة.

إلى أى مدى كانت هذه التوصيات عادلة؟ لقد دار جدل طويل حول هذه المسألة، وتضاربت الأحكام، وسيطرت هذه المناقشات فى كثير من الأحيان الأهداف القومية الخاصة. وبصفة عامة يمكن أن نضع الملاحظات التالية عن هذه التسويات:

١- اعتبر الألمان أن الحلفاء غرروا بهم، فما أن ألّوا السلاح حتى ظهر لهم أن الحلفاء سيعاملونها معاملة المغلوب، وهذا ما حدث فعلاً بل أشد منه حيث كان من المتعارف عليه أن يتفاوض المنتصر مع المهزوم ويعرض عليه شروطه ويناقشه فيها أما الحلفاء فقد تدارسوا ما يجب أن يفرض على ألمانيا ثم طلبوا منهم توقيع معاهدة فرساي ومن هنا وصف الألمان هذا العمل بأن المعاهدة عليهم إملاء من جانب الحلفاء واتخذوا من ذلك ذريعة للتخلص من قيودها كلما أمكنهم ذلك. وبذلك يكون هذا العمل مستولاً إلى حد كبير عن تعميق الرغبة فى الانتقام لدى الألمان. فقد قلمت معاهدة فرساي من أظافر ألمانيا، ووضعت بذور الحرب العالمية الثانية مثلما وضعت معاهدة فرانكفورت (١٨٧١) بذور الحرب العالمية الأولى. فحق تقرير المصير الذى كان أمل الألمان فى استمرار وحدة بلادهم لم يطبق عليهم وتوزع كثير من الألمان تحت حكم تشكوسلوفاكيا وبولنده وفرنسا، وشطرت ألمانيا شطرين (بروسيا الشرقية - ألمانيا) وكانت محاولات استعادة هؤلاء تعنى وقوع حرب عالمية جديدة.

٢- لم تتبع الدول المنتصرة أية خطة لنزع السلاح الدولي، وبالتالي كان ذلك المشروع - في نظر الألمان - مجرد خدعة لتجريد ألمانيا من السلاح دون نزع سلاح بقية الدول الكبرى.

٣- كانت روسيا غائبة عن هذه المعاهدات ومن ثم لم تراع مصالحها عند وضعها بل كانت هذه المعاهدات تميل إلى ما يضر روسيا أكثر مما يفيدها. وكان من أسباب ذلك انتشار الحكم الاشتراكي في روسيا بسرعة، ومخاوف الدول للرأسمالية من النظرية الشيوعية ولتعاونها عسكرياً ضد الحكم الاشتراكي اللينيني هناك.

٤- بدت الولايات المتحدة وكأنها تدافع عن الدول التي وضع لها نظام الانتداب وبعثت لجنة كنج كراين إلى الشرق العربي، وعادت هذه اللجنة لتضع توصيات رائعة، ولكن ضربت فرنسا وبريطانيا بها عرض الحائط، وعندما حصلت الولايات المتحدة على نصيب من بترول (الموصل) في شمال العراق، أوصدت بابها دون الحركات الوطنية التحررية في المنطقة.

وعلى أي حال وضعت هذه المعاهدات باسم استقرار العالم، وكان ويلسون يرى أنه لا بد من منظمة دولية تعمل على استمرار هذا السلام وكانت هذه هي المهمة الأولى لعصبة الأمم.

الفصل العاشر

دراسة بعض الأنظمة السياسية في أوروبا قبيل الحرب العالمية الثانية

أولاً: الدكتاتوريات الجديدة والديمقراطيات القديمة.

ثانياً: التوتر الدولي

الفصل العاشر

دراسة بعض الأنظمة السياسية فى أوروبا

قبيل الحرب العالمية الثانية

أولاً: الدكتاتوريات الجديدة والديمقراطيات القديمة:

بعد أن تم التعرض للأزمات قبل قيام الحرب العالمية الأولى، ينبغى علينا دراسة بعض الأنظمة السياسية فى أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية، وهى بلا شك مهدت لقيام للحرب الثانية، وبالنسبة للدكتاتوريات الجديدة، فقد تمثلت فى الثورة البلشفية فى روسيا وأثرها فى بولندا، والثورة الفاشستية فى إيطاليا وبروز بينتو موسوليني، والثورة النازية فى ألمانيا وانتكاس الحالة فيها، مما مهدت الظروف لهتلر ووصله إلى منصب رئيس الجمهورية. أما الديمقراطيات القديمة فقد ظهرت واضحة فى كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت الديمقراطية راسخة فى تلك الدول وأن اختلفت أساليبها ونظمها.

أما الثورة الشيوعية وظهر اتحاد جمهوريات السوفيت الاشتراكية، ترجع أصول الثورة الشيوعية إلى النظرية التى دعا إليها كل من كارل ماركس Karl Marx وزميله فردريك انجلز Ferdric Angles إلى ما أصبح معروفة باسم "الثورة الشاملة من مجتمع المساواة المطلقة".

وترتكز هذه النظرية الشيوعية على دراسة التطور التاريخى للبشرية على ضوء المادية الجدلياتية القائلة بأن تاريخ البشرية يجب أن ينظر إليه من الزاوية الاقتصادية وأن يدرس على أساس نظرية المادية التاريخية. فهناك العصور التى ساد فيها رجال الإقطاع والتى ساد فيها البرجوازيون، وأصبح

عصر حكم البروليتاريا (الطبقات الكادحة) قاب قوسين أو أدنى، وكان كارل ماركس أول من فلسف هذه النظرية وعمل على نشرها عندما أصدر البيان الشيوعي في عام ١٨٤٨ وكتبه "رأس المال" وتتلور هذه النظرية إلى الدعوة إلى اشتراكية علمية، لا ملكية فيها، ولا طبقات، والمساواة فيها مطلقة بين الأفراد. ومن هنا كانت هذه النظرية حرباً على الطبقات. الأرستقراطية والبرجوازية وكبار الملاك والإقطاعيين، وأصحاب الأعمال، وأصحاب المصانع، والشركات المالكة لمؤسسات إنتاجية. على اعتبار أن كل هذا يمثل قوى استغلال للطبقة الكادحة.

وكانت النظرية ترى أن هذا النظام الرأسمالي الذي سيطر على أوروبا سيقتضى على نفسه بنفسه ويسقط. ولكن ليس من العدالة - من وجهة نظر ماركس - أن تنتظر الطبقات الكادحة هذا السقوط الذي قد يتأخر إلى عدة قرون، وإنما يجب الإسراع في "عجلة التاريخ" للوصول إلى "المجتمع الشمولي" يتهبأ بذلك مجتمع تكون فيه الحرية تلقائية واضحة المعالم والحدود، وحرية اجتماعية وليس حرية سياسية.

ولا ينتقد ماركس الدول الرأسمالية والبرجوازية بسبب استبداد طبقة بأخرى. فقط، بل ينتقدها لأنها تدير على نظام يعطى لبعض مؤسساتها استقلالاً ذاتياً يتنافى مع وحدة المجتمع وشموله. فهو ضد مبدأ فصل السلطات الذي دأبت تلك الدول الرأسمالية على تقديسه. ونادى بنظرية تفويض السلطات، بشكل هرمي ينبع من القاعدة الشعبية على اعتبار أنها هي التي يجب أن تحكم، ودعا إلى توزيع العمل على الأساس التالي: لكل حسب حاجته، ومن كل طبقا لمقرته.

وحيث أن العمال والطبقة الكادحة هم الذين سيتولون الثورة وحرب الطبقات، فيجب أن تتولى هذه الطبقة سلطات دكتاتورية تمكنها من النجاح ومن الوصول إلى المجتمع الشمولي.

وكانت توقعات كارل ماركس غير دقيقة بشأن قيام الثورة في المناطق الصناعية من البلاد الرأسمالية في أوروبا الغربية لأن الحكم البرجوازي كان في عتوانه، كانت التكتلات العمالية مفعكة، بعكس الروابط القوية التي كانت بين النظم البرجوازية السائدة في العالم حينذاك، ولأن الدول البرجوازية الغربية شعرت بسرعة بخطورة الدعاية الشيوعية فأقنعت على إصدار العديد من التشريعات العمالية التي قضت على الكثير من شكوى العمال وربطت هؤلاء العمال بالفكر القومي وليس بالفكر العالمي الماركسي، حتى أن الأحزاب الاشتراكية التي كانت ذات قوى جماهيرية في أوروبا الغربية كانت أقوى من القوى الثورية الشيوعية، نظراً لأن الفكر الاشتراكي كان في بريطانيا وفرنسا وألمانيا يقتر دور البرجوازية فيما وصلت إليه البلاد من رقي وتقدم وأن تحطيم البرجوازية بثورة كتلك التي دعا إليها كارل ماركس قد تؤدي إلى انهيار اقتصادي يخسر فيه الطبقات العمالية أكثر من خسارة البرجوازية نفسها.

فلا غرو أن كانت الدولة التي قامت فيها الثورة الشيوعية ونجحت فيها هي روسيا القيصرية الزراعية الإقطاعية المتخلفة تعليمياً وصناعياً والتي كانت تحكمها والتي كانت تحكمها قيصرية وارشتراطية فاسدة مرشية مستندة إلى قيادة عسكرية جاهلة، وتفتقر بشدة إلى برجوازية واعية أو بمعنى آخر كانت بيئة روسيا خلال الحرب العالمية الأولى - خاصة بعد الهزائم المروعة التي نزلت بالجيش الروسي مهياً لنجاح ثورة، وخاصة إذا أخذت هذه الثورة جانب أشد القوى تضرراً من الحرب ومفاسد الحكم، أي الجند والفلاحون والعمال، وكانت الدعاية الماركسية قوية ومنظمة في روسيا. وعجزت سلطات القيصر من استئصالها وإن كانت قد تمكنت من إبعاد عدد من زعمائها من أمثال لينين إلا أن شبكات النشاط الشيوعي ظلت منتشرة في روسيا تنتظر الفرصة المواتية.

وقامت الثورة الروسية على مرحلتين:

١- سقوط الحكومة القيصرية فى مارس (آذار) ١٩١٧.

٢- الانقلاب البولشيفى لثورة نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩١٧.

وبدأت المرحلة الأولى من الثورة فى ٨ مارس (آذار) فى بتروجراد بسبب نقص فى التموين. فغادر العمال المصانع وتظاهروا فى الشوارع احتجاجاً على فساد الإدارة. ثم ما لبث المتظاهرون أن هاجموا السجون وأطلقوا سراح السجناء السياسيين، مما أدى إلى استقالة الوزارة- فشككت حينئذ لجنة تنفيذية من الأحرار والبرجوازيين ومنظمة مجلس العمال والجنود وتقرر فى ١٤ مارس ١٩١٧ تشكيل حكومة مؤقتة دخلها الأحرار والاشتراكيون.

وأمر القيصر فى ١٣ مارس جنوده بالزحف على العاصمة، غير أن كبار القادة رفضوا الأوامر خوفاً من قيام حرب أهلية. وأمام هذا الأمر تنازل القيصر عن العرش لأخيه ميخائيل وفور وصول هذا الأخير إلى بتروجراد وجد أن الثورة قد استفحل أمرها، فوقع صكاً بالتنازل عن العرش فى ١٧ مارس، تاركاً لاختيار النظام الروسى للجمعية التأسيسية، وخول جميع السلطات للحكومة المؤقتة التى تشكلت فى ١٤ مارس. وهكذا أصبحت روسيا جمهورية فى بضعة أيام دون سفك دماء. ويعود هذا الانهيار السريع فى الحكم الإمبراطورى إلى عدم كفاءة الإدارة الروسية وإلى الفوضى المستحكمة فى دوائر الدولة وإلى الرشوة المتفشية بين كبار الموظفين. وقد كان من الطبيعى أن يستغل الاشتراكيون هذا كله ليقودوا المعارضة ضد الحكم ويفجروا الموقف.

وقد كان الاشتراكيون ثلاث كتل:

- كتلة الاشتراكية الثورية، التى كانت أكثر اعتدالاً.

- كتلة المانشفيك.

- كتلة البولشيفيك، وتمثل هذه الكتلة العنصر المتطرف الذى يسمى -
استسلام السلطة بالقوة، وبتزعمها لينين.

ومن أسباب انهيار السلطة القيصرية أيضاً استياء الرأى العام الروسى،
من القيصر، فقد كان القيصر نيقولا الثانى ضعيفاً قصير النظر فى الأمور
السياسية منعزلاً عن الناس، لم يستطيع أن يفهم مدى الاستياء الذى كان ينمو
فى روسيا منذ بداية ١٩١٥. كما أن فضائح البلاط أدت إلى نزع الثقة من
القيصر، بسبب النفوذ الذى كان يتمتع به فى حاشية الإمبراطور راسبوتين
السكير الفاجر الطموح المغلف بغطاء من الطهر والقداسة.

أما المرحلة الثانية من الثورة، فقد بدأت هذه فى نوفمبر (تشرين
الثانى) ١٩١٧، بعد قيام الحزب البولشيفيكى بزعامة لينين بانقلاب على
الحكومة المؤقتة. وجرى الانقلاب فى ليل ٦ - ٧ نوفمبر بأمر من لينين.
ونجح دون أى مقاومة تذكر فى صباح ٧ منه. احتلت جميع المراكز
الإستراتيجية فى المدينة وحوصر قصر الشتاء مقر الحكومة المؤقتة. وفى
اليوم الثانى من نوفمبر تشكلت حكومة جديدة برئاسة لينين ضمت إلى جانبه
تروتسكى وستالين، وكانت الحكومة المؤقتة تعتمد على "الكوزاك" الذين
أعلنوا فى آخر لحظة. ولم يدعم الحكومة سوى تلامذة المدرسة الحربية وقد
قتلوا فى المعركة جميعهم. أما رئيس الحكومة "كيرنسكى" فقد فر من قصر
الشتاء إلى جاتشينا Gatchina على بعد ٤٥ كجم من بتروجراد، ليجشد
الجنود ويسترجع المدينة، غير أن النجدة التى اعتمد عليها لم يصله إلا قسم
منها لأن إضراب عمال السكك الحديدية شل حركة التجارة.

وتمكن البلاشفة فى مؤتمر السوفيت من السيطرة على الرأى العام.
إذا كان برنامجهم توفير الغذاء للجميع، وإبرام صلح عاجل مع ألمانيا،
وتوزيع الأرضى على الفلاحين وإقامة دكتاتورية عمالية وكان شعار الثورة
الجديد "لا فتوحات جديدة، لا غرامات جديدة" وكان نجاحهم فى هذا المنعرج

كاملاً. فما كاد ينتهى يوليو (تموز) ١٩١٧ حتى انتهت الجبهة الروسية أمام الهجمات الألمانية.

ولم يكن فى الجبهة المقابلة بزعامة كيرنسكى* ما تقدمه للشعب الروسى أفضل من وعود البلاشفة. فضعف هذه الجبهة والانتصارات الألمانية وازدياد شقاء الشعب الروسى وتعاسته والخسائر البشرية الكبيرة ساعدت البلاشفة على نجاح فى ثورتهم ولم يحدث قط أن قبض على أزمة الحكم فى دولة حديثة مغامرون أعظم جسارة وعزماً وثباتاً من هذين المغامرين الجبارين. فإنه ما انتضت ثلاثة أشهر على قبضهما على أنة السلطة فى روسيا، حتى كانا قد أخرجاها من صفوف القتال، وسحقا الطبقات الغنية والوسطى وفضا هيئة نيابية كانت قد دعت لوضع دستور برلمانى لجمهورية روسية. ولم يكن لينين يقيم للوطنية اعتباراً، ولا للبرلمانات وزناً، فإنه فى معاهدة برست ليتوفسك Brest – Litvosk المبرمة فى ٣ مارس ١٩١٨ بين ألمانيا وروسيا، تنازل للألمان عن فنلندا وإستونيا وليفونيا وكورلندا ولتوانيا وبولندا الروسية، دون أن يعتريه أى حجل، أو يحس بأى أسف أو ندم.

غير أن هذه المعاهدة أصبحت غير ذات موضوع بعد انتصار الحلفاء الغربيين، ولولا ذلك لفقدت روسيا كل مقاطعاتها الغربية بما فى ذلك أوكرانيا. وبين عامى ١٩١٩ و ١٩٢٠ كانت هناك بالإضافة إلى ذلك معارضة مسلحة من أنصار القيصرية. فقام الروس البيض بمهاجمة الجمهورية من كل الجوانب يتوهم قواد أكفاء أمثال دنيكين Denikin وكولشاك Kalachak ورائجل Wrangel ويوندك Yudenic، وكان يساعدهم مستشارون من الحلفاء الغربيين، كما كانوا يتلقون من الحلفاء طائرات ودبابات وذخائر. وفى الوقت نفسه حاصر الحلفاء "روسيا الحمراء" وقطعوا عنها كل الإمدادات الحربية والمدنية، بل وكل الإمدادات الطبية، وعلى الرغم من ذلك اندحر الروس البيض فى نهاية الأمر واجبروا على

الانسحاب من أرض روسيا الحمراء الطافرة، واثبت الثوريون على عكس كل ما كان منتظراً، أن في مقدورهم أن يعتمدوا على سواعدهم وبقيعوا دولة مكتفية بذاته. وكان يبدو للعالم الخارجى أن البقاء مستحيل على دولة مزقتها الحرب الأهلية وأرقتها المجاعة وساد الإرهاب: أى أن البلاد كلها شيع فيها الاضطراب والشقاء. ومع ذلك ففي وسط هذه الفوضى كلها استكت الحكومة لنفسها سياسة اقتصادية معينة. فبعد ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ مباشرة أمتت كل الصناعات وفق المبدأ الاشتراكي، ولكن بعد ثلاث سنوات من هذا التاريخ، أى بعد الحرب الأهلية، كانت البلاد لا تزال تعاني المجاعة والفوضى ولهذا أعيد نظام الاقتصاد القائم على النشاط الفردي على نطاق صغير، وعرف هذا بسياسة لينين الاقتصادية الجديدة، التى دامت حتى سنة ١٩٢٨ حين وضعت الحكومة خطة السنوات الخمس الأولى للإنتاج والتوزيع.

وبينما كان هذا المجهود الأمل فى إعادة البناء الاقتصادى يسير قدماً، اعتبر البناء الدستورى للدولة السوفيتية تطوير تدريجى، فالنظرية السياسية عند البلاشفة لم تكن قد جاوزت حدود الثورة، ولا يبدو أن ماركس أو لينين قد وضعوا مخططاً لما سوف يؤول إليه ببيان الدولة السياسى بعد نجاح الثورة، ومن ثم فإن الدولة السوفيتية كانت وليدة الحوادث، فكانت تقوم أماماً على مجالس السوفيت التى ينتخبها العمال فى المصنع والفلاحون فى القرية، وكانت المجالس السوفيتية المحلية ترسل مندوبيها من مختلف أنحاء البلاد لحضور المؤتمر السوفيتى الذى يعقد فى العاصمة من حين إلى حين، وفى هذه الجلسات التى يحضرها القادة الثوريون أفراد الطبقة العاملة كان يتم انتخاب القومسييرين Commissers (الوزراء) وتجرى الموافقة على السياسات القريبة والعاجلة. وكان على روسيا منذ ذلك الحين تصاعداً أن تصبح دولة سوفيتية، ولم يكن فى مقدور السوفيت وسطاً مثلاً ذلك من كفاح مع المناوئين للثورة أن يضطلعوا بما كان يبدو أول الأمر أنه مهمتهم

الخاصة، وهو ممارسة الرقابة للديمقراطية على الحكومة، ومن ثم فإن القادة الشيوعيين في موسكو أصبحوا أكثر فأكثر أصحاب السلطة. وعلى الرغم من هذا بقيت مجالس السوفييت في ظاهرها الأمر أداة الحكم، أداة تتطور وتحسن شيئاً فشيئاً.

وقد تجسد هذا النظام أخيراً في دستور مكتوب تمت الموافقة والأخذ به في سنة ١٩٣٦، وهو الدستور الذي حدد تعريف اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية (U.S. S. R.) بأنه دولة اتحادية فيدرالية تقوم على أساس الاتحاد الاختياري للجمهوريات الاشتراكية السوفيتية الإحدى عشرة المتساوية في الحقوق. وعرف الاتحاد أيضاً بأنه دولة اشتراكية من العمال والفلاحين. ومن الأمور التي بها دلالتها أن القسم الأول من الدستور حيث خصص بأكمله تنظيم الدولة من الناحية الاقتصادية وعندما قدم ستالين هذا الدستور في سنة ١٩٣٦، أعلن أن الاتحاد السوفيتي قد حقق الاشتراكية وهي أدنى أشكال الشيوعية وتضمن الدستور الجديد كل المبادئ الجوهرية للديمقراطية، ولهذا قرر ستالين أن "الديمقراطية السوفيتية" هي "الديمقراطية الصحيحة الوحيدة في العالم. والحق أن الدستور لم ينص على فصل دقيق للسلطات إلى تشريعية وتنفيذية وقضائية، ولم يصحبه أي تغيير جوهري في الحكومة التنفيذية. ولم يطرأ حتى الآن تعديل على الدستور إلا من ناحية واحدة في فبراير سنة ١٩٤٤ حين تقرر أن كل واحدة من الجمهوريات التي يتألف منها الاتحاد من حقها أن تكون لها وزارات منفصلة Commissariats لشؤون الدفاع والشؤون الخارجية.

ومع هذا فإن بناء الدولة السوفيتية لم يتم دون أن يقابل بعنف أو يلقي أي مقاومة من الداخل. وما جاء عام ١٩٢٠ حتى كان هناك في واقع الأمر خلاف خطير في الرأي بين الثوريين المتطرفين من أمثال تروتسكي الذين كانوا لا يزالون يعتقدون أن روسيا لا يمكن أن تقوم فيها دولة اشتراكية إلا بعد أن تكون الثورة قد حولت العالم كله إلى الاشتراكية، وبين أعضاء

الحزب الشيوعي التي هي أكثر اعتدالاً من أمثال ستالين الذين كان رأيهم أن يركزوا الجهود أولاً على التهوض بالبلاد. ودام هذا الصراع داخل الحزب الشيوعي عدة سنوات، وبلغ ذروته في سنة ١٩٢٧ ، ثم انتهى الأمر إلى طرد تروتسكي من الحزب ونفيه من الاتحاد السوفيتي في فبراير سنة ١٩٢٩، إلا أن تروتسكي أبى الاستسلام للهزيمة وجمع حوله كل المتطرفين الساخطين في محاولة لقلب نظام ستالين، فكان هذا نذير بحدوث حالة من الفوضى، واعتبرته الحكومة تهديداً خطيراً لانتعاش البلاد الاقتصادي، ومن ثم اتخذت إجراءات لا هودة فيها ولا شفقة لاستئصال كل معارضة، فأُتُبعت نفي تروتسكي بسلسلة من أعمال التطهير تخلصت بها في حرص شديد من كل من اشتبه في ميولهم نحو سياسة تروتسكي، ولم يحظ للكثيرون من هؤلاء بمحاكمة علنية، ولو أن القادة من مثل هذه المحاكمات كانت من الأمور المشكوك فيها. وفي أغسطس سنة ١٩٣٦ حوكم زينوفيف وكامنيف وأعدما بتهمة تنظيم جماعات إرهابية لاغتيال ستالين وفور وشيلوف وغيرهما من خصوم تروتسكي البارزين، مع أن الاثنين هما اللذان كانا قد شكلا مع ستالين حكومة ثلاثية Triumvirate حكمت روسيا عقب وفاة لينين في سنة ١٩٢٤ وتوالى عملية "اصطياد الخارجين عليها". وفي مستهل السنة التالية حدث تطهير هائل في الجيش الأحمر، ففي يونيو سنة ١٩٢٧ أجرت محاكمة سرية للمارشال توخاتفسكي Tukhachevsky وسبعة جنرالات آخرين حكم عليهم فيها بالإعدام رمياً بالرصاص وكذلك تم عزل آلاف من ضباط الجيش الأحمر. وقد هلل أعداء البلشفية لهذه المحاكمات على اعتبار أنها دليل على انهيار النظام السوفيتي وضعف الجيش. إلا أن طائفة أخرى من الناس اعتبرت أن الهدف من هذه التطهيرات هو القضاء على اتجاه جديد في سياسة السوفييت الخارجية، تأكد للمسؤولين أنه كان يلقي تأييداً من هؤلاء الجنرالات ومن الزعماء السابقين، وهو اتجاه نحو التقرب إلى ألمانيا والإبادة عن فرنسا. وقد يكون من الأمور التي لها دلالتها أن تطهيراً شبيهاً بذلك الذي

حدثت بروسيا جرى في ألمانيا في مستهل عام ١٩٣٨ لطائفة من الضباط الألمان الذين اشتبهت السلطات في مناصرتهم لسياسة التعاون مع الاتحاد السوفيتي، ومن أهم نتائج هذه المحاكمات أنها جعلت السلطات العسكرية الفرنسية تعرض كل الأعراس عن إجراء أية محادثات تهدف إلى زيادة التعاون بين الجيش الفرنسي والجيش السوفيتي، ورغم الجهود التي بذلها الرؤساء العسكريون السوفيت فإن هيئة أركان الحرب لم تجر أية محادثات من هذا النوع.

وفي ذلك الوقت كانت قوة الاتحاد السوفيتي تثير خارج روسيا كثيراً من الجدل، إذا يبدو أنه لم تكن هناك معلومات موثوق بها يمكن أن تصلح أساساً لإصدار حكم موضوعي مستقل، وكان من المستحيل تقريباً أن المقرر المرء ما إذا كان النظام القائم معقولاً إلى درجة حتمت اللجوء إلى أساليب إرهابية متطرفة في وقت السلم، أو أن حكام روسيا قد مانت الأرض تحت أقدامهم، فأخذوا يضربون في عنف محموم كل ما يبدو لهم معارضاً لسيادتهم. ومن الواضح قطعاً أن هؤلاء الحكام قد اتخذوا أشد الإجراءات ضد أناس كان يمكن في بلدان أخرى أن تؤخذ معارضتهم على أنها نقد نزيه للنظام. ومن ناحية أخرى فإن كثيرين ممن أزالتهم الحكومة عن طريقها كانوا بلا شك ممن يعملون دائبين على تحقيق قلب حكومة ستالين بوسائل العنف، وكان من الممكن أن يشكلوا طائفة عرفت فيما بعد باسم "الكويسلنجيين" نسبة إلى كويسلنج Quisling السياسي النرويجي أو "الطابور الخامس". والذي حدث فعلاً أن الحرب عندما دقت أبواب روسيا في نهاية الأمر كان في مقدورها أن تقف أمامها جبهة متحدة على أساس راسخ من التنظيم السياسي والصناعي، وتعتمد اعتماداً مطلقاً على قوة الجيش الأحمر ووحدة، وعندما اقتحم الألمان روسيا في سنة ١٩٤١ لم يظهر في البلاد كلها على نطاق واسع إلا مثل واحد نشاط الطابور الخامس، وهو ما حدث في جمهورية الفولجا.

وربما كان السر في النظام الداخلي للاتحاد السوفيتي كامناً في الحزب الشيوعي الروسي، فهذا الحزب في حقيقة الأمر هو القوة التي تدير أداة الحكم، ومع أنه الحزب السياسي الوحيد في روسيا إلا أن عضويته خاضعة لقيود شديدة. وقد قدر أنه في سنة ١٩٣٩ لم يكن هناك إلا مليونان ونصف من الأعضاء من بين السكان المقدر عددهم إذ ذاك بمائة وسبعين مليوناً ونصف، وأن عضوية الحزب ميزة تمنح، وليس لأحد من الناس حق مكتسب فيها، ولا تمنح هذه العضوية إلا طبقاً لقواعد لا يسمح باستثناء منها، ولابد للمتقدمين إلى هذه العضوية أن يقرؤا من أعماق قلوبهم العقيدة الشيوعية، كما وضعها ماركس وكما فسرها لينين وستالين، وعليهم التثليل على هذا الولاء على حياتهم بإظهار الإيجابية السياسية دون كلل أو ملل، كل في نطاقه الخاص، ولا يكفي لهذا أن يظهروا الحماسة في عملهم اليومي سواء كان في مجال الإنتاج، أو الخدمات، بل ويجب أن يقرؤا ذلك بالقيام بواجبات أخرى ذات أثر اجتماعي. ولهذا فإن عضوية الحزب الشيوعي إنما تحل معها التزامات كبرى، وكل من ثبت عليهم القصور أو التقصير في أداء التزاماتهم تسقط عنهم عضوية الحزب. وترجع أهمية هذا الحزب في روسيا السوفيتية في أن ستالين عندما وضع دستور سنة ١٩٣٦، لم يكن يشغل في الدولة أي مركز رسمي رفيع سوى أنه كان عضواً منتجباً في مؤتمر المجالس السوفيتية، ومع ذلك كان أمين السر العام للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي، كما كان أحد زعماء الحزب، وعلى هذا الاعتبار كان مسؤولاً لا عن الصالح العام للدولة السوفيتية ونجاحها.

أما الأساس الاقتصادي للاتحاد السوفيتي يتكون من النظام الاقتصادي الاشتراكي، ومن الملكية الاشتراكية لأدوات الإنتاج ووسائله، ومعنى ذلك أن الملكية الفردية لأدوات الإنتاج ووسائله قد ألغيت، وأن الناس يشتغلون في المصانع بدون رأسماليين، وأن عمال الزراعة يشتغلون في

الأرض بدون كبار ملاك الأراضي، وأصبحت ملكية الأرض نوعين: الأول ملكية الدولة، حيث توجد مزارع تقوم الحكومة بإدارتها ويشغل بها عمال مأجورون، والثاني الملكية التعاونية أو ملكية المزارع المشتركة Collective Farms وتشتمل على وحدات زراعية كبيرة يشتغل فيها الفلاحون المتعاونون تحت رقابة حكومية صارمة، وتقرض عليها أنواعاً خاصة من الزراعة، وتمدها الحكومة بالآلات الزراعية وما إلى ذلك.

وكل أسرة تعيش في المزارع المشتركة أو ما يسميه الروس (بالكولخوز) لها أن تستفيد إلى جانب نصيبها من الدخل الأساسي للمزرعة من قطعة أرض صغيرة جداً ملحقة بسكنها تستغلها دون أن تستخدم عمالاً غرباء لزراعتها، ولا تعتبر الأرض ملكاً خاصاً للكولخوزات أو الهيئات التعاونية، وكل ما هناك أن الدولة قدمنها لها للتمتع المجاني بها لمدة غير محدودة، أي إلى الأبد.

أما بالنسبة لبولندا فلم تقاس سوى شعوب قليلة مقاساة البولنديون خلال الحرب العظمى، فقد كانت بلادهم الساحة الكبرى لحروب الجبهة الشرقية. وارتوى أديهم بالدماء، ومزقت بلدانها المتفجرات، وكانت مشهداً لمجازر يعجز القلم عن وصف أهوالها: مجازر قام بها، أو عانها هذا الشعب المحكوم التعس، وقاتل البعض مع البولنديين في جانب الروس، والبعض الآخر في صفوف النمسويين، وبعض آخر في الجيوش البروسية، وقد حارب جميعهم مكرهين، ثم أسعفهم الطالع على غير انتظار بأنهم حارب الإمبراطوريات الثلاث التي تقاسمت بلادهم فيما بينهم. ووجد البولنديون الذين أنهكت الحرب قواهم، وعصر الفقر بنيانه وجدوا أنفسهم بعد نيف وقرن من الزمان أحراراً وأسياداً في بلادهم.

فلا عجب إذا أن أسكرتهم خمرة الحرية. وكانوا في مؤتمر الصلح ببريس كأطفال رضع يطالبون بوضع القمر في أيديهم. وكانوا في بلادهم كأبناء حالمين يجرون وراء المستحيل، فأنهم تحت زعامة يوسف بلسودسكى

Joseph Pilsudski، وهو متأثر اشتراكي قوى الشكينة وشخصية من أكبر شخصيات الحرب، وكان منذ الثورة الروسية عام ١٩٠٥ يجمع في الخفاء عناصر الجيش البولندي القومي، ويؤلف شمله كان البولنديون تحت زعامة هذا القائد قد عقدوا النية على استعادة أمجادهم القديمة، وبسط سيطرتهم حتى ضفاف الدنيبر.

ولكن برغم تدهور روح القومية في نفوس الروس إلى ذلك سافله، فإنها لم تنحط إلى الدرك الذي يطبقون فيه إقامة حكومة بولندية في كييف: هذه المدينة التي كانت قديماً عاصمة الإمبراطورية الموسكوفية. فردوا البولنديين الزاحفين في تهور طائش على أعقابهم، ثم اكتسح البلاشفة بدورهم بولنده ذاتها. وسمع قصف مدافع الشيوعيين في شوارع وارسو. وبدأ في كل عاصمة من عواصم أوروبا كأنه ليس أمام هذا الشعب المتهور المنكوب إلا أن يحصل على خير الشروط الممكنة من عدو قاهر.

ولكن تاريخ بولندا سلسلة من المفاجآت. فإن جيشاً بولندياً بقيادة بلسودسكى، يعاونه الجنرال فيجان ومعه نخبة من الضباط الفرنسيين، ظفر بانتصار فاصل عجيب، وأكره الروس على الارتداد عبر الحدود من غير أن يتكبد كلا الفريقين سوى خسائر قليلة، واضطرت روسيا إلى طلب الصلح. فكسب بلسودسكى بمناورته الحاسمة في معركة وارسو عرفان أوروبا. فلقد خلص بولندا من براثن البلاشفة وليس في مقدور أحد أن ينتبأ عن المدى الذي كان يبلغه انتشار وفاء البلاشفة في أوروبا، لو لم يصنع بلسودسكى هذه المعجزة على ضفاف الفستولا.

وأسدى هذا القائد خدمتين أخريين لبلاده. فإنه لم يكن للبولنديين أية خبرة بفن الحكم الذاتي فإنهم وقد حرروا أنفسهم على حين غرة من لير عبوديتهم الطويلة الأمد، وسطعت عليهم شمس الحرية، أغدا لأنفسهم وهو أمر طبيعي على الأرجح دستور برلماني من أحدث وأكمل طراز، اقتبسوا فيه مبدأ التمثيل النسبي، ومنح الجميع حق الانتخاب.

ولكن لما كان عدد أحزابهم لا يقل عن الأربعة عشر، ولا يلائم برنامج أى واحد منها حوائج الموقف الجديد الذى نشأ عن الحرب، فقد أوشكت كفاية الحكومة وحسن تصرفها للأمور أن يصبح متعزراً. فقد تلت الوزارات بعضها فى سرعة محيرة ولم يكن ثمة استطراد لسياسة واحدة ولا اتساق فى الفكرة ولا ضمان للمقدرة الفنية فى الأوساط الحكومية. فقد يكون رئيس الوزراء فلاحاً فيذهب إلى مزرعته كى يشرف على شئونها، وذلك فى ساعة حرجة قد ترتطم فيها سفينة الدولة بصخور الفوضى البرلمانية. هذه الدولة التى كانت قد نجحت بأعجوبة من التهلكة فى حربها مع الروس.

واستمرت الأمور فى بولندا تسير من سئ إلى أسوأ فخلع بلسودسكى رداء عزله واقتحم وارسو فى ٤ مايو سنة ١٩٣٦ ووضع حداً للحماقة والطيش. وإن ما قام به من مجيد الأعمال لدليل على ذكاء واعتدال ناديرين فى شئون أوروبا الوسطى السياسية. فقد أبى أن يتصب نفسه رئيساً للجمهورية. وأجلس فى هذا المركز أستاذاً عظيم للتوقيع. ولم يبلغ "الديت" كما أنه لم يحاول تأليف حزب فاشستى. ولم يسع هذا الجندى المجاهد فى سبيل وطنه، والنزىل الشريف بسجون سيبيريا وألمانيا سابقاً إلى أن يفرض نفسه دكتاتوراً على مواطنيه بل رأى أن يستمر الديت على الاتعقاد والتداول والمناقشة وكسب الاختبار وتقيف الأمة، ولكنه لم يخول له حق إسقاط الوزارة فقد كان يعتقد أن عمل البرلمانات ليس هو إقالة الوزارات، بل أن يتعلم منها فن الحكم ولهذا السبب اختير مجلس وزراء من أولى الخبرة والمقدرة لإدارة دفة الدولة وأمنوا على البقاء فى مراكزهم وكان يكفى لتأمينهم أن يعرف عنهم أنهم مؤيدون من جانب بلسودسكى الذى تقلد وزارة الحرب، وكسب ولاء الجيش وإخلاصه فخلد لنفسه بهذه المأثر ذكرى عاطرة فى نفوس البولنديين بحسن صناعته وبيض أياديه عليهم.

والخدمة المجيدة الثانية التى أسداها هذا الرجل الفذ لبولندا هى انتهاجه سياسة خارجية رشيدة، فقد عقد ميثاق عدم اعتداء مع روسيا عام

١٩٣٣، وآخر مع ألمانيا عام ١٩٣٤ فجلبا معهما روحاً من السلامة وشعور بالطمأنينة لأمة لا ترتاع من شئ أشد من ارتياعها من تجدد حرب في أرضها.

أما إيطاليا الفاشستية فإنها بعد أن فازت بوحدها التي كانت تنشدها، ظلت مملكة مستقرة تحت حكم آل سافوي، ولكن توحدها واستقرار الأمور فيها لم يحولا دون قيام الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية التي وجهتها، ولم يفدها الحكم البرلماني الذي كانت تتمتع به، إذا لم تكن للحياة النيابية أثرها في إصلاح شئون الدولة، لأن روح الدستورية الحقيقية لم تكن موجودة في ذلك الوقت، بل كانت الحياة النيابية فاسدة لا تؤتي ثمارها. ولما كان البرلمان الإيطالي ينتخب بطريقة التمثيل النسبي كثرت الأحزاب الإيطالية وكثرت المشاحنات الحزبية مما شغل المفكرين عن البحث في وسائل الإصلاح. ولذلك ظلت المشكلات الاقتصادية التي تعانيها إيطاليا قائمة بدون حل في الوقت الذي كانت مشكلة إطعام إيطاليا الذين يتزايد عددهم عاماً بعد عام، ومعالجة مشكلة الفقر أمراً يحتاج إلى حل سريع أضف إلى ذلك أن إيطاليا كان ينقصها القمح والحديد وزيت البترول لكي تتابع نهضتها الصناعية.

وقد انضمت إيطاليا إلى الحلفاء في الحرب الكبرى الأولى على أمل أن اشتراكها سوف يعود عليها بالخير الممزم، واعتقدت إيطاليا بعد اشتراكها في الحرب أنها قدمت لحلفائها أجل الخدمات. وأنها ضحّت برجالها وأموالها إذا فقدت خلال الحرب ما يقرب من ٦٥٠.٠٠٠ نفس وجرح من رجالها حوالي المليون وأنفقت من الأموال ما أثقل كاهل خزائنها، ثم خرجت من الحرب منتصرة مع المنتصرين إلا أن حلفاءها لم يعترفوا لها بكل ما تدعيه من حقوق على الساحل الشرقي لبحر الأدرياتيك، وفي الشرق الأدنى وفي أفريقيا، ولم يقر مؤتمر الصلح وجهة نظرها فيما تطالب به في شرق بحر الأدرياتيك، وفي الشرق الأدنى وفي أفريقيا.

وقد بذل مندوبوا إيطاليا في المؤتمر جهوداً كبيرة في سبيل تحقيق المطالب الإيطالية، فصمموا أولاً على أن تعترف الدول بميناء فيوم Fiume أرضاً إيطالية، وأحس الإيطاليون أن المؤتمرين لن يعترفوا بحق إيطاليا فيها. فقام جماعة من قوات الشباب الإيطالي بزعماء الشاعر الإيطالي دانزيو D. Annunzio بالاستيلاء على فيوم في الوقت الذي كانت المناقشة حول مسائلها محتكمة في مؤتمر الصلح. ولم يستمر احتلال الإيطاليين لفيوم مدة طويلة فقد وصلت يوغسلافيا مع الحكومة الإيطالية في عام ١٩٢٠ إلى حل للمشكلة في معاهدة رابالو Rapalio وأخرجت الحكومة الإيطالية قوات دانزيو من المدينة على الرغم من احتجاج الوطنيين في إيطاليا على ذلك التصرف الذي اعتبروه خضوعاً مهيناً من حكومتهم لأوامر بريطانيا والولايات المتحدة، واعتقد الإيطاليون أن الحلفاء كانوا أنانيين في توزيع أسلاب الحرب، ومع ذلك فإن إيطاليا قد ضمت في تسوية الصلح حوالي تسعة آلاف مربع من الأرض في أوروبا وأكثر من مليون ونصف ميل مربع في جهات أخرى. ولكن الإيطاليين اعتبروا نصيبهم من الغنيمة ضئيلاً لا يوازي ما قدموه من تضحيات. ولا يوازي ما تركته الحرب من أعقاب سيئة في بلادهم، فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية وازدادت الضرائب، وندر الوقود، واضمحلت تجارتهم في الداخل والخارج.

وشهد عامي ١٩١٩، ١٩٢٠ حركة إضرابات عامة في صفوف العمال والمزارعين وقد استغل الاشتراكيون هذه الأعمال كلها ليزيدوا من حدة الأزمة وتوسيع شقة الخلاف ويركزوا أقدامهم، فسارعوا إلى وضع يدهم على الدوائر والإقليمية عام ١٩٢٢، بالإضافة إلى الكتلة النيابية التي شكلوها في عام ١٩١٩ وقد جمعت ١٥٦ نائباً. ولقد أدت الاضطرابات الداخلية المتواصلة إلى خلخلة الأحزاب السياسية وتفكيكها، وقد تزعزت هذه الأحزاب أثناء الحرب بسبب الانقسام الذي حصل بين أنصار التدخل وخصومه. وفي سنة ١٩١٩، انقسمت كتلة أنصار التدخل بدورها إلى "قوميين" عارضوا بنود

معاهدات الصالح والمعتلين قبلوا ببنود هذه المعاهدات. وهكذا تفككت الأحزاب التقليدية ونتج عن هذا الانقسام خلق تكتلات سياسية جديدة فى البلاد، وهذه العوامل مجتمعة أدت إلى تعدد القرارات وفقدان هيئة الدولة إلى الشلل فى الجهود الوطنية وإلى بروز الحركة الفاشية بزعامة موسوليني الذى بدأ كمنقذ من الفوضى التى تتخبط فيها البلاد. ولقد كان موسوليني اشتراكياً وقومياً كان الفكر الاشتراكى يملى عليه أن يقاوم دعاة الحروب، ولكن شاهد بنفسه كيف أن الاشتراكيين الألمان وقفوا إلى جانب حكومتهم من إعلان الحرب، وإعداد البلاد بكافة إمكانياتها لخوض حرب طويلة ولم ينقذ الاشتراكيون الألمان تعدى حكومتهم وجيشهم على حياد بلجيكا، لقد تأكد أن الاشتراكيين الألمان وضعوا الأهداف الاشتراكية، فلماذا يتشبث هو بهذه الأهداف الاشتراكية العالمية وما هو مصير الاشتراكية لو قفّت هكذا متمسكة بالمثالية خارج ألمانيا بينما هى تشن حرب توسع وتسيطر بالتعاون مع حكوماتها. وعندما أخفق الساسة القدامى فى تحقيق أهداف إيطاليا. ومن ثم فهى مسئولة موسوليني لكى يحقق هذه الأهداف الخارجية والداخلية وشرع فى تكوين حزبه (الفاشستى) منذ عام ١٩١٩. وبدأ بتكوين مجموعات من الأعضاء المخلصين الذين يكرهون الفكر السياسى التقليدى القديم والذى يخشون على إيطاليا من نمو الفكر الاشتراكى المتطرف فى البلاد ومن هنا كانت الحركة الفاشستية ضد الشيوعية بعنف لا يقل عن عداوتها للنظام التقليدى المتداعى. فالشيوعية عالمية الأهداف. أما الفاشستية فهى إيطالية الأهداف قومية وطنية لا تؤمن بحرب الطبقات وإنما بالتعاون بين البرجوازية والعمال. كذلك انضم إليه فى أول الأمر عدد من الجنود المسرحين من الجيش بلا عمل فى أعقاب توقف للحرب العالمية. وبدلت تتمو قوائم أتباع الحزب فى مختلف مدن إيطاليا حتى أصبحت له فى كل مدينة رابطة قوية قادرة على التحرك والقيام بأعمال واضحة رغم أنها كانت مجرد أقلية. واجتنب الحزب أعضاء كثيرين من البرجوازية لوجود نفاهم

وأهداف مشتركة. فالبرجوازية تخشى نمو الفكر الشيوعي وفي نفس الوقت كان الحزب الفاشستي في حاجة إلى هذه البرجوازية، وخاصة الشباب البرجوازي لأنه كان يبحث عن زعامة وطنية ولأنه قد كان قد كفر بالتقاليد البرلمانية العتيقة ولأنه كان يرى في الحزب الفاشستي فكراً منظماً على الطريقة الإيطالية. فهذا يفسر انضمام أساتذة الجامعات وطلبتها إلى موسوليني.

وقد تميز الحكم الفاشستي ببعض التغيرات العظيمة وبعض التحسينات الأصلية، فإذا زادت الكفاية الإدارية واستمرت عملية تخفيف المستقعات ووزعت الأرض في بقاع كثيرة كانت من قبل مليئة بالبرك المويوة بالملازيا، وجاعت بنتائج حسنة. ولا ينكر أن ما كانت تدعيه الحكومة من نهوض صناعي كان إذا ذاك مبالغاً فيه. إلا أن الأمر لم يخل من بعض المنجزات وكذلك قضت الحكومة على عملية قطع الطريق في نابلي وصقلية، غير أنها من الناحية الأخرى لم تفعل إلا قليلاً لحل مشكلة توزيع الأرض، ومع أنها حرمت الإضراب إلا أنها لم تضع حلولاً لحالة الاضطراب التي سادت الزراعة والصناعة. وكان البرنامج الأصلي للفاشستية يشمل على ضمان العدالة للعمل وسياسة خارجية قوية والعمل على رفع المكانة القومية، وقد حرصت في برنامجها هذا على الابتعاد عن الإسراف في الوعود الاقتصادية كالتضاء على البطالة ولو أنها عيّنت عناية كبيرة بالعوامل الاقتصادية، ويقول جرانت وتمبرلي أن موسوليني عبر عن إحدى الأفكار الغالبة على الفاشستية حين قال: "أن حجر الزاوية في المبدأ الفاشي هو فكرته عن الدولة من حيث جوهرها ووظائفها وأهدافها فالدولة في الفاشية هي دولة مطلقة، أما الأفراد والمجموعات فإنما يجيبون في المرتبة التالية بالنسبة للدولة.

وفي واقع الأمر أن الحزب الفاشي أصبح هو الدولة، وقضى على كل معارضة له قضاء كامل وبصورة جعلته يعتقد أن الدولة والأمة تتجسدان

فى شئ واحد هو الحزب. وعلى هذا تم فى عام ١٩٢٩، انتخاب برلمان فاشى بأكمله واتخذت هذه المناسبة لإظهار الفرح والسرور ولكن من الصعب أن نسلّم بأن ربع المليون من الألمان فى التيرول والثلاثمائة ألف من السلافيين على شاطئ البحر الادرياتي قد ارتضوا بمحض اختيارهم أن ينتخبوا عن أنفسهم نواب حزب كان ينكر عليهم حقوقهم الأولية فى اللغة والقومية، ومن الطبيعى أن فكرة الحكم للمطلق أى الحكم الذى يستند إلى حزب واحد هى فكرة بالغة الخاضعون لنفوذ روما سواء كانت روما الإمبراطورية أو روما البابوية وربما كان هذا هو أحد التفسيرات التى توضح طابع الحكم الفاشستى. وقد كان الاشتراكيون يؤيدون فكرة الدولة الموحدة للسلطة، وفكرة تمثيل مصالح النقابات أو الاتحادات فى صورة تختلف اختلافاً يسيراً غير أن التحليل الدقيق لأصولها قد يوضح أن الفاشستية فى أساسها مطبوعة بطابع الانتهازية ولم تضع لنفسها فلسفة خاصة إلا بعد أن استقر لها الوضع وتمكنت من السلطة.

ومع كل هذا الفرق أنجز موسوليني عملاً على أعظم جانب من الأهمية، وهو عمل لا يثبت مهارته الدبلوماسية فحسب، بل يبين أنه أحرز نصراً أخفق فى تحقيقه أى حاكم لإيطاليا المتحدة من قبل ذلك أنه استطاع التوفيق بين الكويرينال Quirinal (حكومة إيطاليا الحديثة) والفاتيكان بين الأمة الإيطالية والبابا وبهذا شفى جرحاً لم يندمل كان ينخر فى جسم المجتمع الإيطالى. وفى ١١ فبراير عام ١٩٢٩ وقعت اتفاقية لاتران اعترفت إيطاليا بالفاتيكان كدولة لها منفذ إلى البحر. وأقرت (أن البابا شخصية دولية)، وكذلك منحت الكنيسة فى طول البلاد وعرضها حقوقاً وامتيازات كانت تابأها عليها كل الحكومات الإيطالية منذ عام ١٨٦٠، وفى مقابل ذلك أصبح هناك وفاق جدى بين البابوية والمملكة الإيطالية، وأهم ما ترتب على هذا الاتفاق أن البابا أضفى على الحكومة الفاشستية رونقاً وبهاء ودعم بقاءها واستمرارها بصورة لم يكن فى استطاعة أى حاكم آخر أن يأتى بمثله. ولا شك فى أن

بقاء دكتاتورية موسوليني أكثر من إحدى وعشرين سنة كان جانب من الفضل فيه راجعاً إلى توقيقه فى مسيرة الحبر الأعظم.

ومن الناحية النظرية ظلت إيطاليا تحت الحكم الملكى فى فترة ما بين الحربين وكان دستورهما قائماً على أساس "القانون الأساسى للحكم" Statuto Fondamentale del Rengo الذى منحه شارل ألبرت لرعاه من سكان سردينيا فى ٨ من نوفمبر عام ١٨٤٨.

وبمقتضى هذا الدستور الذى ظل معمولاً به حتى أصبحت إيطاليا جمهورية فى شهر يونيو عام ١٩٤٦، كانت السلطة التنفيذية للدولة محصورة فى يد الملك وحده يمارسها عن طريق وزرائه، هذا كله من الناحية النظرية، أما فى الواقع فإن إيطاليا تحت النظام الفاشستى كانت تحكمها دكتاتورية شخص موسوليني.

أما عن ألمانيا قبل هتلر نجد انه أدى انتهاء الحرب العالمية الأولى إلى انهيار الأنظمة وظهور الفوضى السياسية فى الدولة المغلوبة وتبقيتها فى الدول المنتصرة. وقد انفجرت الثورة فى برلين فى ٧ نوفمبر سنة ١٩١٧، ونودى بالجمهورية فى التاسع منه وقد قام بهذه الثورة الاشتراكيون وسبب نجاحها هو الضعف الذى سببته اللكبة وقد أدت إلى قيام حكومة اشتراكية برئاسة الاشتراكي "إيبرت Ebert". إلا أن هذه الحكومة واجهت معارضة وتمرداً شديدين من قبل البلاشفة والعناصر المؤيدة لهم، والتي شكلت جماعة "سبارتاكوس Spartakus" وقد انفجر أول عصيان فى برلين ما بين ٢٣ و ١٥ يناير عام ١٩١٨. غير أن هذه الحركة أخذت بفضل وزير الحربية "نوسكه Noske". وقد استخدم فى هذه العملية جيش الأحرار الذى ضم المنطوعين فى قطاعات الجيش القديمة التى لم تكن قد سرحت بعد. وتشكلت فى بافاريا حكومة مؤقتة برئاسة اليهودى "كورت إيشنر" وهو من أصل روسى. غير أن نوسكه قضى على هذه الحركة فى أول مايو سنة ١٩١٩. وذلك بفضل جيش الأحرار أى ضباط الجيش النظامى.

أما عن الواقع الاقتصادى لقد زلزلت الأزمة الاقتصادية والمعنوية فى تفاهم الصعوبات قد بلغ التضخم النقدي نسبة خيالية وغداً كارثة حقيقية. وفى آخر ديسمبر سنة ١٩٢٣ هبط المارك هبوطاً عمودياً رهيباً. وفى أول يناير حتى بلغت فى أكتوبر من العام نفسه ١١٢ مليار مارك حتى أصبح فى عام ١٩٢٥ استخدام النقد غير ممكن فضاعت بذلك ثورة طائفة وحل عسر شديد بالطبقات العليا والوسطى والموظفين والعمال من ذوى المرتبات والأجور للنقدية الثابتة حيث تسمرت الحياة الاقتصادية والحياة اليومية. وقد تركت هذه الكارثة المالية أثراً مريراً فى نفوس الألمان كان من الصعب محوها فيما بعد أن اعتقدت الحكومة الفرنسية أن الحكومة الألمانية أسقطت قيمة المارك عن سابق تصور وتصميم للتخلص من دفع للتعويضات. إلا أن الواقع كان عكس هذا الاعتقاد. فالحكومة الألمانية مضطرة لشراء أشياء تموينية. وكان عليها أن تدفع قيمتها ذهباً وبنتيجة ذلك نفذ احتياجه من الذهب كما كان عليها أيضاً أن تدفع التعويضات المقررة عليها من جراء الحرب وبموجب معاهدة فرساي. وقد أدت هذه الأزمة إلى نمار قسم كبير من الطبقة الوسطى. ورغم تحصن الحالة الاقتصادية بعد عام ١٩٢٥، بفضل تنقذ رؤوس الأموال الأجنبية فإن الحالة الاجتماعية الألمانية ظلت قلقة وغير مستقرة وهاتان الأزمئان الاقتصادية والمالية كانتا سبباً أساسياً فى عدم استقرار الحياة البرلمانية الألمانية. فبين عامى ١٩٢٠ - ١٩٢٨ حاولت الأحزاب السياسية اتخاذ جميع الوسائل لتأليف وزارة ائتلافية لكنها لم تتوصل فى أكثر الأحيان إلى حل دائم.

أما عن الواقع السياسى: بعد تنازل الإمبراطور غليوم الثانى عن العرش، فى نوفمبر عام ١٩١٨، عاشت ألمانيا فى ظل نظام مؤقت هو النظام الجمهورى، بزعماء الاشتراكيين حيث تشكلت حكومة اشتراكية برئاسة "فريدريك إيبرت F. Ebert". وقد أخذت الحكومة على عاتقها توطيد الحكم وإرساء قواعده بعد الهزيمة العسكرية والشروط القاسية التى فرضتها معاهدة

فرساي. وفي ١٩ / ١ / ١٩١٩ انعقدت الجمعية التأسيسية في مدينة فيمار Weimar* وقد تألفت من جميع الأحزاب الألمانية: الاشتراكيون وقد نالوا
أكثرية الأصوات منفردين الشيوعيون - الوسط الكاثوليكي - الديمقراطي -
الوطني الألماني. وقد وضعت هذه الأحزاب مجتمعة الدستور الألماني الجديد
الذي عرف بدستور فيما الذي أعلن في ١١ أغسطس عام ١٩١٩. وقد تميز
الدستور الجديد بالروح الانتلاقية فحافظ على الطابع البسماركي للدستور
الألماني السابق إلى جانب تطعيمه بنظم الدساتير للديمقراطية الغربية وهكذا
كان حلقة وصل بين الماضي والحاضر والمستقبل. وحقق هذا الدستور مزيداً
من الوحدة بين الألمان وزاد من مركزية الشؤون المالية وأعطى رئيس
الجمهورية سلطات واسعة جداً مشابهة للسلطات التي كان يتمتع بها
الإمبراطور قبل عام ١٩١٨، كما ضمن الحريات العامة: حرية المعتد،
حرية التعليم، الحرية الشخصية وحرية النقابات. قد اعتبر دستوراً توافقياً
وتشهد عام ١٩١٩ في ألمانيا حدثين على درجة كبيرة من الأهمية، أولهما
وفاة المستشار شتريسمان المفاجئة في مطلع أكتوبر عام ١٩٢٩، فخسرت
ألمانيا بوفاته سياسياً من الطراز الأول. أما الحدث الثاني فهو وصول آثار
الأزمة الاقتصادية العالمية إلى ألمانيا. حيث بدلت الأزمة الاقتصادية العالمية
في الولايات المتحدة الأمريكية في أول الأمر. إذ عانت بعض الدول الأوروبية
من نقص في احتياطيها من العملات الذهبية لاسيما وإنها كانت قد سددت
بعضاً من ديونها إلى الولايات المتحدة ذهباً، مما أدى إلى فرض رقابة شديدة
على تحويل النقد أو اللجوء إلى أسلوب المقايضة في التبادل التجاري، وذلك
ما عرقل السياسة التجارية الدولية وكانت ألمانيا واحدة من الدول التي عانت
الكثير من جراء الأزمة الاقتصادية العالمية، وكانت النمسا هي الأخرى قد
قاست من الأزمة أيضاً. وفي محاولة من الدولتين لتطبيق آثار الأزمة فيهما
بدلاً من مفاوضات من أجل إنشاء اتحاد جمركي بينهما، وتم الإعلان عنه في
١٩ مارس عام ١٩٣١ ولكن المشروع الذي عرف بالاتشلوس

Anschluss جوبه بمعارضة قوية من قبل فرنسا، إضافة إلى دول أوربية أخرى لخوفها من أن يودى ذلك الاتحاد إلى قيام وحدة سياسة بين ألمانيا والنمسا، خاصة وأن تجربة الزولفرلين (وهو الاتحاد الجرماني للألماني لعام ١٩٣٤) كانت لا تزال ماثلة في الأذهان، إذ لن يروسيا استخدمت ذلك الاتحاد كخطوة على طريق تحقيق الوحدة القومية في ألمانيا.

أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية تحت وطأة الأزمة الاقتصادية العالمية على التوقف عن تقديم المزيد من القروض إلى ألمانيا، بل أنها بدلت تطلّاب الأخيرة بأن تسدد على الفور ما عليها من قروض قصيرة الأجل، وترتب على هذه الخطوة أن ارتبكت أوضاع العملة، واضطر واحد من أكبر المصارف الألمانية إلى إغلاق أبوابه واضطرت مصارف كبيرة أخرى إلى استدعاء الشرطة لحمايتها من جماهير المودعين الذين ازدحموا أمام أبوابها. وقد عانى قطاع الصناعة العباء الكبير من الأزمة ولاسيما صناعات الحديد والفولاذ ومواد البناء، فأغلقت العديد من المصانع أبوابها، وتكنى مركز ألمانيا الصناعى إلى المرتبة الخامسة بعد أن كانت تحتل المرتبة الثانية . وانتشرت البطالة حيث قارب عدد العاطلين عن العمل فى أواسط عام ١٩٣١ أربعة ملايين عاطل. وسجلت قيمة الصادرات انخفاض كبيراً. وتشكلت حكومة جديدة فى ألمانيا بعد وفاة شتريسمان وهى حكومة مولر الائتلافية. وقد جابهت هذه الحكومة صعوبات كبيرة بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، وتعرضت إلى انتقادات عنيفة من شتى الأوساط السياسية فى ألمانيا بل أنها انشقت على نفسها بسبب مشروع كانت تعتزم القيام به يتعلق بمعالجة مشكلة البطالة. مما اضطر مولر إلى الاستقالة فى مارس عام ١٩٣٠، فأعقبتها حكومة جديدة وهى حكومة برنك التى استمرت فى الحكم حتى مايو عام ١٩٣١، وقد انبرت هذه الحكومة لمعالجة آثار الأزمة الاقتصادية بأن تبنت سياسة من شأنها الضغط على الإنفاق فقلصت من حجم الخدمات الاجتماعية، وأنقصت المعونات التى كانت تقدمها إلى العاطلين وخفضت الأسعار

والأجور. ورواتب الموظفين والمتقاعدين، وتوقفت عن دفع التعويضات وفرضت ضرائب عالية على المنتجات الغذائية المستوردة بهدف الأخذ بيد المزارع الألماني كما اشتهرت أسهم المصانع التي كان يتهدد إنتاجها خطر الكساد. وبسبب تلك الإجراءات للتشفية أطلق خصوم برونك لقب مستشار المجاعة.

وعلى أية حال، لم تؤد تلك الإجراءات إلى تحقيق نتائج سريعة واستمر عدد العاطلين عن العمل في الازدياد حتى وصل إلى ربيع عام ١٩٣٢ إلى ما يزيد عن ستة ملايين عاطل، أى ما يعادل ٤٤% من مجموع العمال. وجدير بالذكر، أن البرلمان قد عارض سياسة برونك التشفية، إلا أن هذا الأخير تجاهل معارضة البرلمان وواصل تنفيذ سياسته عن طريق إصدار المراسيم. بل أنه فكر بحل البرلمان. وقد بلغ من تدهور مكانة برونك أنها غدت موضع تنديد من قبل فئات المجتمع تقريبا. ولاسيما من أرباب الصناعة والطبقة العاملة.

وكانت الأخيرة تدعو الحكومة إلى اتخاذ إجراءات أشد فعالية. وقد تجسدت مظاهر السخط ضد الحكومة في المظاهرات التي نظمها العاطلون عن العمل، والتي طافت الشوارع، ورقعت خلالها الأعلام الحمراء. كذلك دخلت حكومة برونك في نزاع مع الحزب النازي في أعقاب الانتخابات التي جرت في مارس ١٩٣٢، الانتخاب رئيس الجمهورية بعد انتهاء فترة رئاسة هند نبرك، فقد حاول برونك أن يستغل فرصة إخفاق هتلر في الفوز برئاسة الجمهورية للقضاء على الحزب النازي، وقد بدأ في اتخاذ إجراءات ضده من أواسط إبريل عام ١٩٣٢، حينما أمر بحل المنظمين النازيين وهما قوات العاصفة Sturmabteilung التي تعرف اختصاراً بـ S.A. والحرس الخاص Schutzstaffel وتعرف اختصاراً بـ S.S. وفي أواسط مايو عام ١٩٣٢ صوت البرلمان ضد حكومة برونك، وقد زاد من إحراج مركز حكومة برونك، وزاد من جرائها أن سحب هند نبرك بقمته منها أيضاً، فاستقال

برونك في أواخر مايو عام ١٩٣٢ وكلف هند نيرك فون بابن Von Papen بتشكيل حكومة جديدة في مطلع يونيو من العام نفسه. وصارت هذه الحكومة تلقب بحكومة البارونات بالنظر إلى أنها كانت تضم في عضويتها خمسة من النبلاء. وكان بابن نفسه نبيلاً ثرياً من نبلاء وستفاليا وكان يتزعم حزب الوطنيين الألمان الذي يمثل مصالح كبار الصناعيين. وكان بابن يرغب في إعادة الملكية عن طريق الحركة النازية. وأصدر أمراً بحل البرلمان (الرايشتاج) وإجراء انتخابات جديدة في يوليو من نفس السنة، ولما فاز النازيون بموجبها بسـ ٢٣٠ مقعداً في البرلمان لكن هذه الأكترية لم تمكنهم من الحكم، إلا أنه كان باستطاعتهم أن يعرقلوا أعمال الحكومة فحاول المستشار بابن التفاهم معهم وإدخالهم في الحكم بإعطائهم نيابة المستشارية، فرفض هتلر لأنه لا يريد أن يكون الرجل الثاني في الحكم متهماً الوزارة بالرجعية. فحل بابن البرلمان ثانية. وقد حافظ النازيين في الانتخابات الجديدة على ذات المقاعد تقريباً مما دفع بابن إلى الاستقالة في ٢٧ نوفمبر عام ١٩٣٢. وبإزاء هذه الوضع كلف الجنرال "فون شليخر" بتأليف الحكومة الجديدة، إلا أن هذه الحكومة لم تستطع الاستمرار في الحكم لأن الرئيس هند نيرك سحب ثقته منها. وفي ٣٠ يناير ١٩٣٣ كلف الرئيس هند نيرك هتلر بالمستشارية وتشكيل الحكومة الجديدة. فشكل حكومة مختلطة مع الوطنيين الألمان، كان للنازيين فيها وزيران بالإضافة إلى المستشارية. وفي مدة أقصاها ثمانية عشر شهراً تمكن هتلر من السير بنجاح في الحكم وتطبيق الكثير من البرنامج الوزاري. وفي ليل ٢٦ - ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٣ احترق مبنى البرلمان فاتهمت الحكومة الشيوعيين بهذا العمل، واتخذ هتلر من هذا الحادث ذريعة لاتخاذ الإجراءات بحق الشيوعيين ولتزويد البوليس بصك حيات واسعة بمهاجمة خصوم النظام وتوقيفهم، كما اتخذ عدة تدابير أخرى ضد حرية الصحافة ليضعف المعارضة. وفي الانتخابات التي جرت في مارس سنة ١٩٣٣ حصل النازيون على

٢٩٨ مقعداً فى البرلمان، ولم يكن هذا الرقم الأكرثية المطلقة للتفرد بالحكم. لكن هتلر حصل على صلاحيات واسعة، منها إصدار الأوامر بإلغاء الأحزاب، وحظر النقابات العمالية. وأزيل من البلاد كل أثر للمطالب والنزعات الإقليمية، وجرى تطهير الإدارة العامة، بحيث أصبحت بكاملها تحت إشراف الحزب النازى. وأخيراً قامت الحكومة بتقييد الحرية الفردية عكس ما نص عليه دستور " فيمار" وبدأت بتنظيم الشرطة السياسية التى أصبح بإمكانها أن توقف أو تسجن دون أن يكون للسلطة القضائية حق فى التدخل. وفى سنة ١٩٣٤ تم تنظيم للشرطة السرية "جستابو Gestapo".

لقد حقق هتلر خطوته الأولى فى الوصول بحزبه إلى الحكم، وحقق خطوته الثانية وهى الأفراد بالسلطة، ثم شرع فى تحقيق الخطوة الثالثة وهى القضاء على قيود فرساي خطوة بخطوة. هذه بعض أمثلة عن الدكتاتوريات الجديدة، أما عن الديمقراطيات القديمة فظهرت واضحة فى كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

أما بريطانيا فقد ظلت ذات استقرار سياسى على أساس التنافس بين الأحزاب الثلاثة الكبيرة:

- ١- حزب المحافظين
- ٢- حزب الأحرار.
- ٣- حزب العمال.

وكان يدور جدل حول النظام الوزارى البريطانى، ولكن دون التعرض له. وكانت الأزمات الكبرى الداخلية التى تعرضت لها بريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى تتركز فى:

- ١- إضراب ١٩٢٦ وأزمة الصراع بين العمال والمحافظين.
- ٢- الأزمة الاقتصادية الدولية الكبرى ١٩٢٩.
- ٣- المشكلة الأيرلندية المزمنة.
- ٤- تنازل الملك إدوارد الثامن عن العرش ١٩٣٦.

كانت قوة التيار الإشتراكي قد ظهرت في بريطانيا مثل غيرها من دول أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى، فمنذ عام ١٩٢٠ كانت تقع من وقت لآخر إضرابات يقوم بها عمال المناجم وتشكلت لجنة لدراسة أسباب هذه الإضرابات برئاسة سيرجون سانكي Sir John Sankey وفي التقرير الذي أعدته هذه اللجنة اتهم واضح للنظام الذي كان متبعاً بشأن ملكية مناجم الفحم ومطالبة بإعادة النظر فيه لصالح نظام يتضمن نوعاً من الإدارة العامة لتلك المناجم تراعى فيه لصالح العمال. إلا أن حكومة المحافظين التي فازت في انتخابات ١٩٢١ على كل من الأحرار والعمال أهملت متعمد الأخذ بتلك التوصية. وكان أن هدد العمال بإضراب عام في ١٩٢١ ولم تتجنبه حكومة المحافظين إلا بشق الأنفس. ولكن قرر عمال المناجم الإضراب مرة أخرى في مايو ١٩٢٦ بعد أن فشلت مفاوضاتهم مع الرأسمالية المتحكمة والتي كانت تسعى إلى تخفيض أجر العمال. ويختلف إضراب ١٩٢٦ عن سابقة بأنه كان واسع النطاق إذ أعلنت تجمعات عمالية عديدة لإضراب عمل المناجم، وهي:

- ١- عمال السكك الحديد والنقل.

٢- عمال البناء.

٣- عمال المطابع.

٤- عمال مناجم الحديد والصلب.

والى جانب ذلك بعض المشتغلين في الميدان التجاري، وأصبح هذا الإضراب المحك الذي سيكشف مدى صلابة العمال في مواجهة أصحاب رؤوس الأموال والدولة. عازمت حكومة المحافظين على عدم نجاح الإضراب عن طريق إدارة المحطات والمراكز الصناعية والسيطرة على أحواض الشحن والتفريغ والمواصلات الداخلية، وصمدت حكومة المحافظين بقوة أمام هذا التكتل العمالي. بل عملت على تفتيت قوى الإضراب العام بإصدار مرسوم في ١٩٢٧ بعدم شرعية الإضرابات المؤيدة Sumpathetic Strikes أو

الإضراب التي تخرج الحكومة وتهدد الأمة.

وعندما وقعت الأزمة الاقتصادية الدولية ١٩٢٩ وتدهور سعر الجنيه الاسترليني، كان العمال برئاسة رمزي مكدونالد قد وصلوا إلى الحكم. ولكن كانت المعضلة الاقتصادية معقدة اضطرت حكومة مكدونالد إلى تكوين حكومة اتحاد وطني (صيف ١٩٣١) عملت على تخفيض النفقات والمزبقات تجنباً للتضخم النقدي وزيدت الرسوم الجمركية على الواردات وتقوية الروابط الاقتصادية بين بريطانيا ومستعمراتها. وكل هذا كان يبعد بريطانيا عن سياستها التقليدية الخاصة بالتجارة الحرة، ولكن بصفة عامة كانت قدرات بريطانيا الاقتصادية في نمو مطرد ساعدها في ذلك اتساع إمبراطوريتها.

وإذا كانت السياسة الداخلية والاقتصادية مستقرة في بريطانيا وتؤدي إلى تنمية مواردها وزيادة استقلالها لإمبراطوريتها، كانت السياسة الخارجية في نظر العديد من المؤرخين وخاصة المؤرخين السوفيت هي المسؤولة عن تشجيع هتلر على متابعة مغامراته العدوانية ضد معاهدة فرساي وضد أوروبا الشرقية، فبهم هؤلاء المؤرخون حكومة بريطانيا بعد الحرب بما يلي:

١- تحريض ألمانيا على التوسع في اتجاه أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي.

٢- تقوية البرجوازية القومية المتطرفة النازية عسكرياً بمددها بالسلاح والخبرة الفنية والعسكرية، وسارت الولايات المتحدة الأمريكية في نفس الاتجاه الخطر.

٣- وقفت حكومة بريطانيا إلى جانب النازية الهتلرية بصراحة عندما عقدت معها اتفاقاً بحرياً في يونيو ١٩٣٥ الذي يمنح لألمانيا الفرصة لبناء الغواصات بمعونة مالية وفنية بريطانية. وقضت بذلك حكومتا بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على تنفيذ نظرية الأمن الجماعي التي كان يتمسك بها الاتحاد السوفيتي، فأدى ذلك إلى نكبة (ميونيخ) الشهيرة خريف ١٩٣٨.

وكان تشمبرلن زعيم المحافظين والذي فاز بانتخابات أكتوبر ١٩٣٥ يعتقد أن التفاهم المباشر مع ألمانيا خير من السير وراءهم الأمن الجماعي حتى لقد استبعد فكرة عقد مؤتمر اقترحه روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، لتخفيف حدة التوتر العالمي، وأثر أن يستمر في مفاوضات ومساومات مع هتلر حتى لقد عرض على هتلر فكرة التسوية الشاملة للمشكلات الدولية، وإعادة بعض المستعمرات إلى ألمانيا. ولكن هل كانت حكومة لندن صادقة في مساعيها، أم أنها كانت تريد شراء السكك الحديدية من هتلر بأى ثمن مؤقتاً حتى توقعه في أزمة حياة أو موت مع الاتحاد السوفيتي وفرنسا؟ وأغلب الظن أن تشمبرلن كان يلعب لعبة كبيرة للغاية تجلت في موقفه المحايد من ضم هتلر للنمسا ومن مفاوضات ميونيخ ١٩٣٨.

أما بالنسبة لفرنسا فإنها كانت من الناحية السياسية منقسمة إلى أحزاب كثيرة لا يؤلف بينها فيما يبدو إلا تعلقها بفرنسا. ولما انجلترا كان هناك اتفاق كبير بين الأحزاب الكبرى الثلاثة على الأداء السياسية التي يمكن بواسطتها تنفيذ سياساتها المختلفة. ولم يكن لمثل هذا الاتفاق وجود في فرنسا. ويرجع ذلك إلى ما أنطوى عليه دستور الجمهورية الثالثة من تناقض جوهرى هو أنه كان نظام لسيادة برلمانية في بلد ليس فيه ممن يؤمن بالسيادة البرلمانية إلا قلة من الأحزاب السياسية، أو قلة من مدارس الفكر السياسى التى تحظى بقبول عدد كبير من الناس. ولم يغيب عن أذهان الساسة المحنكين من جميع الأحزاب ما كان في تنفيذ دستور الجمهورية الثالثة من عيوب أساسية، غير أنهم كانوا مختلفين فيما بينهم اختلافاً خطيراً على العلاج الذى يمكن الأخذ به. وأخطر نقطة ضعف في هذا الدستور هي أنه كان يتيح لمجلس النواب أن يتجنب المسؤولية. وكان هذا المجلس ينتخب لمدة أربع سنوات، ولم يحدث قط أنه حل قبل انتهاء مدته القانونية، وقد ترتب على هذه الأوضاع كلها أن أعضاء المجلس كانوا لا يخشون الوزراء، بل يهزمونهم في تهور ودون اهتمام. ولهذا كانت الوزارات متغيرة ولا تكون طويلاً، بينما

كان مجلس النواب لا يتعرض للتغير طوال السنوات الأربع. وقد أدى هذا النظام إلى زيادة تعدد الأحزاب، كما أصبحت الصعوبات القائمة في طريق تشكيل وزارة قوية وإبقائها في الحكم من الصعوبات التي لا يمكن التغلب عليها. وحتى الوزارات القصيرة العمر كانت نتيجة للمساومات والتراضى مع أحزاب المعارضة. وفي سنة ١٩٣٤ حاولت الوزارة الإنتلافية برئاسة دومرج Doumergue أن تعد النظر في الدستور بإعطاء رئيس الجمهورية أو مجلس الوزراء حق حل المجلس والرجوع إلى الأمة كما هي الحال في إنجلترا. غير أن دومرج كان نصيبه الفشل في مشروعه، وظل هذا النظام الفاسد قائماً حتى نهاية الجمهورية الثالثة. ومما هو جدير بالملاحظة أن دستور الجمهورية الرابعة الذي وضع في ٢٤ من ديسمبر ١٩٤٦ لم ينص على أى حق عام للرجوع إلى الأمة، وكل ما جاء فيه بهذا الخصوص أنه اذا تعاقبت أزماتان وزاريتان خلال ثمانية عشر شهرا يمكن لمجلس الوزراء بعد التشاور مع رئيس الجمعية الوطنية أن ينظر في حل الجمعية.

وثمة عيب آخر في دستور الجمهورية الثالثة هو السهولة التي استطاعت بها الحكومات الفرنسية أن تلجأ إلى الحكم عن طريق إصدار المراسيم بدلا من الطريق الرسمي المألوف للتشريع. واستقل رئيس الجمهورية في أثناء الحرب سلطة إصدار القرارات المخولة بمقتضى الدستور في إصدار قرارات الضرورة، واستمر هذا الإجراء قائماً فيما بين الحربين، وكان امتداد العمل به بناء على رغبة مجلس النواب الفرنسي في منح الحكومة سلطات كاملة لمعالجة مواقف معينة. وفي سنة ١٩٣٥ أساعت حكومة لافال Laval لاستخدام هذه السلطة بإصدار قرارات بلغ عددها خمسمائة، الأمر الذى دفع المجلس إلى رفض منح هذه السلطات الواسعة رئيس الحكومة بلوم Blum في سنة ١٩٣٧ ولشوتان Chautemps في سنة ١٩٣٨. ومع ذلك كان هناك في سنة ١٩٣٨ اثنان وثلاثون "مرسو ما بقانون" تتناول بعض الإصلاحات الاجتماعية.

وقد دفع عجز الحكومات المتعاقبة عن تحقيق الإصلاحات الإدارية وعن استعادة التوازن المالى كثيرا من الفرنسيين إلى تأييد حركات تهدف إلى إقامة شكل من الحكم يكون أكثر جنوحا إلى السلطة المطلقة، وفى مستهل الثلاثينات زاد عدد المعجبين بنظم الحكم المطلق خارج فرنسا. ولأن إشكالا مختلفة من الشيوعية ومن الفاشية الإيطالية، بل ومن الاشتراكية الوطنية الألمانية فيما بعد وجد كل أولئك فى فرنسا من المؤيدين والدعاة والمعلماء من الذين لم يكونوا دائما من أصحاب النوايا الطيبة، وقد اعتنقت هذه المبادئ التسفوية المستوردة من الخارج زمر غير مسئولة من الناس وتحزبت لها دون تمييز أو تمحيص ودون أن تحاول استيعابها وهضمها ولم يدرك أكثر هؤلاء الناس فى بادئ الأمر أنهم قد يصبحون أدوات سياسية فى أيدي دول أجنبية. وبرز من بين هذه الفئات جماعة 'صليب النار' croix de Feu وهى منظمة شبه فاشية تكونت سنة ١٩٢٥ وضمت فى صفوف 'العاطفين عليها العارشال بيتان ولاقال. واقتصر سياستها فى أول الأمر على المحافظة على الحالة القائمة للمجتمع الفرنسى، ومع ذلك فلن المتطرفين من أعضائها شكلوا فيما بينهم منظمة الكاجولار "Cagoulards" السرية التى وصلت فى عددها إلى مستوى جيش خاص. وفى يونيو عام ١٩٣٦ حلت الحكومة الاشتراكية جماعة صليب النار واعتبرتها جماعة خارجة عن القانون. وفى شهر نوفمبر من السنة التالية اكتشفت مؤامرة واسعة النطاق حاكت خيوطها منظمة الكاجولار، وكان هدفها قلب نظام الحكم الجمهورى وإنشاء دولة ديكتاتورية تمهد الطريق فى نهاية الأمر إلى عودة الملكية.

وفى الوقت نفسه قررت أحزاب اليسار العشرة (الحزب الراديكالى - الحزب الشيوعى - الحزب الاشتراكى - عصبة أنصار حقوق الإنسان، عصبة العمل المكافح - التحالف العام للعمل الموحد - تحالف العمل العام - لجنة حركة المثقفين ضد الفاشية ، اللجنة العالمية ضد الفاشية والحرب -

الاتحاد الإشتراكي الجمهوري) محاربة ما كنت تعتبره تهديداً فاشياً، فاتحدت جميعها مكونة بذلك الجبهة الشعبية "Front Populaire" وكانت أهدافها كما ورد في برنامجها الصادر في ١١ من يناير ١٩٣٦ تمتد من تطهير الحياة العامة إلى القيام بإصلاحات اقتصادية خطيرة ووضع تشريعات اجتماعية. ومن سوء الحظ أن تشوب الحرب الأهلية الأسبانية في يونيو ١٩٣٦ أحدث انشقاقاً عميقاً في الجبهة الشعبي بين الشيوعيين وأنصارهم مما أرادوا مساعدة الأسبان الجمهوريين بالتدخل الإيجابي، وبين الإشتراكيين الذين ارتضوا سياسة عدم التدخل التي كان يول بها بلو. وقد بذلت بعض المحاولات للقيام بإصلاحات اجتماعية، ولكنها لم تسفر عن كثير من النتائج، ثم ترتب على عودة ألمانيا إلى إعادة تسليح أراضى الراين وفي مارس سنة ١٩٣٦ زيادة انشغال فرنسا بمسائل الدفاع والامن الحربي. ومن سن ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٣٩ كان في مقدمة ما عانيت به فرنسا مشكلة الدفاع وإعادة التسليح، بينما كانت تكافح في الوقت نفسه ضد الصعوبات المالية الحادة والانقسامات الداخلية المتزايدة.

وأما الولايات المتحدة فقد كان للأزمة الاقتصادية فيها أثر في حدوث تطور هام في السياسة الداخلية وفي السياسة الاجتماعية. وهذا التطور هو ما يلخص تحت اسم تجربة روزفلت". مضى على الأزمة الاقتصادية أكثر من ثلاثة أعوام في الولايات المتحدة عندما جرت انتخابا الرئاسة عام ١٩٣٢. وكان الحزب الذي يقبض زمام السلطة آنذاك هو الحزب الجمهوري، وما فتئ الرئيس هيربرت هوفر قائلاً أن الأزمة ليست دائمة ورفض منح اعتمادات لمساعدة العاطلين عن العمل والمزارعين. غير أنه كان مخدوعاً. أما الحزب المناوئ، وهو الحزب الديمقراطي، فقد سحنت له الفرصة في انتخابات عام ١٩٣٢ للوصول إلى السلطة. وفي ذلك الحين انتخب مرشحاً فرانكلين روزفلت. وفي الحملة الانتخابية أكد روزفلت على قضايا الأزمة، وبين بأن أسبابها "أمريكية" بينما كان الرئيس هوفر يصرح بأن أسبابها

خارجية وهى الفوضى الاقتصادية التى تصود البلاد الأجنبية. وأخيرا ظفر الديمقراطيون وانتخب روزفلت بأكثرية قوية وحصل الديمقراطيون على تفوق واضح فى مجلس الكونجرس، مجلس النواب ومجلس الشيوخ، وفى هذه الشروط كانت الطريق حرة أمام روزفلت عندما استلم السلطة فى مارس ١٩٣٣.

كان روزفلت رجلاً هادئاً متزنأً مفعماً بالتفاؤل، تنفعه ورغبة قوية فى عمل شئ جديد. وقد التف حوله فى القسم الأول من رئاسته لفيف من الجامعيين وأهمهم شخصيتان أساسيتان وهما ريموند مولى Raymond Moley وتوجويل Tugwell وقد أطلق على هذه ألفة اسم "تروست الفكر Brain Trust" ودفع هؤلاء الجامعيون روزفلت فى طريق الاقتصاد الموجه. وعد روزفلت بعد استلامه السلطة فى مارس ١٩٣٣ منهاج العمل الذى اسماء الأمريكيون "البرنامج الجديد New Deal" وكانت نقطة الانطلاق فى هذا البرنامج الملاحظة الآتية: بين ١٩٢٢ و ١٩٢٩ كان زيادة الجور أقل بكثير من زيادة أرباح رأس المال. ومن جهة أخرى، لأن المزارعين تضرروا بالنسبة إلى المنتجين الصناعيين. ولذا أراد روزفلت أن يصلح خلل التوازن بين للمنتجين المزارعين والصناعيين، وبين المأجورين وأصحاب العمل. وكانت الأزمة اقتصادية ككل الأزمات، مطبوعة بانخفاض الأسعار. وقد أصبح هذا الانخفاض "كعبة" بسبب ضخام الدين العام والخاص. كما غداً نقل هذا الدين مستحيل الحمل عندما حصلت الأزمة. وحاول روزفلت البحث عن الدواء فى زيادة قوة الشراء عند المزارعين والمأجورين فى الصناعة. وبذا ، كما يقول روزفلت، تجد الصناعة الكبرى الأسواق التى تحتاج إليها. ولكن روزفلت أضاف إلى هذه المبادئ الاقتصادية شاعلاً اجتماعياً: فى العام ١٩٣٣ قامت الصحافة الديمقراطية بحملة لصالح ما أسمته "المنسيين" أى العاطلين عن العمل والمزارعين. وكان هذا تديباً لا جدال فيه فى برنامج الحزب الديمقراطى الذى لم يكن له حتى ذلك الحين

سياسة اجتماعية تختلف كثيراً عن سياسة الحزب الديمقراطي الذي لم يكن له حتى ذلك الحين سياسة اجتماعية تختلف كثيراً عن سياسة الحزب الجمهوري.

واتبع روزفلت في تطبيق البرنامج الجديد تكبيرين، التكبير الأول، صلاح حال الزراعة والثاني تحسين حال الصناعة.

أما ما يتعلق بالزراعة فقد وضع في ٢٦ مارس ١٩٣٣ قانون سمي "Agriculture Adjustment Act" ويوجزه الأميركيون بالأحرف الثلاثة الأولى. A.A.A. ويخول هذا القانون منح المساعدات التي تدفعها الدولة إلى المزارعين على أن يبلوا، بالمقابل، بإقلال السطح المزروع بغية حذف إفراط الإنتاج. إذا لم يكن هذا التكبير إجبارياً. حتى أن روزفلت نادى بطيب إرادة كل فرد. ومن جهة أخرى وضعت الدولة تحت تصرف المزارعين ملياراً دولار بقسائم (بونات) ذات ٤% ليستطيع المزارعون أن يتخلصوا من الديون التي عقدها مع المصارف بسعر أعلى من ٤%.

أما في الصناعة فإن روزفلت وضع في ١٦ يونيو ١٩٣٣ قانون "National Industrial Recovery Act" الذي يختزل بالأحرف الثلاثة الأولى N.R.A، وبموجب هذا القانون يجب على الصناعات أن تضع قواعد المنافسة الشريفة التي ستصبح بعد موافقة الحكومة عليها إجبارية في كل صناعة. ويجب على هذه القواعد أن تحتوى عدداً من البنود يتعلق باليد العاملة.

١- الاعتراف التام بحق النقابة، أي أن رب العمل لا يستطيع أن يطرد العامل إذا كان هذا العامل داخلاً في النقابة.

٢- تحديد حد أعلى لساعات العمل، للحد من البطالة، يجعل الأسبوع أربعين ساعة على الأكثر وتخفيضه إلى ثلاثين ساعة.

٣- تحديد حد أدنى للأجرة.

ووضع هذه القواعد يقتضى بالضرورة مراقبة الحكومة لجميع فروع الصناعة وبالتالي تدخل الدولة فى العلاقات التى تربط رب العمل والعامل. وهذا الدخل كان حادثاً جديداً فى السياسة الأمريكية. وفى الوقت نفسه وضع روزفلت منهاجاً كبيراً للأشغال العامة : كإنشاء السكك الحديدية، والطرق وتجهيز الموانئ وإنشاء البواخر، وبناء المدود... الخ كلها تعمل فى آن واحد بغية حبس الإنتاج الصناعى والإقلال من البطالة. ورصد لتنفيذ هذه الأشغال العامة مبلغاً يقدر بأكثر من ثلاثة آلاف مليار دولار تكبيرة هيئة خاصة.

وفى يونيو ١٩٣٤، صرح روزفلت بوجوب إتمام "البرنامج الجديد ببرنامج اصطلاحات اجتماعية يتضمن وضع نظام التأمين كالتأمين على البطالة والتأمين على الشيخوخة، وحصل على قانون بهذا المعنى فى ١٩ ابريل ١٩٣٥ يدعو فيه مختلف الولايات الأمريكية إلى تنظيم نظام التأمين الاجتماعى حسب مواردها الخاصة. وإذا لم تهتم الولايات بهذا العمل فلن الدولة الاتحادية تقوم به عنها وتقرض ضرائب جديدة وترصد لها لتمويل هذا النظام. ولدعم هذه السياسة التى تكلف غالباً وجب اتخاذ تدابير. وفى السنوات الأولى من تطبيق "البرنامج الجديد" بلغت المصاريف الاستثنائية المخصصة هذه المسألة الاقتصادية الجديدة ٧ مليارات دولار، أى ضعف النفقات العادية للموازنة الأمريكية. ولإيجاد الموارد الضرورية استخدم روزفلت عدة وسائل:

الأولى منها كانت فى تخفيض قيمة الدولار بالنسبة إلى الذهب. ومن جهة أخرى أصدرت الحكومة الاتحادية أوراقاً نقدية : فقد سمح لها القانون بإصدار ٣ مليارات دولار جديدة. هذا وأن التوسع فى الاعتماد أفاد فى تسليف المصارف ليتمكنها من إجراء قروض للصناعة. وأخيراً اتخذت تدابير مالية تتعلق بالضرائب كزيادة ضريبة على الدخل الذى يتجاوز مليون دولار وضريبة رأس المال بنسبة معتدلة لأن المردود فى عام ١٩٣٤ لم يتجاوز ٤١٧ مليون.

وكانت النتيجة زلزال الإنتاج الصناعي، وانخفضت أسعار الحاصلات الزراعية، ولم يستطع إلغاء البطالة، ومقاومات المزارعين، وذلك باستخدامهم الطرق الحديثة، ولم يقاوم الصناعيين وقامت حملة عظيمة في أوساط "العمال الكبرى" تطالب بالعودة إلى طريق الحرية والعدول عن مراقبة المشاريع.

هكذا كانت هذه بعض الأنظمة السياسية في أوروبا قبيل الحرب العالمية الثانية، ممثلة في الدكتاتوريات الجديدة كالثورة الشيوعية وظهور اتحاد جمهوريات السوفيت الاشتراكية والمتأثرة بنظريات كل من كارل ماركس Karl Marx وفردريك أنجلز Ferdric Angles ، وأثر ذلك في الأحوال في روسيا القيصرية، مما أدى إلى سقوطها - القيصرية - والانتقال إلى البلاشفة في الانتخابات التي تمت في يوليو عام ١٩١٧، وتطور الأحداث حتى صدور دستور ١٩٣٦ وسياسة الاتحاد السوفيتي الداخلي والخارجية، وتأثير ذلك على الأحوال في بولندا. أما النموذج الثانى ، فهو النظام الفاشستى في إيطاليا والظروف التي أدت إلى انتشارها، كما تعرضنا لظروف إيطاليا بعد اشتراكها بجانب الحلفاء، وعوملت بجفاء من جانبهم مما أثر ذلك على نفسياتهم وسوء أحوالهم الاقتصادية، وعبرت فئات الشعب المختلفة عن موقفها. مما مهدت الظروف لظهور موسولنى واستيلائه على السلطة والحكم مستغلا سوء الأحوال الاقتصادية التي مرت بها البلاد. ولأراد إعادة مجد روما الغابر، أما النموذج الثالث فهو ألمانيا النازية، مسترخياً الأحوال قبل وصول هتلر بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، وظهرت فيها الفوضى السياسية للجنية الإسترلينى، مما أثر ذلك بشكل واضح على جميع فئات الشعب الألماني ، واستهلكت ألمانيا من رصيدها الذهبى الجزء الكبر تلبية لاحتياجاتها من المواد الغذائية، مما ترتب عليه ارتباك الأحوال السياسية، وتنازل الإمبراطور غليوم الثانى عن عرشه فى نوفمبر ١٩١٨. وشهدت ألمانيا الفوضى السياسية، وعاقبت الحكومات مما مهد لهتلر الاستيلاء على مقاليد

السلطة والحكم في يناير ١٩٣٣، وأتباعه سياسة داخلية وخارجية نشطة وما ترتب على ذلك الفترة فقد ظهرت واضحة في كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. وبالنسبة لبريطانيا فإنها ظلت ذات استقرار سياسي ديمقراطي، على أساس التنافس بين الأحزاب الثلاثة الكبيرة، حزب المحافظين وحزب الأحرار وحزب العمال. ونظامها الوزاري، وعلى الرغم من ذلك كله، فقد تأثرت بريطانيا بالأزمة الاقتصادية العالمية، وتعرضت لازمات داخلية كبرى، وإضرابات عمالية في مراحل مختلفة، ويدهور سعر الجنيه الأسترليني، وموقف الحكومات البريطانية المختلفة لمواجهة مثل هذه الأمور، وانشغالها بتلك الأمور مما جعل ألمانيا تكتبز هذه الفرصة وتتوسع في أوروبا الشرقية، كما انشغلت بريطانيا ببعض الأحداث السياسية الأخرى مثل المشكلة الأيرلندية المزمنة، وتنازل الملك إدوارد الثامن عن العرش عام ١٩٣٦.

واختلف الوضع بالنسبة لفرنسا، حيث كانت من الناحية السياسية منقسمة إلى أحزاب كثيرة لا يربطهم بفرنسا إلا الارتباط بها. وصدر دستور الجمهورية الثالثة وما به من عيوب، ونستور الجمهورية الرابعة في عام ١٩٤٦ ومحاولة الحكومات المتعاقبة للقيام بإصلاحات اجتماعية، دون جدوى، مما أثر ذلك بشكل واضح على الحالة الداخلية نتيجة للآزمات الاقتصادية التي مرت بالعالم خلال تلك الفترة.

أما النموذج لثالث فهو الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أنها أيضا تأثرت بالأزمة الاقتصادية، وترتب على ذلك تطور في السياسة الداخلية والسياسة الاجتماعية، إلى أن فاز روزفلت في انتخابات عام ١٩٣٣، وإعلان برنامجه الجديد إذ كان يهدف لزيادة الأجور وحالة الفوازن بين المنتجين الزراعيين والصناعيين، والصعوبات التي واجهته وكيف تغلب عليها باتخاذ العديد من الإجراءات لتحقيق سياسته الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: التوتر الدولي

أما بالنسبة للتوتر الدولي ، فقد شهد العالم أحداث سياسية خاصة ذات الصبغة الدولية خلال الفترة التي كانت بين الحربين العالميتين (١٩١٩ - ١٩٣٩) - كانت هذه الأحداث جميعها تقريباً نتيجة مباشرة وغير مباشرة للتسويات التي أبرمت بين دول الحلفاء وأعدائها عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى. حيث كان كثير من بقاع العالم فى حالة من الغليان والقلق والبهضاء والتأبد والاضطراب نتيجة لما إثارته معاهدة فرساي، وسان جرمان، وڤويس، وڤريانون من الحلق وخيب الأمل وغمرة اليأس وأسباب انقسام والتفكك ولم يكن تقويض دعائم العن الجماعى مباحاً أو غير متوقع. فقد استمر عملية التفكك والداعى طيلة هذه الفترة دون أن تبذل الدول الكبرى سوى محاولات ضئيلة مصطنعة لوقف تلك العملية. وأخذت القوى فى العقد الرابع من هذا القرن تصبح الفصيل الأكبر فى تسوية الشئون والمنازعات الدولية، وازداد التسلح تدريجياً فى جميع أقطار أوروبا، وظهرت عصبية الأمم عاجزة عن فرض سلطانها على الدول الكبرى المعتدية، واعترف أعضاؤها بأن العقوبات الأدبية هى أقصى ما يستطيعون اللجوء إليه من وسائل الضغط والقهر على الدول التى تخرق عهد العصبية، ولا تحترم قراراتها، وأخذ الجو السياسى يتكبد بالغيوم، وينذر بالبرق والرعد، وأنهكت حرمة المعاهدات ومبادئ القانون الدولى دون إحياء أو رادع. وما غزو اليابان لمقاطعة منشوريا، وغزو إيطاليا لبلاد الحبشة، إلا مثلان صارخان لما كان يجرى فى ذلك العقد من الزمان. ومضت الدول الدكتاتورية قدما توحد قوامها وتضم صفوفها وتنظم هيئاتها، وأخذت ألمانيا وإيطاليا واليابان تتقارب تدريجياً فيما بينها ساعية إلى الظفر ببعض الأسلاب التى رنت أعينها إليها. شاعرة بأن التسويات الماضية قد حرمتها هذه الغنائم. ولا لهذه الدول أنه يمكنها أن تظهر بما تستهى بالتلويح بالقوة أو باستخدامها. وبدأت لها الدول الديمقراطية شهوباً قد هزمت، وحل بها ضعف الشيوخة، ولاحت

لعبتها النظم الديمقراطية بطيئة في انجاز الإصلاحات الداخلية، عقيمة في الوصول إلى قرارات حاسمة. ووعد الدكتاتوريون بنى أوطانهم بأنهم سيجنون علاجات ناجحة لمشكلاتهم الداخلية. وحلولا شريفة عاجلة لعضك تهم الخارجية، وإيهم سيعملون على إقامة نظام جديد للعالم توزع بمقتضاه المستعمرات والمواد الخام والموارد الطبيعية بالمساواة والقسطاس بين الأمم، وإن بك دم سجد العزة والكرامة والرخاء والنظام إذا ما التفت حولهم وانضوت تحت أعلامهم.

ولقد لقيت هذه الدعاية قلوبا واعية لدى تلك الشعوب. نتيجة لتنظيم هذه الدعاية على نحو فريد، ونطاق رحيب، وأظهرت الأنظمة الدكتاتورية درجة عالية من الكفاية والمقدرة والسرعة في انجاز الأعمال، القضاء على أسباب الاضطراب الداخلى، والضرب في شدة على أيدي المعارضين. أما الدول الديمقراطية الكبرى فقد أصرت حتى اللحظة الأخيرة على إغماض عينها عن رؤية الخطر الداهم الذى يهدد سلامتها. فواصلت الولايات المتحدة الأمريكية مياسة العزلة، وأبت أن تحمل على عاتقها أية مسئولية لكفالة السلام العام. واستتامت انجلترا إلى أسطولها ورفعته مقامها « ودهاء سياستها فلم تبذل جهدا جديا حاسما لوقف الدول المحرومة كإيطاليا واليابان » أول الدول التى أحصت بعار الهزيمة وذلة التسليم كألمانيا لكف يدها عن البطش والعدوان وبدأت انجلترا مع فرنسا فى الأعوام القليلة التى سبقت الحرب العالمية الثانية سياسة عرفت بسياسة "التهنئة" تميزت بالخمول الذهني والتراخي الأكبدى والجبن السياسى.

أما بالنسبة لغزو اليابان للأراضى الصينية، فقد كانت المشكلة الصينية اليابانية واحدة من الأزمات الدولية التى أفلقت العالم قبيل الحرب العالمية الأولى، وأساس هذه المشكلة أن اليابان أصبحت دولة كبيرة على النظام الأوروبى. وتزايد عدد سكانها وانتاجها بشكل كبير لا يتناسب مع العدد القليل من المستعمرات التى ورثتها عن الإمبراطورية الألمانية فى

الشرق الأقصى أو في فرموزا وكوريا. وكان استيلاؤها على ميناء بورت أرثر يحثها باستمرار على التوسع الاستعماري في منشوريا. إلا أن منشوريا كانت صينية. وكانت حكومة الصين الوطنية بزعامة شان كاي تشيك قد خرجت منذ وقت قصير من حروب أهلية مريعة في الوقت الذي تحولت فيه سياسة اليابان إلى شن عدوان اقتصادي على منشوريا تمهيدا للاستيلاء عليها. فقد نمت صادرات وواردات اليابان من وإلى منشوريا. ونفذ اليابانيون مشروعات اقتصادية وسكك حديدية واسعة النطاق وهاجر إلى منشوريا عشرات الألوف من اليابانيين. وأصبحت السياسة اليابانية إزاء منشوريا واحدة من الأسباب التي ترفع هذا الجناح المتحمس إلى الوزارة أو تسقط الوزارة التي لا تتابع سياسة السيطرة اليابانية على منشوريا. وكانت القيادة العسكرية اليابانية شديدة التحمس لتحقيق التوسع الياباني في منشوريا خلال فترة العشرينات والثلاثينات من هذا القرن.

وكانت الحكومة الصينية وهي عضو في عصبة الأمم تحاول لفت أنظار الدول الكبرى إلى مخططات العدوان اليابان عليها دون أن تتحرك هذه الدول تحركا إيجابيا. وذلك لأن الظروف غير مواتية بسبب الأزمة الاقتصادية الدولية (١٩٢٩) التي شغلت العالم. وبسبب نمو الفاشستية في إيطاليا والنازية في ألمانيا، وانشغال الاتحاد السوفيتي بمشاكله الداخلية وعدم وجوده عضوا في عصبة الأمم وتدهور مكانة هذه العصبة خاصة بعد انسحاب ألمانيا في عام ١٩٣٣. وانسحاب إيطاليا منها في عام ١٩٣٦. ومن ثم كان على الحكومة الصينية الوطنية مضطرة إلى الاعتماد على قواها المحلية المفككة لصد العدوان الياباني الاقتصادي والعسكري. وكان طبيعيا أن يكون رد الفعل شديدا في الدوائر العسكرية والاقتصادية اليابانية ضد المشروعات الاقتصادية وخطوط السكك الحديدية الصينية. وضد الهجرة الطبيعية الصينية إلى منشوريا. وبزيادة المنافسات الاقتصادية اليابانية الصينية في منشوريا، تعددت فرص الحوادث بين الشعب الصيني والياباني

فى منشوريا ووقوع قتل من هذا الجانب لو من ذلك. الأمر الذى يؤدى إلى تأجيج المشاعر القومية فى كل من الدولتين وتساعد الدعوة بين التومسيين اليابانيين لاستغلال مثل هذه الحوادث لشن هجوم شامل ضد الصين، وقويت هذه الدواعى فى أعقاب ارتفاع نسبة البطالة فى اليابان بسبب الأزمة الدولية الاقتصادية، وهكذا أصبحت الحرب ضد الصين علاج لمشكلتي البطالة والاقتصاد القومى اليابانى والحاجة إلى مجالات خارجية لاستيعاب الفائض البشرى اليابانى.

استغلت حكومة اليابان حادثة تخريب ضد الخط الحديدى اليابانى فى منشوريا، ودون إعلان حرب زحف جيش (جوانتونج) مسئوليا على المواقع الرئيسية الإستراتيجية فى جنوب منشوريا فى سبتمبر عام ١٩٣١، واستجندت حكومة الصين بعصبة الأمم مستندة فى ذلك لنص المادة الحادية التى تحت على اتخاذ الإجراءات لمنع وقوع عنوان على سلامة احدى الدول. واستجندت كذلك بالولايات المتحدة الأمريكية استنادا إلى ميثاق سبق أن تولت حكومة فرنسا وواشنطن أن عقده ووقعته إيطاليا وألمانيا والاتحاد السوفيتى واليابان فى أغسطس عام ١٩٢٨ من أجل منع الحروب والعمل على تسوية المشكلات بين الدول بالطرق السلمية وعرف باسم ميثاق برياند كلوج Briand-Kellogg فى الوقت الذى أقامت فيه اليابان دولة تابعة بها باسم منشوكو تحت حكم بو يى Pu Yi إمبراطور الصين السابق، وكان هدفها من ذلك إزالة كل سلطان للجمهورية الصينية وإخضاع الدولة الجديدة بشكل أكيد للنفوذ اليابانى. وأكملت اليابان هذه التدابير بالاعتراف رسميا بالدولة الجديدة فى ١٥ سبتمبر عام ١٩٣٢. وبهذا أنهيت المسألة فعلاً واتضح بصورة كاملة مؤلمة أن عصبة الأمم عجزت عن حماية وحدة الصين بموجب المادة المذكورة. وبعد نشر تقرير ليتون Lytton Report أوصت الجمعية العامة بتسوية تنال منشوريا بمقتضاها استقلالاً ذاتياً تحت حكم الصين ٢٤ من فبراير ١٩٣٣. غير أن اليابان لم تلبأ بهذه التوصية

واستمر، في إشرافها على منشوكو ثم انسحبت من عصبة الأمم. وحدث ذلك يوم بعد أن أصدرت الجمعية قرارها النهائي أن تقدم الجيش الياباني داخل الأراضي الصينية وفصل إقليمياً واسعاً جديداً بأكمله يسمى جي هول Jehol عن السيادة الصينية. وبهذا سخرت اليابان مرة ثانية من عصبة الأمم. وقد انطوى نجاح اليابان في عملها هذا على مغزى أكبر، لأن مستر ستيمسون Stimson وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية إذ ذاك كان قد قام بدور إيجابي في الضغط الدبلوماسي على اليابان، وكذلك فشلت العصبة فشلاً كاملاً في فرض عقوبات عليها. ومما زاد الطين بلة أن ذلك النجاح الذي أصابته اليابان في منشوريا شجعها بعد أربع سنوات في يوليو ١٩٣١ على مهاجمة الصين بأمل الحصول بالطريقة السهلة نفسها على أقاليمها الخمس الشمالية. غير أن اليابان في هذه المرة أخطأت التقدير، فهبت الصين للمقاومة واشتبكت مع اليابان في حرب كبيرة دامت ثمانى سنوات ثم انتهى بها الأمر إلى الاندماج في الحرب العالمية الثانية.

أما عن حرب إيطاليا في الحبشة فيرجع ذلك إلى أن الحكومة الفاشستية في إيطاليا قد بدأت منذ خريف ١٩٢٣ في بعث النشاط الاستعماري في أفريقية الشرقية، واصطحبت عملية التنظيم الإداري إجراءات خاصة لا مجرد ضمان أمن الاحتلال بل للتمهيد للتوسع. ففي الصومال زودت السلطات المحلية التي لم تكن قد خضعت فعليا حتى ذلك الوقت للسيطرة الإيطالية بحاميات، وذلك في نفس الوقت الذي حصلت فيه إيطاليا من بريطانيا العظمى على تعديل هام للحدود التنازل عن جوبا لاند وفي اريتريا أنشئ طريق خاص بالسيارات من ميناء عصب حتى حدود أثيوبيا. وكان سبب وجود هاتين المستعمرتين هو التوسع الاقتصادي أو السياسي صوب المناطق الداخلية لإثيوبيا التي كان في وسعها أن تزود الاقتصاد الإيطالي بالمواد الأولية، وتفتح مجالا أمام الهجرة الإيطالية، ويمكن إضافة ميزة أخرى تتمثل في المدى العالمي. فيمكن لإيطاليا إذا ما تمكنت من الحصول

على نفوق فى أفريقيا الشرقية. أن تحصل فى نفس الوقت على مركز مدعم على جانب أحد الطرق البحرية الكبرى فى العالم. ولكى تنفذ الحكومة الفاشستية ذلك عقدت معاهدة المصادقة مع امام اليمن فى شهر سبتمبر ١٩٢٦، وقد نصت هذه الاتفاقية على أن تقوم إيطاليا بتزويد هذه الدولة العربية بعناصر التقنية وبالألات اللازمة لتميتها ولكى تعطى أساساً قانونياً لعملها أثارت الحكومة الإيطالية اتفاقية ١٣ ديسمبر عام ١٩٠٦ المعقودة بين إيطاليا وبريطانيا العظمى وفرنسا، والتي كانت فى نفس الوقت أكدت فيه احترام سلامة أراضي الإمبراطورية الأثيوبية، قد رسمت فيه مناطق نفوذ فى صالح الدول الثلاث المتعاقدة، وكان فى وسع النفوذ الإيطالى أن يمتد إلى "ظهير" "الارتريا وصوماليا" بما فى ذلك المنطقة اللازمة لعمل "اتصال اقليمى" بين المستعمرتين، وإلى الغرب من أديس البابا. ألم يكن ذلك دليلاً، كما قالت الدبلوماسية الإيطالية على أن بريطانيا العظمى وفرنسا قد اعترفتا لإيطاليا منذ هذه الفترة بمصالح متوقعة. أعلنت الحكومة الإيطالية نيتها، باتفاقية عقدتها مع بريطانيا العظمى فى شهر ديسمبر عام ١٩٢٥، لبناء سكة حديد فى منطقة نفوذها، ولعمل نفوق اقتصادى واضح هناك، وأملت طلب موافقة فرنسا على ذلك، ولكنها كانت قد حصلت على موافقة بريطانيا العظمى، وذلك نظير إعطائها تصريحاً ببناء سد على بحيرة تانا التى تزود النيل الأزرق بالماء، والتي كانت تقع فى منطقة النفوذ الإيطالى، ومنذ هذه اللحظة وضحت المخططات الإيطالية للتوسع الاقتصادى فى أثيوبيا.

وفكرت الدبلوماسية الإيطالية فى أمر السيطرة السياسية، وأن الدافع الرئيسى يتمثل فى مقاومة الحكومة الأثيوبية للمشروعات الاقتصادية الإيطالية، فقد رفض التجاشى الموافقة على عقد امتياز خط السكة الحديدية الذى كانت الاتفاقية الأكلو - إيطالية قد تنبأت به، وشجع بمعاهدة التجارة التى عقدت فى عام ١٩٣٠، استيراد السلع اليابانية. التى كانت تتنافس المنتجات الصناعية اليابانية، وأبعد عروض رؤوس الأموال الإيطالية،

أعطى الأولوية لعروض لميكية. ولذلك فإن الأوساط الاقتصادية الإيطالية قد شكت من مواجهة روح العداء من جانب الحكومة الأثيوبية. وأعلنت هذه الحكومة من ناحيتها أن لها الحق المطلق في أن تكون الحكم الوحيد فيما يتعلق بمصالح أثيوبيا وأنها ترغب بالتالي في الاحتفاظ بكامل حريتها كاملة في تقييم الطلبات التي تقدمها لها الدولة الأجنبية في الشؤون الاقتصادية. ألم تكن مناطق الاقتصاد تمهد الطريق لتوغل النفوذ السياسى. وفكرت السياسة الإيطالية منذ عام ١٩٣١ في أن تسوى هذا النزاع المستمر عن طريق القوة. ووضع الجنرال دى بونو De Bono وزير المستعمرات، وبعد رحلة للدراسة، خطة لعمليات عسكرية وبدأ أعمالا للتجهيز في الارتريا أرضة للإنزال، وطرقا. وسككا حديدية كانت ضرورية لتموين حملة تبلغ ١٢٠٠٠٠ رجل وقرر موسولينى منذ خريف عام ١٩٣٣ ودون أن يحدد الشكل الواضح لعملياته العسكرية والتي ستوافق مع الموقف الدولى، وأن يسوى المسألة الأثيوبية في مدة ثلاث سنوات على الأكثر.

ولكن الإمبراطورية الأثيوبية كانت عضواً في عصبة الأمم. التي كانت قد قبلت فيها في شهر سبتمبر عام ١٩٢٣. ولذلك فإنها كانت قد حصلت على ميزة الحماية التي كانت في المادة العاشرة من الميثاق تمنحها لكل أعضاء العصبة. والحقيقة هي أن هذا الانضمام كان قد أثار بعض الاعتراضات. جلسة اللجنة. فهل توافق، أن لم يكن على نظام الرق، فعلى الأقل على نظام عبودية يشابهه في الكثير؟ ولكنه كان كافيا أن يتعهد ممثل أثيوبيا بالعمل على احترام المبادئ التي وافقت عليها الدول الأخرى في شؤون الرقى لكى يبعد هذه الاعتراضات. وكان تصويت الجمعية العامة بالإجماع. أى أن مندوب إيطاليا كان قد أعطى موافقته وقامت حكومة لنجاشى منذ عام ١٩٣٦ بالإفادة من هذا الانضمام لعصبة الأمم. لكى تعلن أن الاتفاق الانجلو - ايطالى يمثل تهديدا لسلامة أراضي والاستقلال السياسى لأثيوبيا. ولكى تطالب بتطبيق المادة العاشرة من الميثاق. وحينما تباينت

الحامية الصغيرة من المجندين من الأهالى فى موقع الايطالى، وعلى حدود الصومال الايطالى مع اثيوبيا. عند نهاية شهر نوفمبر عام ١٩٣٤ وإطلاق النار مع القوات الاثيوبية التى رفضت الاعتراف بحق الايطاليين فى احتلال هذه المنطقة وانتهزت الحكومة الايطالية الفرصة لكى تطالب باعتذلات وبتعويضات واقتрحت الحكومة الاثيوبية طريق التحكيم الذى كان يهدف تقرير وضعية وال وال واستجنت فى ١٤ ديسمبر بعصبة الأمم. التى أسرعت الحكومة الايطالية بإعلان عدم اختصاصها، وأعلن موسولنى، منذ بداية شهر يناير عام ١٩٣٥، أنه " إذا لم تسو الحادثة بشكل يرضى إيطاليا، فإن تسلسل الأحداث سيقدر كلياً" بوجهة النظر الايطالية أى دون عمل أى حساب لتوصيات وقرارات عصبة الأمم. ولا يأخذ هذا التسرع من جانب الحكومة الفاشستية لاستغلال حادث صغير معناه الحقيقى إلا فى ظل اعتبار أهداف سياستها فى افريقية الشرقية، وكما كانت محددة منذ عامين سابقين : ولذلك فانه سيكون من غير المجدى الادعاءات القانونية التى استخدمت كستار لإخفاء العمل الدبلوماسى.

وقد أثرت المغامرة الايطالية بشكل واضح لمصالح كل من فرنسا بصفة عامة وبريطانيا العظمى بشكل خاص. حيث كانت المصالح الفرنسية اقتصادية ومالية أكثر من كونها إستراتيجية. وليس هناك من شك فى أنه من طبيعة السيطرة الايطالية على الإمبراطورية الإثيوبية أن تقضى تقريباً على دور القاعدة الحربية الموجودة فى جيبوتى، ولكن هذه القاعدة البحرية كانت قد ظلت حتى ذلك الوقت مهمة من جانب السياسة البحرية الفرنسية، وعلى العكس من ذلك كان التوغل الاقتصادى قد سهل نتيجة لوجود خط سكة حديد جيبوتى، أنيس أياها، الذى كان مشروعاً فرنسياً. أما المصالح البريطانية أساسية، فهناك أولاً تهديد ازدهار الزراعة المصرية؛ فكان نظام الرى فى مصر السفلى يعتمد جزئياً على نظام المياه فى النيل الأزرق، والتى تقع موارده فى الأراضى الاثيوبية؛ وإذا ما سيطرت الحكومة الايطالية على

أنيوبيا ألم يكن فى وسعها أن تغير هذا النظام؟ ولذلك فإن بحيرة تانا قد أصبحت - وكما ذكر فى تقرير لجنة الخبراء برئاسة السير جون مافى Sir Jhon Maffey - النقطة المركزية فى المشغوليات الانجليزية. أما بالنسبة لإمكانية رؤية احتلال إيطاليا لمواقع على سواحل الخط الملاحى الكبير فى البحر الأحمر فإنها كانت أقل إثارة للقلق، مادامت قناة السويس باقية تحت الإشراف الانجليزى.

ولكن السياسة الفرنسية كانت تشعر بالحاجة منذ المحاولة الهتيرية فى النمسا، إلى تعاون مع إيطاليا فى أوروبا الوسطى. وكانت هذه إمكانية أكثرت الصحافة الإيطالية من الإشارة إليها غداة عملية اغتيال المستشار دلفوس Dolfuss. ولكن نفس الصحافة أصرت كذلك على أن " الضرورة التاريخية الرئيسية " لإيطاليا كانت تتمثل فى التوسع الاستعمارى. ورغم أن الحكومة الفرنسية كانت تعلم المخططات الإيطالية، فإنها حاولت الدخول فى محادثات. وكانت الدبلوماسية الفاشستية تفكر، فى خريف سنة ١٩٣٤، فى إمكانية الحصول من فرنسا من موافقة صريحة أو ضمنية على المشروع الأثيوبى، وفى نظير التأييد الذى ستعطيه إيطاليا لمشروع الدفاع عن الوضعبة القائمة فى المنطقة الداتوبية أما بريطانيا العظمى، والتي لم تهتم كثيرا باستقلال النمسا، فإنه لم يكن لديها نفس الأسباب لكسب إيطاليا، ولذلك فإنه من الممكن أن يصطدم المشروع من هذه الناحية بمقاومة. ولكن وسائل العمل البريطانية كانت ضعيفة. فكان الجيش قد أهمل تماما منذ عام ١٩١٩. وكانت الحمولة الكلية للبحرية قد نقصت بنسبة ٤٠% منذ سنة ١٩١٤ وكانت القوات الجوية أضعف بكثير من القوات الجوية الإيطالية. وأن تكون هذه الفترة الخاصة " بشلل القوات المسلحة " بالطبع إلا فترة مؤقتة، ولذلك فإن المصلحة الإيطالية كانت تشير بضرورة العمل قبل إعادة التسليح الإنجليزى، وهذه هى على وجه التحديد الظروف العامة التى دفعت الحكومة الفاشستية إلى أن ترحب بفرصة الاستقلال السياسى لحادثة وال

وال. ولم يعر موسوليني ثلّس الأسباب للاعتداء على الحبشة، وقد شجع إيطاليا على تنفيذ مشروعاتها العدوانى على الحبشة لأن عصبة الأمم قد ضعفت ولم تعد قادرة على إرغام دولة قوية على منع العدوان وخصوصا بعد أن انسحبت. دولتان قويتان من العصبة هما اليابان وألمانيا وكذلك الاتفاق الفرنسى الإيطالى قد طمأن موسوليني من ناحية فرنسا، ووجد الفرصة سانحة أمام إيطاليا لتشبه غيرها من الدول الاستعمارية الكبرى فى إقدامها على مهاجمة الدول الضعيفة. جاهدت الحبشة فى عصبة الأمم جهاد البائس، وأخذت اللجان الدولية تحاول الوصول إلى حل للمشكلة، بينما كانت القوات الإيطالية تتغلغل فى الحدود الحبشية. وأخيرا فى مايو عام ١٩٣٦ أى بعد سبعة أشهر من ابتداء الهجوم - دخل الإيطاليون أديس أبابا. وكانت المقاومة شديدة عنيفة. جعلت الإيطاليين يلجئون إلى استعمال الغازات السامة ضد الأحباش - وفى ٩ مايو كان هيلاسلى يتخذ طريقه إلى أوروبا على سفينة حربية إنجليزية. وأعلنت إيطاليا رسميا ضم الحبشة وأضيف إلى الملك فيكتور إيمانويل لقب إمبراطور الحبشة. وقد أعلنت إيطاليا خروجها من عصبة الأمم سنة ١٩٣٧، وكانت تلك الحرب الإيطالية الحبشية أكبر دليل على فشل تلك العصبة. وقد صدر مرسوم فى عام ١٩٣٦ بتوحيد الحبشة وأريتريا والصومال الإيطالى وسميت جميعها باسم " أفريقيا الإيطالية الشرقية" ووضع موسوليني مشروع الست لزيادة الإنتاج فى الحبشة إذ كان من المنتظر أن تمد الحبشة إيطاليا بكميات كبيرة من القطن والبن واللحوم والصوف والأخشاب والمعادن. وظل ذلك الأمل يراوده حتى دهمته الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩.

أما عن انتصارات هتلر النبلوماسية فقد كان يرمى إلى أهداف رئيسية ثلاثة، هى توحيد جميع الشعوب الألمانية فى دولة واحدة، وسيطرة ألمانيا على أوروبا الوسطى والطريق إلى الشرق الأوسط، وقامت دولة جماعية كبرى بمثابة حد حاجز دون طغيان الشيوعية على أوروبا. وفى

حقيقة الأمر أن هتلر كان يضرب ضرباته السياسية فى حذى وجسارة فائقين جاءت بانتصارات سريعة عاجلة، وبوآه مركزاً من السلطة والنفوذ لم يبلغهما عاهل ألمانى منذ عهد شارل الخامس. فقد تمكن بسلسلة من المناورات السياسية الباهرة والمغامرات الجريئة أن يبسط سلطانه على دولة ألمانية حقاً، لا على أشتات من الممالك والمقاطعات والمدن الحرة. والتفت السواد الأعظم من الأمة الألمانية فى حماس بالغ ووطنية مشبوبة يقفون من ورائه صفاً مريضوا، شعارهم " أمة واحدة وحكومة واحدة وزعيم واحد " . ولقد انتهجت كل من فرنسا وانجلترا منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى سياسات متضاربة، وظهر الخلاف بينهما جلياً.

فى مناسبات عديدة. وكان هتلر يعرف ذلك. فاستغل الانشقاق بين الدولتين الديمقراطيةين الكبيرتين أبدع استغلالاً. واتبع سياسة ظاهرها يدل على المغامرة والشطط. ولكنها قامت فى الواقع على إلمام حسن بمجريات الأمور، وحذى كبير لتفانين السياسة. وما جاء عام ١٩٣٥، حتى شعر أنه من القوة، وأحسن من الثقة بضعف بريطانيا وفرنسا وتفرق كلمتهما، بحيث وقف كل منهما وقفة الوثائق بقوته، المطمئن إلى نتيجة سياسته. ففى يناير عام ١٩٣٥ أجرى استفتاء تحت إشراف عصبة الأمم فى مقاطعة السار طبقاً لمعاهدة فرساي، جاءت نتيجته فى صالح ألمانيا. ذلك أن ٩٠% من أهل المقاطعة أعلنوا رغبتهم فى العودة إلى أحضان الوطن الألماني. وأعاد هتلر جهازاً فى مارس من نفس العام نظام التجنيد الإجبارى العام وأنشأ قوة جوية وأقام المصانع الكبيرة لإنتاج الأسلحة والطائرات الحربية على نطاق كبير. برغم مخالفة هذه الأمور لأحكام معاهدة فرساي. ولم تر بريطانيا فى هذه الإجراءات ما يثير قلقها، مما باعد كثيراً بينها وبين فرنسا. فرأت الأخيرة أن تتجه نحو روسيا. وسعت إلى توثيق صلاتها السياسية مع الجمهورية السوفيتية. وفى ٢ مايو عام ١٩٣٥ أبرمت بين الجمهوريتين معاهدة كانت فى صميمها تحالفاً حريياً، ولو أنها اتخذت فى ظاهرها صيغة ضمان متبادل

يدخل فى نطاق عهد عصبة الأمم . فرد هنتر على هذه المعاهدة بلزديلا التقرب من انجلترا على أن يخرق هنتر أحكام معاهدة فرساي الخاصة بتحديد قوة ألمانيا البحرية تحديداً صارماً ، مقابل اعترافه بتفوق القوات البحرية البريطانية . فقد رُضيت بأن يحدد الأسطول الألماني بـ ٣٥% من مجموع حمولة الأسطول البريطاني وتساهلت تساهلاً سخياً فى عدد وحمولة الغواصات التى يمكن لألمانيا بناءها . وكان هنتر يرمى من وراء هذه المعاهدة إلى فصل بريطانيا عن دائرة الحلف الفرنسى - الروسى . وبذلك سرعت الدول الأوروبية العظمى تعيد من جديد تمثيل الأعباء القديمة للتوازن الدولى على مسرح السياسة الأوروبية . وانهز هنتر فرصة حرج مركز إيطاليا الدولى خلال الحرب للحبشية ، فأيد موسولونى تأييداً قوياً فى تحديه قرارات العصبة ، وإعلانه ازدياء شأنها . وعدم التزامه بالتزامات المعاهدات والقانون الدولى اذا ما تعارضت هذه الالتزامات مع مصالح بلديهما . فضمن بذلك لنفسه ود زميله الايطالى واعترافه بالجميل .

وأدرك هنتر أن فرنسا ان تحمل السلاح بمفردها ضد ألمانيا ، إذ هى أقدمت على احتلال أراضى الراين وإعادة تحصينها ، فأعلن فى ٧ مارس عام ١٩٣٦ فى خطبة قوية العبارات أنه يعترم تحصين تلك البقعة ، وكانت منطقة قد جردت من السلاح وفق معاهدة فرساي ، وفى ليلة ذلك اليوم دخلت جنوده تلك المنطقة ، ناقضا بذلك معاهدة لوكارنو . ورغم أن انجلترا أعلنت على لسان وزير خارجيتها فى خطبة ألقاها فى ٢٦ مارس سنة ١٩٣٦ بأنها لن تتردد فى خوض شعار الحرب اذا هاجمت ألمانيا فرنسا أو بلاده . فقد حذر هنتر فى حدس صادق أن انجلترا زاهدة فى تأييد فرنسا بالقوة ضد ألمانيا نتيجة لعنوانه الجديد . وأخذت إيطاليا وألمانيا تكتون صراعاً احدهما من الأخرى . يوحد بينهما مصالحهما المشتركة ، وضغط خصومهما عليهما . وحدث فى صيف عام ١٩٣٦ حادث جلل وثق عرى التقام بينهما ، وزادهما تقارباً واتحاداً . ذلك انه اندلعت فى اسبانيا فى يوليو عام ١٩٣٦ نيران حرب

أهلية تكاد تكون منقطعة النظير في شدة ضرورتها وفتحها وتكميرها.

أما بالنسبة للحرب الأهلية الإسبانية التي نشبت في يوليو عام ١٩٣٦، وحتى ذلك الحين، كانت حالة الفوضى الداخلية في إسبانيا لا تثير اهتماماً كبيراً في البلدان الأوربية الأخرى. وفي يناير عام ١٩٣٠ انتهت دكتاتورية الجنرال بريمودي ريفيرا، وتمكن الجمهوريون من الحصول على أغلبية الانتخابات المحلية. فنفاوا الملك ألفونسو وأقاموا الجمهورية الإسبانية الثانية رسمياً في ٩ من ديسمبر عام ١٩٣١. وفي غضون السنوات الأربع والنصف التي تلت ذلك تغيرت الحكومة ثلاث مرات. فنزلت الحكم أولاً أحزاب الجناح اليسارى من الأحرار من ٩ ديسمبر عام ١٩٣١ إلى ديسمبر عام ١٩٣٣ ثم تغلب حزب الجناح اليميني من المحافظين وتولى السلطة حتى هزمته الجبهة الشعبية في فبراير سنة ١٩٣٦، وهي جبهة تكونت من ائتلاف بين الجمهوريين وحزب قطانية اليسارى والاشتراكيين والشبوعيين. وما أن قبضت الجبهة الشعبية على زمام الحكم حتى أعلنت سياسة اشتراكية معتدلة تعد فيها بإصلاح زراعى، وباتخاذ بعض إجراءات خاصة بتدخل الدولة في الصناعة وإشرافها عليها. ومع ذلك لم يكن في نية الحكومة أن تعتمد مباشرة إلى الممناس بكيان الكنيسة أو تقيم نظام ملكية الدولة للصناعة. وفي الوقت نفسه ارتكب المتطرفون من الجبهة الشعبية ومن خصومها بعض أعمال العنف والفوضى التي انتهت في ١٨ من يوليو سنة ١٩٣٦ بثورة عسكرية في إسبانيا والريف الأسباني (في المغرب) وقد قضت الحكومة على هذه المحاولة التي قامت بها العناصر المحافظة للوصول إلى الحكم بإحداث انقلاب، ثم جندت جيشاً كبيراً زج بإسبانيا في حرب أهلية دامت سنتين ونصفاً وظل الوضع كذلك حتى شهر أغسطس عام ١٩٣٦، وأصبحت المسألة الإسبانية والأطراف المتنازعة فيها واضحة محددة. ففي جانب كان يقف المعارضون للمثل الأعلى الجمهورى ولو أنهم لم يكونوا بالضرورة من مؤيدى إعادة الملكية. وكانوا يتألفون من الملكيين وملوك الأرض وسلطات

الكنيسة الكاثوليكية الرومانية وبعض الأغنياء من أعضاء الطبقة المهنية وطبقة رجال الأعمال. وكان الذى يهمهم فوق كل شيء هو المحافظة على السلطة والأمن والنظام، ولهذا وقفوا إلى جانب طبقة الجيش النازى التى استهدفت "إنقاذ إسبانيا من البلشفية" ومنذ اللحظة الأولى للثورة تلقى هذا الحزب "القومى" بزعامة الجنرال فرانكو عوناً مادياً من ألمانيا وإيطاليا، فوصلت الطائرات الألمانية إلى الريف الأسبانى فى ٢٨ من يوليو. وفى الجانب الآخر كان يقف الجمهوريون الذين يتألفون من الحزب الليبرالى وبعض الكاثوليك والاشتراكيين والشيوعيين وأنصار النقابية الفوضوية والقوميين الذين وعدتهم الحكومة الجمهورية بالحكم الذاتى. وقد تلقى الجمهوريون بعض العون من روسيا إلا أنه لم يكن على قدر العون الذى تلقاه القوميون من ألمانيا وإيطاليا. ومن الناحية النظرية لم تكن الحرب الأهلية الإسبانية موضع اهتمام عصبة الأمم على أساس أنها صراع محلى بحث، والحق أن جهاز العصبة لم يستخدم إلا بصورة محدودة فى الجهود التى بذلتها الدول لمنع الصراع الأسبانى من التطور إلى حرب أوروبية شاملة. وبادرت بريطانيا وفرنسا إلى العمل، فتكونت فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٦ لجنة دولية تضم بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا والاتحاد السوفيتى للبحث عن وسيلة لوضع مبدأ عدم التدخل موضع التنفيذ. وقد اغتصبت هذه اللجنة إلى حد كبير وظائف عصبة الأمم، رغم أن الحكومة الإسبانية الجمهورية لم تتوقف عن إثارة الشكاوى فى جنيف. وقد لوحظ أنه خلال الحرب الأهلية الإسبانية حدث مرة واحدة ما يدل على أن التعاون الدولى له فاعليته. ففي النصف الأول من سنة ١٩٣٧ ازدادت حوادث القرصنة فى البحر المتوسط زيادة مزعجة، فهوجمت سفن الدول المحايدة، بل وأربع سفن حربية بريطانية بوساطة طائرات وغواصات لا يشك فى أنها إيطالية الأصل القوميون الأسبان. وفى أوائل شهر سبتمبر عام ١٩٣٧ بادرت بريطانيا وفرنسا إلى دعوة دول البحر الأسود والبحر المتوسط إلى اتخاذ إجراءات

مشتركة ضد هذا الخطر الذى يهدد التجارة المحايدة، ورفضت كل من ألمانيا وإيطاليا حضور المؤتمر الذى عقد فى مدينة نويون Noyn، ووافق المؤتمر فى ١٤ من سبتمبر عام ١٩٣٧ على اتخاذ إجراءات للدفاع عن طرق الملاحة وتدمير الغواصات والطائرات التى تقوم بأعمال القرصنة فى البحر المتوسط. وقد نفذت هذه الإجراءات فى الحال، ومنذ ذلك الوقت توقفت أعمال القرصنة فى البحر المتوسط.

أما فما يخص بالموقف الناشئ عن تدخل الدول الأخرى فى الحرب الأهلية الإسبانية فقد فشل أعضاء العصبة فى وضع سياسة يكونون على استعداد لتنفيذها وأصبح للمنحوب الأسباني فى جنيف كل الحق فيما كان يشكو منه من أن النوع الوحيد الفعال من عدم التدخل الذى طبق على اسبانيا هو عدم تدخل عصبة الأمم نفسها. وانعكس ما كانت تعانيه العصبة من ارتباك على مسألة أخذ الأصوات فى المجلس فى شهر مايو سنة ١٩٣٨ على مشروع القرار الذى تقدمت به الحكومة الاسبانية، والذى يطالب أعضاء العصبة بأن يقرروا إنهاء "ما ترتب على مسألة عدم التدخل من فضاغة لها سند من القانون" وهى مسألة أصبحت مدعاة إلى السخرية من جراء التدخل السافر لإيطاليا وألمانيا فى شئون أسبانيا. وقد رفض مشروع القرار هذا بأغلبية أربعة أصوات ضد صوتين وامتنعت تسع دول عن التصويت. ويبدو أن السنيور ألفارز دلفايو Alvarez Del Vayo وزير خارجية أسبانيا كان على حق عندما أعلن أمام الجمعية العامة للعصبة فى ١٩ سبتمبر عام ١٩٣٨ أنه قد نشأت فى جنيف نظرية غريبة تقول بأن أفضل وسيلة لخدمة العصبة هى أن "تستبعد من مجال أعمالها كل المسائل المتعلقة بالسلام وبتطبيق الميثاق" ثم تساعل عما إذا كانت الديموقراطيات الغربية الكبرى لا تتوى العمل داخل إطار العصبة إلا بعد أن تكون نصف الأمم الأوروبية الممثلة فى جنيف قد أصابها الشلل من اليأس والذعر " أو فقدت كيائها كدول مستقلة. وقد ترك لحوادث الخريف أن تجيب على هذا التساؤل. واستمرت الحكومة

الجمهورية الأسبانية فى كفاحها حتى شهر مارس عام ١٩٣٩، غير أن العون الذى كانت ألمانيا وإيطاليا تنتماء إلى القوميىين بطريقه سافره جعل اختصار حرب الجنرال فرانكو لمرأ مفروغأ منه. وأخيراً انتهت الحرب الأهلية الأسبانية باستسلام مدريد فى ٣٠ مارى ١٩٣٩ وفى ٢٠ أبريل من نفس السنه حلت رسمياً لجنة عدم التدخل القائمة فى لندن.

أما بالنسبه للتوسع الألمانى فى أوروبا الوسطى فى سنه ١٩٣٨، فإنه فى الوقت الذى لم تفر فى الحرب الصينيه اليابانيه، رغم التهديدات المتكرره التى وجهتها ضد سلام القاره، الموقف الدولى يعمق، اهتزت أوروبا فى سنه ١٩٣٨ بالتوسع الألمانى: ضم النمسا فى ١٣ مارس، وضم منطقه السوديت على حساب تشيكوسلوفاكيا فى ٣٠ سبتمبر. وكانت السياسه الهتلريه قد حددت أهدافها منذ الخريف السابق، وفى ٥ نوفمبر عام ١٩٣٧، وفى أثناء اجتماع سرى، ذكر الفوهرر لمعاونيه رغبته فى تسويه مسأله ألمان النمسا وتشيكوسلوفاكيا، من أجل توسيع "المجال الحيوى" ولم يحدد زمنأ * معينأ واقتصر على أن يذكر أنه من الضرورى حدوث الحل قبل سنه ١٩٤٣ على الأكثر، ولكننا. أعلن تصميمه على العمل بمجرد أن تصبح الظروف مواتيه، حين تصبح فرنسا مثلاً مشغوله بأزمه داخلية جديده، أو بتهديد بصادم فى البحر المتوسط متعلقه بالحرب الأسبانيه. فالسياسيه الألمانيه تستخدم إذن مخططاً تم وضعه والتمعن فيه قبل مجيء الأحداث التى ستكون مجرد فرصه أو ادعاء وهذا ما يقضى على كل أهميه تقريباً فى دراسه تفاصيل العمل الدبلوماسى إلا فيما يتعلق بكون هذا العمل أو هذه التفصيلات تدل على طريقه تفكير ومنهج عمل. وفى كلتا الحالتين بدت الحكومه الألمانيه فى أول الأمر على أنها تحاول النجاح دون استخدام القوه. وفى النمسا فرضت على المستشار شوشنمنج Schusschnigg، فى ١٢ فبراير عام ١٩٣٨، أن يضم إلى وزارته أحد الاشتراكيين الوطنيين، وهو سايس اينكارت Sayss-Inquart قائد الشرطه الذى ظهر على أنه فى وسعه

تحقيق "الوحدة" من الداخل. وفي تشيكوسلوفاكيا شجع زعيم الألمان الانفصاليين في خطابه في كارلسباد يوم ٢٤ أبريل على أن يطالب لا بمجرد لاستقلال الداخلي الإداري - بما في ذلك سلطات الشرطة - ولكن كذلك بحق ألمان السوديت في "اعتناق القومية الألمانية وفلسفة العالم الألماني" أي الأيدولوجية الاشتراكية الوطنية، ووصل أخيراً في ١٢ سبتمبر، إلى أن يطالب لهؤلاء الألمان بحق تقرير مصيرهم.

وفي كلتا الحالتين، كانت الحكومة الألمانية تعلن حينما تواجه مقاومة نداء شوسنيج في ٩ مارس بعمل استثناء يدعو الألمان النمساويين لإبداء رغبتهم في المحافظة على استقلال الدولة، ورفض إدوارد بينش Edouard penes لكل وضعية استقلال داخلي تحرم حكومة براغ من سلطات الشرطة وتمهد للانفصال - قرارها بالالتجاء إلى القوة إذا لم يتم في الساعة التي حددتها - فترة ساعتين للإنذار الموجه إلى فينا - وثمانية أيام في الإنذار الموجه إلى الحكومة التشيكية - تنفيذ الحل الذي كانت قد أملتة. وفي كلتا الحالتين استخدم هذا الملوك لاقتناعه بأنه لن يصطدم بتدخل دولة عظمى أخرى. وفي كلتا الحالتين نجح في فرض رغبته دون أن يضطر إلى تنفيذ تهديده.

وكانت النتيجة هي إنشاء الرايخ الأكبر الذي اشتمل على ٨٠ مليون من الألمان، والحصول على مناطق صناعية كانت أهميتها أساسية من أجل الإنتاج الثقيني، وأخيراً تفكيك النظام الفرنسي للمحالفات الخلفية" وكانت النتيجة كذلك هي ازدياد الهيبة الألمانية في أوروبا الدانوبية والبلغانية، حيث وجدت الاشتراكية الوطنية أنصاراً نشطاء، وحيث ازداد التوغل الاقتصادي الألماني، واعترفت الحكومات بأن ألمانيا قد أصبحت هي الحكم في خلافتها فحصلت المجر على حساب تشيكوسلوفاكيا في ٢ نوفمبر عام ١٩٣٨، وعن طريق تحكيم إيطالي - ألماني على التنازل عن إقليم يسكنه مليون نسمة، وأخذت تنظر إلى إقليم روثينيا الكريباتي الذي كانت رومانيا ترقب هي

الأخرى مصيره، وطلبت بلغاريا إلى الفوهرر أن يسمح لها باحتلال دبروجه، وفي بوخارست أعلن الملك كارول Carol رغبته في أن يوجه سياسته صوب ألمانيا. ويقول رونوفان أن ما يمثل موضوع الدهشة الكبرى هو أن هذا التغيير العميق في علاقة القوى بين الدول العظمى، قد تحقق بتهدد بسيط بالعمل العسكري، وفي فيينا وافق كل من المستشار شوشنسج والرئيس ميكلاس Miklas لأنهما كانا يعلمان بأن الجيش النمساوي، وحده كان غير قادر على مقاومة الغزو الألماني. وفي براغ تخلى رئيس الوزراء هودزا Hodza ورئيس الجمهورية لادوارد بينش عن منطقة السوويت التي كان يسكنها ٢٨٠.٠٠٠ من الأهالي الذين يتحدثون الألمانية و ٧٠.٠٠٠ تشيكي، حينما فهما أنه لا يمكنهما الاعتماد على مساعدة خارجية، وانتهوا بالموافقة على قرارات مؤتمر ميونيخ.

أما عن موقف الدول من الميامة الألمانية فقد كانت إيطاليا مرتبطة بألمانيا منذ عام ١٩٣٧ في الشروط التي سبق الإشارة إليها. ولكن ألم ينادى موسوليني في عام ١٩٣٤، بأنه سيدافع دوماً عن استقلال النمسا؟ ومع ذا فقد قرر موسوليني أن يدع النمسا تنضم إلى ألمانيا. وفي خطاب ألقاه في ٣٠ مارس ١٩٣٨ أوضح أن أسباب موقفه مع شيء من الارتباك، وصرح بأن إيطاليا لم تأخذ على عاتقها تعهداً خطياً أو شفهياً للدفاع عن استقلال النمسا. وهذا صحيح لأن موسوليني كان يقول مراراً وتكراراً بأنه لن يتسامح أبداً باعتداء على هذا الاستقلال ولكن من الصعب زعم ذلك، لأن الاستفتاء الذي صادق على ضم النمسا إلى ألمانيا حصل في ظل الاحتلال الألماني، ولأن التصويت لم يكن حراً مطلقاً. وأخيراً وربما هذا هو السبب الحقيقي، أضاف موسوليني "عندما يكن الحادث محتوماً فمن الخير أن يحدث مملك لا رغماً عنك، وأتبع من ذلك أيضاً، ضدك" وهذا الاعتراف له معناه. لقد قبل موسوليني الانسلاخ لأنه رأى بأنه غير قادر على منعه. أما فيما يتعلق

بقضية ألماني " السوديت فلم يكن للحكومة الإيطالية أى سبب خاص للدفاع عن المصالح التشيكية. ولكن المحاموسوليتى أنه يؤيد ألمانيا فى ذلك.

أما عن موقف بولونيا فإنه يبدو أن الحكومة البولونية شعرت بارتياح عندما رأيت الأطماع الألمانية تولى وجهها شطر أوروبا الوسطى. ولم تتردد، أثناء القضية التشيكوسلافاكية، فى تشجيع الأطماع الألمانية، وعندما زار نيفيل تشمبرلن برشتسجاندن، طابت بولونيا علناً بمنطقة تيشن. وفى ٢١ سبتمبر أعلنت الحكومة البولونية إلغاء الاتفاق البولونى التشيكوسلافاكى فى الأقليات، وفى آخر سبتمبر حشدت الجنود الاحتياطيين على الحدود البولونية - التشيكية. وهكذا ظهرت الحكومة البولونية مستعدة للعمل فى جانب ألمانيا ضد تشيكوسلوفاكيا، أو على الأقل للعمل بصورة موازية لألمانيا.

أما عن موقف الولايات المتحدة، لقد أكد الكونجرس الأمريكى بوضوح. عن ميوله الاتعزالية فى عام ١٩٣٥ عندما صوت على قانون الحياد. ومع هذا فقد بذل الرئيس فرنكلين روزفلت جهده وحاول أن ينبه الرأى العام فى الولايات المتحدة الأمريكية ويفهم الحالة الدولية. وكانت الفرصة سانحة أمام السياسة الأمريكية عام ١٩٣٨ لتطبيق هذه المبادئ فهل ستدعم فرنسا وبريطانيا تعظمى. وإن كان الرئيس روزفلت وجه نداء إلى تشيكوسلوفاكيا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا العظمى، يطلب منها تسوية القضية دون استعمال القوة.

أما عن موقف الاتحاد السوفيتى يمكن أن يكون هاماً فى أزمة ١٩٣٨. أفلا يوجد ميثاق مساعده بينه وبين تشيكوسلوفاكيا. وهناك ملاحظة أوليه، وهو أن هناك محادثات سرية غير معروفة، ولكن التصريحات المعلنة من جانب الحكومة السوفيتية بأنها مستعدة للقيام بالتزاماتها تجاه تشيكوسلوفاكيا أى أن تقدم لتشيكوسلوفاكيا مساعدتها العسكرية إذا قامت فرنسا بالتزاماتها. غير أن الحكومتين الفرنسية والانجليزية لم ترغبا على ما يبدو باشتراك الاتحاد السوفيتى فى القضية التشيكية، على الرغم من إعلان

الاتحاد السوفيتي الدخول في الحرب مع بريطانيا العظمى وفرنسا ضد ألمانيا، مع ملاحظة أنه ليس له حدود مع ألمانيا أو تشيكوسلوفاكيا، وأن مثل هذا الأمر يثير قضية حق المرور عبر بولونيا أو عبر رومانيا واعتضت بولونيا على ذلك، أما بالنسبة لرومانيا فإنها سوف تسمح وتغضض عنها لمرور الطائرات السوفيتية.

أما عن موقف بريطانيا العظمى فإنه قد تطور في القضية التشيكية، حيث أنها كانت في بداية الأزمة متحفظة جداً ولم تشأ أن تأخذ على عاتقها تعهدات بشأن أوروبا الوسطى عامة وتشيكوسلوفاكيا خاصة، ويرى رئيس وزراءها تشمبرلن أن ليس لبريطانيا العظمى أى عذر في معارضة تقارب ألماني السويدي مع ألمانيا، ولكن الموقف الإنجليزي تغير عندما أصبحت الأزمة خطيرة، وفي نفس الوقت أعلنت تأييدها لفرنسا ومساعدتها في حالة هجوم ألمانيا عليها، وألححت بأن المساعدة ستكون في تقديم فرق مشاة و ١٥٠ طائرة، وهي مساعدة تعتبر ضئيلة نسبياً بالمقارنة بالمساعدات التي قدمتها بريطانيا لفرنسا في الحرب العالمية الأولى.

أما عن موقف فرنسا، فإنها لم تقم برد فعل عندما عرضت القضية النمساوية، ولكن عندما عرضت القضية التشيكية وجدت في حالة خاصة، وذلك لأنه كان بين فرنسا وتشيكوسلوفاكيا ميثاق حلف موقع في ١٦ أكتوبر ١٩٢٥. وأكدت فرنسا عدة مرات في صيف ١٩٣٨، بأنها عازمة على التمسك بتعهداتها، ولكن عندما حان الوقت ضغطت الحكومة التشيكية لتقبل بمطالب هتلر أي أن تتخلى عن الأراضي التي يكون فيها المانيو السويدي أكثرية، حتى أنها بينت للحكومة التشيكية في ليل ٢٠ - ٢١ يوليو أن تشيكوسلوفاكيا إذا بقيت متعنتة في مقاومة المطالب الألمانية، فإن فرنسا لا تستطيع أن تدعمها.

هذا هو موقف القوى العظمى من هاتين القضيتين.

أما بالنسبة لاحتلال إيطاليا لألبانيا، فإنه من المعروف أن تأسس دولة ألبانيا، كان من نتائج الحروب البلقانية التي دارت في عامي ١٩١٢، و١٩١٣، وعندما أعلنت الحرب العالمية الأولى، كانت ألبانيا من الناحية الرسمية، دولة محايدة - إلا أن النمسيين والإيطاليين والصربيين، لم يحترموا حيادها، ودارت بعض المعارك فوق أراضيها. وعندما عقد مؤتمر الصلح، كانت إيطاليا تطمح في أن تكون ألبانيا من نصيبها عن طريق الانتداب الذي تمتعت به إنجلترا وفرنسا على الولايات العثمانية في الشرق الأوسط، إلا أن الرئيس ولسن عارض في ذلك، وطلب من الألبانيين أن يعملوا على تكوين حكومتهم مستقلة عن كل الدول. وقد تكونت في عام ١٩٢٠ حكومة مؤقتة غير مستقرة، وعلى الرغم من أن ألبانيا انضمت إلى عصبة الأمم في نهاية سنة ١٩٢٠، إلا أن حدودها ظلت - كحكومتها - غير مستقرة. إلى أن تم تعيين تلك الحدود في عام ١٩٢٦. وقد ظهر في عام ١٩٢٢ شاب مسلم، استطاع أن يصل إلى رئاسة الحكومة، وهو "أحمد زوغو" وبعد عامين، أقام أحد رجال الدين الأرثوذكس، وهو الأسقف "تولي" Rishop Noli ثورة ضد زوغو واضطره إلى الفرار من البلاد، ولكن لم يكد ينتهي العام حتى فُشيت حكومة "تولي" ولم يستطع حفظ النظام، وعندئذ عاد أحمد زوغو إلى ألبانيا وفر نولي إلى إيطاليا. وفي أوائل عام ١٩٢٥ أعلنت الجمهورية وانتخبت الجمعية التأسيسية "أحمد زوغو" رئيساً للجمهورية لمدة سبعة أعوام. ورأى "أحمد زوغو" أن يوثق علاقاته الاقتصادية بإيطاليا، وانتهزت إيطاليا الفرصة للتدخل في شؤون ألبانيا الداخلية، فأسست البنك الأهلي الألباني ولبت طلب زوغو فأقرضت حكومته ما طلبته من مال بضمنان موارد الجمرعك الألباني، وأخذت بالترويج لعمل على التدخل في شؤون ألبانيا، والسيطرة على مضيق أترانتو.

وشعرت ألبانيا بالخطر الذي حاق بها، لأن السيطرة الإيطالية على مضيق أترانتو قد يعوق حريتها في الدخول إلى مياه البحر المتوسط، إلا أن

سياسة زوغو في الاستعانة المالية بإيطاليا لم تدع فرصة لألبانيا للتخلص من الأطماع الإيطالية. ففي عام ١٩٢٦، ذهب زوغو بنفسه إلى إيطاليا لعقد قرض جديد لتمويل بعض المشروعات الإصلاحية، وفي هذه المرة لم يكن موسوليني مستعداً لتلبية رغبته بدون مقابل، وعلى ذلك تم عقد معاهدة تيرانا نوفمبر عام ١٩٢٦ التي أعطت إيطاليا الحق في التدخل في شؤون ألبانيا الداخلية والخارجية عندما تجد ألبانيا نفسها في حاجة إلى هذا التدخل، وذلك في مقابل معاونة إيطاليا لألبانيا على الاحتفاظ بحدودها سليمة، ونظامها القائم لا تمسه يد العدوان من الداخل والخارج. وقد تضايقت يوغسلافيا من توقيع هذه المعاهدة، وشرعت تقوم ببعض الاستعدادات العسكرية على حدود ألبانيا، حتى توترت العلاقات بين الطرفين، واستعدت إيطاليا للوقوف بجانب ألبانيا وحمايتها من أي عدوان يقوم به اليوغسلاف، واضطرت يوغسلافيا إلى عقد تحالف عسكري مع فرنسا، وتم ذلك فعلاً في شهر نوفمبر، ولم يسع ألبانيا تجاه هذا الحلف إلا أن تعمد علاقاتها بإيطاليا فعقدت معها ميثاقاً دفاعياً.

وفي عام ١٩٢٨ أعلن أحمد زوغو نفسه ملكاً باسم "زوغو الأول" وازدادت السيطرة الإيطالية على اقتصاديات ألبانيا وأصبح البنك الإيطالي مشرفاً على نظام العملة الألبانية وتجددت معاهدة تيرانا في عام ١٩٣١. على أن الشعب الألباني، كان يشعر بذلك الخطر الفاشستي يتغلغل في أخص شئونه واضطر زوغو إلى محاولة التخلص من النفوذ الإيطالي، فرفض في عام ١٩٣٢ اقتراحاً إيطالياً يقضى بتوحيد الجمارك الألبانية والإيطالية، وأغلق جميع المدارس الخاصة التي كان يديرها الإيطاليون في ألبانيا، ثم شرع في إضعاف نفوذ الضباط الإيطاليين الذين كانوا يعملون في الجيش الألباني، وأخذ يعمل على الحد من الهجرة الإيطالية إلى ألبانيا. ولما أحسّت إيطاليا بأن ألبانيا تسعى في الإقلاص من السيطرة الإيطالية أرسل موسوليني بعض القطع البحرية إلى مياه درازو بالقرب من تيرانا وهناك رسا الأسطول دون إخطار سابق كالمعتاد، ليكون ذلك بمثابة مظاهرة إرهابية لها معناها

السياسى. واضطرت ألبانيا إلى احناء رأسها للعاصفة، واستأنفت علاقاتها الاقتصادية مع إيطاليا إلى أن أقدم موسولنى على إرسال حملته الكبيرة على ألبانيا ودخلت قواته تيرانا فى ٨ إبريل عام ١٩٣٩، واضطر أحمد زوغو إلى الفرار، ومنذ ذلك الوقت أضيف لقب جديد "فكتور أمانويل" الذى أصبح ملك إيطاليا وألبانيا وإمبراطور الحبشة.

وانتابت المخاوف ساسة بريطانيا وفرنسا من أن تكون اليونان الغريسة التالية. فأصدرت كل من الدولتين فى ١٣ إبريل تصريحاً يؤكد عزمهما على تقديم كل مساعدة ممكنة لتلك البلاد فى حالة غزوها، ومر نطاق هذا التأكيد إلى رومانيا أيضاً. وبادرت كل من بريطانيا وفرنسا إلى فتح باب المفاوضات مع الاتحاد السوفيتى وبولندا وتركيا واليونان ورومانيا لعقد "اتفاق ودى بلقانى" وأقنعت الحكومة البريطانية فى ٢٧ إبريل على فرض نظام التجنيد الإجبارى فى بلادها. فقد هتار هذا الإجراء عملاً عدائياً موجهاً ضد ألمانيا، ورد عليه فى اليوم التالى فى خطاب ألقاه بمجلس الريشتاخ أعلن فيه أن ألمانيا لا تعد الاتفاقية البحرية المبرمة بين الدولتين سنة ١٩٣٥ ملزمة لها بعد الآن. وأخذت تتسع بسرعة هوة الخلاف بين بريطانيا وفرنسا وبين ألمانيا، وحول الزعيم الألمانى وجهة حملاته العنيفة إلى بولندا. فأخذت الصحف الألمانية تحول حملة شعواء على "الإرهاب الذى لا يطاق" الذى تلقاه الأقلية الألمانية على أيدى الحكومة البولندية وتطالب بضرورة وضع نهاية لتلك الجور البالغ. وتقدم هتار إلى الحكومة البولندية يطالبها بإعادة مدينة دانترج الحرة ومنطقة واسعة من العمر البولندى إلى ألمانيا. وعدّ تصريح بريطانيا فى ٦ إبريل عام ١٩٣٩ الخاص بضمائها سلامة الأراضي البولندية من كل اعتداء - عد هذا التصريح تحديداً يهدد السلام الأوروبى. وخرقاً لنصوص وروح المعاهدة التى كان قد أبرمها مع بولندا فى يناير عام ١٩٣٤، والتى نصت على تحريم الحرب تحريماً قطعياً بين القطرين، وعلى ضرورة استخدام المفاوضات المباشرة لتسوية جميع

الخلاقات التى تنشأ بينهما، فسلط هتلر على البولنديين حرب أعصاب مخيفة. منترأ إياهم بالويل والثور إذا هم لم يرضخوا لمطالبه. وتقدم فى نفس الوقت إلى بريطانيا بعدما بأن يضمن الإمبراطورية البريطانية مقابل إطلاق يده فى بولندا. فكان الرد البريطانى الذى تلقاه حازماً، فقد جاء فيه "حكومة جلالة الملك مرتبطة بالتزامات نحو بولندا، وأنها تتوى الوفاء بتعهداتها". وكان موقف الاتحاد السوفيتى إزاء هذه الأحداث الخطيرة لغزاً غامضاً. فقد جرت مفاوضات بينها وبين فرنسا وبريطانيا منذ مارس عام ١٩٣٩ بقصد الوصول إلى اتفاق بين هذه الدول للعمل بدأ واحدة على مقاومة أى اعتداء يأتى من جانب ألمانيا. وأرسلت فرنسا وبريطانيا بعثتين حريبتين قامتتا بمحادثات طويلة مع هيئة أركان الحرب الروسية.

وتمكنك بريطانيا فى مايو ١٩٣٩ من عقد حلف مع تركيا يقضى بالتعاون بينهما فى حالة نشوب حرب فى شرق البحر المتوسط، ووصلت فرنسا وتركيا إلى اتفاق مماثل فى الشهر التالى، بعد أن سويت بينهما مشكلة سنقى اسكندرونه بأن وافقت فرنسا على سلخه من سوريا وضمه إلى تركيا - ووقعت الدول الثلاث تركيا وفرنسا وسوريا فى ١٩ أكتوبر معاهدة توتق عرى التفاهم بينهما. ويؤكد اتحاد أهدافها وقوة تضامنها. وسارت المفاوضات بين الاتحاد السوفيتى وبريطانيا وفرنسا، وقابلت هذه المفاوضات بعض الصعوبات مثل موقف بريطانيا من دول البلطيق، حيث كان الاتحاد السوفيتى يرد ضم هذه الدول طبقاً للاتفاق الفرنسى السوفيتى والخوف من الضغط الألمانى، ولكن كل من فرنسا وبريطانيا رفضا ذلك. وانتهى بعقد اتفاق عسكرى بين الدول الثلاث فى أغسطس عام ١٩٣٩ وفى نفس الوقت كان الاتحاد السوفيتى يفاوض ألمانيا وتم عقد اتفاق بين الطرفين فى ٢٣ أغسطس عام ١٩٣٩ ومرفق بها ملحقاً سرياً بتحقيق حلم الاتحاد السوفيتى فى دول البلطيق.

هذه بعض الأزمات والمشاكل الدولية والتي حدثت قبيل الحرب العالمية الثانية وهي بلا شك مهدت لقيام الحرب العالمية الثانية.

المراجع

١- أ.ج. جرائت، هارولد تمبرلي: أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين (١٧٨٩ - ١٩٥٠)، ترجمة إلى العربية محمد علي أبو ذرة، لويس اسكندر، مراجعة أحمد عزت عبد الكريم، مؤسسة سجل العرب، القاهرة ١٩٦٧، ج ٢.
٢- البيرسوبول . : تاريخ الثورة الفرنسية ، ترجمة جورج كورس ، بيروت ، ١٩٨٩
٣- بانيكار : آسيا والسيطرة الغربية ، تعريب عبد العزيز جاويد ، مراجعة أحمد خاكي ، دار المعارف بالقاهرة د.ت
٤- بشرى قببصى - موسى مخول : الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين، أوروبا - آسيا - بيروت ١٩٩٧
٥- بيير رنوفان : تاريخ العلاقات الدولية وأزمات القرن العشرين، ترجمة د/جلال يحيى، دار المعارف الإسكندرية ١٩٨٠
٦- جمال الدين محمد إسماعيل التطور الاقتصادى فى أوربا ، القاهرة ، ١٩٥٣
٧- جورج ليفيير: عصر الثورة الفرنسية ، تعريب د/جلال يحيى، القاهرة ، ١٩٧٩
٨- دكتور/حسن صبحى : معالم التاريخ الأمريكى والأوروبى الحديث ١٤٩٢ - ١٩١٧ ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٦٨
٩- دكتور/ خليل مراد وآخرون : دراسات فى التاريخ الأوروبى الحديث والمعاصر، الموصل - العراق ، ١٩٨٨

١٠- دكتور/ زينب عصمت راشد : تاريخ أوروبا فى القرن التاسع عشر، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٧٦
١١- دكتور/ عبد الحميد البطريق: التيارات السياسية المعاصرة، أصولها التاريخية (أوروبا ١٨٧٠ - ١٩٣٩)، دار سعد مصر، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٥٥
١٢- دكتور/ عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنقى التاريخ المعاصر، أوروبا من الصورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٣
١٣- دكتور/ عمر عبد العزيز عمر: أوروبا (١٨١٥ - ١٩١٩) الإسكندرية، ١٩١٩
١٤- فيشر . هـ: تاريخ أوروبا فى العصر الحديث ١٧٨٩ - ١٩٥٠ تعريب : أحمد نجيب هاشم ، وديع الضبيع دار المعارف بمصر ، الطبعة السادسة ، ١٩٦٤
١٥- دكتور/ محمد رفعت : تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية ، القاهرة ، ١٩٥٩
١٦- دكتور/ محمد محمود السروجى : سياسة الولايات المتحدة الخارجية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين ، الإسكندرية ، ١٩٦٥
١٧- : تاريخ أوروبا السياسى والاقتصادى فى القرن ١٩ ، الإسكندرية ، ١٩٦٦
١٨- : تاريخ أوروبا الدبلوماسية ، الإسكندرية ، ١٩٦٦
١٩- : معالم التاريخ الأوروبى الحديث ، مطبعة المصرى ، الإسكندرية ، ١٩٦٧
٢٠- دكتور/ محمد مصطفى صفوت : مؤتمر برلين وأثره على السبلد العربية ، د.ت
٢١- دكتور/ محمد مظفر الأدهمى : أوروبا فى القرن التاسع عشر ، دراسة فى التاريخ والفلسفة ، الرباط ، ١٩٨٥

٢٢- ول ديورانت قصة الحضارة ، روسو والثورة ، المجلد الثاني
والعشرون ، الجزء ٤٢ ، ترجمة فؤاد
اندرائوس ، القاهرة ، ٢٠٠١

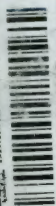
الفهرس

الصفحة	الموضوع
٩-١	المقدمة.
١٠٧-١١	الفصل الأول: فرنسا ١٧٨٩-١٨١٤
٤١-١١	أولاً: أسباب الثورة الفرنسية.
٧٦-٤٢	ثانياً: مراحل الثورة الفرنسية.
١٠٧-٧٧	ثالثاً: فرنسا من ١٧٩٩ حتى ١٨١٤م.
	الفصل الثاني:
١٣٧-١٠٨	مؤتمر فيينا (١٨١٤ - ١٨١٥) ونظام المؤتمرات.
١١٣-١١١	أولاً: الوضع قبل عقد مؤتمر فيينا.
١١٦-١١٤	ثانياً: التمهيد لعقد مؤتمر فيينا.
١٢٣-١١٦	ثالثاً: الأسس التي قامت عليها تسوية فيينا ونتائجها.
١٣٧-١٢٤	رابعاً: نظام المؤتمرات.
١٦٢-١٣٩	الفصل الثالث: ثورة عام ١٨٣٠ ونتائجها.
١٤٣-١٤١	أولاً: الانقلاب الصناعي.
١٥٤-١٤٤	ثانياً: عودة البريون إلى الحكم في فرنسا (١٨١٥ - ١٨٣٠).
١٥٦-١٥٤	ثالثاً: ثورة بلجيكا واستقلالها.
١٥٩-١٥٦	رابعاً: الثورة في بولندا.
١٦٠-١٥٩	خامساً: الثورات في إيطاليا.
١٦٢-١٦٠	سادساً: الوضع في سويسرا.
	الفصل الرابع: المسألة الشرقية وحرب القرم
١٧٧-١٦٣	١٨٥٣ - ١٨٥٦.
١٦٥-١٦٤	أولاً: طبيعة المسألة الشرقية.
١٧١-١٦٥	ثانياً: أطراف المشكلة وأهدافهم.
١٧٤-١٧١	ثالثاً: حرب القرم.
١٧٦-١٧٥	رابعاً: العمليات الحربية.

١٧٧-١٧٦	خامسًا: معاهدة باريس.
٢٠٤-١٧٩	الفصل الخامس: الوحدة الإيطالية.
١٨٤-١٨٢	أولاً: مانتزيني والوحدة الإيطالية.
١٨٥-١٨٤	ثانيًا: مملكة سردينيا وفكرة الوحدة الإيطالية.
١٩٠-١٨٥	ثالثًا: كافور والوحدة الإيطالية.
١٩٦-١٩٠	رابعًا: فرنسا والوحدة الإيطالية والحرب ضد النمسا.
٢٠٤-١٩٧	خامسًا: تحقيق الوحدة الإيطالية.
٢٣٢-٢٠٥	الفصل السادس: الوحدة الألمانية.
٢٠٩-٢٠٧	أولاً: طبيعة الوحدة الألمانية.
٢١٠-٢٠٩	ثانيًا: ظهور بسمارك وأهدافه.
٢١٥-٢١٠	ثالثًا: قضية شلزيغ وهشتاين.
٢٢١-٢١٦	رابعًا: الحرب النمساوية البروسية.
٢٢١-٢١٦	خامسًا: الحرب الفرنسية البروسية.
٢٣٢	سادسًا: معاهدة فرانكفورت.
٢٦٢-٢٣٣	الفصل السابع: المشكلة الشرقية ومؤتمر برلين ١٨٧٨.
٢٤٠-٢٣٥	أولاً: طبيعة المشكلة الشرقية.
٢٥٠-٢٤٠	ثانيًا: الحرب الروسية العثمانية ومعاهدة سان ستيفانو.
٢٦٢-٢٥٠	ثالثًا: مؤتمر برلين ١٨٧٨ ومقرراته.
٢٩١-٢٦٣	الفصل الثامن: التحالفات الأوروبية.
٢٧٦-٢٦٥	أولاً: محالفات بسمارك.
٢٨٤-٢٧٦	ثانيًا: التحالف الإنجليزي الياباني.
٢٩١-٢٨٤	ثالثًا: الوفاق الودي البريطاني الفرنسي.
٣٤٢-٢٩٣	الفصل التاسع: أسباب ونتائج الحرب العالمية الأولى.
٣٠٧-٢٩٥	أولاً: أسباب الحرب العالمية الأولى.
٣٠٩-٣٠٧	ثانيًا: الشرارة التي أشعلت الحرب.
٣٢٤-٣٠٩	ثالثًا: مراحل الحرب.
٣٤٢-٣٢٥	رابعًا: نتائج الحرب العالمية الأولى.

٤٠٦-٣٤٣	الفصل العاشر : دراسة بعض الأنظمة الأساسية في أوروبا قبل
	الحرب العالمية الثانية
٣٨١-٣٤٥	أولاً: الدكتاتوريات الجديدة والديمقراطيات القديمة
٤٠٦-٣٨٢	ثانياً: التوتر الدولي
٤١٠-٤٠٧	المراجع
٤١٣-٤١١	الفهرس

Bibliothèque Alexandrina



11298.2

مكتبة
المعرفة
بستان